تقرير ٢٠٠٧

الرقابة والتعتيم في الإعلام الأمريكي

أهم ٢٥ قصة إخبارية خضعت للرقابة

تحرير

بيتر فيليپس ومشروع «مُرَاقَب»

- اتهام هاليبرتون ببيع التكنولوجيا النووية لإيران
- ارتفاع قيمة أسهم تشيني في هاليبرتون إلى أكثر من ٣٠٠٠٪ العام الماضي
- المخبرون الأمريكيون يعذبون المعتقلين حتى الموت في أفغانستان والعراق
- إعفاء البنتاجون من قانون حرية المعلومات
- فيزيائي ينتهي إلى أن التفسير الرسمي للحادي عشر من سبتمبر غير مقبول
- البنك الدولي يمول الجدار العازل بين إسرائيل وفلسطين
- الحرب الجوية الموسعة في العراق تقتل المزيد من المدنيين
- أسوأ تدمير للغابات المطيرة حتى الآن
- الماء المعبأ في زجاجات: مشكلة بيئية كونية

... وموضوعات أخرى كثيرة...

دار الشروق

الرقابة والتعتيم
فى الإعلام الأمريكى

Censored 2007
The Top 25 Censored Stories
by Peter Phillips and Project Censored

الطبعـة الأولـى ٢٠٠٧

رقـم الإيـداع ٢٠٠٧/١٦٣٢٢
الترقيم الدولى ISBN 978-977-09-2100-5

٨ شـارع سيبويـه المصـرى
مدينة نصر ـ القاهرة ـ مصر
تليفون: ٢٤٠٢٣٣٩٩
فاكـس: ٢٤٠٣٧٥٦٧(٢٠٢)
e-mail: dar@shorouk.com
www.shorouk.com

الرقابة والتعتيم في الإعلام الأمريكي

أهم ٢٥ قصة إخبارية خضعت للرقابة

تقرير ٢٠٠٧

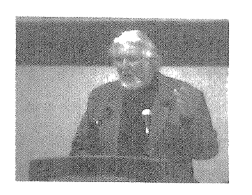
تحرير

بيتر فيليبس ومشروع «مُرَاقَب»

ترجمة

أحمد محمود

دار الشروق



الدكتور كارل جينسن
مؤسس مشروع مُراقَب

إهداء إلى:

إليك، يا من تأخذ هذا الكتاب
إلى الكُتَّاب والمساهمين، والمقيِّمين، والباحثين، والحُكَّام
وإهداء إلى كل من يسعى إلى نشر الوعى

هذه الخدمة العامة
أسسها الدكتور كارك جينسن الذى بدأ المشروع، كأحسن ما يكون،
ردًا على سؤال لم يستطع أحد الأساتذة الإجابة عنه
فكان ذلك إطلاقًا لشرارة البحث، وهذا الكتاب دعوة إلى
ثلاثين سنة مما غطاه الإعلام وما لم يغطه

هكذا بدأ مشروع مُراقَب يكتسب حيوية
مع مهمة التعريف بدور الإعلام المستقل
فى مجتمع ديمقراطى حر

لذلك فهو يمثل لقرائه ومؤيديه ومساهميه
ثورة التاريخ السرى مؤرخة فى هذه الطبعات من
الأخبار المراقَبة
التى كتبها الصحفيون، ولخصها الطلاب، وحررها العاملون المتطوعون
وهذه السنوات الثلاثون بفضلكم

فى العالم أجمع ـ فى غرفة الدراسة ـ فى المجتمع
نكرِّم الصحفيين بإبراز ما ينقلونه من أخبار ونكافئه
بينما ندرب دفعات من الطلاب الذين يدربون عقولهم من خلال
الفصول الدراسية
ويتعلم المتدربون بدورهم أن الديمقراطية فعل
وإلى هيئة العاملين المخلصة، والمتطوعين العاملين، والمحررين، والمعلمين
الذين يتجاوزون كل شىء بسبب القضية
وإلى المدير الذى يكرس نفسه
إن العمل الاجتماعى والسياسى يُنشِّط أثناء تعليمه المثابر
من خلال المشروع الذى يجعل طبع هذا الكتاب ممكنًا

هذا المشروع المتواصل الذى يمكن مقاربته محليًّا ويتحول إلى منظمة كونية
هذه الصفحات، ويعد جزءًا من حركة
الإصلاح الإعلامى،
ويتكون من عدد صغير من العاملين والمدير الذين يتركون الأبواب مفتوحة خارج
غرفتى دراسة صغيرتين
خلق له مكتبًا داخل الجامعة ـ ردًا على سؤال
حيث ينتج هذا الكتاب وحفل توزيع جوائزه
كجزء من الحل البديل

هذا هو السبب فى أنه بدعمكم
يُتاح لنا أن نقدم لكم
ما كان طوال ٣٠ سنة ومازال
جزءًا من الديمقراطية مطبقةً، ونرجوكم أن تنظروا إلى هذا الإعلان
المشروع مُراقَب يقدم لكم
الأخبار التى لم تصنع أخبارًا

ـ چونى والنت

المحتويات

تقديم ٩

عرفان وتقدير ١٣

مقدمة ٢٥

الفصل الأول: أهم القصص الإخبارية المراقَبة فى عامى ٢٠٠٥و٢٠٠٦ .... ٣١

١ - مستقبل الجدل حول الإنترنت الذى تتجاهله وسائل الإعلام ٣٢

٢ - اتهام هاليبرتون ببيع التكنولوجيا النووية لإيران ٣٧

٣- محيطات العالم فى خطر شديد ٤١

٤ - زيادة الجوع والتشرد فى الولايات المتحدة ٤٧

٥ - الإبادة الجماعية للتكنولوجيا الفائقة فى الكونغو ٥٠

٦ - الحماية الفيدرالية للمبلغين عن المخالفات من الداخل فى خطر ٥٧

٧- المخبرون الأمريكيون يعذبون المعتقلين حتى الموت فى أفغانستان والعراق ٦١

٨ - إعفاء البنتاجون من قانون حرية المعلومات ٦٥

٩ - البنك الدولى يمول الجدار العازل بين إسرائيل وفلسطين ٦٩

١٠ - الحرب الجوية الموسعة فى العراق تقتل المزيد من المدنيين ٧٤

١١ - تأكيد أخطار الأغذية المعدلة وراثيًا ٧٨

١٢- البنتاجون يعتزم صنع ألغام أرضية جديدة ٨٠

١٣- أدلة جديدة تكشف أخطار مبيد الحشائش راوند أب ٨٤

١٤- أمن الوطن تتعاقد مع كيه بى آر لبناء مراكز اعتقال داخل الولايات المتحدة ٨٧
١٥- الصناعات الكيماوية شريك أساسى فى أبحاث وكالة حماية البيئة الآن ٩٤
١٦- الإكوادور والمكسيك تتحديان الولايات المتحدة بشأن المحكمة الجنائية الدولية ٩٧
١٧- إعادة إعمار العراق تعزز أجندة أوبك ١٠٢
١٨- فيزيائى ينتهى إلى أن التفسير الرسمى للحادى عشر من سبتمبر غير مقبول ١٠٤
١٩- أسوأ تدمير للغابات المطيرة حتى الآن ١٠٧
٢٠- الماء المعبأ فى زجاجات: مشكلة بيئية كونية ١١٠
٢١- شركة لاستخراج الذهب تهدد أنهار الأنديز الجليدية ١١٣
٢٢- مليارات غير معلومة فى إنفاق أمن الوطن ١١٥
٢٣- النفط الأمريكى يستهدف كيوتو فى أوروبا ١١٧
٢٤- ارتفاع قيمة أسهم تشينى فى هاليبرتون إلى أكثر من ٣٠٠٠ بالمائة العام الماضى ١١٩
٢٥- الجيش الأمريكى فى باراجواى يهدد المنطقة ١٢٤
شهادات تكريم «مراقَب ٢٠٠٧» ١٣٠
الفصل الثانى: أخبار الوجبات السريعة وإساءة معاملة الأخبار ١٣٩
الفصل الثالث: الصراع المستمر.. الإصلاح الإعلامى والديمقراطية ١٥٥
الفصل الرابع: إعلام الشركات الضخمة فى الوقت الراهن ١٧٣
الفصل الخامس: أسوأ التلاعبات الإعلامية وكيفية التغلب على التلفيق ٢٠١
الفصل السادس: Fair & Favor 2005 التقرير السنوى السادس لمنظمة فير... ٢١٩
الفصل السابع: مجموعة الهيمنة الكونية وإعلام الشركات الضخمة الأمريكية.. ٢٣٣
الفصل الثامن: دراسة التحيز فى وكالة أسوشيتد پرس ٢٨٣
الفصل التاسع: البحث عن ثغرات للديمقراطية الإعلامية ٢٩٩

تقديم

بقلم بيتر فيليپس ومشروع مُراقَب

تخيلوا الأخبار الصادقة على أنها معلومات إعلامية تسهم فى حياة الفهم الاجتماعى السياسى للناس. تقدم هذه الأخبار المعلومة للمجتمع وتحافظ على توازنه وتوَّعِيه. والخبر الصادق يقول الحقيقة للسلطة ويتحدى الأنظمة الإخبارية الفوقية المهيمنة التابعة لشركات الترفيه الضخمة. والخبر الصادق يمكّن الشرائح الرئيسية من العاملين فى الولايات المتحدة ويجعلهم واعين ومطلعين وفاعلين باستمرار.

على مدى ثلاثين عامًا يقدم مشروع مُراقَب الأخبار الصادقة، التى يرفض إعلام الشركات الضخمة تغطيتها. ونحن نرى أن تلك القصص الإخبارية المتحدية البارزة ليست أخبارًا ديمقراطية ليبرالية مطهرة، أو أخبارًا جمهورية مبيضة يغطيها المال، أو أخبارًا لفقتها شركات العلاقات العامة وتنشرها الشركات الضخمة. لا، فنحن نحب الخبر الصادق الذى يبنى الحركات من أجل التغيير الاجتماعى. فالأخبار الصادقة تجعل الخمسة عشرة بالمائة منا، الذين هم المبدعون فى المجتمع، على علم بقوتنا وبقدرتنا فى التأثير على التغير الإيجابى. فأخبار مشروع مُراقَب الصادقة تتعلق بالحث على النشاط السياسى والاجتماعى فى حياتنا اليومية، وجعل كل عمل متعمدًا ومخلصًا. ذلك أن الخبر الصادق يصل إلى أعماق النفس ويساعدنا فى العثور على جوهر العمل المشترك. والخبر الصادق ينظم التحرك نحو تحسين الحياة الإنسانية، ويشكل سياسة المساواة، ويتصدى لمروجى فكرة الهيمنة الكونية من المحافظين الجدد.

لا يمكن قياس الخبر الصادق بتقديرات أربيترون[١] . فهو ليس من أجل الترويج للنزعة المادية، أو الدعاية الرأسمالية. وهو ليس من أجل النزعة القومية المبالغ فيها. وهو ليس من أجل توفير التحفيز الترفيهى للمنغلقين على أنفسهم. ولا يمكن قياس الخبر الصادق إلا من خلال نجاحه فى بناء الديمقراطية، وتحفيز النشاط السياسى والاجتماعى الشعبى، وتشجيع مقاومة المؤسسات الفوقية. ويبرز النشاط الاجتماعى والسياسى هدف حرية التعبير وسببها ورسالتها. والديمقراطيون المُمَكَّنون بالأخبار الصادقة لا يمكن إخضاعهم ويقدرون على التحديث. ذلك أن السلطة تمتد جذورها فى الشعب وسوف يتبعنا القادة حيثما نسير.

مرحبًا بـ«مُراقب ٢٠٠٧»، طبعة عيد ميلادنا الثلاثين. وهذا كتاب يُحتفظ به كمورد دائم، وهو أكبر كتبنا وأكثرها اكتمالاً حتى الآن، ويزخر بالأخبار الصادقة وتحليل فشل إعلام الشركات الضخمة.

الفصل الأول، «أهم القصص الإخبارية المراقَبة فى عامى ٢٠٠٥ و٢٠٠٦»، هو جهدنا الذى أمضى فيه حوالى ٢٠٠ من أعضاء هيئة التدريس والطلاب آلاف الساعات فى بحثه. ويتخذ الفصل الرابع، «أخبار الوجبات السريعة»، منحى جديدًا هذا العام، حيث تُقابَل المراجعات المتعمقة للقصص الإخبارية قليلة الأهمية بالأخبار الصادقة المهمة فى الفترات ذاتها.

أشرف أندرو روث، المدير المشارك الجديد لمشروع مُراقَب، على البحث الخاص بالفصل الخامس، «الإصلاح الإعلامى والديمقراطية»، الذى يتضمن تحديثات قوية عن الإصلاح الإعلامى، والإنترنت اللاسلكية الخاصة بالبلديات، والصحف الأسبوعية البديلة، وڤوسيس أونيداديس!، وسييرا كلوب كرونيكلز، وملف الحرية للاتحاد الأمريكى للحريات المدنية.

وقد نسق بن فرايمر أستاذ علم الاجتماع المساعد أعمال البحث الخاص بالفصل السادس، الذى يغطى إصلاحات الاتصالات الخاصة بلجنة الاتصالات الڤيدرالية وضغط الشركات من أجل إلغاء القيود المفروضة على الإنترنت. ويشمل الفصل

(١) تصدر شركة أربيترون للأبحاث كتبًا ربع سنوية تتضمن تقديرات جمهور الإذاعة لبرامجها. (المترجم).

السادس كذلك تحديًا لخرائط ملكية الشركات الإعلامية الضخمة فى الولايات المتحدة.

يتضمن الفصلان السابع والثامن إسهامات من بوب برتوت وديان فارسيتا من مركز الإعلام والديمقراطية (مراقبة شركات العلاقات العامة)، وچوليا هولر، وچانين چاكسون وهيلارى جولدستاين من منظمة فير، ووبندى جنسبرج ومولى زاب من إنديكس أون سنسورشب (لندن). وهم يقدمون مراجعة شاملة لحالة الإعلام فى الولايات المتحدة.

الفصلان العاشر والحادى عشر دراستان إعلاميتان أصليتان أجراهما أعضاء هيئة التدريس والطلاب فى جامعة سونوما. وفيهما نبحث المحاباة الزائدة من جانب شركات الإعلام الضخمة لأجندة مجموعة الهيمنة الكونية الخاصة بالسيطرة العسكرية على العالم. وهناك دراسة منفصلة عن تحيز وكالة أنباء أسوشيتد پريس. وفى الفصل الخامس عشر يحلل ويليام ك. كارول أهمية حركة الديمقراطية الإعلامية الناشئة.

مرحبًا بكم فى طبعة عيد ميلاد مُراقَب الثلاثين.

عرفان وتقدير

يُدار مشروع مُراقَب من خلال قسم علم الاجتماع بمدرسة العلوم الاجتماعية فى جامعة سونوما. ونحن مشروع للتحقيق الاجتماعى والتحليل الإعلامى مَعْنِيٌّ بالنزاهة الصحفية وحرية الإعلام فى أنحاء الولايات المتحدة.

على مدى ٣٠ عامًا شارك الناس مشاركةً مباشرةً فى إنتاج طبعة هذا العام «مُراقَب ٢٠٠٧». وقد أسهم كل العاملين فى الجامعة والبرنامج، والطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، وخبراء المجتمع، وطلاب البحث، والكُتَّاب الضيوف، وغيرهم من الحُكَّام القوميين البارزين بالوقت والجهد والمال فى جعل كتاب هذا العام موردًا مهمًا لتشجيع حرية المعلومات.

أود أن أشكر بشكل شخصى هؤلاء الأصدقاء المقربين الذين قدموا المشورة والدعم من عام لآخر لمشروع مُراقَب. أهم هؤلاء زوجتى مارى ليا، تقدم، كحبيبتى وصديقتى وشريكة حياتى، دعمًا استشاريًّا يوميًّا لمشروع مُراقَب. والرجال فى مجموعة إفطار جرين أوكس، نويل بايرن، وبوب بتلر، وبوب كلوز، وديريك ويست، وكولين جودوين، وبيل سايمون مستشارون شخصيون وأصدقاء مقربون يقدمون المساعدة فيما يتعلق بالقرارات الصعبة. وشكر خاص كذلك لكارل جينسن مؤسس مشروع مُراقَب ومديره لمدة عشرين عامًا. فنصائحه المستمرة ودعمه الدائم مهم جدًا للمشروع. وتريشا بوريتا وكيت سيمز هما منسقا مشروع مُراقَب ومديراه المشاركان. ويحظى إخلاصهما وحماسهما بتقدير كبير.

جزيل الشكر للعاملين فى مطبعة سيڤن ستوريز. فهم أكثر من مجرد دار للنشر، فقد أصبحوا أصدقاء مقربين يساعدون فى تحرير كتابنا السنوى فى وقت قياسى وهم

بمثابة مستشارين فى عملية النشر السنوى لـ «أهم القصص المراقبة». فالناشر دان سايمون مخلص لبناء الديمقراطية فى أمريكا من خلال المعرفة والأدب. ويرجع إليه الفضل كله فيما يتعلق بتجميع فريق الدعم الممتاز الذى يضم چون جلبرت، وريا چوليين، وفيبى هوانج، وأنَّا لوى، وكريستال ياكاسكى، وتيريزا نول، وروث ڤاينر، ولارس رايلى، وتارا پارميتر، وچورچ مورر، والمتدربين: لورين هوجن، وسينان شوارتينج، وأنستاسيا فيسياك، وچيسون سپيرز.

شكرًا لبيل موكلز والعاملين فى قسم المبيعات فى كونسورتيوم بوكس الذين سوف يتأكدون من أن كل مكتبة مستقلة، وسلسلة محلات، ومبيعات بالجملة فى الولايات المتحدة على علم بكتاب مُراقَب ٢٠٠٧. وشكرًا لهشون هاوس، موزعنا فى كندا، وكذلك ترن أراوند پبليشرز سيرڤيسيز ليمتد فى بريطانيا العظمى، وتاور بوكس فى أستراليا.

شكر وترحيب خاصان لموڤى موندا ميديا فى إيطاليا لترجمة وتوزيع كتاب مُراقَب السنوى باللغة الإيطالية والإسبانية.

شكرًا لروبرت جينسن الذى كتب مقدمة طبعة مُراقَب ٢٠٠٧. وروبرت هو الحَكَم القومى لمشروع مُراقَب.

شكرًا لكاتبى القصص الأكثر مراقبةً لعام ٢٠٠٧، ذلك أنه بدون جهودهم، التى لا تحظى بالتأييد فى الغالب، باعتبارهم محررى وكُتَّاب تحقيقات لما أصبحت القصص المقدمة فى مُراقَب ممكنة.

ضيوفنا الكُتَّاب هذا العام هم چولى هولر، وإدوارد س. هيرمان، وديڤيد پيترسون، وأندرو سلون، وچيمس چ. دين، وأندرو روث، وروبرت أ. هاكيت، وبيل كارول، وبوب برتون، وديان فارسيتا، وتومومى مورى، وبن فرايمر. وهم يمثلون توليفة فريدة من الباحثين والصحفيين، والناشطين المخلصين للحرية الإعلامية من خلال تنوع الأخبار والرأى. فشكرًا لكل منكم على إسهامه الفريد فى مُراقَب ٢٠٠٧.

يتضمن كتاب هذا العام رسوم تومورو. ويظهر «هذا العالم الحديث» فى أكثر من تسعين صحيفة فى أنحاء البلاد. ويسرنا إلى حد كبير أن نستفيد من فِطنة توم تومورو ودعابته فى أنحاء الكتاب.

وحكامنا القوميون، الذين شارك بعضهم فى المشروع طوال ثلاثين سنة، من بين كبار الخبراء فى البلاد المهتمين بحريات التعديل الأول والمبادئ الإعلامية. ويشرفنا أن يكونوا معنا باعتبارهم أصحاب الرأى الأخير فى ترتيب أعلى خمس وعشرين قصة مراقَبة.

شكرًا مهمًا لرعاتنا الماليين: صندوق نشاط جامعة سونوما المتصل بالتعليم، ومدرسة العلوم الاجتماعية بجامعة سونوما، وبشكل خاص ما يزيد على ٤آلاف شخص يشترون كتابنا ويرسلون لها هبات مالية كل عام. أنتم قاعدتنا المالية التى تظل تعطى العام بعد العام إلى مشروع البحث الإعلامى المهم هذا الذى يديره الطلاب.

هذا العام لدينا أكثر من مائة مقيِّم كلية/ مجتمع يساعدون فى عملية تقييم قصصنا. وقد قرأ هؤلاء المتطوعون الخبراء وقيّموا القصص المرشحة حسب الأهمية القومية والدقة والمصداقية. وفى أبريل، شاركوا مع ما يزيد على ١٠٠ من الطلاب فى اختيار أعلى خمس وعشرين قصة لمُراقَب ٢٠٠٧.

لابد لنا قبل كل شىء من الاعتراف بفضل طلاب جامعة سومونا، فى فصل الرقابة على الإعلام لربيع ٢٠٠٦ وفصل علم اجتماع الإعلام لخريف ٢٠٠٥، الذين عملوا آلاف الساعات فى ترشيح وبحث حوالى ٣٠٠ قصة إخبارية لم تُنشر بالقدر الواجب. والطلاب هم الكتّاب الأساسيون للمواجز الإخبارية المراقبة فى الكتاب كل عام. وكان ما يزيد على ثمانين طالبًا بمثابة متدربين فى المشروع، حيث عملوا فى فرق متعددة منها: العلاقات العامة، وتصميم الشبكة، وأبحاث القصص الإخبارية، والدعم المكتبى، والاحتفالات/ جمع الأموال، والإنتاج الإذاعى. وتعليم الطلاب هو الجانب الأهم فى مشروع مُراقَب، ولم يكن بالإمكان القيام بهذا العمل بدون إخلاص وجهد طلابنا المتدربين.

شكرًا خاصًا إلى حد كبير إلى چونى والنت على تنسيق حفل عشاء عيد ميلاد مشروع مُراقَب الثلاثين فى ١١ مارس من عام ٢٠٠٦.

شكّل كريس باتشلور، وديڤيد أبوت، وآدم أرمسترونج فريق الموقع الإلكترونى باستشارة إيريكا ويلتشر. وقد اتسع موقع مشروع مُراقَب www.projectcensored.org تحت إشرافهم، حيث كان يزوره ٢٠ ألف شخص يوميًا فى ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

وأخيرًا أود أن أشكر قراءنا ومؤيدينا من كل أنحاء الولايات المتحدة والعالم. فقد رشح المئات منكم قصصًا للدراسة باعتبار أفضل قصص العام المراقبة. فشكرًا جزيلاً لكم.

العاملون فى مشروع مُراقَب

الدكتور پيتر فيليپس	المدير
الدكتور أندرو روث	المدير المشارك
الدكتوركارل جينسن	المدير غير المتفرغ ومستشار المشروع
تريشا بوريتا	منسق/ محرر
كاتى سيمز	منسق/ فريق البث/ محرر
سوز كريبس	منسق الاحتفالات
چونى والنت	قائد فريق العلاقات العامة
چينيفر پيدچ	مساعد مكتب الطلاب
ريتشل أوليا-ليزارجا	مساعد مكتب الطلاب
لاريسا هيرين	مساعد التعليم
ديڤيد أبوت	مساعد التعليم/ محرر
تشارلين چونز	مساعد التعليم/ محرر

المتدربون والمتطوعون لربيع وخريف ٢٠٠٥ و٢٠٠٦

ديڤيد أبوت، كاثرين ألبرجيت، ليزلى أمبرجر، إيان أراجون، شين أرلت، آدم أرمسترونج، چيمى بيلون، كريس باتشلور، ميلانى بوراسا، چو بوتويل، ساندى براون، ليو براون، سوز كريبس، كيلى ديكوستا، إيزاك دوليدو، كيلى فابيلا، برايان فوكس، تشارلوت جودمان-سميث، مارجو هاردى، زو هوفمان، مات چونسون، تشارلين چونز، بيلى مالون، پيتر ماك أرثر، كريستى ميديروس، ساندى ميرفى، أتيلا ناجى، ليندسى سان مارتن، ريتشل أوليا-ليزاراجا، أمبروسيا پاردو، ند پاترسون،

لورين پاول، فاپريس روميرو، دان راندال، سارة راندال، نِك راميريز، چيسيكا روداس، تيودورا روس، ڤنست رايان، ميشيل سالڤيل، چاكوب شيفرين، أندرو سلون، بريدچيت ثورونتون، مارجو تييك، سيليست ڤولجر، چونى والنت، بريتانى والترز، يورى ويتمان

طلاب البحث فى فصل علم اجتماع الإعلام، خريف ٢٠٠٥

كريس باتشلور، سارا كريستيانسون، ليسا دوبياس، كيلى فابيلا، مات فريك، ديانا هادوك، پلا هير، زو هوفمان، لورين كيلى، آدم لِش، ويليام مارتِن، برايان ميرڤى، كارين نوزك، رفاييل پيريز، جارى فيليپس، كيم كوين، لانى ريدى، كول رايان، ميشيل سالڤيل، أندرو سلون، دانييل تيرنر، نيكول ڤاتيكانون

طلاب البحث فى فصل الرقابة بقسم علم اجتماع الإعلام، ربيع ٢٠٠٦

كريستين بيرد، ريتشل بارى، ماتى بيڤيرز، راشيل كوبر، إيزاك دوليدو، بريت فوريست، برايان فوكس، ديانجو هاريس، شون هارلى، مايكل چانولينسكى، پيتر ماك أرثر، هايدى ميلر، مونيكا مورا، كيتلين پيلين، لانى ريدى، چيسيكا روداس، ديستنى ستون، أرلين وارد، كورتنى ويلكوكس

فريق البحث المستقل

بريدچيت ثورنتون، ليو براون، أندرو سلون، سيلست ڤوجلر، سارة راندل، برايان فوكس، زو هوفمان، فابريس روميرو

دعم بث مشروع مُراقَب ٢٠٠٦

رايسا تامهو، إيريك تريزلمان، دورا روس، دان راندال، پول ساران، مايكل ليتل، شارلتون جودمان-سميث، ساندى براون، چون بتروتشى، إيان أراجون

القضاة القوميون لمشروع مُراقَب ٢٠٠٦

روبن أندرسن، الأستاذ المشارك، قسم الاتصال والدراسات الإعلامية، جامعة فوردام.

ريتشارد بارنت، مؤلف خمسة عشر كتابًا والعديد من المقالات فى «نيويورك تايمز ماجازين»، «ذا نيشن»، و«بروجريسيف».

ليان كلورفين-كاستن، مؤسس مشارك ومدير شيكاجو ميديا ووتش؛ صحفى حائز على جوائز وله مكانته فى الدوريات القومية مثل «إى مجازين» و«ذا نيشن»، و«ماذر چونز»، و«ميس»، و«إنفيرومنتال هيلث پيرسپكتيف»، و«إن ذِس تايم»، و«بزنس إيزيكس»، وهو مؤلف كتاب Breast Cancer: Poisons, Profits, and Prevention

لينور فورستل، منظمة نساء من أجل الأمن المتبادل، ميسرة منظمة التبادل الإعلامى الدولى التقدمى.

روبرت هاكيت، أستاذ بمدرسة الاتصال بجامعة فريزر، ومنسق منظمة نيوز ووتش كندا منذ عام ١٩٩٣، ومؤلف كتاب Democratizing Global Media: One World, Many Struggles (شاركه فى التحرير يوچى چاو) وكتاب Remaking Media: The Struggle To Democratize Public Communication (مع ويليام ك. كارول)

كارل جينسن، أستاذ دراسات الاتصال غير المتفرغ بجامعة سونوما، ومؤسس مشروع مُراقَب ومديره السابق، ومؤلف كتاب Censored: The News That Didn't Make the News وكتاب Why وكتاب 20Years 0f Censored News.

روبرت جينسن، أستاذ الصحافة بجامعة تكساس فى أوستن، ومؤلف كتاب The Heart of Whiteness: Confronting Race, Racism and White Privilege وكتاب Citizens of the Empire: The Struggle to Claim Our Humanity

سوت چالى، أستاذ الاتصالات والمدير التنفيذى لمؤسسة التعليم الإعلامى بجامعة ماساتشوستس.

نيكولاس چونسون،* أستاذ بكلية القانون بجامعة أيوا، وعضو لجنة الاتصالات الفيدرالية

(١٩٦٦-١٩٧٣)، ومؤلف كتاب How to Talk Back to Your Television Set

رودا هـ. كارپاتكين، رئيس اتحاد المستهلكين، وناشر «كونسيومر ريپورتس» الذى لا يستهدف الربح.

تشارلز ل كلوتزر، محرر وناشر «سانت لويس چورناليزم ريڤيو» المتقاعد.

نانسى كرانيتش، الرئيس السابق لجمعية المكتبات الأمريكية.

چوديث كروج، مدير الحرية الفكرية بجمعية المكتبات الأمريكية، ومحررة كتب Newsletter on Intellectual Freedom و Freedom to Read Foundation News و Intellectual Freedom Action News

مارتن لى، محرر التحقيقات، والناقد الإعلامى، والمؤلف، وهو من مؤسسى «النزاهة والدقة فى نقل الأخبار» فى نيويورك، والمحرر السابق لمجلة «إكسترا».

دِنيس لو، أستاذ علم الاجتماع المشارك بجامعة پوليتكنيك فى بومونا، وشارك فى تحرير كتاب Impeach the President: The Case Against Bush and Cheney

ويليام لوتز، أستاذ اللغة الإنجليزية بجامعة روتچرز، والمحرر السابق لمجلة «كوارترلى ريڤيو أوف دابلسپيك»، ومؤلف كتاب Why No One Knows What Anyone's Saying Anymore

الدكتورة چوليان والڤو، اقتصادية وكاتبة صحفية فى كينج فيتشرز ومقدمة برنامج حوارى إذاعة پاسيفيكا.

مارك كريسپين ميلر، أستاذ الإيكولوجيا الإعلامية بجامعة نيويورك، ومدير مشروع ملكية وسائل الإعلام.

چاك ل. نيلسون، أستاذ غير متفرغ بمدرسة التعليم بجامعة روتچرز، ومؤلف ستة عشر كتابًا منها Critical Issues in Education وكتب أكثر من 150 مقالاً.

مايكل پارينتى، محلل سياسى، ومحاضر، ومؤلف العديد من الكتب منهاThe Culture Struggle و Superstitionism و The Assassination of Julius Caesar و A People's History of Ancient Rome و Terrorism Trap و September 11 and Beyond و Democracy of the Few

باربرا سيهان، محاضرة، ومؤلفة The Greatest Experiment Ever Performed on Women: Exploding the Estrogen Myth و The Doctor's Case Against the Pill و Free and Female: Women and the Crisis in Sex Hormones وغيرها من الكتب، وشاركت فى تأسيس الشبكة القومية لصحة النساء.

نانسى سنو، أستاذ بكلية الاتصالات بجامعة كاليفورنيا-فولرتون، وكبير زملاء بمركز يو إس سى للدبلوماسية العامة، وأستاذ ملحق بمدرسة أنينبررج للاتصال بجامعة كاليفورنيا، وشاركت مع يحيى ر. كماليبور فى تأليف War, Media and Propaganda

نورمان سولومون، كاتب صحفى فى الإعلام والسياسة ينشر مقالاته فى وقت واحد فى عدة صحف، وشارك فى تأليف كتاب Target Iraq: What the News Media Didn't Tell You، وهو المدير التنفيذى لمعهد الدقة العامة.

شيلا راب ويدينفلد[1]، رئيس شركة دى سى پرودكشنز ليمتد، والسكرتيرة الصحفية السابقة لبيتى فورد.

تحية لذكرى

الدكتور چورچ چربنر بجامعة بنسلڤانيا،
والحاخام مايكل روبنسون، مقيم المجتمع بمشروع مُراقب
وريتشارد بارنت الذى شارك فى تأسيس
معهد الدراسات السياسية بواشنطن

مؤسسة الحرية الإعلامية

مشروع مُراقَب: مجلس المديرين

كارل جينسن، نويل بايرن، ريك ويليامز، مارى ليا، بيل سايمون، پيتر فيليپس

(١) تشير إلى أنه كان أحد حكام مشروع مُراقب منذ تأسيسه فى عام ١٩٦٧.

مجلس تحرير مشروع مُراقَب

كارولين إيبل، تشارلين تونج، دوروثى فريدل، فرانسيسكو ڤاسكويس، جريتا ڤولمر، چانيت كوشار، مارى جوميس، مايكل إزرا، ميرنا جودما، پاتريشا كيم- راچال، فيليپ بيرد، رشمى سنج، ريك لوتمان، رونالد لوپيز، ستيفانى داير، توم لاف، تيم واندلينج، تونى وايت، الدكتور جارى إيڤانز، أندرو روث، بن فرايمر، وينجام ليدل، الدكتورة إبريل هارلى، كاريلى شيمس.

مقيمو أعضاء هيئة التدريس والعاملين والمجتمع بمشروع مُراقَب لعامى ٢٠٠٥ و٢٠٠٦

ميليندا بارنارد، دكتوراه فى الاتصالات/ فيليب بيرد، دكتوراه فى اللغات الحديثة/ ستيفن بيتنر، دكتوراه فى التاريخ/ باربرا بلوم، دكتوراه فى إدارة العدالة الجنائية/ أندرو بوتيريل، دكتوراه فى الفلسفة/ مورين بكلى، دكتوراه فى الإرشاد النفسى/ إليزابيث بورك، دكتوراه فى الاتصالات/ نويل بايرن، دكتوراه فى علم الاجتماع/ چيمس ر. كار، دكتوراه فى الجيولوجيا/ إيڤون كلارك، دكتوراه فى الشئون الجامعية/ ليز كلوز، دكتوراه فى التمريض/ لين كومينسكى، دكتوراه فى الفيزياء/ الفلك/ ج. دنيس كوك، دكتوراه فى علم الحيوان/ بيل كراولى، دكتوراه فى الجغرافيا/ ڤيكتور دانييلز، دكتوراه فى علم النفس/ لورى دوسون، دكتوراه فى تعليم العمال/ چيمس دين، دكتوراه فى علم الاجتماع/ راندال دودچن، دكتوراه فى التاريخ/ ستيفانى داير، دكتوراه فى التاريخ الثقافى/ كارولين إيبل، دكتوراه فى الأنثروبولوجيا/ جارى إيڤانز، طبيب/ مايكل إزرا، دكتوراه فى الكيمياء/ تمارا فاليكوف، ماجستير فى دراسات الاتصالات/ فريد فليتشر، خبير مجتمعى فى العمل / دوروثى (دوللى) فريدل، دكتوراه فى الجغرافيا/ پاتريشا لى جبس، دكتوراه فى علم الاجتماع/ روبرت جيرلنج، دكتوراه فى اقتصاد الأعمال التجارية/ مارى جوميس، دكتوراه فى علم النفس/ ميرنا جومان، دكتوراه فى علم الاجتماع/ سكوت جوردون، دكتوراه فى علوم الكمبيوتر/ كارين جاردى،

دكتوراه فى التربية والتعليم/ ديانا جرانت، دكتوراه فى إدارة العدالة الجنائية/ ڤيلما جيلورى ـ تايلور، دكتوراه فى التعليم، الدراسات الأمريكية متعددة الثقافات/ تشاد هاريس، ماجستير فى دراسات الاتصال/ لوريل هولمستروم، ماجستير فى البرامج الأكاديمية (الإنجليزية)/ چيفرى هولزمان، دكتوراه فى العلوم البيئية/ سالى هورتادو، دكتوراه فى التربية والتعليم/ پات چاكسون، دكتوراه فى إدارة العدالة الاجتماعية/ توم چاكوبسون، دراسات بيئية وتخطيط/ شيريل چاف، دكتوراه فى اللغة الإنجليزية/ پول چِس، خبير مجتمعى فى القانون البيئى/ تشيرى كيتشون، دكتوراه فى الاتصالات/ پاتريشا كيم راچال، دكتوراه فى الثقافة الأمريكية/ مارى كينج، طبيبة/ پول كنجزلى، طبيب/ چانيت كوشار، تمريض/ چون كرامر، دكتوراه فى العلوم السياسية/ هايدى لامورو، دكتوراه فى الدراسات الليبرالية/ ڤيرچينيا لى، دكتوراه فى التربية والتعليم/ وينجام ليديل، دكتوراه فى إدارة الأعمال / چينيفر وايلز، دكتوراه فى الكيمياء/ توم لاف، دكتوراه فى علم الاجتماع/ چون لند، أعمال وقضايا سياسية/ ريك لوتمان، دكتوراه فى الرياضيات/ روبرت مانينج، قضايا السلام/ ريچينا ماركى، ماجستير فى دراسات الاتصالات/ كين ماركوس، دكتوراه فى إدارة العدالة الجنائية/ پيرى ماركر، دكتوراه فى التربية والتعليم/ إليزابيث مارتينيز، دكتوراه فى اللغات الحديثة/ ديڤيد ماكوان، دكتوراه فى العلوم السياسية/ فيل ماجو، دكتوراه فى إدارة الأعمال/ إيريك ماجوكين، دكتوراه فى الدراسات الليبرالية/ روبرت مكنمارا، دكتوراه فى العلوم السياسية/ أندى ميريفليد، دكتوراه فى العلوم السياسية/ چاك مونسى، دكتوراه فى العلوم السياسية/ آن نيل، دكتوراه فى علم الاجتماع/ كاثرين نيلسون، دكتوراه فى العلوم السياسية/ ليلانى نيشيمى، دكتوراه فى الدراسات الأمريكية متعددة الثقافات/ ليندا نواك، دكتوراه فى الأعمال التجارية/ تيم أوجبورن، الأعمال التجارية الدولية/ توم أورموند، دكتوراه فى علم الحركة/ ويندى أوستروف، دكتوراه فى الدراسات الليبرالية/ إيرڤارد م. پيترسون، دكتوراه فى العلوم البيئية/ كيث پايك، ماجستير فى دراسات سكان أمريكا الأصليين/ خورجى إ. پوراس، دكتوراه فى اللغات الحديثة/ چيفرى ت. ريدر، دكتوراه فى اللغات الحديثة/ مايكل روبنسون، حاخام، الدين/ ريك روبنسون، دكتوراه فى المكتبات/ ر. توماس روزين، دكتوراه فى الأنثروبولوجيا/

ريتشارد سينجاس، دكتوراه فى الأنثروبولوجيا/ اللغويات/ رشمى سنج، دكتوراه فى الدراسات الأمريكية متعددة الثقافات/ سيندى ستيرنز، دكتوراه فى دراسات النوع النسوية/ چون ستاينر، دكتوراه فى علم الاجتماع/ جريج ستورينو، طيار بالخطوط الجوية الأمريكية/ ميرى ستورينو، دكتوراه فى الإرشاد النفسى/ إيلين سوندبرج، ماجستير فى البرامج الأكاديمية/ سكوت سونيسون، ماجستير فى علم الاجتماع/ العلوم السياسية/ لاكسمى ج. تيوارى، دكتوراه فى الموسيقى/ كارين تومسون، دكتوراه فى الأعمال التجارية/ سوزان توكزيسكى، دكتوراه فى اللغات الحديثة/ كارول تريمل، ماجستير فى التعليم الممتد/ تشارلين تونج، دكتوراه فى دراسات النوع النسوية/ ديڤيد ڤان نويز، دكتوراه فى علم النفس/ فرانسيسكو هـ. ڤاسكويس، دكتوراه فى الدراسات الليبرالية/ جريتا ڤولمر، دكتوراه فى اللغة الإنجليزية/ الكسندرا (ساشا) فون ماير، دكتوراه فى العلوم البيئية/ ألبرت ڤارهافتيج، دكتوراه فى الأنثروبولوجيا/ تيم واندلنج، دكتوراه فى اللغة الإنجليزية/ تونى وايت، دكتوراه فى التاريخ/ چون وينجارد، دكتوراه فى الأنثروبولوجيا/ كريج ويستون، دكتوراه فى العدالة الاجتماعية/ ريتشارد زيمر، دكتوراه فى الدراسات الليبرالية/

العاملون وأصحاب المناصب المعاونون
فى جامعة سونوما

روبن أرمينيانا، رئيس الجامعة وهيئة العاملين معه/ إدواردو أوتشا، كبير الموظفين الأكاديميين وهيئة العاملين معه/ كارول بلاكشاير-بيلاى، نائب العميد للشئون الأكاديمية/ إيلين ليدر، عميد مدرسة العلوم وهيئة العاملين معها/ إيريكا ويلتشر، المدير الإدارى/ كاتى ماكورميك، محلل العمليات/ كونى ليوسادر، مساعد العميد/ ويليام بابولا، عميد مدرسة الآداب والعلوم الإنسانية/ باربرا بتلر وهيئة العاملين فى مكتبة جامعة سونوما/ پولا هاميت، موارد مكتبة العلوم الاجتماعية/ چوناه راسكين وأعضاء هيئة التدريس فى دراسات الاتصالات/ سوزان رشاك، وچين واسپ والعاملون فى مكتب العلاقات العامة بمكتبة جامعة سونوما

أود تقديم شكر خاص لعميد العلوم الاجتماعية إيلين ليدر ومساعد العميد كونى ليوسادر على مساعدتهما فى قيادة وتنظيم لجنة تنمية التمويل، وأود أن أعبر عن امتنانى كذلك لأعضاء اللجنة أندريا نيفيس، ومايكل هام، والدكتور إدوارد سپنسر، وچودى أكويلين، وإيلين ويلين، وأليس تشانج.

شكرًا لأصدقائنا المعاونين الحاليين فى مجتمع سونوما: سيسيليا أوبريان، وپيتر فلوريس، وليندا ويليامز، وبروس بيركوويتز، وچيرى أوليچ، ومو لانيس، ومارثا إزيل، وهنرى أمارال، وبيل بايلى، ورود باراز، وأنجيلا هاردين، وكاتى پيرس، وكامِن نيكولوف، وچون رايت، وأنچيلو ڤيرا، ونادر ڤيسانچى.



طاقم مشروع مُراقَب (أعضاء هيئة التدريس والطلاب وهيئة موظفى مشروع مُراقَب)

مقدمة

بقلم روبرت جينسن[١]

على امتداد ثلاثين عامًا، جمع مشروع «مُرَاقِب» قصصًا إخبارية مهمة تجاهلتها إلى حد كبير وسائل الإعلام الإخبارية التابعة للشركات الضخمة داخل التيار السائد، واحتفى بالمنافذ الإخبارية الأقل حجمًا والأكثر جسارةً وإقدامًا التى تجرى وراء تلك الحقائق المهمَلة. وتغطى القصص التى تحتويها مجلدات المشروع موضوعات من الاتساع بحيث يصعب تجميعها داخل مفاهيم بسيطة، غير أنه يظهر نمط يمكنه مساعدتنا فى فهم السبب وراء كثرة فشل وسائل إعلام الشركات الضخمة المهيمنة فى مهمتها الأساسية الخاصة بمحاسبة أصحاب النفوذ.

يتفق صحفيو الشركات الضخمة على أنه ينبغى عليهم العمل كمراقبين للسلطة، بيد أنهم يغضبون من الإشارة إلى عدم قيامهم بذلك. ففى مجتمع تتركز فيه سلطة ضخمة فى الدولة المعسكَرة والشركات الضخمة المتوحشة، تكون مهمة الصحفيين واضحة:

---

(١) عمل روبرت جينسن مندوبًا ومحررًا في صحف الشركات الضخمة لمدة عقد من الزمان قبل حصوله على درجة الدكتوراه من جامعة مينيسوتا وعمله كأستاذ للصحافة في جامعة تكساس بأوستن. وهو مؤلف كتاب The Heart of Whiteness: Race, Racism, and White Privilege وكتاب Citizens of the Empire: The Struggle to Claim Our Humanity (والكتابان من إصدارات City Lights Books) وكتاب Writing Dissent: Taking Radical Ideas from the Margins to the Mainstream (Peter Lang). وكتاباته متاحة على الإنترنت في http://uts.cc.utexas.edu/~rjensen/index.html ويمكن الاتصال به على العنوان الإلكترونى التالى rjensen@uts.cc.utexas.edu.

«النقد الذى لا يعرف الرحمة للنظام القائم»، وهى العبارة التى نستعيرها من ذلك الصحفى الشهير فى القرن التاسع عشر، كارل ماركس. غير أن المراقبين الصحفيين المفترَضين الموجودين فى التيار السائد فى الوقت الراهن، الذين هم فى أغلب الأحيان بلا أسنان أكثر منهم بلا رحمة، ينتهى بهم الحال إلى النباح أكثر من العض.

فما الذى يقيد صحفيى الشركات الضخمة فى مهمتهم؟ حدد إدوارد هيرمان فى نموذجه الدعائى العوامل الرئيسية: هيكل الشركات الإعلامية الضخمة نفسه وعائد الإعلانات الخاص بالعمل التجارى الإخبارى، وكذلك ما تسمى ممارسات الصحافة «الموضوعية» التى من المفارقة أنها تعوق وسائل الإعلام الإخبارية فى سعيها للوصول إلى الحقائق التى تهم أكثر من غيرها وتجعل صحافة التيار السائد أقل موضوعية بالمعنى الأعمق للكلمة.

أوضح هيرمان أن القوة الأخرى ذات النفوذ التى تشكل صحافة الشركات الضخمة المعاصرة هى الحدود الأيديولوجية التى يعمل الصحفيون فى إطارها. بعبارة أخرى، فإن أحد أهم الأمور التى يجب تذكرها عن الصحفيين الأمريكيين هى أنهم أمريكيون - حيث جرى تعليمهم وتنشئتهم داخل نسق من المعتقدات المقبولة على نطاق واسع فى أروقة السلطة والمؤسسات الفكرية التى تخدم السلطة فى الولايات المتحدة.

فما هى المكوِّنات الأساسية لهذه الأيديولوجيا الأمريكية السائدة؟ هناك ثلاثة أفكار جوهرية تشبه الماء الذى نسبح فيه - الاعتقاد بأن الادعاءات واضحة وبعيدة عن الشك، ما لم يبذل أحد جهدًا منسقًا لتحليل هذه «الحكمة التقليدية» وتحديها. ومعظم صحفيى الشركات الضخمة ليسوا على استعداد لمعارضتها، الأمر الذى يساعد على تفسير ما هو موجود - وبنفس القدر من الأهمية، ما لا ليس موجودًا - فى الصحف اليومية والمجلات الإخبارية والبرامج الإخبارية التليفزيونية. وفى قلب هذه الأيديولوجيا الأمريكية، هناك تأكيدات على أن:

١. الرأسمالية هى السبيل الطبيعى إلى تنظيم الاقتصاد، وبالتالى فهى حتمية.
٢. الولايات المتحدة، الفريدة بين الدول، مُحِبَّة للخير بطبعها فى سياستها الخارجية والعسكرية.
٣. أية حلول سياسية «قابلة للتطبيق»، ومن ثم تستحق أن تؤخذ فى الاعتبار، تحددها برامج الحزبين الديمقراطى والجمهورى.

لا يعنى تعريف هذه الأفكار على أنها أيديولوجيا جوهرية الإشارة إلى أنه قُضى على الأفكار المعارضة كلها فى الولايات المتحدة وأن أحدًا لا يفكر خارج هذه الحدود. فهناك جماعات سياسية تقدم رؤى بديلة، ولكنها تُدفع بصورة عامة إلى الهامش ونادرًا ما تكون موجودة ضمن ما قد نسميه الطيف السياسى المرئى أى مجموعة الأشخاص والجماعات والأفكار التى يُسمح لها بالوصول على نحو دائم ومحترم إلى منابر التيار السائد، بما فى ذلك وسائل إعلام الشركات الضخمة. غير أن الولايات المتحدة ليست دولة فاشية، بل هى ديمقراطية ليبرالية (بالمعنى المستنير للكلمة) وتعددية ورأسمالية. وفى مثل هذه الدول تتحقق الرقابة الاجتماعية فى المقام الأول من خلال توجيه الرأى العام، بالقمع والعنف المستخدمين بحكمة (ولكنهما مدخران باستمرار لوقت الأزمات).

وبذلك لا يكون نقد صحافة الشركات الضخمة هذا نظرية مؤامرة تشير إلى تحكم عُصْبَة صغيرة فى العقل العام. إنه تحليل لكيفية ميل أدوات تثقيف الناس وتسليتهم (المدارس والجامعات والصحافة ووسائل الترفيه) إلى تكرار هذه الأيديولوجيا وإبعاد غالبية السكان عن الأفكار «الخطيرة». وأى شخص عمل داخل تلك المؤسسات يعرف أن هناك بعضًا من حرية المقاومة، ولكن نظام الثواب والعقاب للعاملين الأذكياء يبقى الغالبية العظمى من الأشخاص على النهج.

فهل تؤثر إذن تلك المبادئ الأيديولوجية على الصحافة؟

الأعمال التجارية والاقتصـــاد

الافتراض السائد بشأن رأسمالية الشركات الضخمة فى الولايات المتحدة ليس مجرد أنها الأفضل بين الأنظمة الاقتصادية المتنافسة، بل إنها السبيل العاقل والرشيد الوحيد لتنظيم الاقتصاد فى العالم المعاصر. وعلى نحو خاص بعد انهيار الاتحاد السوفييتى، لا يرى صحفيو الشركات الضخمة أى سبب لتحدى ذلك الافتراض. ونتيجة لذلك، فإن كل مناقشة للأعمال التجارية والاقتصاد تتجاهل فى الواقع أن فى جزء كبير من العالم لا تزال هذه الأفكار موضوع نقاش يتسم بالحيوية. وبينما يُسمح للصحفيين الأمريكيين بضبط أسوأ مخالفات الشركات الضخمة فى الرأسمالية ـ وخاصة حين تكشف مؤسسات قوية أخرى تلك الانتهاكات، كما فى حالة فضيحة إنرون ـ فإن عدل النظام الأساسى، أو ظلمه، يكون خارج طاولة البحث والنقاش.

ومن الصعب الإشارة إلى المشكلات بتغطية أفكار حول الأنظمة الاقتصادية البديلة فى الولايات المتحدة، لأنه لا وجود تقريبًا لمثل هذه التغطية. وبذلك فربما كان هذا الجزء من الأيديولوجيا الأمريكية أوضح ما يكون فى العام الماضى عند تغطية وسائل إعلام الشركات الضخمة للدول الأخرى التى يدور فيها الجدل، كما فنزويلا. فمع أن الرئيس هوجو تشاڤيس انتُخب انتخابًا ديمقراطيًّا ويتمتع فى بلده بشعبية أكثر من تلك التى يتمتع بها الرئيس بوش داخل الولايات المتحدة، فإن من المعتاد الإشارة إلى تشاڤيس فى وسائل الإعلام الأمريكية على أنه «الرجل القوى» أو «المستبد». وهذا على الأرجح لأنه لا يمكن للصحفيين تصور أن يكون هناك قائد يتحدث عن «اشتراكية القرن الحادى والعشرين» إلا ويكون ديكتاتورًا على النمط السوفيتى. والعداء الذى لا يكادون يخفونه فى الصحافة الأمريكية لتشاڤيس أمر يبعث على الضحك، إن لم يكن على قدر شديد من الجدية؛ فاحتمال القيام بعمل عسكرى ضد فنزويلا احتمال حقيقى، وتشويه صورة الزعماء الأجانب جزء من عملية خلق دعم الجماهير لمثل هذه الأعمال التى تجرى بمساعدة وسائل الإعلام الإخبارية.

السياسة الخارجية والعسكرية

عملية تشويه الصورة ممكنة فى جزء كبير منها بسبب الافتراض الأيديولوجى الثانى بشأن خيرية الولايات المتحدة فى تعاملاتها فى أنحاء العالم. وهذا امتداد لمجاز «مدينة على التل» الذى لا يُثَبِّت باستمرار الإدراك الذاتى للنخب الأمريكية فحسب، بل كذلك الإدراك الذاتى لكثير من عامة الأمريكيين. والفكرة هى أن الولايات المتحدة لم تكن أول ديمقراطية فى العالم فحسب، بل كانت أداة مقرطة العالم عندما بات لديها القدرة على مد نفوذها خارج حدودها. وداخل هذه النظرة الكلية، من المفترض أن تكون الإجراءات الأمريكية مبررة من الناحية الأخلاقية. وإذا انتهى الحال بآثار السياسة الأمريكية إلى ألا تكون خيرية، فإن أية عواقب غير سارة تُشطب نتيجة للسياسات حسنة النية التى أخطأت إما بسبب التخطيط غير الكافى أو سوء التنفيذ. فعلى سبيل المثال، صوَّر صحفيو الشركات الضخمة الهجوم الأمريكى على فيتنام الجنوبية والشمالية ولاوس وكمبوديا (ما نسميه بحرب فيتنام)، الذى خلَّف من ٣ إلى ٤ ملايين قتيل، فى المقام الأول على أنه نتيجة غير مقصودة للسذاجة والأخطاء الحقيقية، وليس حملة آثمة لتدمير دولة تحاول الخروج من فلك النفوذ الأمريكى.

وبالمثل، فإنه عندما ثبت زيف الأسباب المعلنة (أسلحة الدمار الشامل والصلات بالجماعات الإرهابية) للغزو المفجع للعراق فى عام ٢٠٠٣ واحتلاله الذى لا يزال قائمًا، سارع الصحفيون بقبول أن «فشل الاستخبارات» قاد مخططى بوش إلى الافتراضات الخاطئة بشأن الخطر الذى يمثله العراق. وبعد ذلك حذت وسائل إعلام الشركات الضخمة حذو نخبة واشنطن وقبلت أن الهدف الجديد للساسة والمخططين الأمريكيين هو مقرطة الشرق الأوسط. وقد كان هناك تجنب على نحو مؤدب للتفسير الأكثر قبولاً ـ وهو أن مسئولى الإدارة يوجهون المعلومات الاستخباراتية على نحو يبرر الحرب التى طالما خططوا لخوضها ـ فى وسائل إعلام التيار السائد. ولتفتشوا فى وسائل إعلام الشركات الضخمة للعثور على أى مناقشة ممتدة لما هو واضح بالنسبة للغالبية العظمى من العالم؛ وهو أن الغزو كان جزءًا من مشروع عمره ستون عامًا لتوسيع وتعميق سيطرة الولايات المتحدة على موارد النفط والغاز فى الشرق الأوسط ووسط آسيا المهمة استراتيجيًّا. وسوف يطول بحثكم.

السـيـاسة

أحد أسباب كون البحث عن وجهة نظر بديلة أمرًا مجهدًا هو أن الجمهوريين والديمقراطيين فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كانوا متحدين إلى حد كبير فى هدف توسيع الهيمنة الأمريكية فى أنحاء العالم. وبينما توجد بعض الخلافات أحيانًا ـ داخل كل حزب من الحزبين وفيما بينهما ـ بشأن الاستراتيجية والتكتيكات المناسبة للحفاظ على هذه الإمبراطورية الأمريكية، فإن أية معارضة جادة داخل التيار السائد لهذا المشروع تعنى أن صحفيى الشركات الضخمة سوف يسقطون باستمرار تقريبًا على خط يقع خلف هؤلاء الذين يقدمون هذه الحكمة التقليدية.

ويمكن أن يحدث هذا كذلك بالطريقة نفسها فى السياسة الداخلية. فعلى سبيل المثال، فإنه مع زيادة تكاليف الرعاية الصحية وكفاح الناس كى يتغلبوا على ذلك، نجد أن الخيار المعقول هو التخلص من نظام التأمين الخاص فى الولايات المتحدة لمصلحة نوع من تأمين الرعاية الصحية العام تديره الحكومة الفيدرالية. ولكن الصحفيين يقولون لنا إن نظام «الدافع الوحيد» هذا ليس قابلاً للتطبيق. لماذا؟ لأن القوى الضاربة الثقيلة فى كل من الحزبين الكبيرين ترفضه. وكون استطلاعات الرأى العام تبين أن غالبية الأمريكيين يؤيدون نوعًا من النظام الصحى الذى تدعمه الحكومة لتوفير تغطية عامة

أمر من الواضح أنه لا يتناسب مع مناقشات ما هو قابل للتطبيق من الناحية السياسية - فهذا المفهوم يحدده الساسة ومانحو الأموال الكبار الذين يمولونهم.

مهما كان الموضوع المحدد للقصص الإخبارية التى جمعها مشروع مُرَاقَب، فإن الفكرة المشتركة التى تربط بينها هى أنه رَفْضٌ للحكمة التقليدية. فهذه القصص الإخبارية لا تتبنى تلك التأكيدات الأيديولوجية، بل تتحداها. فتلك القصص التى تدور حول الأعمال التجارية والاقتصاد لا تتعامل مع انتهاكات الشركات الضخمة على أنها انحراف عن نظام كان سيصبح صحيًّا لولا ذلك، بل إنها تبحث النظام الخاص بالجشع غير الأخلاقى ووقوع التكاليف البشرية والبيئية للإنتاج على كاهل الجمهور وعامة الناس. وتجرؤ قصص السياسة الخارجية والعسكرية على طرح أسئلة أمينة حول دوافع المخططين الأمريكيين ونتائج النظام الإمبريالى. ولا تتوقف المصادر المستخدمة والحلول التى جرى بحثها فى تلك القصص عند النخب فى الحزبين الكبيرين.

إن هذا الكتاب يذكرنا بأن مهمة الصحافة الجوهرية فى أية ديمقراطية لا تتغير: ذلك النقد الذى لا يرحم للنظام القائم، ومراقبة المؤسسات القوية، ودور الصحافة كمراقب. وتوضح طاقة هيئة العاملين بالمشروع والطلاب الذين ينتجون مشروع مُرَاقَب والتزامهم أن مثل هذه الصحافة ممكنة.

الفصل الأول

أهم القصص الإخبارية المراقَبة في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦

بيتر فيليبس، تريشا بوريتا، كيت سيمز، المشروع مُراقَب

طوال ثلاثين عامًا ينشر المشروع مراقَب قائمة سنوية تضم أهم القصص الإخبارية التى لم يغطها إعلام الشركات الضخمة فى الولايات المتحدة، وها نحن ننشر من جديد أحداثًا لَم تتناولها الأخبار ـ وهى مجموعة من أفضل نماذج الصحافة التى همشها إعلام الشركات الضخمة.

وبينما نضع القصة رقم واحد فى صيغتها النهائية، تزداد تغطية حيادية الإنترنت كثافة أخيرًا. ومع ذلك فإن التغطية هذه المرة أقل مما يجب بكثير ومتأخرة جدًا. فالقضية تناقَش منذ أكثر من سنة داخل الحركة الديمقراطية الإعلامية، ولكن إعلام الشركات الضخمة تجاهلها حتى الأيام الأخيرة من أحدث جلسات استماع للكونجرس فى شهر يونيو من عام ٢٠٠٦. وحتى فى ذلك الوقت تجاهل الإعلام الإنفاق الضخم من جانب واحد لملايين الدولارات من أجل حشد التأييد بواسطة أصحاب المصالح الخاصة فى صناعة الاتصالات الذين سيحققون مكاسب نتيجة لإبطال حيادية الإنترنت.

لا تعمل الديمقراطية عندما تحل المقاطع الصوتية التى تذاع فى آخر لحظة محل النقاش العام المهم وتفسد الجزء الأكبر من المعلومات التى كان يمكن أن تتوفر للناخبين الأمريكيين. وتتطلب الديمقراطية الفعالة تغطية القضايا ومناقشتها على مدى

شهور، بل سنوات، قبل اتخاذ القرارات المهمة فى الكونجرس وغيره من هيئات اتخاذ القرارات. فنحن بحاجة إلى الوقت لمراجعة القضايا المهمة وتحليلها، وليس إلى لقطات إخبارية سريعة مدتها دقيقة تبعث على الارتباك.

إن أمامنا طريقًا لابد أن نقطعه فى بناء نظام إعلامى فى الولايات المتحدة يدعم العملية الديمقراطية الصحيحة. وما جهودنا إلا جزء من ديناميكية كبيرة من الديمقراطية القائمة على المواطنين. وكل جزء مهم لأنه يسعى لبناء الاستراتيجيات التى تعطى المشروعية للقيم الأمريكية الجوهرية الخاصة بالحرية والمساواة والمحاسبة. ونحن ندعوكم إلى إغلاق وسائل إعلام الشركات الضخمة والعمل مع مجتمعاتكم المحلية على إيجاد مصادر مستقلة للمعلومات تغذى أرواحكم الديمقراطية وتبنى المجتمعات الإنسانية التعاونية.

١

مستقبل الجدل حول الإنترنت الذى تتجاهله وسائل الإعلام

المصادر:

Buzzleflash.com، فى ١٨ يوليو ٢٠٠٥

العنوان: «شبكة الخداع: كيف عطلت حرية الإنترنت على المستوى الفيدرالى، ولماذا فرضت أخبار الشركات الضخمة رقابة على القصة»

الكاتب: الدكتور إليوت د. كوين

طلاب البحث: لورين پاول، بريت فوريست، زو هوفمان

مُقَيِّم الكلية: الدكتور أندرو رُوْث

خلال عامى ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ استعر جدل كبير خفى فيما يتعلق بمستقبل الإنترنت. وأصبحت القضية التى يُشار إليها مؤخرًا بـ«حيادية الشبكة» لعبة شد حبل بين شركات الكيبل من ناحية والمستهلكين ومزودى خدمات الإنترنت من الناحية الأخرى. غير أنه بالرغم من المقترحات التشريعية المهمة وقرارات المحكمة العليا خلال عام ٢٠٠٥، فقد

تجاهلت عناوين الصحف القضية تجاهلاً تامًا تقريبًا حتى عام ٢٠٠٦ (١). وباستثناء تغطية عَرَضيَّة فى برنامج Kulow & Kramer على شبكة سى إن بى سى، لم يتدخل تلفزيون التيار السائد فى الموضوع حتى يومنا هذا (يونيو ٢٠٠٦)(٢).

صورت معظم التغطية القضية على أنها جدل بشأن التنظيم ـ غير أن كلمة «التنظيم» فى هذه الحالة مضلِّلة إلى حد ما. فالجماعات الداعية إلى «حيادية الشبكة» لا تروِّج لتنظيم مضمون الإنترنت. فما تريده تلك الجماعات هو الأمر القانونى الذى يجبر شركات الكيبل على السماح لمزودى خدمة الإنترنت بالوصول مجانًا إلى خطوط الكيبل الخاصة بها (وهو ما يسمى اتفاقية «النقل العام»). وكان ذلك هو النموذج المستخدم فى حالة الإنترنت التى تعمل على خطوط التليفون، وهذه هى الطريقة التى يرغب مزودو المحتوى فى الإبقاء عليها. كما أنهم يرغبون فى التأكد من أنه لا يمكن لشركات الكيبل مراقبة المحتوى أو اعتراضه بدون أمر من المحكمة.

يقول مؤيدو حيادية الشبكة إن عدم وجود تنظيم حكومى يعنى ببساطة أن شركات الكيبل نفسها هى التى ستنظم خطوط الكيبل. وسيكون على مزودى خدمة الإنترنت دفع مصاريف خدمات كبيرة مقابل حق استخدام خطوط الكيبل (مما يجعل خدمات الإنترنت أكثر تكلفة). وسوف يحصل القادرون على دفع المزيد من المال على فرصة أفضل للحصول على الخدمة، أما من لا يمكنهم الدفع فسوف يتخلفون. وقد تقرر شركات الكيبل كذلك فلترة محتوى الإنترنت كيفما شاءت.

من ناحية أخرى، يقول مؤيدو شركات الكيبل إن قدرًا كبيرًا من الوقت والمال يُنفق على مد خطوط الكيبل وزيادة سرعتها ونوعيتها(٣). وهم يزعمون أن حصول خدمة الإنترنت مجانًا على خطوط الكيبل سوف يحرم شركات الكيبل من القدرة على استرداد استثماراتها، ويؤكدون أنه ينبغى السماح لمزودى خدمة الكيبل بالتغيير، وهم يتوقعون أن عدم تحقيق ذلك سوف يُثَبِّط المنافسة والإبداع داخل صناعة الكيبل.

---

(١) Keeping a Democratic Web,» The New York Times, May 2, 2006

(٢) Jim Goldman, Larry Kudlow, Phil Lebeau, «Panelists Michael Powell, Mike Holland, Neil Weinberg, John Augustine and Pablo Perez-Fernandez Discuss markets,» Kudlow & Company CNBC, March 6, 2006.

(٣) http://www.Handsofftheinternet.com

يؤكد مؤيدو الكيبل، مثل موقع Hands Off the Internet الذى تدعمه شركة إيه تى آند تى، أن تشريع النقل العام سوف يؤدى إلى ارتفاع الأسعار وشهور من النزاع القضائى. وهم يؤكدون أن مثل هذا التشريع يحل مشكلة لا وجود لها ويقلل من شأن الخوف من استخدام شركات الكيبل وضعها للحد من الوصول إلى الخدمة القائم على الرسوم باعتبار أنه لا أساس له. ورغم إنكار شركات الكيبل اعتزامها إعاقة مزودى المحتوى بدون سبب، فإن هناك عددًا من النماذج للتمييز الذى شرعت فيه شركات الكيبل.

فى مارس من عام ٢٠٠٥، حلت لجنة الاتصالات الفيدرالية قضية ضد شركة تليفونات تتخذ من كارولينا الشمالية مقرًا لها أعاقت قدرة عملائها على استخدام خدمات الاتصالات الصوتية عبر الإنترنت بدلاً من خطوط التليفون (الأكثر تكلفة)(١). وفى أغسطس من عام ٢٠٠٥ أعاقت شركة كيبل كندية فى الوصول إلى موقع يدعم اتحاد الكيبل فى نزاع عمالى(٢). وفى فبراير من عام ٢٠٠٦، منعت شركة كوكس للاتصالات العملاء من الوصول إلى موقع «قائمة كريج» الإلكترونى. ورغم زعم كوكس أن ذلك كان مجرد خطأ أمنى، فقد اكتُشِف أن كوكس كانت تدير خدمة مبوبة تنافس قائمة جريج(٣).

قرارات المحكمة

فى يونيو من عام ١٩٩٩، حكمت محكمة المنطقة التاسعة بأن على شركة إيه تى آند تى فتح شبكة الكيبل الخاصة بها لمزودى خدمة الإنترنت (إيه تى آند تى ضد مدينة بورتلاند). وقالت المحكمة إن بث الإنترنت واتصالاته التفاعلية مزدوجة الاتجاه ليست خدمة معلومات كيبل (مثل سى إن إن) ترسل معلومات فى اتجاه واحد. ولكن هذا القرار ألغى بعد عام عند استئناف الحكم.

---

(١) Michael Geist, «Telus Breaks Net Providers' cardinal rule: Telecom company blocks access to site supporting union in labour dispute,» Ottawa Citizen, August 4, 2005

(٢) Jonathan Krim, «Renewed Warning of Bandwidth Hoarding,» The Washington Post, November 24, 2005

(٣) David A. Utter, «Graigslist Blocked By Cox Interactive," , June7, 2006 http//www.Webronews.com

وقد وسَّعت قرارات المحكمة الأخيرة أجندة شركات الكيبل أكثر وأكثر. ففى ٢٧ يونيو من عام ٢٠٠٥، حكمت المحكمة الأمريكية العليا بأن شركات الكيبل مثل كومكاست وڤيرزون غير مطالبة بأن تُشْرِك فى خطوطها مزودى خدمة الإنترنت (ناشيونال كيبل واتحاد الاتصالات ضد خدمات براند إكس لخدمات الإنترنت)[١]. وبذلك لن تكون شركات الكيبل مضطرة لتقديم اتفاقيات النقل الخاصة بخطوط الكيبل على النحو الخاص بشركات التليفون فيما يتعلق بخطوط التليفون.

وطبقًا لما يقوله الدكتور إليوت، فإن القرار يقبل تأكيد لجنة الاتصالات الفيدرالية بأن خدمة الكيبل ليست تقديم اتصالات مزدوجة الاتجاه، بل خدمة معلومات أحادية الاتجاه، مما يلغى حكم عام ١٩٩٩ تمامًا. وفى الوقت نفسه تدفع شركات التليفون بأن هذا القرار يعطى ميزة غير عادلة لشركات الكيبل وتطالب إحلالها من شرط النقل العام الخاص بها كذلك.

التشــريع

فى ٨ يونيو رفض مجلس النواب التشريع م ن ٣٧٢٥ الذى كان سيمنع شركات التليفون والكيبل من بيع المعاملة التفضيلية على شبكاتها للتوصيل والفيديو وغيرها من التطبيقات ثقيلة المعلومات. كما وافق على قانون فرص وترويج وتحسين الاتصالات (م ن ٥٢٥٢)، الذى يقول مؤيدوه إنه يشجع الإبداع وإقامة المزيد من خطوط الإنترنت عالية السرعة. ويقول مؤيدو حيادية الإنترنت إنه سوف يسمح لشركات التليفون والكيبل بالتقاط العملاء فى المناطق الغنية بينما يلغى الشرط الحالى الذى تطالب به معظم الحكومات المحلية والخاص بجعل شركات كيبل التليفزيون تخدم كذلك مناطق أصحاب الدخل المنخفض والأقليات كذلك[٢].

تعليق: حتى يونيو من عام ٢٠٠٦ كان قانون فرص وترويج وتحسين الاتصالات فى مجلس الشيوخ. ويقول المؤيدون إن مشروع القانون يدعم الإبداع وحرية الاختيار.

---

(١) Yuki Noguchi, «Cable Firms Don't Have to Share Networks Court Rules, Washington Post, June 28, 2005.

(٢) k«Last week in Congrees/How our representatives voted," Buffalo News (New York June 11, 2006

بينما يقول مؤيدو حيادية الإنترنت إن الموافقة على القانون تضر الإنترنت للأبد. وسوف تحقق شركات الكيبل العملاقة احتكارًا لإنترنت الكيبل عالى السرعة. وسوف تمنع المواطنين الفقراء من الحصول على الخدمة بشكل موسع، بينما تراقب محتوى المعلومات التى يمكن الوصول إليها وتتحكم فيها.

تحديث بقلم الدكتور إليوت د. كوين

رغم كون قرار المحكمة فى «براند إكس» بمثابة بداية النهاية للإنترنت الديمقراطية القوية، فإن هناك تعتيم فعلى فى وسائل إعلام التيار السائد فيما يتعلق بتغطيته. ونتيجة لهذا القرار أُعِد المسرح القانونى لمزيد من سيطرة الشركات الضخمة. ويجرى فى الوقت الحالى بحث «مشروع قانون فرص وترويج وتحسين الاتصالات لعام ٢٠٠٦» (م ن ٥٢٥٢) بدعم من جماعات ضغط الشركات القوية وتقديم عضو الكونجرس چو بارتون (واى تى إكس للاتصالات). ويشمل مشروع القانون هذا، الذى لا يحمى الإنترنت المفتوحة والمحايدة الحماية الكافية، «العنوان ٢ ـ بيان فرض سياسة الموجة العريضة» الذى يعطى لجنة الاتصالات الفيدرالية «سلطة حصرية لدراسة وتسوية أية شكوى تدعى انتهاك بيان سياسة الموجة العريضة أو المبادئ المتضمنة فيه». وبالموافقة على هذا البند، سوف تقلل المحاكم سلطة تحدى قرارات لجنة الاتصالات الفيدرالية وإلغائها فيما يتعلق بالموجة العريضة. وبما أن لجنة الاتصالات الفيدرالية تتجه فى ظل رئيسها الحالى كيڤن مارتن صوب المزيد من إلغاء القيود المفروضة على شركات الاتصال والإعلام، فالنتيجة المحتملة هى زيادة كثافة المؤامرة من أجل زيادة سيطرة الشركات الضخمة على الإنترنت. وبشكل خاص، فإن شركات الاتصال العملاقة مثل كومكاست وڤيريزون وإيه تى آند تى ترغب فى إقامة محطات تحصيل رسوم على الإنترنت. وإذا حققت تلك الشركات ما تريد، سوف يتمكن مزودو المحتوى الأغنياء من الحصول على الموجة العـريضة الأفضل، بينما يتركون بقيتنا ندور فى الفضاء الإلكترونى. ولن يتمتع الجميع فيما بعد برأى متساوٍ فى أكثر المنتديات التى خلقها الإنسـان حرية وأشـملها ديمقراطية.

كما قد يكون متوقعًا، ألّا يتناول إعلام التيار السائد أيًا من هذا التطورات. ومن بين منظمات الناشطين الإعلاميين التى تحاول وقف القضاء على فاعلية الإنترنت

الحر The Free Press (http://www.freepress.net)، التى تشن فى الوقت الراهن حملة «انقذوا الإنترنت» الجريئة.



اتهام هاليبرتون ببيع التكنولوجيا النووية لإيران

المصدر:

GlobalRsearch.ca، فى ٥ أغسطس ٢٠٠٥

«العنوان: «هاليبرتون تدخل سرًا فى تعامل تجارى مع عضو بارز فى فريق إيران النووى

الكاتب: چيسون ليپولد

مُقيِّم الكلية: الدكتورة كاثرين نيلسون

طلاب البحث: كريستين ميديوروس وپلا هِر

طبقًا لما يقوله الصحفى چيسون ليپولد، تزعم مصادر من شركة تشينى السابقة هاليبرتون أنه فى يناير من عام ٢٠٠٥ باعت هاليبرتون مكوِّنات مفاعل نووى أساسية لشركة نفط إيرانية. ويقول ليپولد إن مصادره فى هاليبرتون لديها معلومات أكيدة تتعلق بتعاملات تجارية بين كل من هاليبرتون وأورينتال أويل كيش، وهى إحدى كبرى شركات النفط الخاصة الإيرانية.

بالإضافة إلى ذلك، فقد عملت هاليبرتون خلال عامى ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ على نحو وثيق مع سيروس ناصر نائب رئيس مجلس إدارة أورينتال أويل كيش للمشروعات النفطية فى إيران. كما أن ناصرى عضو مهم فى فريق تطوير الطاقة النووية فى إيران. وقد استجوبت السلطات الإيرانية ناصرى فى أواخر يوليو من عام ٢٠٠٥ بشأن ادعاء تزويده هاليبرتون بأسرار إيران النووية. واتهم مسئولو الحكومة الإيرانية ناصرى بقبول مليون دولار أمريكى كرشوة من هاليبرتون مقابل تلك المعلومات.

أصبحت تعاملات أورينتال أويل كيش مع هاليبرتون للمرة الأولى معلومات عامة لأول مرة فى يناير من عام ٢٠٠٥ حين أعلنت الشركة أنها تعاقدت من الباطن مع

شركة هاليبرتون للمنتجات والخدمات، وهى إحدى شركات هاليبرتون التى تتخذ من دالاس مقرًا لها والمسجلة فى جزر كايمان، للعمل فى أجزاء من مشروع لاستخراج الغاز فى حقل پارس الجنوبى. وفى أعقاب الإعلان ادعت هاليبرتون أن مشروع حقل غاز پارس الجنوبى فى طهران سوف يكون آخر مشروع لها فى إيران. وطبقًا لما جاء فى تقرير لهيئة الإذاعة البريطانية فإن هاليبرتون، التى حققت ما بين ثلاثين وأربعين مليون دولار من عملياتها الإيرانية فى عام ٢٠٠٣، «تقلل عملها شيئًا فشيئًا بسبب البيئة التجارية السيئة».

ومع ذلك فإن لهاليبرتون تاريخًا طويلاً فى التعامل التجارى مع إيران بدأ فى عام ١٩٩٥ حين كان نائب الرئيس ديك تشينى المدير التنفيذى للشركة. ويقتطف ليپولد جزءًا من تقرير منشور فى صحيفة «وول ستريت چورنال» فى فبراير من عام ٢٠٠١ يقول إن «هاليبرتون للمنتجات والخدمات المحدودة تعمل من وراء باب لا يحمل أية علامة فى الطابق التاسع فى برج جديد فى شمال إيران. ويعلن كتيب الشركة التى سُجِّلَت فى عام ١٩٧٥ بجزر كايمان أنها تتخذ من مشيخة دبى على الخليج الفارسى مقرًا لها وهى «ليست أمريكية». ولكن كما هو حال اللافتة الموضوعة أعلى رأس موظفة الاستقبال، يحمل الكتيب الاسم والشعار الأحمرين ويقدم الخدمات من وحدات هاليبرتون حول العالم». وعلاوة على ذلك فإن البريد المرسل إلى مكاتب الشركة فى طهران وجزر كايمان يحوَّل مباشرةً إلى مقرها الرئيسى فى دلاس.

وفى محاولة لمنع هاليبرتون وشركات أمريكية أخرى من الدخول فى تعاملات تجارية مع الدول المارقة مثل ليبيا وإيران وسوريا، جرت الموافقة فى مجلس الشيوخ على تعديل فى ٢٦ يوليو من عام ٢٠٠٥. ويفرض التعديل الذى رعته السيناتور سوزان كولينو (جمهورية ـ مين) عقوبة على الشركات التى تستمر فى التحايل على القانون الأمريكى بإقامة شركات الأوفشور التابعة لها كوسيلة للعمل بشكل مشروع وتحاشى العقوبات الأمريكية فى ظل قانون السلطات الاقتصادية الدولية الطارئة.

اعترض خطاب وضعت مسودته جماعات تجارية تمثل مديرى الشركات الضخمة بشدة هذا التعديل، قائلاً إنه سوف يؤدى إلى المزيد من الكراهية وربما حفز شن هجمات إرهابية على الولايات المتحدة، كما أنه «يوتر بشدة العلاقات مع شركاء الولايات المتحدة التجاريين الأساسيين». وحذر الخطاب من أن «الحكومات الأجنبية تنظر إلى

جهود الولايات المتحدة لفرض سياستها الخارجية والتجارية على أنها انتهاكات للسيادة تدفعها فى الغالب إلى اتخاذ إجراءات انتقامية أكثر تعارضًا مع الأهداف الأمريكية».

يؤيد كولينز التشريع قائلاً إنه «يمنع الشركات الأمريكية من إنشاء شركة وهمية فى مكان ما للتعامل مع الدول المارقة الراعية للإرهاب مثل سوريا وإيران. والخلاصة هى أنه إذا تهربت شركة أمريكية من العقوبات لتدخل فى تعاملات مع إحدى تلك الدول، فإنها تساعد على دعم الدول التى ترعى الإرهاب ـ الذى يستهدف أمريكا فى كثير من الأحيان.

تحديث بقلم چيسون ليپولد

أثناء رحلة إلى الشرق الأوسط فى مارس من عام ١٩٩٦، أبلغ نائب الرئيس ديك تشينى مجموعة من رجال الأعمال أغلبهم من الأمريكيين أن على الكونجرس تخفيف العقوبات المفروضة على إيران وليبيا لتعزيز علاقات أفضل، وهو التصريح الذى نجده ـ إن نحن عدنا بالنظر للوراء ـ ينطوى على قدر كبير من النفاق إذا أخذنا فى اعتبارنا السياسة الخارجية لإدارة بوش.

قال تشينى: «اسمحوا لى بأن أسوق إليكم عبارة معممة عن اتجاه أراه فى الكونجرس وأجده مزعجًا، ولا ينطبق على الوضع الإيرانى فحسب، بل على عدد من الأوضاع كذلك. أظن أن الأمريكيين يقعون فى الأخطاء أحيانًا... ويبدو أن هناك افتراضًا بأننا نعرف بشكل أو بآخر ما هو الأفضل لكل الناس الآخرين، وأننا سوف نستخدم نفوذنا الاقتصادى لنجعل كل الناس الآخرين يعيشون على النحو الذى نحبه».

كان تشينى المدير التنفيذى لشركة هاليبرتون حين نطق بتلك الكلمات. وكان تشينى هو الذى وجَّه هاليبرتون نحو التعاملات التجارية الجريئة مع إيران ـ انتهاكًا للقانون الأمريكى فى منتصف التسعينيات، وهو ما استمر حتى عام ٢٠٠٥ وكان السبب فى قدرة إيران على تخصيب اليورانيوم الذى يمكن استخدامه فى صنع الأسلحة النووية.

وكانت مبيعات هاليبرتون السرية لأجهزة الطرد المركزى لإيران هى التى ساعدت فى نهوض برنامج تخصيب اليورانيوم، بناءً على التحقيق الذى استمر ثلاث سنوات وشمل مقابلات أجريت مع أكثر من اثنى عشر من موظفى هاليبرتون السابقين.

وإذا انتهى الأمر بدخول الولايات المتحدة فى حرب مع إيران فى المستقبل، فسوف يقع اللوم على تشينى وهاليبرتون.

ولكن لا ينبغى أن يكون هذا بمثابة صدمة بالنسبة لأى شخص متابع لأنشطة هاليبرتون التجارية على مدى العقد المنصرم. فالشركة لها تاريخ طويل موثق من انتهاك فرض العقوبات الأمريكية والدخول فى تعاملات تجارية مع ما تسمى بالدول المارقة.

والآن ما يثير القلق بشأن هذه الحقائق هو ذلك القدر القليل من الاهتمام الذى حظيت به من إعلام التيار السائد. ولكن السجل العام يتحدث عن نفسه، مثلما تتحدث آلاف الصفحات من الوثائق التى حصلت عليها الوكالات الفيدرالية العديدة وتبين أن تعاملات هاليبرتون التجارية فى إيران ساعدت فى تمويل النشاط الإرهابى هناك - بما فى ذلك برنامج تخصيب اليورانيوم الخاص بذلك البلد.

حين سألت ويندى هول المتحدثة باسم هاليبرتون قبل عامين عما إذا كانت هاليبرتون ستتوقف عن القيام بأعمال فى إيران بسبب المخاوف من أن تكون الشركة قد ساعدت فى تمويل الإرهاب، قالت «لا».

وأضافت هول: «نعتقد أنه من الأفضل اتخاذ القرارات الخاصة بطبيعة تلك الحكومات وإجراءاتها بواسطة السلطات الحكومية والكيانات الدولية كالأمم المتحدة وليس الأفراد أو الشركات. وإذا ما نحينا السياسة جانبًا، فنحن والشركات التابعة لنا نعمل فى البلاد إلى الحد المسموح بها قانونًا، حيث يكون عملاؤنا نشطين لتوقعهم تزويدنا إياهم بدعم خدمات حقول النفط لعملياتهم الدولية.

«نحن لا نتفق باستمرار مع سياسات الحكومات أو إجراءاتها فى كل مكان نقوم فيه بأعمال ولا نتلمس الأعذار لسلوكها. وبسبب الطبيعة طويلة المدى لأعمالنا وحتمية التغير السياسى والاجتماعى، فليس من الحكمة ولا من المناسب لشركتنا أن نضع سياسة خارجية تختلف من دولة لأخرى».

بدأت هاليبرتون العمل لأول مرة فى إيران عام ١٩٩٥، بينما كان نائب الرئيس تشينى المدير التنفيذى للشركة، ومن المحتمل أنه كان ينتهك العقوبات الأمريكية.

يحظر أمر تنفيذى يحمل توقيع الرئيس السابق بيل كلينتون فى مارس من عام ١٩٩٥ «الاستثمارات الجديدة (فى إيران) بواسطة أشخاص أمريكيين، بما فى ذلك التزام صناديق

الاستثمار أو الأصول الأخرى». كما أنه يحظر على الشركات الأمريكية تقديم الخدمات «التى تفيد صناعة النفط الإيرانية» وتزود إيران بالوسائل المالية اللازمة للقيام بالنشاط الإرهابى.

وعندما جاء بوش وتشينى إلى السلطة فى عام ٢٠٠١ قررت إدارتهما أنها لن تعاقب شركات النفط والغاز الأجنبية التى تستثمر أموالها فى تلك الدول. وألغى تشينى العقوبات التى فُرضت على بلاد مثل إيران وليبيا قبل أن يصبح بوش رئيسًا، وألقى كلمات تتحدث عن ضرورة منافسة الشركات الأمريكية للمنافسين الأجانب، بالرغم من دعاوى احتمال أن تكون تلك الدول مرتبطة بالإرهاب.

قال تشينى أثناء رحلة عمل إلى سيدنى بأستراليا، حسبما جاء فى صحيفة «إلاوارا ميركورى» الأسترالية: «أعتقد أن أحوالنا ستكون أفضل فى الواقع إن نحن أصبحنا فى حِل من تلك العقوبات (المفروضة على إيران)، ولم نحاول فرض مقاطعة ثانوية على الشركات.. التى تسعى للقيام بأعمال هناك.. ونبدأ عِوَضًا عن ذلك إعادة بناء تلك العلاقات».



محيطات العالم فى خطر شديد

المصدر:

Mother Jones، مارس/ أبريل ٢٠٠٦

«العنوان: «مصير المحيطات

الكاتب: چوليا ويتى

مُقَيِّم الكلية: الدكتورة دوللى فريدل

طالب البحث: تشارلين چونز

أصبحت مشاكل المحيطات التى اكتُشفت فى يوم من الأيام على المستوى المحلى ذات طابع وبائى. فالبيانات الواردة من علم البحار وعلم الأحياء المائية والأرصاد الجوية وعلم المصايد السمكية وعلم الجليديات توضح أن البحار تتغير على نحو ينذر بالشر.

فدوامة السبب والمسبب التى أحدثتها المشكلات البيئية الكونية تحوِّل المحيط من أفق مائى ذى مشاكل إقليمية متنوعة إلى نظام كونى فى خطر يبعث على الفزع.

طبقًا لما يقوله علماء المحيطات فإن المحيطات كيان واحد، حيث تربط التيارات البحار ببعضها وتنظم المناخ. وتتضافر تغيرات درجات حرارة البحار وكيميائها، إلى جانب التلوث وممارسات الصيد غير المسئولة، لتعرِّض أكبر مصدر للحياة المشتركة للخطر.

فى عام ٢٠٠٥ توصل باحثون من مؤسسة سكريبس لعلم المحيطات ومعمل لورانس ليڤرمور القومى إلى أدلة واضحة تفيد ارتفاع درجة حرارة المحيط بسرعة. فقد اكتشفوا أن نصف الميل الأعلى من المحيط ارتفعت حرارته على نحو كبير خلال السنوات الأربعين الماضية نتيجة لغازات الصوبة الزجاجية التى يساعد البشر على انبعاثها.

أحد تجليات هذا الارتفاع فى درجة الحرارة ذوبان المنطقة القطبية الشمالية. فقد أبرز المعدل المفزع لتحول الجليد إلى ماء وجود دائرة ارتجاعية تسرِّع الزيادة فى الأسطح المائية التى تشجع على المزيد من ارتفاع درجة الحرارة والذوبان. ومع زيادة عذوبة المياه القطبية وملوحة البحار المدارية، زادت سرعة دورة البخر والمطر، مما زاد من أثر ظاهرة الصوبة الزجاجية. وتتفاعل تيارات المحيط مع هذا التجديد، مما يتسبب فى وجود ناقل مهم يحمل المياه الدافئة العليا إلى دوائر العرض الشمالية فى أوروبا حيث بطؤت بمقدار الثلث منذ عام ١٩٥٧، الأمر الذى يدعم المخاوف من حدوث توقف وتغير مناخى يتسبب فى وقوع كوارث. وسوف يكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، نقض هذه الدورة المتسارعة من السبب والمسبِّب.

يغير الركام الموجود فى الغلاف الجوى كذلك كيمياء البحار، إذ تسمم آلافُ المركبات السامة المخلوقاتِ البحرية وتقضى على تكاثرها. وقد امتص المحيط ما يقدر بـ ١١٨ مليار طن مترى من ثانى أكسيد الكربون منذ بدء الثورة الصناعية، حيث يُضاف من ٢٠ إلى ٢٥ طنًا إلى الغلاف الجوى يوميًا. وتغيِّر الحموضة المتزايدة الناتجة عن ارتفاع مستويات ثانى أكسيد الكربون توازن الحموضة والقلوية فى المحيط. وتشير الدراسات إلى أن الأصداف والهياكل العظمية الخاصة بكل شيء من المرجانيات التى

تبنى الشعاب المرجانية إلى الرخويات والعوالق تبدأ فى الذوبان خلال ثمان وأربعين ساعة من التعرض للحموضة المتوقعة فى المحيط بحلول عام ٢٠٥٠. ومن المؤكد تقريبًا أن الشعاب المرجانية سوف تختفى. والأمر الباعث على قدر أكبر من القلق هو أن العوالق سوف تختفى كذلك. وتمتص العوالق النباتية غازات الصوبة الزجاجية وتنتج الأكسجين، وهى منتج أساسى فى شبكة الغذاء البحرى.

يدخل التلوث الزئبقى الشبكة الغذائية عبر نفايات الفحم والصناعات الكيماوية، حيث تتأكسد فى الجو وتستقر فى قاع البحر. وهناك تُستَهلَك، مما يوصل الزئبق إلى كل حلقة لاحقة من حلقات الشبكة الغذائية، إلى أن تحمل الكائنات البحرية كأسماك التونة أو الحيتان مستويات من الزئبق تزيد مليون مرة عما فى المياه المحيطة بها. وخليج المكسيك به أعلى مستويات الزئبق التى سُجِّلت حتى الآن، حيث يصل متوسط ما تأتى به مياه نهر المسيسبى سنويًا إلى عشرة أطنان من الزئبق، يضاف إلى ذلك طن آخر بواسطة الحفر الذى يجرى قبالة الشاطئ.

بالإضافة إلى الزئبق، يأتى المسيسبى كذلك بالنيتروجين (من الأسمدة فى الغالب). ويحفز النيتروجين نمو النباتات والبكتيريا فى الماء فتستهلك الأكسجين، مما يخلق ظرفًا يُعرف بنقص الأكسجين، أو المناطق الميتة. وتتواجد المناطق الميتة حيثما يتدنى أكسجين المحيط إلى ما دون المستوى اللازم لاستدامة الحياة البحرية. وجزء كبير من خليج المكسيك منطقة ميتة ـ أكبر منطقة كهذه داخل الولايات المتحدة، وهى الثانية من حيث الحجم على الأرض، كانت مساحتها حوالى ٨ آلاف ميل مربع فى عام ٢٠٠١. وليس من قبيل المصادفة أن المناطق الميتة كلها تقريبًا على الأرض البالغ عددها ١٥٠ منطقة (آخذة فى الزيادة) تقع عند مصاب الأنهار. وهناك حوالى خمسين منطقة تعتمل قبالة السواحل الأمريكية. وبينما يتسبب النيتروجين الذى تحمله مياه الأنهار فى هذا الظرف، فإن حرق النباتات كوقود يساعد على خلقه أيضًا، وكذلك الحال بالنسبة للفوسفور الناتج عن الصرف الصحى البشرى وانبعاثات النيتروجين من عادم السيارات.

فى الوقت نفسه، فإنه منذ الذروة التى بلغها محصول الأسماك البرية العالمى فى عام ٢٠٠٠، فقد بدأ انحدارًا حادًا بالرغم من التحسن الذى طرأ على تكنولوجيات الملاحة البحرية وصيد الأسماك المكثف. ذلك أن ما يُسمى كفاءات فى صيد الأسماك شجع على القضاء على الحياة البحرية بشكل غير مسبوق. فخيوط الصيد الطويلة التى

يمكن لسفينة واحدة مد أحدها لمسافة ستين كيلومترًا أو يزيد عبر المحيط، ويحمل ما يصل عدده إلى ١٠ آلاف سنارة، يكون ٢٥ بالمائة على الأقل من حصيلة الصيد غير مرغوب فيه. فإذا كان عدد السنانير التى تلقى سنويًّا يقدر بمليارى سنارة، فمعنى هذا أن ما يصل إلى ٨٨ مليار رطلاً من الحياة يعاد إلقاؤه فى المحيط إما ميتًا أو محتضرًا. وبالإضافة إلى ذلك تجر سفن الصيد شباكها على كل بوصة مربعة من الأرصفة القارية كل عامين. وهى عندما تمسح قاع البحر كالبلدوزر تسوى مساحة تزيد خمس عشرة مرة على مساحة الغابات التى تُقتطع أشجارها بالكامل كل عام، مما يقضى على الأنساق الأيكولوجية فى قاع البحر. وليست مزارع الأسماك بأفضل حالاً، حيث يُصطاد ثلاثة أرطال من الأسماك البرية لإطعام كل رطل من أسماك السالمون المستزرعة. وتوصلت دراسة أجرتها جامعة دالهوزى فى عام ٢٠٠٣ فى نوفا سكوشا، اعتمادًا على بيانات تعود إلى خمسينيات القرن العشرين، إلى أنه فى أعقاب عقود من مثل ذلك الاعتداء، لم يتبقَ فى المحيط سوى ١٠ بالمائة فقط من الأسماك الكبيرة كلها (التونة وأسماك السيف) وأسماك القاع (القُد والهيك والترس) فى أى مكان من المحيط.

هناك مراعى أسماك أخرى معرضة للخطر. فقد اختفت خمس عشرة بالمائة من مناطق نمو الأعشاب خلال السنوات العشر الماضية، مما حرم الأسماك الصغيرة والحيوانات البحرية آكلة العشب والسلاحف البحرية من بيئات مهمة. كما أن أماكن نمو أعشاب الكِلب تموت هى الأخرى بمعدلات تنذر بالخطر.

وبما أن العلم لم يخبرنا فى أى وقت مضى بالمزيد عن كيفية عمل أنظمة دعم الحياة على الأرض، فإن دوامة الهجوم البشرى على البحار مستمر. وإذا لم يعالَج فشل البشر فى إدارة أكبر مساحة من العالم بسرعة فسوف يصل المحيط عما قريب وعلى نحو مؤكد إلى نقطة اللاعودة.

تعليق: بعد نشر تقرير لجنة پيو عن المحيطات، غطت وسائل الإعلام الأمريكية، وبالأخص صحيفة «واشنطن پوست» والإذاعة القومية فى عامى ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ العديد من القصص الإخبارية المتعلقة بالأخطار الوشيكة التى تهدد المحيط، والتوصيات الخاصة بالوقاية، ورد الرئيس بوش. غير أن المعالجة الإعلامية للتسارع الجماعى للإضرار بالمحيط وتلاقح الأضرار تُرِك لچوليا ويتى فى تحقيقها الصحفى المطول. ففى أبريل من عام ٢٠٠٦، قدمت مجلة «تايم» مقالاً متعمقًا عن الأرض فى «نقطة تحول»، حيث يصف الكوكب بأنه كائن حى مثقل بالأعباء يحارب نتائج التغير المناخى الكونى على الشاطئ

وفى البحر. وفى مقالها فى «ماذر چونز»، قدمت ويتى نظرة على العلة الكونية بفحصها المباشر للمحيط باعتباره جهاز الأرض الدورى والتنفسى والتناسلى.

بعد «آخر أيام المحيط»، أنتجت ماذر چونز «مسافر فى المحيط» وهى مغامرة مبتكرة على الإنترنت تشمل أفلام ڤيديو، ومقابلات صوتية مع فاعلين أساسيين، ولقطات بكاميرات الويب كام، وروابط إلى صفحات غنية بالمعلومات على الإنترنت من إنشاء أكثر من عشرين منظمة. والموقع عبارة عن جولة فى العديد من مواقع المشاكل بالمحيطات فى أنحاء العالم، حيث تلقى الضوء على الحلول وتقترح الإجراءات التى يمكن اتخاذها للمساعدة فى جعل الوضع مختلفًا.

تحديث بقلم چوليا ويتى

هذه القصة غطت عليها التطورات الجديدة، فالعلماء ينشرون حاليًا معدلاً غير مسبوق من ملاحظاتهم ـ وليس مجرد توقعات ـ بشأن التغيرات السريعة التى تجرى على كوكبنا ذى المحيطات. أولاً وقبل كل شىء، فقد اتضح أن عام ٢٠٠٣ أدفأ الأعوام المسجلة. ويعزز ذلك المعلومات التى تشير إلى أن الأرض ازدادت حرارة خلال الأربعمائة عام الماضية، وربما الألفى عام الماضية. وتوصلت دراسة أجراها المركز القومى لأبحاث الغلاف الجوى إلى أن درجات حرارة المحيط الأطلنطى الشمالى المدارى فى عام ٢٠٠٥ تزيد حوالى درجتين فهرنهايت عن المعدل الطبيعى؛ واتضح أن هذا كان المحفز السائد لموسم الأعاصير المرعب فى عام ٢٠٠٥ ـ وهو أعنف المواسم التى شوهدت على الإطلاق.

وليست الأخبار الواردة من الثلوج الجليدية بأفضل حالاً، إذ كشفت دراسة مشتركة أجرتها ناسا وجامعة كانساس ونُشِرت فى مجلة Science (٢٠٠٦/٢) أن الأنهار الجليدية فى جرينلاند تتحرك فى اتجاه البحر وتذوب بسرعة تزيد على ضعف ما كان يحدث قبل عشر سنوات. ويزيد هذا من تعريض التوازن المهم لدورة الانقلاب الجنوبى فى المحيط الأطلنطى الشمالى، التى تحافظ على استقرار مناخنا. وفى الوقت نفسه أعلن «المسح البريطانى للقارة القطبية الجنوبية» النتائج التى توصل إليها وهى أن «أثر ارتفاع درجات الحرارة الكونية» الخاصة بالقارة القطبية الجنوبية يزيد فى القارة القطبية الجنوبية بمقدار ثلاث مرات على أى مكان آخر على الأرض ـ وهو أول دليل على التغير المناخى واسع المدى فى أنحاء القارة الجنوبية.

ومنذ ذهاب «مصير المحيط» إلى الصحافة فى «ماذر چونز»، ظهرت كذلك أدلة على تسييس العلم فى الحروب المناخية الكونية. ففى يناير من عام ٢٠٠٦ اتهم كبير علماء المناخ فى ناسا، چيمس هانسن، الوكالة بمحاولة فرض رقابة على عمله، وبعد أربعة أشهر تكررت اتهامات هانسن على لسان عالمين من الإدارة القومية للمحيطات والغلاف الجوى، وكذلك عالم مسح جيولوجى يعمل فى معمل بالإدارة القومية للمحيطات والغلاف الجوى، حيث ادعوا أن إدارتهم فرضت رقابة على عملهم الخاص بالتغير المناخى، كجزء من سياسة الترهيب من جانب إدارة بوش المعادية للعلم.

تتصاعد كذلك مشكلات الحياة البرية فى المحيط، ففى عام ٢٠٠٥ اكتشف علماء الأحياء من هيئة إدارة المعادن الأمريكية أن الدببة القطبية تغرق فى المياه المقابلة لألاسكا، حيث من الواضح أنها ضحية لاختفاء الثلوج. وفى عام ٢٠٠٦، اكتشف باحثو مركز ألاسكا العلمى للمسح الجيولوجى فى الولايات المتحدة أن الدببة القطبية تقتل وتأكل بعضها فى المناطق التى لم يعد يتكون فيها ثلج البحر فى ذلك العام، مما حرم الدببة من الغذاء. وردًا على ذلك راجع الاتحاد الدولى للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية قائمته الحمراء الخاصة بالدببة القطبية ـ حيث غير صفتها من «معالة بالحفاظ على البيئة» إلى «معرضة للخطر». وفى شهر فبراير أعلنت هيئة الأسماك والحياة البرية الأمريكية أنها سوف تبدأ إعادة النظر فيما إذا كانت الدببة القطبية بحاجة إلى حماية طبقًا لقانون الأنواع المعرضة للخطر أم لا.

ومنذ تقريرى، قدمت قيادة لجنتين مؤثرتين ـ لجنة پيو للمحيطات واللجنة الأمريكية لسياسة المحيطات ـ للكونجرس ولحكومة بوش وحكام الولايات تقدير D+ لعدم تحركهم بالسرعة الكافية لمعالجة توصياتهم الخاصة باستعادة صحة محيطات بلدنا.

مازال معظم هذه القصص بعيدًا عن النظر، حيث غرقت وقد رُبِطت فى أرجلها كتل من الأسمنت فى المياه الخلفية للدوريات العلمية، ومازال الإعلام عاجزًا عن التمييز بين العِلم النافع والعِلم الضار، ويصدِّق الاثنين بنفس القدر من التصديق، إن هو صدَّق أيًّا منهما. وتتطور قصتنا الخاصة عالم محيطنا، ومستقبلنا، المتدهور على نحو يتعدى تصور الجمهور، الذى يمضى قُدُمًا بسرعة وثبات دون تغيير سلوكه أو أهدافه، ودون أن يعوقه تدبر عواقب الأمور.

٤

زيادة الجوع والتشرد فى الولايات المتحدة

المصادر:

The New Standard، ديسمبر ٢٠٠٥

«العنوان: «تقارير جديدة تشير إلى زيادة فى الجوع والتشرد الحضرى

الكاتب: بريندان كوين

OnWorld.net، مارس ٢٠٠٦

«العنوان: «الخطة الأمريكية لوقف مسح الأسر المحتاجة تتعرض للنقد

الكاتب: عبيد أسلم

مُقَيِّم الكلية: الدكتورة ميرنا جودمان

طلاب البحث: أرلين وارد وبريت فوريست

واصل عدد الجوعى والمشردين فى المدن الأمريكية تزايده فى عام ٢٠٠٥، بالرغم من ادعاء تحسن الاقتصاد. وقد زاد الطلب على الخدمات الحيوية فى الوقت الذى لم تُلبَّ فيه احتياجات المعدمين، طبقًا لما جاء فى «تقرير المؤتمر الأمريكى لرؤساء البلديات» الذى وثَّق زيادة الاحتياجات منذ بدايتها فى عام ١٩٨٢.

تقيس الدراسة حالات من المساعدة الغذائية والسكنية الطارئة فى أربع وعشرين مدينة أمريكية وتستفيد من المعلومات المقدمة من مكتب التعداد الأمريكى ووزارة العمل. واتضح أن ثلاثة أرباع المدن التى مُسِحت بها زيادة فى الطلب على الطعام والإسكان، وخاصة بين الأسر، وزادت طلبات المساعدات الغذائية بنسبة ١٢ بالمائة فى عام ٢٠٠٥، بينما زادت موارد مركز المساعدات وبنك الطعام بنسبة ٧ بالمائة فقط. وقدَّر مزودو الخدمات أن ١٨ بالمائة من الطلب لم يتحقق، وكان ذلك هو اتجاه الإسكان كذلك، حيث اتضح أن أغلب المدن بها زيادة فى الطلب على المأوى الطارئ، وغالبًا ما لا تلبَى الطلبات بسبب نقص الموارد.

ويقول عبيد أسلم إنه مع زيادة الجوع والتشرد فى أمريكا، تعتزم إدارة الرئيس بوش وقف مسح أمريكى مستخدم على نطاق واسع لتحسين البرامج الفيدرالية وبرامج الولايات الخاصة بالأمريكيين ذوى الدخل المنخفض والمتقاعدين.

تشمل ميزانية الرئيس بوش المقترحة لعام ٢٠٠٧ التى يبدأ العمل بها من أكتوبر ٢٠٠٦ خطة لوزارة التجارة لوقف مسح الدخل والمشاركة فى البرامج الذى يجريه مكتب التعداد الأمريكى، ويمثل الاقتراح ثالث محاولة من البيت الأبيض خلال سنوات عديدة للتخلص من جمع البيانات الفيدرالية حول القضايا الاقتصادية الشائكة من الناحية السياسية.

يتابع مسح مكتب التعداد الذى تأسس فى عام ١٩٨٤ الأسر الأمريكية منذ بضع سنوات ويراقب استفادتها من المساعدات المؤقتة للأسر المحتاجة، والضمان الاجتماعى، والمساعدات الطبية، وتأمين البطالة، ورعاية الطفولة، وغير ذلك من برامج الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم.

وقَّع حوالى ٤١٥ اقتصاديًا وعالِم اجتماع على خطاب أرسِل إلى الكونجرس بعد وقت قصير من نشر اقتراح ميزانية بوش الفيدرالية حاثين إياه على تمويل المسح تمويلاً تامًا لكونه «المسح الوحيد واسع المجال المصمم بوضوح لتحليل أثر مجموعة كبيرة من برامج الحكومة على رفاهة الأسر الأمريكية».

قال هيثر بوشى الخبير الاقتصادى فى مركز الأبحاث الاقتصادية والسياسية فى واشنطن العاصمة لعبيد أسلم: «لابد أن نعرف ما هى آثار تلك البرامج على الأسر الأمريكية.. مسح الدخل والمشاركة فى البرامج مصمم بحيث يحقق ذلك». وأضاف بوشى أن المسح أثبت أهميته الشديدة فى تتبع آثار التغيرات فى البرامج الحكومية، وبلغ الأمر أنه فى عام ١٩٩٦ ذكر قانون إصلاح الرفاهة المسح على وجه التحديد باعتباره أفضل وسيلة لتقييم فاعلية القانون.

يقول مؤيدو وقف المسح إن البرنامج يتكلف حوالى ٤٠ مليون دولار سنويًا. وسوف يقتلونه فى سبتمبر، ويستعيضون عنه فى النهاية بنسخة مخففة تستهلك ٩,٢ مليون دولار من تكاليف التنمية خلال العام المالى المقبل، وسوف يبدأ الجمع الفعلى للبيانات فى عام ٢٠٠٩.

أما المدافعون عن المسح فيردون على ذلك بأن التكلفة لها ما يبررها، حيث إن مسح الدخل والمشاركة فى البرامج «يوفر سيلاً مستمرًا من المعلومات المتعمقة التى تمكن الحكومة والأكاديميين والباحثين المستقلين من تقييم كفاءة عدة مليارات من

الدولارات تُنفق على البرامج الاجتماعية وتحسينها»، بما فى ذلك ملاجئ المشردين والمساعدات الغذائية الطارئة.

تحديث بقلم عبيد أسلم

ونحن فى نهاية عام ٢٠٠٦، مازال مئات الاقتصاديين وعلماء الاجتماع يشاركون فى عرض لإنقاذ مسح الدخل والمشاركة فى البرامج التابعة لمكتب التعداد الأمريكى. ويصف المستفيدون المتنوعون أيديولوجيًّا المسح بأنه عمل ريادى ويقولون إنه ساعد على تحسين فهم وأداء التغيرات فى التزويدات العامة التى تتراوح بين المساعدات الطبية والمساعدات المؤقتة للأسر المحتاجة وبرامج التغذية المدرسية وأثر ذلك على الأسر الأمريكية.

انتبه بضعة صحفيين للأمر لأن المستفيدين من البيانات، ومنهم مركز الأبحاث الاقتصادية والسياسية بواشنطن، الذى يتقدم جهود إنقاذ مسح الدخل والمشاركة فى البرامج، اختاروا إحداث بعض الضجة.

كان الأمر بكل المقاييس معركة صغيرة على المال: فالحكومة تهدف إلى نزع أى قدر ضئيل من اللحم فى الميزانيات البيروقراطية (ربما لتغذى بها مساعيها الخاصة بالسياسة الخارجية) ولكن المستفيدين من المسح يرغبون فى إنفاق المال على مسح الدخل والمشاركة فى البرامج، لأنهم يرون أن البرنامج قيِّم وليس هناك أى بديل مُجْدٍ، ولم يقترح أحد أى بديل مُجْدٍ؟

لا يزال هذا الجدل بلا حل، ويتوقع أعضاء جماعات الضغط المزيد من الإجراءات التشريعية فى شهر يونيو، ومن بينها أن يظل مركز الأبحاث الاقتصادية والسياسة متاحًا لتقديم التحديثات.

ولكن هل هذه معركة ميزانية معزولة عن غيرها؟ هذه هى المرة الثالثة خلال عدة سنوات تحاول فيها إدارة بوش خفض ميزانية الأبحاث التى تتسبب فى الإحراج - حيث فشلت فى المرتين السابقتين تحت ضغط من المستفيدين والمدافعين، فقد حاولت فى عام ٢٠٠٣ قتل تقرير احصائيات التسريح الجماعى الصادر عن مكتب إحصائيات العمل الذى تضمن تفاصيل عن أماكن العمل التى ألغى فيها أكثر من خمسين وظيفة وعن أنواع العمال الذين تأثروا. وحاولت فى عامى ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ إسقاط أسئلة حول

توظيف النساء وفصلهن من بيانات التوظيف الخاصة بمكتب إحصائيات العمل. وأمدت تقارير التسريح الجماعى، التى ليست بنودًا مكلفة فى الميزانية الفيدرالية، وكالات الخدمات الاجتماعية الفيدرالية والتابعة للولايات ببيانات مهمة للتخطيط، حتى وإن كانت تؤرخ لضياع فرص العمل وما يسمى «استعادة العاطلين». وكشف استبيان النساء وجود تفرقة فى التوظيف.

بعبارة أخرى، فإن برنامجى مسح الدخل والمشاركة فى البرامج ومكتب إحصاءات العمل شائكان من الناحية السياسية، فهما يبرزان أنه بغض النظر عما قد يقوله بعض الساسة والمديرين، فمازالت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية قائمة وتشمل أشخاصًا حقيقيين مازالت حاجاتهم الحقيقية بلا تلبية.

يعيد ذلك إلى الذهن الاتجاه القديم الخاص بوجود ثلاثة أنواع من الأكاذيب: الأكاذيب، والأكاذيب اللعينة والإحصائيات. ولكى تكون الإحصائيات مقنعة، لابد أن تكون متسقة على نحو كبير، فإذا لم تكن الأرقام تدعم الرواية، يكون من اللازم عمل شىء ما، وفيما يتعلق بالمعيشة ومتوسطات الأعمار وحقوق ملايين المواطنين التى فى خطر، فإن هذه أكثر من مجرد قصص إخبارية عن مشاحنات الميزانية التى يصعب فهمها.

٥

الإبادة الجماعية للتكنولوجيا الفائقة فى الكونغو

المصادر:

The Taylor Report، فى ٢٨ مارس ٢٠٠٥

العنوان: «أكثر حالات الطوارئ العالمية إهمالاً. فيل تايلور يتحدث إلى كيث هارمون سنو»

Earth First! Journal ، أغسطس ٢٠٠٥

«العنوان: «الإبادة الجماعية لتكنولوجيا الفائقة

الكاتب: سبروكت

Z Magazine ، فى ١ مارس ٢٠٠٦

«العنوان: «ما وراء الأعداد: ما لم يُرْوَ من معاناة فى الكونغو
الكاتب: كيث هارمون سنو وديفيد باروسكى

مُقَيِّم الكلية: الدكتور توم لاف
طلاب البحث: ديانجو هاريس ودانييل تيرنر

أكثر حالات الطوارئ إهمالاً فى العالم، طبقًا لما يقوله منسق إغاثة الطوارئ التابع للأمم المتحدة، هى تلك المأساة الواقعة حاليًا فى الكونغو، حيث مات ما بين ستة وسبعة ملايين شخص منذ عام١٩٩٦، نتيجة للغزوات والحروب التى ترعاها الدول الغربية التى تحاول السيطرة على الموارد الطبيعية التى تسعى إليها الشركات الأمريكية ـ وهى الماس والقصدير والنحاس والذهب، والأهم من ذلك كله الكولتان والنيوبيوم، وهما معدان ضروريان لإنتاج التليفونات المحمولة وغيرها من الإلكترونيات الفائقة، إلى جانب الكوبالت، وهو عنصر لازم للصناعات النووية والكيماوية والفضائية والدفاعية.

يوجد تنتاليب كولمبو، أى الكولتان، فى الأرض التى يصل عمرها إلى ثلاثة مليارات سنة كتلك التى فى منطقة وادى الصدع بإفريقيا، ويُستخدم التنتالوم المستخرج من خام الكولتان فى صنع المكثِّفات، وهى مكوِّنات صغيرة جدًا لازمة فى إدارة تدفق التيار فى الأجهزة الإلكترونية، ويوجد ثمانون بالمائة من المخزون العالمى من الكولتان فى جمهورية الكونغو الديمقراطية. والنيوبيوم معدن آخر من معادن التكنولوجيا الفائقة وله قصة مشابهة.

يقول سبروكت إن انتعاش التكنولوجيا الفائقة فى تسعينيات القرن العشرين تسبب فى ارتفاع أسعار الكولتان ارتفاعًا كبيرًا جدًا ليصل إلى ٣٠٠ دولار للرطل، وفى عام ١٩٩٦ دخلت القوات الرواندية والأوغندية التى ترعاها الولايات المتحدة الجزء الشرقى من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبحلول عام ١٩٩٨ سيطرت تلك القوات على مناطق المناجم الاستراتيجية وانتقلت إليها، وسرعان ما حقق الجيش الرواندى ٢٠ مليون دولار أمريكى أخرى شهريًا من استخراج الكولتان. ورغم انخفاض أسعار الكولتان، فقد حافظت رواندا على احتكارها لتجارة هذا المعدن فى جمهورية الكونغو

الديمقراطية. وتتدفق من منطقة التعدين تلك التقارير التى تتحدث عن انتهاكات حقوق الإنسان المنتشرة بصورة كبيرة ولا يتصدى لها أحد.

يخرج الكولتان من المناجم ليتجه إلى المراكز التجارية حيث يشترى التجار الأجانب المعدن ويشحنونه إلى الخارج، عبر رواندا فى أغلب الأحيان، أما الشركات التى لديها الإمكانيات فتحول الكولتان إلى مسحوق التنتالوم المطلوب بشدة، ثم تبيع المسحوق السحرى لنوكيا وموتورولا وكومپاك وسونى وغيرها من الشركات المصنعة لاستخدامه فى صنع التليفون الخلوى وغيره من المنتجات.

يؤكد كيث هارمون أن أى تحليل للجغرافيا السياسية فى الكونغو، والأسباب التى وراء معاناة الشعب الكونغولى من الحرب التى لا تنتهى بالفعل منذ عام ١٩٩٦، يقتضى فهم الجريمة المنظمة التى تُرتكَب فى مجال الأعمال التجارية متعددة الجنسيات، فمأساة صراع الكونغو تسببت فيه الشركات الكبيرة صاحبة النفوذ، وجيوشها التى تحارب بالوكالة عنها، والجهات المتعدية للحكومات التى تؤيدها.

ترتبط العملية بالشركات الكبرى متعددة الجنسيات على كل المستويات، وتشمل تلك الشركات كابوت كوربوريشن التى تتخذ من الولايات المتحدة مقرًا لها، وإتش سى ستارك الألمانية، ونجنشياو الصينية ـ وهى الشركات التى ربطتها لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة بالفظائع التى وقعت فى جمهورية الكونغو الديقراطية، فالابتزاز والاغتصاب والمذابح والرشوة جميعها جزء من الشبكات الإجرامية التى أقامتها الشركات الضخمة متعددة الجنسيات، إلا أنه مع استمرار الشركات الغربية فى استخراج المعادن من الكونغو بمعدل غير مسبوق ـ حيث يخرج من جمهورية الكونغو الديمقراطية يوميًا ما قيمته ستة ملايين دولار أمريكى من الكوبالت ـ فإنه من النادر أن يأتى ذكر شركات التعدين متعددة الجنسيات فى تقارير حقوق الإنسان.

يشير سپروكِت إلى أن سام بودمان، مدير كابوت أثناء فترة انتعاش تجارة الكولتان، عُيِّن فى ديسمبر من عام ٢٠٠٤ ليكون وزير الطاقة فى إدارة الرئيس بوش، وفى ظل قيادة بودمان من ١٩٨٧ إلى ٢٠٠٠، كانت كابوت إحدى كبرى الشركات الأمريكية تلويثًا للبيئة، حيث كانت المسئولة عن ٦٠٠ ألف طن من الانبعاثات السامة التى يحملها الهواء سنويًا. ويضيف سنو أن نائب مدير سونى الحالى ومستشارها العام نيكول

سيليجمان هى المستشارة القانونية السابقة للرئيس بيل كلينتون، وقد انتقل كثيرون ممن كانوا يتقلدون مناصب ذات نفوذ فى إدارة كلينتون إلى مناصب عليا فى سونى.

يعرض مقال «ما وراء الأعداد»، الذى اشترك فى كتابته سنو وديفيد باروسكى، تفاصيل عن الفساد الأمريكى وصراعات المصالح بين شركات التعدين مثل باريك جولد (انظر القصة رقم ٢١) والحكومة الأمريكية فى عهود چورچ هـ. و. بوش (الأب)، وبيل كلينتون وچورچ دابليو بوش (الابن)، وكذلك فى ظل تجار السلاح الأمريكيين مثل سيماكس؛ وشركات الدفاع الأمريكية مثل لوكهيد مارتن وهاليبرتون ونورثروب جرومان، وجى إى، وبوينج، وريثيون، وبكتل؛ والمنظمات «الإنسانية» مثل كير، التى تمولها لوكهيد مارتن، ولجنة الإنقاذ الدولية، التى يضم مجلس المشرفين عليها هنرى كيسنجر؛ ومؤسسات «الحفاظ على الموارد الطبيعية» التى تعد بمثابة الطليعة فى اختراق وسط إفريقيا؛ وبطبيعة الحال شركات العلاقات العامة والمنافذ الإخبارية مثل صحيفة «نيويورك تايمز».

يختتم سپروكِت مقاله بالإشارة إلى أنه من غير المستغرب أن هذه المعلومات ليست متضمَنة فى الأدبيات والكتيبات التى تأتى مع التليفونات المحمولة، أو أجهزة الپيدچر، أو أجهزة الكمبيوتر، أو الحلى الماسية. وهو يشير إلى أنه ربما كان من الواجب تزويد التليفونات المحمولة بملصقات تقول «تحذير! هذا الجهاز صُنِع من مواد خام من إفريقيا الوسطى. وهذه المواد النادرة, وغير القابلة للتجديد، بيعت لتمويل حرب الاحتلال الدموية، وأدت بالفعل إلى القضاء على الأنواع المعرضة للخطر. نتمنى لكم يومًا سعيدًا». وهو يقول إن على الناس أن يدركوا أن هناك اتصالاً مباشرًا بين تلك الأجهزة ـ التى تجعل حياتنا أكثر راحة وتعقيدًا ـ وواقع العنف والفوضى والدمار الذى أصاب العالم.

تحديث بقلم سپروكِت

هناك ثروات كبيرة يمكن الحصول عليها من إلكترونيات التكنولوجيا الفائقة ومن بيع وسائل الراحة والترفيه للمستهلكين الأمريكيين، ولكن ما هو الثمن؟

غالبًا ما تحيط المعلومات المضلِّلة بالصراعات فى إفريقيا، بينما العادة هى تهوين إعلام الشركات الضخمة من قدر المصالح الأمريكية وغيرها من المصالح الغربية أو التغاضى

عنها تمامًا. ولم يكن عنوان قصة غلاف مجلة «تايم» فى عددها الصادر بتاريخ ٥ يونيو ٢٠٠٦ «الكونغو: الخسائر الخفية لأكثر حروب العالم قتلاً» استثناءً من ذلك، ومع أن المقال يذكر بإيجاز الكولتان واستخدامه فى صناعة التليفونات الخلوية وغيرها من الأجهزة الإلكترونية، فهو لم يتضمن أى ذكر للدور المحورى الذى يقوم به هذا المعدن وغيره من المعادن الموجودة فى المنطقة فى الصراع. لقد صَوَّرت القصة الحرب الدائرة على أنها مأساة تثير العطف وتبعث على الرعب، بينما تحاشت الحديث عن الشركات والحكومات الأجنبية التى خلقت الإطار الذى يجرى فيه العنف، وتلك التى كانت لها مصالح مالية وسياسية فى نتيجة الصراع.

وفى مقال كتبه چوهان هارى ونشرته «ذى هاملتون سپيكتيتور» فى ١٣ مايو ٢٠٠٦، خطا إعلام الشركات الكبرى خطوة نحو معالجة السبب الحقيقى لعدد القتلى الضخم الذى مازال آخذًا فى الارتفاع فى جمهورية الكونغو الديمقراطية: «التغير الوحيد الذى حدث على مر العقود هو تلك الموارد التى خُطِفت من أجل الاستهلاك الغربى المطاط فى ظل البلجيكيين، والماس فى ظل موبوتو، والكولتان والكاستريت (خام القصدير) فى الوقت الراهن».

الأمر الأكثر إزعاجًا هو أن هناك تجاهلاً تامًا فى إعلام الشركات الضخمة لأثر هذا الصراع على الحياة غير البشرية، وحتى فى حالة الأنواع المعرضة بشكل كبير للخطر مثل غوريلا المنخفضات الشرقية التى تعانى وضعًا حرجًا، بل وتتجه نحو الانقراض نتيجة للتعدى على المناطق التى تعيش فيها وضياع بيئتها على يد القرويين النازحين والفصائل المتحاربة، نادرًا ما تؤخذ الزاوية البيئية للقصة فى الاعتبار.

الخطوة التالية فى فهم الاستغلال والعنف الواقع على سكان وسط إفريقيا، الذى تحركه الحاجة الشديدة إلى ألعاب التكنولوجيا الفائقة فى الولايات المتحدة، هى فضح شركات مثل سونى وموتورولا. فهاتان الشركتان لا تريدان أن تشوشر الحركات الاحتجاجية على سمعتيهما. كما أنهما لا ترغبان فى لفت الانتباه إلى كل حيوانات الغوريلا التى يقتلها الكولتان، وحيوانات الغوريلا التى يغذيها.

لقد حان الوقت كى تبدأ ثقافتها فى إدراك وجود قيمة فى الكائنات الحية، سواء أكانت غوريلا أم بشرًا، تزيد عما فى أجهزتنا من التكنولوجيا الفائقة المستهلَكة كالتليفونات

المحمولة. كما حان الوقت لاستعادة الوجود الأكثر تعاطفًا من حكم الشركات الضخمة الثرية الذى يخلق أسواقًا مدمرة ومن الجهاز الإعلامى الذى صنع قبولنا.

ليس الأمر مجرد التخلى عن التليفونات المحمولة (وإن كان ذلك سيُحْدِث فرقًا كبيرًا). بل لابد أن نتشكك فى الاستيلاء على كوكبنا باعتباره مورِدًا سوف يُستهلك، وليس كبيت ومجتمع نعيش فيه.

يمكن الاطلاع على «الإبادة الجماعية للتكنولوجيا الفائقة» ومقالات أخرى عن تكنولوجيا التليفون الخلوى عن طريق الاتصال بالكاتب على sprocket@riseup.net.

تحديث بقلم هارمون سنو

بدأت الحرب من أجل السيطرة على جمهورية الكونغو - التى ينبغى أن تكون أغنى بلد فى العالم - فى أوغندا فى ثمانينيات القرن العشرين، حين شق الرئيس الأوغندى الحالى يويرى موسيڤينى طريقه إلى السلطة بدعم من قصر باكينجهام والبيت الأبيض وتل أبيب.

عمل پول كاجامى، الرئيس الحالى لرواندا، مديرًا للاستخبارات العسكرية فى حكومة موسيڤينى.، وتدرب كاجامى بعد ذلك فى فورت ليڤينورث بولاية كانساس قبل أن تغزو الجبهة الرواندية الوطنية رواندا، بدعم من روچر وينتر واللجنة الأمريكية للاجئين، وغيرهم ممن سبق ذكرهم. زعزعت الجبهة الوطنية الرواندية الاستقرار ثم أمنت رواندا. ويُفهم هذا الانقلاب الآن خطأً على أنه «الإبادة الجماعية الرواندية». وما جرى فى رواندا عام ١٩٩٤ يجرى الآن فى دارفور بالسودان؛ حيث الهدف هو تغيير النظام، و«الإبادة الجماعية» هى الأداة الدعائية المستخدَمة للتوجيه والتضليل الإعلامى.

فى عام ١٩٩٦ شن پول كاجامى ويويرى موسيڤينى، بدعم من البنتاجون، حربًا خفية ضد الرئيس الزائيرى موبوتو سيسيكو ومسانديه الغربيين. وبعد عقد من ذلك، هناك الآن ٦ أو ٧ ملايين قتيل، على أقل تقدير، ومازالت الحرب فى الكونغو (زائير) دائرة.

إذا كنت تقرأ إحدى صحف التيار السائد، أو تستمع إلى الإذاعة العامة القومية، فأنت تحدث مرضك العقلى بيدك، مهما كان الدهاء الذى تظن أنك تتمتع به عند «موازنة» أو «فك» الشفرة.

التقارير الإخبارية فى مجلة «تايم» («أكثر الحروب قتلاً فى العالم»، فى ٦ يونيو ٢٠٠٦) وفى السى إن إن («تجاهل الاغتصاب والوحشية لمساعدة سلام الكونغو»، ٢٦ مايو ٢٠٠٦) التى ظهرت أثناء كتابة هذا الكلام يفسرها الواعون بأنها قول الحقيقة فى النهاية. ومع ذلك، فإنها نماذج مثالية تزخر بالخداع الخفى والتلاعب.

للاطلاع على الحقيقة بشأن وسط إفريقيا، ارجع إلى أشخاص مثل روبين فيلبوت (Imperialism Dies Hard)، ووين مادسن (Genocide and Covert Operations in Africa, 1993-199)، وآموس ويلسون (Falsification of Consciousness)، وتشارلز أونانا (The Secrets of the Rwandan Genocide – Investigation on the Mysteries of a President)، وأنطونيو لوكونجو (www.congopanorama.info) وفيل تايلور (www.taylor-report.com). نشر تقرير الحرب العالمية الرابعة تقاريرى، ولكنهم لا يحرصون على الدقة باستمرار، وسرعان ما يتبنون الدعاية، وهم يفعلون ذلك من حين لآخر.

من الممكن تجميع شذرات صغيرة من الحقيقة هنا وهناك ـ لا تعتمد أبـدًا على جهاز التيار السائد فى ذلك ـ ولكن الحذر من الخداع والتحيز أمر لابد منه، وفى هذا الاتجاه، غالبًا ما تكون دورية النخبة التجارية «أفريكا كونفيدينشال» كاشفة إلى حد كبير، ويمكن استجلاء بعض الحقائق من www.DigitalCongo.net و African Research Bulletin.

يوفر كتاب البروفيسور ديفيد جيبس The Political Economy of Third World Intervention: Case of the Congo Crises خلفية ممتازة تحدد الجهات الفاعلة التى لا تزال نشطة حتى الآن (وخاصة موريس تمپلزمان وشركات الماس التابعة له وتربطها صلات بالحزب الديمقراطى). وكذلك King Leopold's Ghost لآدم هوكشيلد، ولكن ـ كمثال لتغليب «المصالح» الذاتية ـ تذكر أن هوكشيلد لا يقول لك، أنت القارئ، أن أباه كان يدير شركة تعدين فى الكونغو. كما أن تقرير Almost All يغلِّب المصلحة الذاتية؛ ولابد أن ينتبه المرء ميلهم لأن يُخدَعوا.

كتاب البروفيسور روث ماير Artificial Africas: Colonial Images in the Times of Globalization إبراز مؤثر للوسيلة التى يشوه بها الجهاز «الإعلامى» كل الأمور فى إفريقيا ويوجهها. ولا تنس أبدًا www.AllThingsPass.com.

كما أنه أملاً فى تصحيح السجل وكشف الحقيقة، يشارك منتدى الحقيقة والعدل فى بحيرات إفريقيا العظمى (www.veritasrwandaforum.org) الذى يتخذ من إسبانيا مقرًا له وأسسه المرشح لجائزة نوبل خوان كاريرو سيراليجى، فى قضية جديدة من نوعها معروضة أمام المحاكم تتهم البشرية بارتكاب جرائم كبيرة، وتتهم حكومة رواندا الحالية بارتكاب أعمال الإبادة الجماعية.

٦

الحماية الفيدرالية للمبلغين عن المخالفات من الداخل فى خطر

المصدر:

Public Employees for Environmental Responsibility website

العناوين: «المبلغون عن المخالفات من الداخل يتلقون عونًا من إدارة بوش»، ٥ ديسمبر ٢٠٠٥

«بدء تحقيق للمستشار الخاص تأخر إجراؤه»، ١٨ أكتوبر ٢٠٠٥.

«تراجع غير معلن للحماية الفيدرالية للمبلغين عن المخالفات من الداخل»، ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٥.

الكاتب: جيف روك

مُقَيِّم الكلية: الدكتورة باربرا بلوم

طلاب البحث: كيتلين پيل وسارة چوى كريستينسون

يشرف المستشار الخاص سكوت بلوك، الذى عينه الرئيس بوش فى عام ٢٠٠٤، على إلغاء حقوق المبلغين عن المخالفات من الداخل فى الحكومة الأمريكية.

يرفض مكتب المستشار الخاص الأمريكى، وهو الوكالة المفترض أن تحمى الموظفين الفيدراليين الذين يبلِّغون عن المخالفات من الداخل بشأن التبديد والغش وسوء الاستغلال، مئات القضايا بينما لا يقدم أية قضية تقريبًا. وطبقًا لما جاء فى التقرير السنوى للعام ٢٠٠٤ (الذى لم يكن قد نُشِر حتى نهاية الربع الأول من العام المالى ٢٠٠٦) فإن ما يقل عن ١,٥ بالمائة من دعاوى المبلِّغين عن المخالفات من الداخل جرى تحويله للتحقيق، بينما أُغلِق أكثر من ألف تقرير قبل حتى فتحها. ووُجِد أن ثمانى دعاوى فقط

هى التى تؤيدها الأدلة، وشملت إحدى تلك الدعاوى سرقة مكتب، بينما تعلقت دعوى أخرى بانتهاكات قواعد الحضور والانصراف. وقلت النتائج الإيجابية بمقدار ٢٤ بالمائة بصورة عامة، حيث وقع ذلك كله فى العام الأول لتولى المستشار الخاص الجديد سكوت بلوك منصبه.

يدافع بلوك، الذى تلقى العديد من الشكاوى منذ تولى منصبه، عن شهوره الثلاثة عشر الأولى فى هذا المنصب بالإشارة إلى تدنى عدد القضايا المتراكمة. ويقول چيف روك المدير التنفيذى لموظفى المسئولية البيئية العامين إن «... تراكم القضايا وتأخيرها أمر سيئ، ولكنه ليس بسوء التخلص من القضايا بكاملها فحسب». وطبقًا للأرقام الصادرة عن بلوك فى فبراير من عام ٢٠٠٥ فقد رُفِض أكثر من ٤٧٠ دعوى انتقام، ولم يمثَّل فى مرة من المرات أى مبلِّغ عن المخالفات من الداخل تمثيلاً إيجابيًّا. والواقع أنه لكى يزيد بلوك من سرعة الرفض، فقد وضع قاعدة تحظر على العاملين معه الاتصال بأى مبلِّغ عن مخالفة من الداخل إذا كان قد حُكِم على بلاغه بأنه ناقص وغامض، وعِوضًا عن ذلك، يرفض مكتب المستشار الخاص الأمر، والنتيجة هى أنه لم تُتَح الفرصة لمئات المبلِّغين عن مخالفات من الداخل كى يبرروا قضاياهم. ويشير روك إلى أن هذه الأعداد مقصورة على القضايا المتراكمة فقط ولا تشمل القضايا الجديدة.

فى ٣ مارس من عام ٢٠٠٥، تقدم العاملون بمكتب المستشار الخاص بشكوى ضد بلوك انضمت إليهم فيها منظمات الحقوق المدنية. فقد اتهمه العاملون معه بانتهاك القواعد نفسها التى يُفترض أن يعززها. وتحدد الشكوى أمثلة بعينها من أوامر بتكميم الأفواه، والمحسوبية، والتمييز العدائى، والانتقام بإجبار خُمْس العاملين فى الأقسام القانونية والتحقيقات بالمقر الرئيسى لمكتب المستشار الخاص على التوقيع على الاستقالة. وقُدِّمت الشكوى إلى المجلس الرئاسى للسلامة والكفاءة الذى لم يتخذ أى إجراء بشأن القضية طوال سبعة أشهر.، وكان موظفو المسئولية البيئية العامون جماعة من بين الجماعات التى اشتركت فى تقديم شكوى ضد بلوك، ويرغب روك فى معرفة «من الذى يراقب المراقبين؟»

وهذا هو التحقيق الثالث فى عمل بلوك خلال أقل من عامين فى منصبه. فكل من مكتب محاسبة الحكومة وإحدى لجان الكونجرس يجرى حاليًا تحقيقًا حول الفصل الجماعى فى قضايا المبلِّغين عن المخالفات من الداخل، والمحسوبية فى التوظيف،

واستهداف بلوك للعاملين المثليين من أجل نقلهم، بينما يرفض التحقيق فى القضايا التى تنطوى على التمييز على أساس التوجه الجنسى.

دخلت وزارة العمل كذلك فى الموضوع فى مناورة تجرى وراء الكواليس لإلغاء حماية المبلِّغين عن المخالفات من الداخل، وإذا نجحت وزارة العمل فى ذلك فسوف تُرفض دعاوى العمال الفيدراليين الذين يبلِّغون عن انتهاكات طبقًا لقانون الهواء النظيف وقانون مياه الشرب الآمنة. ويقول المستشار العام لموظفى المسئولية البيئية العامين ريتشارد كونديت إن «العمال الفيدراليين فى وكالات مثل وكالة حماية البيئة يعملون كعيون الجمهور وآذانه.. وتتجه وزارة العمل إلى إغلاق واحد من السُّبُل القانونية القليلة التى تُرِكت للمبلِّغين عن المخالفات من الداخل». وتحاول وزارة العمل الاستعانة بمبدأ الحصانة السيادية القديم الذى ينص على أنه لا يمكن مقاضاة الحكومة دون موافقتها، ودعا سكرتير مجلس المراجعة الإدارية التابع لوزير العمل وكالة حماية البيئة بزيادة دفاع الحصانة السيادية فى قضية كانت تحاول فيها امرأة تنفيذ انتصارات سبق تحقيقها. وتلخص چوان رويس المستشار العام لمشروع المحاسبة الحكومية المخاوف العامة بقولها: «لا نريد أن يتساءل الموظفون العامون عما إذا كانوا سيفقدون وظائفهم بسبب العمل ضد انتهاكات التلوث التى تقوم بها المصالح المرتبطة ببعضها على نحو جيد من الناحية السياسية».

تحديث بقلم چيف روك

مع تدنى رقابة الكونجرس الأمريكى ونوعية صحافة التحقيقات غير العادلة، تصبح منافذ من قبيل مكتب المستشار الخاص الأمريكى قنوات أكثر أهمية بالنسبة للشفافية الحكومية. ومن سوء الحظ أنه فى ظل المستشار الخاص الذى عيَّنه بوش، أصبح هذا الملاذ المفترض للمبلِّغين عن المخالفات من الداخل مرشدًا إلى الأمل الكاذب بالنسبة للآلاف.

فى كل عام يجد المئات من الموظفين المدنيين الذين يشهدون مشاكل تتراوح بين تهديدات للسلامة العامة وتبديد أموال الضرائب أن إبلاغهم عن ارتكاب الأخطاء يجرى التغطية عليه من جانب مكتب المستشار الخاص، ونتيجة لذلك لا يجرى

تحقيق بشأن تلك الروايات المباشرة لإساءة التصرف ولا تصل جميعها تقريبًا إلى اهتمام الجمهور.

أهمية هذه الأمور الراهنة هى أن تزداد إحاطة السرية والمعلومات المضللة بأساليب العمل الفعلية الخاصة بالوكالات الفيدرالية. فالأمريكيون أقل اطلاعًا بشأن حكومتهم، وقدرتهم على أن يكونوا على اتصال بالأشخاص الذين يعملون من أجلهم ـ أى الموظفين العامين ـ أقل.

فى تطور حديث، تقدم العاملون داخل مكتب المستشار الخاص بشكوى تبلغ من الداخل عن مخالفة بشأن المستشار الخاص، وهو الشخص المفترض أن يكون كبير المدافعين عن المبلِّغين عن المخالفات من الداخل، وبعد تأخير دام شهورًا عديدة، أحال بيت بوش الأبيض هذه الشكوى إلى المفتش العام لمكتب إدارة الأفراد للمراجعة، وقد بدأ هذا التحقيق المفترض أن يكون مستقلاً على نحو جاد، بعد عام تقريبًا من تقديم الشكوى.

كما أصدر مكتب محاسبة الحكومة تقريرًا فى مايو من عام ٢٠٠٦ ينتقد فيه المستشار الخاص الذى عينه بوش بتجاهل قواعد المناقصات التنافسية فى ترسية العطاءات الاستشارية. كما أوصى مكتب محاسبة الحكومة بإنشاء قناة مستقلة يمكن من خلالها للعاملين بمكتب المستشار الخاص الإبلاغ عن المخالفات من الداخل بشأن أية انتهاكات أخرى يرتكبها المستشار الخاص.

وفى تطور حديث آخر أسفرت قضية موظفى المسئولية البيئية العامين ضد المستشار الخاص، لإجباره على تقديم وثائق تتعلق بالتوظيف القائم على المحسوبية، عن وثائق بها تعديلات كثيرة تبين أنه من الواضح أن مستشارى المصدر الوحيدين هؤلاء لم يقوموا بأى عمل يمكن التعرف عليه، ومن المفارقة أن قضية موظفى المسئولية البيئية العامين رُفِعت طبقًا لقانون حرية المعلومات، وهو القانون الذى يتهمه المستشار الخاص بأنه فرض للرقابة.

وفى تقرير سنوى جديد إلى الكونجرس، منع مكتب المستشار الخاص (الذى يعانى من النقد بشأن الأداء المتدنى) لأول مرة الإعلان عن عدد من قضايا الإبلاغ عن المخالفات من الداخل، حيث حقق نتائج مرضية، ونتيجة لذلك فإنه من المستحيل القول بما إذا كانت الوكالة تساعد أحدًا أم لا.

نشرت صفحة موظفى المسئولية البيئية العامين على الإنترنت بشأن مكتب المستشار الخاص كل التطورات منذ نشر هذه القصة وتسمح للقارئ بتتبع نشأة القصة.



المخبرون الأمريكيون يعذبون المعتقلين حتى الموت فى أفغانستان والعراق

المصادر:

American Civil Liberties Website، فى ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٥

«العنوان: «المخبرون الأمريكيون يقتلون المعتلقين فى أفغانستان والعراق

TomDispatch.com، فى ٥ مارس ٢٠٠٦

العنوان: «تتبع آثار التعذيب: ترسيخ التعذيب كسياسة من جوانتامو إلى العراق».

الكاتب: دهر جميل

مُقَيِّم المجتمع: د. راب مايكل روبينسون

طلاب البحث: مايكل ب. چانوليسكى الابن وچيسيكا روداس

نشر الاتحاد الأمريكى للحريات المدنية فى ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٥ وثيقة خاصة بأربع وأربعين عملية تشريح جرت فى أفغانستان والعراق، وقد سُجِّلت إحدى وعشرون من هذه الوفيات على أنها جرائم قتل، وتبين الوثائق أن المعتقلين ماتوا أثناء استجواب جنود البحرية والاستخبارات العسكرية وغيرها من الوكالات الحكومية لهم وبعد الاستجواب.

يقول أمريت سنج المحامى الذى يعمل مع الاتحاد الأمريكى للحريات المدنية: «تقدم هذه الوثائق أدلة لا سبيل إلى دحضها على أن المخبرين الأمريكيين عذبوا المعتقلين حتى الموت أثناء التحقيق، ومن حق الجمهور معرفة من الذى صرح بتكنيكات التعذيب ولماذا جرى التغطية على تلك الوفيات».

نشرت وزارة الدفاع تقارير التشريح طبقًا لقانون حرية المعلومات استجابةً لطلب

الاتحاد الأمريكى للحريات المدنية، ومركز الحقوق الدستورية، وأطباء من أجل حقوق الإنسان، وبيطريين من أجل المنطق السليم، وبيطريين من أجل السلام.

ينص أحد تقارير التشريح العسكرية الأمريكى على ما يلى: «التقرير النهائى للتشريح: وفاة المعتقل ٠٠٣١٦٤، توفى (المعتقل) نتيجة للأسفسكيا (نقص الأكسجين فى المخ) بسبب الخنق كما يدل على ذلك كسر حديث للعظم اللامى [الداعم للحنجرة] فى الرقبة ونزيف الأنسجة الرقيقة الممتدة لأسفل إلى مستوى الغضروف الدرقى الأيمن. وكشف التشريح عن وجود كسر فى العظام، وكسور فى الضلوع، وكدمات فى وسط البطن والظهر والإليتين تمتد إلى الفلقة اليسرى، وسحجات على الركبتين، وأصابع اليد اليسرى، وسحجات تحيط بالرسغ الأيسر. وجروح غائرة غير منتظمة الأسطح وجروح سطحية فى الإصبعين الرابع والخامس من اليد اليمنى، كما توجد إصابات تدل على استخدام القوة الصريحة، وتكثر الكدمات الحديثة على الجذع والطرفين السفليين. وتتفق سحجات الرسغ الأيسر مع استخدام القيود. ليست هناك أدلة على إصابات دفاعية أو أمراض طبيعية. طريقة الموت هى القتل، معتقل وايت هورس، الناصرية، العراق».

ويشير تقرير آخر من الاتحاد الأمريكى للحريات المدنية إلى أن «ذكرًا عراقيًّا يبلغ من العمر سبعة وعشرين عامًا مات أثناء استجواب جنود البحرية له فى ٥ أبريل من عام ٢٠٠٤ فى الموصل بالعراق. وكان أثناء حبسه مغطى الرأس والوجه، وكان معصماه مقيدين بقيود من البلاستيك، وكان يُحرَم من النوم، ويُعَرَّض لظروف بيئية حارة وباردة، بما فى ذلك استخدام الماء البارد على جسمه ورأسه، وسبب الوفاة «غير محدد» رغم ذكر التشريح أنه ربما كان فرط نقص الحرارة قد أسهم فى وفاته».

أُرجِعت الغالبية الساحقة مما تسمى «الوفيات الطبيعية» التى غطتها عمليات التشريح إلى «تصلب شرايين القلب» (النوبة القلبية). فالأشخاص الذين يتعرضون لضغط عصبى وألم شديدين يصابون بالنوبات القلبية نتيجة لظروف اعتقالهم.

حملت وكالة «أسوشيتد بريس» اتهامات الاتحاد الأمريكى للحريات المدنية على خدمة برقياتها.، إلا أن المراجعة الدقيقة لمعلومات قاعدتى البيانات الإلكترونيتين

LexisNexis وProQuest، باستخدام الكلمتين المفتاح ACLU (الاتحاد الأمريكى للحريات المدنية) وautopsy (تشريح)، أظهرت أن ما لا يقل عن ٩٥ بالمائة من الصحف اليومية فى الولايات المتحدة لم تحمِّل نفسها مؤونة نقل القصة. وقد غطت صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» القصة على الصفحة ٤أ بتقرير يحوى ٦٣٥ كلمة بعنوان «عمليات التشريح تدعم ادعاءات إساءة المعاملة». وما يقل عن اثنتى عشرة صحيفة يومية أخرى منها «بانجور ديلى نيوز» وتصدر فى مين، الصفحة ٨، و«تلجراف هيرالد» وتصدر فى ديبيوك، فى الصفحة ٦، و«تشارلستون جازيت» فى الصفحة ٥، و«أدفوكيت» وتصدر فى باتون روج، فى الصفحة ١١، وغطت ست صحف أخرى القصة. فقد دفنت «بتسبرج بوست جازيت» و«سياتل تايمز» القصة داخل مقالات إخبارية عامة عن العراق، أما «يو إس توداى» فقد نشرت القصة على موقعها الإلكترونى. ونشرت الشبكة الإخبارية MSNBC القصة على موقعها الإلكترونى، ومن الواضح أنها لم تعتبر أن لها من القيمة ما يجعلها تبثها على التليفزيون.

كانت چانيس كاپرينسكى، القائد العام الأمريكى لفرقة الشرطة العسكرية الثمانمائة مسئولة عن منشآت سبعة عشر سجنًا فى العراق أثناء فضيحة أبو غريب فى عام ٢٠٠٣. وأدلت كاپرينسكى بشهادتها فى ٢١ يناير من عام ٢٠٠٦ بمدينة نيويورك بمقر اللجنة الدولية للتقصى بشأن الجرائم التى ارتكبتها حكومة بوش ضد البشرية، وقالت كاپرينسكى: «وقَّع الجنرال [ريكاردو] سانشيز [قائد قوات التحالف البرية فى العراق] المذكرة المكونة من ثمانى صفحات وتجيز قائمة مُفَصَّلة بالتكنيكات الخشنة المستخدمة فى التحقيقات بحيث تشمل استخدام الكلاب والكلاب المكممة بإذن محدد منه». ومضت كاپرينسكى لتزعم أن الميجور جنرال چيفرى ميللر، الذى «اختاره خصيصًا وزير الدفاع للذهاب إلى خليج جوانتنامو لإدارة عمليات التحقيقات»، أرسلته إدارة بوش إلى العراق من أجل «العمل مع أفراد الاستخبارات لتعليمهم تكنيكات تحقيق جديدة ومحسَّنة». وعندما سُئلت كاپرينسكى عن موقعها ضمن تسلسل مسئولية القيادة عن أوامر التعذيب فى أبو غريب قالت إن «وزير الدفاع لا يصرِّح بشىء دون موافقة نائب الرئيس».

تحديث بقلم دهر جميل

هذه القصة المنشورة فى مارس من عام ٢٠٠٦ كانت مجرد لقطة لسياسة إدارة بوش التى تزداد سوءًا فيما يتعلق بالتعذيب، ولا يظهِر الوقت وحده، بل الأماكن كذلك، لقطات السياسة الإجرامية الخاصة بالإدارة الحالية - فالعراق وكذلك خليج جوانتنامو، وكوبا، وقاعدة باجرام الجوية فى أفغانستان، وغيرها من مراكز الاعتقال الأمريكية «السرية» فى دول شرق أوروبا، نماذج ملموسة للسياسة الحالية التى تنتهك القانون الدولى ودستورنا نفسه.

ولكن مخالفة القانون الدولى والمحلى أمر لا يهم إدارة يقودها «رئيس» ادعى أن له «سلطة» مخالفة أكثر من ٧٥٠ قانونًا وافق عليها الكونجرس، والواقع أنه عندما يقوم هذا الشخص نفسه بأشياء من قبيل توقيع أمر سرى فى عام ٢٠٠٢ يجيز لوكالة الأمن القومى انتهاك قانون مراقبة الاستخبارات الخارجية من خلال مراقبة تليفونات المواطنين الأمريكيين، ثم يمضى إلى ما هو أكثر من ذلك ويسمح بالجمع السرى لتسجيلات التليفونات الخاصة بعشرات الملايين من الأمريكيين، لا يكون التعذيب سوى مجرد جزء من هذه الصورة الفاسدة، وهذه قصة مهمة مازالت أحداثها تجرى، ولا تعود أهميتها إلى أنها تنتهك القانون الدولى والمحلى فحسب، بل لأن هذه الوحشية التى تقرها الدولة، ليس فيها أية أخلاق أو لياقة، تعود إلى الوطن لتنتاب الأمريكيين. وعندما يُؤسر الجنود الأمريكيون فى العراق أو أى بلد أجنبى آخر، ما هو الأساس الذى تعتمد عليه الولايات المتحدة حاليًا فى طلبها معاملتهم المعاملة العادلة والإنسانية؟ ومع وجود وحشية الشرطة وإجراءاتها «الأمنية» بالغة القسوة الآخذة فى التحقق بشكل أكبر داخل الولايات المتحدة مع كل يوم يمر، ما الذى يمنع أن يُبتلى المواطنون الأمريكيون بهذا كله؟

بينما يحدث أحيانًا أن تلمِّح منافذ إعلام التيار السائد مثل صحيفة «واشنطن پوست» ومجلة «تايم»، لابد أن نظل نعتمد على جماعات مثل مركز الحقوق الدستورية فى مدينة نيويورك، وهيومان رايتس ووتش، ومنظمة العفو الدولية التى تغطى الموضوع تغطيةً دقيقة، وبإصرار، وعلى نحو مختلف (بطبيعة الحال) عن أية منافذ لإعلام الشركات الضخمة.

منذ كتابتى لهذه القصة، مازال هناك سيل من المعلومات والبراهين على استمرار حكومة بوش فى توسيع سياستها الخاصة بالتعذيب، وكذلك تسليمها مسجونين لدول جعلت من تعذيب البشر عِلمًا.

يشير هذا كله بوضوح، بالرغم من حظر القوانين الأمريكية للتعذيب حظرًا مطلقًا، إلى أن التعذيب لم يكن مسموحًا به فى يوم من الأيام، حتى فى زمن الحرب.

كى تظلوا مطلعين على هذا الموضوع المهم، أرجو زيارة المواقع الإلكترونية التالية بانتظام:

Http://www.amnesty.org/
Http://www.hrw.org/
Http://www.ccr-ny.org/v2/home.asp



إعفاء البنتاجون من قانون حرية المعلومات

المصادر:

The New Standard، فى ٦ مايو ٢٠٠٥

«العنوان: «البنتاجون يسعى للحصول على حصانة أكبر من حرية المعلومات

الكاتب: ميشيل تشن

الموقع الإلكترونى لجمعية الصحف الأمريكية، أُرسِل فى ديسمبر ٢٠٠٥

العنوان: «منع وكالة فيدرالية إعفاء من قانون حرية المعلومات»

مُقَيِّم المجتمع: تيم أوجبرن

طلاب البحث: راشيل كوبر وبريان ميرفى

مُنِحت وزارة الدفاع إعفاءً من قانون حرية المعلومات، وفى ديسمبر من عام ٢٠٠١، وافق الكونجرس على قانون التخويل الدفاعى الذى يجعل «الملفات العملياتية» الخاصة بوكالة استخبارات الدفاع محصنة تحصينًا تامًا ضد الطلبات القائمة على قانون حرية

المعلومات، وهى الآلية الأساسية التى يمكن بها لجماعات المراقبة والصحفيين والأفراد الوصول إلى الوثائق الفيدرالية. والأمر الذى يهم منتقدى قانون التخويل الدفاعى على نحو خاص هو حق وكالة استخبارات الدفاع الجديد فى منع الوصول إلى الملفات التى قد تكشف انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بجهود «محاربة الإرهاب» التى تجرى فى الوقت الراهن.

على سبيل المثال، قد يحبط هذا الحكم عمل الاتحاد الأمريكى للحريات المدنية وغيره من المنظمات التى كانت تعتمد على قانون حرية المعلومات فى كشف أكثر من ٣٠ ألف وثيقة تتعلق بتورط الجيش الأمريكى فى تعذيب وإساءة معاملة المعتقلين الأجانب فى أفغانستان وخليج جوانتنامو والعراق ـ بما فى ذلك فضيحة أبو غريب.

كان مصدر العديد من الوثائق الأساسية التى ظهرت على السطح أثناء بحث منظمات الدفاع الموسع هو ملفات وكالة استخبارات الدفاع، ومن بينها مذكرة صادرة فى عام ٢٠٠٤ تتضمن أدلة على معاملة المحققين العسكريين الأمريكيين الوحشية للمعتقلين فى بغداد، وكذلك تقرير يصف الإساءة إلى المعتقلين العراقيين بأنه انتهاك لقانون حقوق الإنسان الدولى.

طبقًا لما ذكره جميل جعفر، وهو محام يعمل مع الاتحاد الأمريكى للحريات المدنية شارك فى تحقيقات التعذيب الجارية حاليًا، فإنه «إذا كان بإمكان وكالة استخبارات الدفاع الاعتماد على الاستثناء أو الإعفاء من قانون حرية المعلومات، فحينئذ لن تصبح الوثائق كتلك التى حصلنا عليها فى المرة السابقة ذات صفة عامة بحال من الأحوال». والمحصلة النهائية لهذا الإعفاء، كما ذكر لصحيفة «ذا نيو ستاندارد»، هى أن تلك «الإساءة من المرجح أن تحدث، لأنه ليست هناك مراقبة عامة لنشاط وكالة استخبارات الدفاع».

وأضاف جعفر أنه لكون وكالة استخبارات الدفاع تجرى تحقيقات تتعلق بوكالات قومية أخرى لها علاقة بالأمن، فإن الوثائق التى يغطيها الإعفاء قد تشمل أدلة مهمة خاصة بكيفية عمل أجزاء أخرى من الجيش كذلك.

حارب الاتحاد الأمريكى للحريات المدنية مؤخرًا الإعفاء من قانون حرية المعلومات الخاص بوكالة الاستخبارات المركزية (سى آى إيه) فى قضية تتعلق بمحاولة الوكالة

حجب معلومات تتعلق بإساءة مزعومة للمعتقلين العراقيين. وقد تركز دفاع وكالة الاستخبارات المركزية على الاستعانة بالإعفاء من قانون حرية المعلومات، ورغم نقض القاضى الفيدرالى للحكم، فقد استشهد جعفر بالقضية باعتبارها دليلاً على «زحف الاستثناءات» الامتداد التدريجى للقانون ليحمى الوكالات الفيدرالية من المراقبة العامة.

وبناء على اللغة المستخدمة فى قانون تخويل الدفاع، فإن أى ملف عملياتى يمكن أن يكون معلومات متصلة بـ«القيام باستخبارات خارجية، أو عمليات استخبارات مضادة، أو ترتيبات للاتصالات الأمنية أو تبادل المعلومات مع الحكومات الأجنبية أو أجهزة الاستخبارات أو الأمن بها».

ويحذر المنتقدون من أن هذه اللغة البيروقراطية الغامضة ضوء أخضر لوكالة استخبارات الدفاع كى تمنع مجموعة كبيرة من الطلبات المشروعة للحصول على معلومات دون تقديم التبرير المناسب. ويحذر ستيفن أفترجود مدير المنظمة البحثية «مشروع السرية الحكومية» من أنه «إذا دخل ضمن فئة «الملفات العملياتية» فإنه سوف ينتهى قبل أن يبدأ.

يضيف توماس بلانتون مدير أرشيف الأمن القومى: «تخلق هذه الإعفاءات ثقبًا أسود يمكن للبيروقراطية أن تدفع إلى داخله أى نوع تريده من المعلومات، ويمكن المراهنة على أن المعلومات التى على شاكلة جوانتنامو وأبى غريب هى ما ترغب وكالة استخبارات الدفاع فى إخفائه».

وتشير جمعية الصحف الأمريكية إلى أنه بسبب حشد جهود أشعة الشمس فى المبادرة الحكومية وغيرها من دعاة الحكومة المفتوحة، فرض مفاوضو الكونجرس تاريخ انتهاء غير مسبوق مدته عامان على الإعفاء من قانون حرية المعلومات ينتهى فى ديسمبر ٢٠٠٧.

تحديث بقلم ميشيل تشن

كانت وكالة الاستخبارات العسكرية، فرع الاستخبارات التابع لوزارة الدفاع، مصدرًا للمعلومات الحرجة بشأن عمليات البنتاجون فى الخارج وكذلك ملاحظات وكالة استخبارات الدفاع الخاصة بإدارة فروع الجيش الأخرى، ولم تكن مطالبتها

بالحصانة من قانون حرية المعلومات المحاولة الأولى لحجب بياناتها عن أفراد الشعب، ولكنها جاءت فى وقت بدأ فيه حماس الحكومة المعادى للإرهاب يبلغ ذروته.

تحذر جماعات الحكومة المفتوحة من أن هذا الإعفاء من طلبات قانون حرية المعلومات، الذى تتمتع به وكالة استخبارات الدفاع بالفعل، سوف يسد قناة مهمة للمعلومات فى البيروقراطية الحكومية التى تنتشر فيها حواجز السرية الرسمية وغير الرسمية. وقد حذر البنتاجون جماعات مثل الاتحاد الأمريكى للحريات المدنية، الذى اعتمد اعتمادًا كبيرًا على هذه البيانات فى بناء قضايا تتعلق بتعذيب المعتقلين والإساءة إليهم فى العراق.

ومنذ نشر المقال، جرى تبنى اللغة المقترحة لميزانية وزارة الدفاع للعام المالى ٢٠٠٦.

ويشير مشروع القانون على نحو خاص إلى حصانة «الملفات العملياتية»، وإن كان ذلك أمرًا محدَّدا على نحو يتسم بالغموض.

التطور الآخر فى هذه القضية على مدار العام المنصرم هو أن السرية وجمع المعلومات الاستخباراتية أصبحا قضيتين سياسيتين محليتين بالغتى الحدة. ونتيجة لذلك، يبدأ الاهتمام العام المتزايد بالتراجع التدريجى بشأن قوانين الحكومة المفتوحة فى تحريك إجراءات الكونجرس المتمثلة فى جلسات استماع وتقارير استقصائية، لا تتصل بالمعلومات السرية فى حد ذاتها فحسب، بل كذلك بالفئات شبه السرية الجديدة التى تجمعت منذ الحادى عشر من سبتمبر.

وفى وقت سابق من العام الحالى، بدأ البنتاجون مراجعة على نطاق الوزارة لممارسة قانون حرية المعلومات، مع أنه من غير الواضح ما إذا كان هذا التقييم الداخلى سيؤدى إلى تغيرات فعلية فى كيفية نشر المعلومات أو منعها عن المجال العام أم لا.

للاطلاع على المزيد بشأن هذه القضية، انظر:

مشروع السرية الحكومية، جماعة مراقبة يديرها الاتحاد الأمريكى للعلماء:

http://www.fas.org/sgp/congress/2006/index.html

أرشيف الأمن القومى بجامعة چورچتاون، وبه مجموعة موسعة من وثائق قانون حرية المعلومات وأصدر العديد من التقارير والدراسات عن سرية الحكومة وسياسات قانون حرية المعلومات: http://www.gwu.edu/nsarchiv/nsa/foia.html

الموقع الإلكترونى للاتحاد الأمريكى للحريات المدنية:

http://www.aclu.org/torturefoia/released/042005/

الموقع الإلكترونى لمطبعة الحكومة: http://frwebgate.access.gpo.gov/cgi-bin/getdoc.cgi?dbname=109_cong_bills&docid=f:s1042pp.txt.pdf

مراجعة البنتاجون لممارسة قانون حرية المعلومات: http://www.defenselink.mil/pubs/foi/DoD_FOIA_Review.pdf

٩

البنك الدولى يمول الجدار العازل بين إسرائيل وفلسطين

المصادر:

Left Turn، عدد رقم ١٨

«العنوان: «تدعيم الأبارتهيد الإسرائيلى: دور البنك الدولى

الكاتب: جمال جمعة

الجزيرة، ٩ مارس ٢٠٠٥

العنوان: «اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية تشق الرأى العربى»

الكاتب: ليندا هيرد

مُقيِّم المجتمع: د. أبريل هرلى

طلاب البحث: بيلى مالون وليسا دوبياس

رغم قرار محكمة العدل الدولية الصادر فى عام ٢٠٠٤ الذى دعا إلى هدم الجدار وتعويض المجتمعات المحلية التى تأثرت، فقد تم تسريع بناء الجدار. ويمر مسار الجدار العازل فى عمق الأراضى الفلسطينية، ويساعد على ضم المستعمرات الإسرائيلية وقطع التواصل الإقليمى الفلسطينى، إلا أن رؤية البنك الدولى لـ «التنمية الاقتصادية» تتحاشى أية مناقشة لمشروعية الجدار.

وفى الوقت نفسه حدد البنك الدولى إطار سياسة منطقة التجارة الحرة الشرق أوسطية الفلسطينية فى أحدث تقرير له عن فلسطين نُشِر فى ديسمبر من عام ٢٠٠٤

بعنوان «ركود أم إحياء: فك الارتباط الإسرائيلى والتوقعات الاقتصادية الفلسطينية».

من أهم مقترحات البنك الدول إقامة مناطق صناعية ضخمة يمولها البنك الدولى وغيره من الجهات المانحة ويسيطر عليها الاحتلال. ومن المتصور أن هذه المناطق التى ستبنى على الأرض الفلسطينية حول الجدار ستشكل أساسًا للتنمية الاقتصادية ذات التوجه التصديرى، وسوف يمكن تشغيل الفلسطينيين الذين يسجنهم الجدار ونزعت ملكية أراضيهم بأجور منخفضة.

وتشمل رؤية المنطقة الحرة الشرق أوسطية الفلسطينية فيما بعد الجدار سيطرة كاملة على التحرك الفلسطينى، ويقترح التقرير وجود بوابات ونقاط تفتيش عسكرية ذات تكنولوجيا فائقة على امتداد الجدار يمكن من خلالها نقل الصادرات الفلسطينية والسيطرة عليها على نحو مريح، وسوف يسمح «نظام النقل» الملحق الخاص بالطرق المسورة والأنفاق بنقل العمال الفلسطينيين إلى أعمالهم، فى الوقت الذى يُمنعون فيه من الوصول إلى أراضيهم، وسوف تكون المصانع الصغيرة التى تفتقر إلى ظروف العمل المناسبة إحدى الإمكانيات القليلة جدًا لكسب العيش بالنسبة للفلسطينيين المحبوسين فى جيتوهات فى أنحاء الضفة الغربية. ويقول البنك الدولى:

> «فى بيئة تشغيل محسَّنة، سوف يبحث رواد الأعمال الفلسطينيون والمستثمرون الأجانب عن أرض صناعية جيدة الخدمات والبنية التحتية الداعمة. وسوف يبحثون كذلك عن هيكل تنظيمى به أقل قدر ممكن من «الروتين» ويتميز بإجراءاته الواضحة الخاصة بإدارة الأعمال، ويمكن للمدن الصناعية، وخاصةً تلك الموجودة على الحدود بين الأراضى الفلسطينية والأراضى الإسرائيلية، أن تلبى هذه الحاجة وتؤدى بالتالى دورًا مهمًا فى دعم النمو القائم على التصدير».

يوضح جمال جمعة أن «الروتين» الذى يشير إليه البنك الدولى يمكن افتراض أن المقصود به هو النقابات العمالية، والحد الأدنى للأجور، وظروف العمل الجيدة، وحماية البيئة، وغيرها من حقوق العمال التى سوف تكون أكثر مرونة من تلك التى فى العالم «المتقدم». ويذكر البنك الدولى بوضوح أن أجور الفلسطينيين الحالية مرتفعة بالنسبة

للمنطقة و«تهدد التنافس الدولى»، مع أن الأجور لا تتعدى ربع متوسط الأجور فى إسرائيل. ويحذر جمعة من أنه بالإضافة إلى الاحتلال العسكرى والطرد الإجبارى، يخضع الفلسطينيون لاستعمار اقتصادى.

من الواضح أن تلك المناطق الصناعية سوف تفيد إسرائيل فى الخارج، حيث إن السلع التى تحمل عبارة «صنع فلسطين» سوف تتمتع بظروف تجارية أكثر ملاءمة فى الأسواق العالمية. وفى فبراير ٢٠٠٥، كشف عماد مكى مراسل وكالة «انتربريس سيرڤيس» خطة البنك الدولى الخاصة بالتمويل الجزئى للبنية التحتية لمنطقة التجارة الحرة الشرق أوسطية الفلسطينية بقروض مقدمة لفلسطين، ولا يحق لإسرائيل الحصول على قروض من البنك الدولى بسبب ارتفاع دخل الفرد فيها، ولكن فلسطين يمكنها الحصول على تلك القروض. وينقل مكى عن تيرى والتس من مجلس المصالح القومية الذى يتخذ من واشنطن مقرًا له، وهو مجموعة تراقب السياسة الأمريكية والدولية تجاه إسرائيل والفلسطينيين، قوله: «لابد لى من الاعتراف بأن جعل الفلسطينيين يدفعون ثمن تحديث نقاط التفتيش تلك أمر يبعث على الحيرة، حيث إنه لم تكن لهم علاقة بإقامة الجدار العازل أصلاً، بل واعترضوا عليها، وأظن أن القضية برمتها غامضة إلى أقصى حد»(١).

ويمضى مكى فى كلامه ليشير إلى أن هذه هى المرة الأولى التى يبدو فيها البنك الدولى مستعدًا للمشاركة بفاعلية فى الاحتلال الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية، فقد رفض رئيس البنك الدولى السابق چيمس وولفنسون هذا الاحتمال فى العام الماضى. إلا أنه تأكد تولى المحافظ الجديد پول وولفويتز منصب رئيس البنك الدولى فى ١ يناير ٢٠٠٥.

وفى انتهاك لحكم محكمة العدل الدولية، أسهمت الولايات المتحدة بمبلغ ٥٠ مليون دولار فى بناء بوابات على امتداد الجدار العازل من أجل «المساعدة فى تلبية احتياجات الفلسطينيين».

وقالت ليندا هيرد فى تقرير بعثت به إلى الجزيرة إن الولايات المتحدة تشجع حاليًا على

(١) Emad Mekay 'World Bank and U.S.: Palestinians Should Pay for Israeli Checkpoints» IPS, February 25, 2005

توقيع اتفاقيات تجارة حرة ثنائية مع العديد من الدول العربية، ومنها دول أعضاء فى مجلس التعاون الخليجى، كجزء من رؤية خاصة باتفاقية التجارة الحرة الشرق أوسطية الأكبر. ويأمل الرئيس بوش فى أن تضم منطقة التجارة الحرة الشرق أوسطية الفلسطينية حوالى عشرين بلدًا إقليميًّا، من بينها إسرائيل، وأن تكون قد رُسِّخت تمامًا بحلول عام ٢٠١٣.

يشك كثيرون بالمنطقة فى الاتجاه الانشقاقى الخاص بالاتفاقيات الثنائية مع الولايات المتحدة ويشعرون بالقلق من أنه سينتهى الحال بمجلس التعاون الخليجى وقد أصبح اقتصادات تابعة متشظية صغيرة بدون أية ميزة فى مواجهة العمالقة الدوليين، وقال الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى: «إنه لأمر يبعث على الفزع أن نرى بعض دول مجلس التعاون الخليجى تدخل فى اتفاقيات منفصلة مع القوى الدولية.. إنها تقلل من القدرة التفاوضية الجماعية، وهى لا تضعف تضامن مجلس التعاون الخليجى ككل فحسب، بل تضعف الدول الأعضاء فيه كذلك».

تحديث بقلم جمال جمعة

كُتِب «تدعيم الأبارتهيد الإسرائيلى: دور البنك الدولى» فى الصيف الماضى كجزء من جهود حملة المطالبة بوقف بناء الجدار العازل لزيادة اهتمام هؤلاء الذين أرعبهم بناء جدار طوله ٧٠٠ كيلومتر حول المدن والقرى الفلسطينية، وكان يهدف إلى كشف الآلية الآثمة للسيطرة والاستغلال ونزع الملكية التى وضعها الاحتلال، علاوة على أنشطة المجتمع الدولى لحماية الجدار واستدامة الجيتوهات الفلسطينية.

إنه يستهل فصلاً فى القصة التى لا يريد أحد سماعها، وهى عولمة الأبارتهيد فى احتلال فلسطين. فللصهيونية مصلحتها فى فرض حياة الجيتو على ٤ ملايين فلسطينى فى الضفة الغربية وغزة وضمان تهويد القدس، فذلك يضمن وجود أغلبية ديموجرافية يهودية وتفوقًا عرقيًّا على أكبر جزء ممكن من فلسطين، الأمر الذى يتعارض مع قرارات الأمم المتحدة وحكم محكمة العدل الدولية الأخير بشأن الجدار.

وهى تجد فى إطار هذا المشروع حلفاء فى المجتمع الدولى حريصين على استغلال العمالة الفلسطينية الرخيصة المحبوسة خلف الجدران والبوابات. وقد أصبحت الدرجة التى تعمل بها الصهيوينة والمجتمع الدولى برئاسة البنك الدولى معًا بهدف السيطرة على كل جانب من جوانب الحياة الفلسطينية واضحة إلى حد كبير منذ مقال «ليفت تيرن».

لقد قُلِّص دور السلطة الفلسطينية ليصل إلى حد مديرى البانتوستانات[١]. وقد رفض الشعب الفلسطينى البانتوستانات بشدة فى صناديق الاقتراع فى يناير الماضى.

وبينما كانت مسئولية البنك الأساسية هى وضع السياسات الاقتصادية من أجل استدامة البانتوستانات الفلسطينية، فإن هذه المؤسسة تيسر فى الوقت الراهن جهود ضمان عدم تمكن الفلسطينيين من التدخل فى خطط الاحتلال والمجتمع الدولى. ويسرع البنك الدولى الخطى لتولى مسئولية رواتب المؤسسات الفلسطينية المختلفة، فى حال انصياع السلطة الفلسطينية للمصالح الصهيونية والكونية.

بينما تخطط المؤسسات المالية الدولية بحرص شديد البقاء المالى والمادى والسيطرة السياسية على الجيتوهات، يقدم إيهود أولمرت شعار «الحدود النهائية» لوصف المشروع. وفى إضفاء للشرعية على الجدار، وضم القدس، وزيادة أعداد المستوطنين، وإنكار مجرد وجود اللاجئين، يجد أولمرت تواطئًا مستعدًا من البنك وواضعى سياسته فى واشنطن الذين يتطلعون إلى تحقيق أرباح من دولة البانتوستانات.

لن يقبل الشعب الفلسطينى الخطة بحال من الأحوال، ولذلك فالمأمول هو أنه سيجوَّع كى يقبلها. ولكننا لن نركع. فبعد عشرات المذابح وأعمال القتل والاعتقالات وحوالى ستين عامًا من الحياة فى الشتات، يصبح الاستسلام ثمنًا غاليًا جدًا لا يمكن دفعه. إننا لا نطالب المؤسسات الخارجية بتزويدنا بالخبز، بل بالالتزام بواجباتها طبقًا للقانون ودعم كفاحنا من أجل العدالة والتحرير.

لا يظهر أى من أشكال واقع الحياة المرعبة فى فلسطين فى عناوين ورياء وسائل الإعلام الجماهيرية والدبلوماسية الدولية، حيث يسمون تحويلنا إلى جيتوهات «بناء الدولة». ويسمى التواطؤ الدولى مع الأبارتهيد الإسرائيلى «المساعدات الدولية». ويفترضون أن يكون الفلسطينيون ممتنين لوجود بوابات فى الجدار يمكنهم من خلالها التنقل بين الجيتوهات.

وتمامًا كما هو حال مخططات أولمرت مع البيت الأبيض، يتحاشى الإعلام ويهمل حقول الفلسطينيين وآراؤهم. فلا القتل اليومى لشعبنا، أو تدمير بيوتنا، أو نزع ملكية

---

(١) البانتوستانات فى الأصل هى الجيوب التى اقامتها جنوب إفريقيا للسود إبان نظام الفصل العنصرى لتكون معازل لهم. (المترجم)

مزارعينا، أو معاناة ٦ ملايين لاجئ يصنع عناوين للصحف. ويُترك مستهلكو إعلام التيار السائد لمناقشة النقد العنيف الخاص بـ«السلام» و«الحدود» المتنازع عليها بين أبطال قمعنا، بينما تستمر العنصرية والتطهير العرقى وخلق الجيتوهات.

يوجد المزيد من المعلومات عن القضية على موقعنا الإلكترونى: http://www.stopthewall.org

١٠

الحرب الجوية الموسعة فى العراق تقتل المزيد من المدنيين

المصادر:

The New Yorker، ديسمبر ٢٠٠٥

«العنوان: «عاليا فى الجو

الكاتب: سيمور م. هيرش

TomDispatch.com، ديسمبر ٢٠٠٥

«العنوان: «احتلال جوى متزايد

الكاتب: دهر جميل

مُقيِّم المجتمع: روبرت مانينج

طالب البحث: برايان فوكس

ينتشر تخمين بأن الرئيس بوش سوف يبدأ سحب القوات الأمريكية من العراق فى عام ٢٠٠٦ عندما يُواجَه بانخفاض معدلات الموافقة ووجود معارضة داخل حزبه وكذلك داخل الجيش نفسه. والعنصر الأساسى فى خطط تخفيض عدد الجنود الذى لم يُذكر فى البيانات الرسمية، أو إعلام التيار السائد، هو أن القوات المغادرة سيُستعاض عنها بقوة جوية أمريكية.

وينقل سيمور هيرش عن پاتريك كلوسون نائب مدير معهد واشنطن الذى تعكس آراؤه باستمرار آراء ديك تشينى ودونالد رامسفيلد، قوله «نحن لا نخطط للحد من الحرب. إننا نرغب فقط فى تغيير تركيبة القوات التى تتولى القتال ـ المشاة العراقيون مع الدعم الأمريكى والاستفادة بشكل أكبر من القوة الجوية».

وبينما يزداد إجهاد المعارك بين الجنود الأمريكيين، أحدث توقع استخدام القوة الجوية كبديل للجنود الأمريكيين على الأرض قدرًا كبيرًا من عدم الارتياح فى صفوف الجيش. فلدى قادة القوات الجوية، على نحو خاص، رفض شديد لاحتمال أن يصبح العراقيون مسئولين فى النهاية على اختيار الهدف. وينقل هيرش عن مخطط عسكرى كبير مكلف حاليًا بمهمة فى البنتاجون قوله «هل سيستدعى العراقيون الضربات الجوية للقضاء على الخصوم، أو غيرهم من أمراء الحرب، أو للقضاء على أفراد طائفتهم ويلقون باللوم على شخص آخر؟ هل سيتولى بعض العراقيين تحديد الهدف نيابةً عن القاعدة، أو المتمردين، أو الإيرانيين؟»

يقول دهر جميل إن الإحصائيات التى حُصِل عليها من القيادة المركزية للقوات الجوية الأمريكية تشير إلى زيادة ضخمة فى عدد المهام الجوية الأمريكية ـ ٩٩٦ طلعة ـ فى العراق خلال شهر نوفمبر من عام ٢٠٠٥.

من الطبيعى أن يثير هذا الرقم التساؤل، فمن أين تُطلق هذه المهام وما حجمها وما طبيعتها؟ من المهم أن نشير كذلك إلى أن «الحرب الجوية» لا تعنى القوة الجوية الأمريكية فحسب. فطائرات البحرية والمارينز المتمركزة على حاملات الطائرات طارت ما يزيد على ٢١ ألف ساعة من المهام وألقت ما يزيد على ستة عشر طنًا من الذخيرة فى الفالوجة وحدها أثناء حصار المدينة فى نوفمبر من عام ٢٠٠٤.

ولا ينبغى أن تغطى رؤى المستقبل المخيف فى العراق على الدمار الذى تحدثه بالفعل المستويات الحالية من القوة الجوية الأمريكية التى تُطْلَق، بشكل خاص، على المناطق الحضرية المكتظة بالسكان من ذلك البلد. والواقع أن تكتيك استخدام القنابل ذات القوة الكبيرة التى تتراوح زنتها بين ما بين ٥٠٠ و١٠٠٠ رطل فى المناطق السكنية، لاستهداف جيوب مقاتلى المقاومة الصغيرة، يُستخدم منذ فترة طويلة فى العراق. وليست هناك ضرورة لتكثيف الحرب الجوية لإشاعة هذا التكتيك، ويقدم مقال جميل نظرة شاملة عريضة لترسانات القوة الجوية المستخدمة ضد شعب العراق.

وتقدر دراسة جادة للعنف ضد المدنيين فى العراق منشورة فى عدد أكتوبر ٢٠٠٤ من الدورية الطبية البريطانية «ذا ليسنت» أن ٨٥ بالمائة من الوفيات الناجمة عن العنف فى العراق سببها قوات التحالف (انظر Censored 2006, Story #2). كما أن ٩٥ بالمائة من

حالات القتل التى أبلغ عنها (وجميعها ينسبها من أجريت معهم المقابلات إلى القوات الأمريكية) تسببت فيها المدافع الآلية المثبتة فى طائرات الهليكوبتر والصواريخ وغيرها من أشكال الأسلحة الجوية[1]. وفى حين إن لم يُجْرَ بحث علمى مهم فى العراق مؤخرًا، فإن أفراد الخدمات الطبية العراقية العاملين فى المناطق التى تستمر فيها العمليات العسكرية الأمريكية يقولون إنهم يشعرون أن «الغالبية العظمى» من وفيات المدنيين كانت نتيجة لأعمال تقوم بها قوات الاحتلال.

وبناءً على القوة الأمريكية المطبقة بالفعل بصورة كبيرة فى المدن والبلدات العراقية، فإن احتمال زيادتها مخيف جدًا فى الواقع. وفيما يتعلق باحتمال أن يفيد ذلك إدارة بوش التى تتعرض لانتقاد شديد، ينقل جميل عن اللفتنانت كولونيل بالقوات الأمريكية كارين كوياتكوفسكى قولها:

«سينجح تغيير آلية تدمير العراق من الجنود والمارينز إلى القوة الجوية البعيدة والأكثر أمنًا بطرق عديدة. فهو سوف يقلل القيمة الدعائية السلبية للجنود والمارينز الأمريكيين المشوهين، وسوف يعيد جزءًا من قواتنا إلى الوطن ويوفر للجيش الفاصل العملياتى اللازم. وسوف يزيد ميزانية القوات الجوية والبحرية، ويملأ جيوب مقاولى الدفاع. وفى الوقت الذى ندرك فيه أن ذلك لن ينجح فى جعل النفط أكثر أمنًا أو السماح للعراقيين بإعادة بناء بلد مستقر، سيكون الجيش قد استرد عافيته ويمكن إعادة نشر قواته».

تحديث بقلم دهر جميل

بعد أحد عشر يومًا من هذه القصة الإخبارية عن نقص التغطية فى إعلام التيار السائد عن زيادة استخدام القوة الجوية فى العراق، نشرت «واشنطن بوست» قصة عن كيفية زيادة الضربات الجوية الأمريكية لعدد القتلى من المدنيين. وبغض النظر عن تلك القصة، تظل «واشنطن بوست»، وكذلك «نيويورك تايمز»، صامتتين إلى حد كبير بشأن القضية، مع أن استخدام الولايات المتحدة للضربات الجوية فى العراق قد بات النمط المعتاد بدلاً من استخدامها لتلك الضربات فى حالات الطوارئ، كما كان يحدث

(١) Les Roberts, et al.. «Mortality Before and After the 2003 Invasion of Iraq,» The Lancet, October 29, 2004.

فى السنة الأولى من الاحتلال. ولا حاجة إلى القول بأن التغطية التليفزيونية لإعلام الشركات الضخمة ظل على ما كان عليه قبل نشر تلك القصة ـ فهم يفضلون تصوير الاحتلال الأمريكى للعراق بلا طائرات حربية تلقى القنابل على المناطق المدنية.

تظل هذه القصة قضية مهمة عند تقييم احتلال العراق، فيما يتعلق بعدد المدنيين الذين يموتون ويصل عددهم الآن إلى ٣٠٠ ألف طبقًا لما يقوله لِيس روبرتس، وهو أحد مؤلفى تقرير لانسيت الشهير، حيث مازال العدد فى ازدياد. ويرجع هذا فى جزء كبير منه بالطبع إلى حرب الطائرات الأمريكية التى تلقى القنابل والصواريخ على المناطق الحضرية فى المدن العراقية المختلفة.

من المهم كذلك عندما ينظر المرء إلى حقيقة أن أكثر من ٨٢ بالمائة من العراقيين الآن يعارضون الاحتلال بشدة، لأن إحدى أكبر أدوات التجنيد للمقاومة العراقية هى القنابل والصواريخ الأمريكية التى تقتل الأبرياء. وبعد سنوات من الآن عندما يقرر أحد منافذ إعلام الشركات الضخمة التوقف والاعتراف بأن مستوى الشعور المعادى لأمريكا فى العراق على ما هو عليه من ارتفاع فى أى مكان من العالم (أو أعلى منه)، ويسأل سؤالاً غبيًّا هو «لماذا يكرهوننا؟» لن يكون على المرء إلا أن ينظر إلى استخدام القوة الجوية بلا تمييز ضد الشعب العراقى.

لم يكن من الصعب كتابة تلك القصة لسببين: السبب الأول هو أن أى مراسل فى العراق له عينان وأذنان يعرف أن هناك قدرًا كبيرًا من القوة الجوية ينقله الجيش الأمريكى. أما الثانى فإنه بفضل الإنترنت تتوفر بسهولة الإحصائيات الخاصة بالقصص الإخبارية لأى شخص مستعد للنظر. فإدخال كلمة CENTAF على موقع جوجل يأتى لك بالعديد من تقارير «ملخص القوة الجوية»، حيث يمكن للمرء اكتشاف عدد ونوع المهام التى تُطلق كل شهر فى العراق، وكذلك فى البلدان الأخرى.

لمراقبة عدد المدنيين العراقيين الذين تقتلهم تلك المهام، إلى جانب وفيات أخرى يتسبب فيها الاحتلال الأمريكى للعراق، يظل «مسح الوفيات العراقية» المنشور فى الدورية الطبية البريطانية الشهيرة «لانسيت» هو الأدق إلى حد بعيد حتى وقتنا هذا، مع أنه متأخر ثمانية عشر شهرًا وتتسم تقديراته بالمحافظة الشديدة باعتراف مؤلفيه.

هناك شىء واحد مؤكد، وهو أنه كلما طال الاحتلال الأمريكى الفاشل للعراق، كانت القوة الجوية الأمريكية المستخدمة أكبر ـ وهو السيناريو الذى يشبه إلى حد كبير سيناريو الحرب الفيتنامية التى تبعث على الخجل.



تأكيد أخطار الأغذية المعدَّلة وراثيًا

المصادر:

The Independent, فى ٢٢ مايو ٢٠٠٥
«العنوان: «كشف المستور: المخاوف الصحية بشأن الدراسة السرية للأغذية المعدَّلة وراثيًا
الكاتب: چيفرى لين

Organic Consumers Associations website، فى ٢ يونيو ٢٠٠٥
«العنوان: «تجارب مونساتور للذرة المعدَّلة وراثيًا على الفئران مازالت تثير جدلاً كونيًا
الكُتّاب: GM Free Cymru

The Independent, فى ٨ يناير ٢٠٠٦
العنوان: «التعديل الوراثى: دراسة جديدة تبين إمكانية تأثر الأطفال الذين لم يولَدوا»
الكاتب: چيفرى لين

Le Monde and *Truthout,* فى ٩ فبراير ٢٠٠٦
العنوان: «شكوك جديدة فى الكائنات الحية المعدَّلة وراثيًا»
الكاتب: هيرفى كيمف

مُقيِّم الكلية: الدكتور مايكل إزرا
طلاب البحث: ديستنى ستون ولانى ريدى

يؤكد العديد من الدراسات التى أُجريت مؤخرًا المخاوف من إلحاق الأغذية المعدَّلة وراثيًا الضرر بصحة الإنسان. وقد نُشرت تلك الدراسات عندما تحركت منظمة التجارة العالمية نحو دعم الحكم بانتهاك الاتحاد الأوروبى لقواعد التجارة العالمية بوقفه استيراد الأغذية المعدَّلة وراثيًا.

- اكتشف بحث أجرته الأكاديمية الروسية للعلوم نُشر فى ديسمبر من عام ٢٠٠٥ أن أكثر من نصف ذرية الفئران التى جرت تغذيتها بفول الصويا المعدَّل وراثيًا ماتت خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من حياتها، وهو ما يزيد بمقدار ست مرات عن تلك التى ولدت لأمهات جرت تغذيتها بفول صويا غير معدَّل وراثيًا. كما زاد عدد الذرية التى غُذِّيت بفول صويا معدَّل وراثيًا وكان وزنها أقل من المعتاد بشكل حاد بمقدار ست مرات عن غيرها.

- فى نوفمبر من عام ٢٠٠٥، أوقف معهد أبحاث خاص فى أستراليا، وهو منظمة الكومنولث للأبحاث العلمية والصناعية، تطوير ماكينة زراعة البازلاء المعدَّلة وراثيًا عندما وجد أنها تسبب رد فعل «مناعى» فى فئران التجارب(١).
- فى صيف عام ٢٠٠٥، أعلن فريق أبحاث يقوده عالم بيولوجيا خلوية بجامعة أوربينو أن تناول الفئران لفول الصويا المعدَّل وراثيًا تسبب فى تكون خلايا مشوهة فى الكبد، بالإضافة إلى تشوهات خلوية أخرى.
- فى مايو من عام ٢٠٠٥، نُشر عرض لتقرير لمونسانتو على قدر كبير من السرية وإثارة الجدل حول نتائج الاختبار الذى أجرى على الذرة المعدَّلة وراثيًا بواسطة مونسانتو MON863 فى صحيفة «ذى إندبندنت» البريطانية.

الدكتور أرپاد پوزتاى (انظر Censored 2001, Story #7) أحد العلماء العباقرة القليلين المتخصصين فى علم وراثة النباتات ودراسات تغذية الحيوانات، وقد طلبت منه السلطات الألمانية فى خريف عام ٢٠٠٤ فحص تقرير مونسانتو الذى يضم ١١٣٩ صفحة عن إطعام MON863 لفئران التجارب على مدى فترة امتدت تسعين يومًا.

وقد اكتشفت الدراسة فروقًا «مهمة من الناحية الإحصائية» فى أوزان الكبد وبعض مكوِّنات الدم فى الجرذان التى جرت تغذيتها بالذرة المعدَّلة وراثيًا مقارنةً بمجموعات العينة الضابطة. وعبَّر عدد من العلماء الذين رأوا الدراسة (وملخصاتها التى خضعت لرقابة شديدة) فى أنحاء أوروبا عن مخاوفهم بشأن الآثار الخاصة بالصحة والسلامة فى حال دخول MON863 السلسلة الغذائية. وكان هناك قلق خاص فى فرنسا، حيث كان البروفيسور چيل-إيريك سيرالينى من جامعة كين يحاول (دون أن ينجح) طوال ثمانية عشر شهرًا الحصول على نشر كامل للوثائق كلها المتعلقة بدراسة MON863.

أجبرت السلطات الألمانية الدكتور پوزتاى على توقيع «إعلان السرية» قبل السماح له برؤية دراسة تغذية مونسانتو، على أساس كون الوثائق سرية باعتبارها «مصلحة تجارية سرية». وبينما لا يزال پوزتاى ملتزمًا بإعلان السرية، أعلنت مونسانتو مؤخرًا أنها لا تعترض على النشر واسع المدى لـ «تقرير پوزتاى»(٢).

(١) «GM peas cause immune response – A gap in the approval process?» http://www.GMO-Compass.org, January 3, 2006

(٢) Arpad Pusztai, «Mon963-Posztai Report,» http://www.GMWatch.org, September 12, 2004

يستهلك الأمريكيون فول صويا وذرة مونسانتو المعدَّلين وراثيًّا على نطاق واسع فى الوقت الذى انتهت فيه منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى أنه «فى حالات كثيرة تُطرح الكائنات الحية المعدَّلة وراثيًّا فى الأسواق بينما قضايا السلامة غير واضحة».

لا تلقى أبحاث الكائنات الحية المعدَّلة وراثيًّا تشجيعًا من حكومة الولايات المتحدة أو الحكومات الأوروبية، حيث تُجرى الغالبية العظمى من دراسات السُّمِّية بواسطة تلك الشركات المنتجة للكائنات الحية المعدَّلة وراثيًّا والمروِجة لها. ومع وجود شك فى الدافع والنتائج الخاصة باختبارات الشركات، نجد أن البحث العلمى المستقل على آثار الأغذية المعدَّلة وراثيًّا يجتذب قدرًا متزايدًا من الاهتمام.

تعليق: فى عام ٢٠٠٦ أيدت منظمة التجارة العالمية حكمًا بانتهاك الدول الأوروبية لقواعد التجارة العالمية بمنعها استيراد الأغذية المعدَّلة وراثيًّا. ووجد حكم منظمة التجارة العالمية أن الاتحاد الأوروبى فرض حظرًا سارى المفعول على الأغذية التكنوحيوية منذ عام ١٩٩٨ وقد ساندتها الولايات المتحدة وكندا والأرجنتين فى قرار يمنع الاستيراد غير قانونى بناءً على قواعد منظمة التجارة العالمية(١).



البنتاجون يعتزم صنع ألغام أرضية جديدة

المصدر:

Inter Press Service، فى ٣ أغسطس ٢٠٠٥

«العنوان: «بعد انقطاع دام ١٠ سنوات، البنتاجون يدرس لغمًا أرضيًّا جديدًا

الكاتب: إيزاك بيكر

Human Rights Watch website، فى أغسطس ٢٠٠٥

العنوان: «تطوير الألغام الأرضية وإنتاجها»

---

(١) Bradley S, Clapper, «WTO Faults EU for Blocking Modified Food,» Associated Press, May 11, 2006

مقيِّم الجماعة: سكوت سونيسون
طلاب البحث: ريتشل بارى ومات فريك

تعتزم إدارة بوش استئناف إنتاج أنظمة ألغام أرضية مضادة للأفراد فى إجراء يتعارض مع كل من سياسة المجتمع الدولى والسياسة الأمريكية السابقة، طبقًا لما ذكرته منظمة حقوق الإنسان الكبيرة هيومان رايتس ووتش.

أقرت كل دولة تقريبًا هدف الحظر الدولى على الألغام المضادة للأفراد. وفى عام ١٩٩٤ دعت الولايات المتحدة إلى «القضاء نهائيًّا» على تلك الألغام، وفى عام ١٩٩٦ قال الرئيس بيل كلينتون إن الولايات المتحدة سوف «تسعى للتوصل إلى اتفاقية عالمية بأسرع ما يمكن لوقف استخدام كل الألغام المضادة للأفراد». وأنتجت الولايات المتحدة آخر لغم أرضى مضاد للأفراد فى عام ١٩٩٧. وكان الهدف المعلن للحكومة الأمريكية هو الانضمام إلى الدول المائة وخمس وأربعين الموقعة على معاهدة حظر استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد وإنتاجها وتصديرها وتخزينها فى عام ١٩٩٧.

ومع ذلك فقد أجرت إدارة بوش تغييرًا تامًا فى سياسة الولايات المتحدة الخاصة بالألغام الأرضية المضادة للأفراد فى فبراير من عام ٢٠٠٤، عندما تجاهلت أى اعتزام للانضمام إلى معاهدة حظر الألغام، المعروفة كذلك باتفاقية أوتاوا. وقال مكتب الشئون السياسية والعسكرية بوزارة الخارجية الأمريكية ملخِصًا السياسة الجديدة: «لن تنضم الولايات المتحدة إلى اتفاقية أوتاوا لأن شروطها سوف تتطلب التخلى عن قدرة عسكرية هناك حاجة إليها. وسوف تستمر الولايات المتحدة فى إنتاج الألغام الأرضية غير الدائمة المضادة للأفراد والمضادة للدبابات».

وتشير هيومان رايتس ووتش إلى أن «الألغام الأرضية الأمريكية الجديدة ذات طرق مختلفة لتشغيلها، من خلال التحكم فى التفجير (أى عندما يقرر الجندى متى يفجر اللغم، وتسمى أحيانا «رَجُلاً فى الحَيِّة») والتنشيط التقليدى بواسطة الضحية. واللغم المصمم بحيث يفجره وجود شخص ما أو اقترابه أو اتصاله (أى التنشيط بواسطة الضحية) محظور طبقًا لمعاهدة حظر الألغام الدولية».

ولكى يتجنب البنتاجون المعارضة الدولية، يقترح صنع نظام «العنكبوت»، الذى يتكون من وحدة تحكم قادرة على مراقبة ما يصل عدده إلى أربع وثمانين من الذخائر

التى لا يرعاها أحد والمزروعة يدويًا وتنشر شبكة من الأسلاك التشغيل عبر منطقة ما. وما إن يُلمس السلك حتى يسمح نظام تحكم الرجل فى الخيَّة لمشغله بتنشيط الأجهزة.

إلا أن العنكبوت يحتوى على ملمح «إبطال ميدان المعركة» الذى يسمح بالالتفاف على الرجل فى الخيَّة والتنشيط بواسطة الهدف (الضحية).

وذكر تقرير من البنتاجون إلى الكونجرس أن «التنشيط بواسطة الهدف ملمح خاص بالبرنامج يسمح للرجل فى الخيَّة بتغيير قدرة الذخيرة من ضرورة التشغيل بواسطة مُشَغِّل قبل تفجيرها، إلى ذخيرة يفجرها الهدف. واستفادة من أفضل حكم عسكرى، يشعر رئيس هيئة الأركان المشتركة، وهيئة الأركان المشتركة، ورؤساء أفرع القوات المسلحة أن نظام الرجل فى الخيَّة لن يكون كافيًا بدون هذا الملمح لتلبيه الشروط العملياتية التكتيكية والإجراءات الإلكترونية المضادة».

أنفق الجيش الأمريكى ١٣٥ مليون دولار فيما بين العامين الماليين ١٩٩٩ و٢٠٠٤ لتطوير «العنكبوت» وكانت هناك حاجة إلى ١١ مليونًا أخرى لاستكمال الأبحاث والتطوير. وقد وضعت ميزانية بلغ إجماليها ٣٩٠ مليون دولار لإنتاج ١٦٢٠ نظام عنكبوت و١٨٦٣٠٠ ذخيرة. وطبقًا لما جاء فى وثائق الميزانية التى نُشرت فى فبراير من عام ٢٠٠٥، فقد طلب البنتاجون ٦٨٨ مليون دولار لإجراء الأبحاث، و١,٠٨ مليار دولار لإنتاج أنظمة الألغام الأرضية الجديدة فيما بين العامين الماليين ٢٠٠٦ و٢٠١١.

أبلغ ستيفن جوس مدير قسم الأسلحة فى هيومان رايتس ووتش مشروع مُراقَب أن الكونجرس طلب تقريرًا من البنتاجون عن النتائج الإنسانية لـ «إبطال ميدان المعركة» أو ملمح التنشيط بواسطة الضحية الخاص بتلك الذخائر لمراجعته قبل الموافقة على الاعتمادات. ومع أنه تحدد شهر ديسمبر من عام ٢٠٠٥ موعدًا للإنتاج، فلم يكن الكونجرس قد تلقى تقرير البنتاجون المبدئى حتى يونيو ٢٠٠٦.

إذا أحرز العنكبوت أو أية أنظمة ذخائر مشابهة تقدمًا، فسوف توجد بذلك سابقة مخيفة. وفى أحسن الظروف ستكون الدول المائة وخمس وأربعون الموقعة على اتفاقية أوتاوا مدينة للمعاهدة التى تحظر المساعدة فى الانضمام إلى العمليات العسكرية التى تُستخدم فيها الألغام الأرضية. وفى أسوأ الظروف، سوف يمنح الإنتاج الأمريكى المشروعية للاستئناف الدولى لنشر الألغام الأرضية.

ويحذر ستيڤن جوس من أنه «إذا لم يصر أحد على الحظر الشامل على كل أنواع واستخدامات الألغام المضادة للأفراد، فسوف تتمكن كل دولة من المطالبة بشروط وتبريرات فريدة».

تحديث بقلم إيزاك بيكر

الألغام الأرضية أسلحة مرعبة. ومن الطبيعى أن تتسم القصص الإخبارية الخاصة بالرعب الذى تحدثه للبشر ـ وخاصة المدنيين ـ بالحزم والشجاعة ومزعجة عندما تكون صادقة، وخاصةً عندما تكون حكومتك هى المسئولة.

وفى ظل الخدمة التقليدية التى يقدمها إعلام التيار السائد للسلطة، لم تصنع هذه الكثير من العناوين الرئيسية.

ولكن النتائج المعقدة المحتملة لاستئناف إنتاج الحكومة الأمريكية للألغام الأرضية تغطى على كل شىء. وبما أن الشخص الأمريكى العادى لا يمكنه الاعتماد على الكثير من وسائل الإعلام فى إبلاغه بالأشياء المرعبة التى تقوم بها حكومته، فلابد أن يعتمد الأشخاص المهتمون على أنفسهم فى وقف حكومتهم عند حدها.

لابد لنا جميعًا من أن نسأل أنفسنا هذا السؤال: هل نريد أن تنفق حكومتنا ـ تلك الجهة التى تمثلنا، نحن الشعب، من الناحية النظرية ـ الملايين والملايين من الدولارات على تلك الأسلحة المدمرة؟ هل نحن مرتاحون بالجلوس فى مقاعد المتفرجين تاركين حكومتنا تنتج الأسلحة التى تقتل المدنيين وتشوههم؟

أم أننا سنتوحد وندع أصحاب النفوذ يعرفون أننا لن نوافق على هذا التجاهل الضخم للحياة البشرية والرأى العالمى؟

إن مسئوليتنا هى وقف إساءة استخدام السلطة فى بلدنا. وأعتقد أننا ما لم نواجه حكومتنا فى هذه القضية، فسوف تكون أيدينا جميعًا ملوثة بدم الأبرياء.

لمزيد من المعلومات عن كيفية المشاركة، نرجو زيارة

http://www.hrw.org وhttp://www.banminesusa.org أو www.icbl.org.

١٣

أدلة جديدة تكشف أخطار مبيد الحشائش راوند أب

المصادر:

Third World Resurgence، عدد ١٧٦، أبريل ٢٠٠٥

العنوان: «أدلة جديدة على أخطار مبيد الحشائش راوند أب»

الكاتب: تشى يوك هيونج

مُقيِّم الكلية: د. چنيفر وايلز

طلاب البحث: پيتر ماك أرثر ولانى ريدى

تكشف الدراسات الجديدة من على جانبى الأطلنطى أن رواند أب، أكثر مبيدات الحشائش انتشارًا فى العالم، يشكِّل تهديدًا خطيرًا على صحة الإنسان. أكثر من ٧٥ بالمائة من المحاصيل المعدَّلة وراثيًّا جرت هندستها كى تتحمل امتصاص رواند أب ـ فهو يقضى على كل النباتات غير المعدَّلة وراثيًّا. وشركة مونسانتو هى المهندس الرئيسى للمحاصيل المعدَّلة وراثيًّا، وهى كذلك منتجة راوند أب. وهكذا فبينما صيغ راوند أب بحيث يكون سلاحًا ضد الحشائش، فقد أصبح مركبًا شائعًا فى معظم محاصيلنا الغذائية.

وتبين ثلاث دراسات أُجريت مؤخرًا أن راوند أب، الذى يستخدمه المزارعون وأصحاب الحدائق المنزلية، ليس ذلك المنتج المأمون الذى جعلونا نثق فيه.

اكتشفت مجموعة من العلماء بقيادة عالم الكيمياء الحيوية البروفيسور چيل إيريك سيرالنى من جامعة كين بفرنسا أن خلايا المشيمة البشرية شديدة الحساسية لراوند أب فى تركيزات تقل عن تلك المستخدمة حاليًا فى التطبيق الزراعى.

وقد أظهرت دراسة وبائية أجريت على السكان العاملين فى الزراعة فى أونتاريو أن التعرض للجليفوسيت، وهو المكوِّن الأساسى فى رواند أب، يضاعف تقريبًا احتمال حدوث إجهاض متأخر. وقرر سيرالينى وفريقه بحث آثار مبيدات الحشائش على خلايات المشيمة البشرية. وأكدت دراستهم سُمِّية الجليفوسيت؛ ذلك أنه بعد ثمانى عشرة ساعة من التعرض لتركيزات منخفضة، بدأت أجزاء كبيرة من المشيمة البشرية

فى الموت. ويشير سيرالينى إلى أنه قد يفسر ارتفاع مستويات حالات الولادة المُبْتَسرة والإجهاض التى تُلاحظ بين المزارِعات اللائى يستخدمن الجليفوسيت.

قارن فريق سيرالينى كذلك الآثار السامة لتركيبة رواند أب (أكثر التركيبات التجارية شيوعًا للجليفوسيت والإضافات الكيماوية) بالمكوِّن الفعال المعزول، أى الجليفوسيت. وقد وجدوا أن الأثر السام يزداد فى وجود إضافات راوند أب الكيميائية المساعِدة. وبذلك يكون لهذه الإضافات دور تيسيرى يجعل سُمِّية راوند أب ضعف سُمِّية مكوِّنه الفعال الأساسى، الجليفوسيت.

وتشير دراسة أخرى نشرتها جامعة بتسبرج فى أبريل من عام ٢٠٠٥ إلى أن راوند أب خطر على أشكال الحياة الأخرى والكائنات الحية غير المستهدفة. وقد اكتشف عالم الأحياء ريك ريلايا أن راوند أب مميت إلى حد بعيد للبرمائيات. وفيما تعتبر إحدى أوسع الدراسات حول آثار مبيدات الحشائش على الكائنات الحية غير المستهدفة فى البيئة الطبيعية، اكتشف ريلايا أن راوند أب أحدث انخفاضًا قدره ٧٠ بالمائة فى التنوع الحيوى البرمائى وانخفاضًا قدره ٦٨ بالمائة فى الكتلة الإجمالية لأبى ذنيبة (صغار الضفادع). وقد قُضى تقريبًا على صغار الضفدع الفهد وصغار ضفدع الأشجار.

فى عام ٢٠٠٢، أظهر فريق علمى بقيادة روبرت بيل من المحطة البيولوجية بالمركز القومى للبحوث العلمية فى روسكوف بفرنسا أن راوند أب ينشط مرحلة أساسية من انقسام الخلايا الذى يمكن أن يؤدى إلى السرطان. ويدرس بيل وفريقه أثر تركيبات الجليفوسيت على خلايا قنفد البحر لعدة سنوات. وأوضح الفريق مؤخرًا فى مجلة Toxicological Science (ديسمبر ٢٠٠٤) أن رواند أب كان له تأثير على «نقطة التحكم» الخاصة بضرر الحمض النووى، بينما لم يكن للجليفوسيت بمفرده أى أثر. ويعترف بيل قائلاً: «لقد أوضحنا أنه عامل مخاطرة محدد، ولكننا لم نقدِّر عدد السرطانات التى يمكنه تحفيزها، أو الإطار الزمنى الذى يمكن أن تعلن عن نفسها خلاله».

الواقع أن هناك دليلاً مباشرًا على أن الجليفوسيت يمنع حدوث عملية مهمة تسمى نسخ الحمض النووى الريبوزى فى الحيوانات، عند تركيز يقل كثيرًا عن المستوى الموصى به للرش التجارى.

وهناك كذلك بحث جديد يبين أن التعرض للجليفوسيت التجارى لفترة وجيزة يحدث أضرارًا فى الكبد عند الجرذان، وهو ما يشير إليه رشح إنزيمات الكبد العضلية. ويشير البحث إلى أنه اكتُشف أن الجليفوسيت وعامله ذا الفاعلية السطحية فى راوند أب يعملان معًا لزيادة الضرر الذى يصيب الكبد.

تحديث بقلم يوكى هيونج

مبيد الحشرات راوند أب ريدى واحد من أكثر مبيدات الحشائش استخدامًا للمحاصيل والحدائق المنزلية. ومنذ فترة طويلة يُرَوَّج لراوند أب بمكوِّنه الفعال الجليفوسيت باعتباره مأمونًا للبشر والبيئة بينما يكون فعالاً فى القضاء على الحشائش. ولذلك فمن المهم أن توضح الدراسات الحديثة أن راوند أب ليس مأمونًا كما يدعى من يروجون له.

لذلك آثاره الضخمة، حيث إن الجزء الأكبر من المحاصيل المعدَّلة وراثيًا التى تزرع زراعةً تجارية مصمم بحيث يتحمل الجليفوسيت (وراوند أب بشكل خاص). وتبين المعلومات الميدانية المستقلة أن هناك اتجاهًا متزايدًا نحو استخدام مبيدات الحشائش. ويسير ذلك عكس ما تدعيه الصناعة من أن استخدام مبيدات الحشائش سوف ينخفض وأن هذه النباتات سوف تكون بالتالى أكثر «صداقةً للبيئة». وقد اتضح الآن أن هناك آثارًا خطيرة على الصحة كذلك. وعليه فإن قصتى الإخبارية كانت تهدف إلى إلقاء الضوء على تلك الاكتشافات الجديدة وآثارها على الصحة والبيئة.

وليس من المستغرب أن تخرج علينا مونسانتو داحضةً بعض الاكتشافات الخاصة بالدراسات المذكورة فى المقال. وما نجم عن ذلك كان اشتباكًا بين الدكتور ريلايا ومونسانتو أصر فيه الأول على موقفه. وحسب علمى، لم تظهر من ذلك الحين دراسات عن راوند أب.

لمزيد من المعلومات، راجع المصادر التالية:

- البروفيسور چيل إيريك: criigen@ibfa.unicaen.fr
- مركز معلومات السلامة الحيوية: http://www.biosafety-info.net
- معهد العلم فى المجتمع: http://www.i-sis.org.uk

١٤

أمن الوطن تتعاقد مع كيه بى آر لبناء مراكز اعتقال داخل الولايات المتحدة

المصادر:

New America Media، فى ٣١ يناير ٢٠٠٦

العنوان: «أمن الوطن تتعاقد على إقامة معسكرات اعتقال شاسعة»

الكاتب: بيتر ديل سكوت

New America Media، فى ٢١ فبراير ٢٠٠٦

العنوان: «خطة استراتيجية مدتها ١٠ سنوات لمعسكرات الاعتقال تحيى مقترحات من أوليفر نورث»

الكاتب: بيتر ديل سكوت

Consortium, February، فى ٢١ فبراير ٢٠٠٦

العنوان: «البرامج الجديدة الغامضة لبوش»

الكاتب: نات پارى

Buzzflash, February، فى ١٣ فبراير ٢٠٠٦

العنوان: «ذعر معسكرات الاعتقال»

الكاتب: مورين فاريل

مُقَيِّم الكلية: الدكتور جارى إيڤانز

طلاب البحث: شون هنرى وكيتلين پيل

أعلنت كى بى آر (كيلوج وبراون ورووت سابقًا) فى ٢٤ يناير من عام ٢٠٠٦ أنها فازت بعقد طوارئ قيمته ٣٨٥ مليون دولار مع وزارة أمن الوطن لبناء معسكرات اعتقال داخل الولايات المتحدة.

وطبقًا لما جاء فى النشرة الصحفية المنشورة على موقع هاليبرتون الإلكترونى، فإن «العقد، الذى يسرى مفعوله فورًا، ينص على إقامة منشآت اعتقال وتجهيز مؤقتة لزيادة منشآت برنامج عمليات الاعتقال والترحيل الحالية الخاصة بتطبيق قوانين الهجرة والجمارك فى حالة أى تدفق طارئ للمهاجرين إلى داخل الولايات المتحدة، أو لدعم التطوير السريع للبرامج الجديدة. وينص عقد الدعم الطارئ على تخطيط، وإذا اقتضى الأمر بدء، مهام دعم هندسية وإنشائية ولوجستية لإقامة وتشغيل وصيانة واحدة أو أكثر من منشآت التوسع».

ركزت التغطية القليلة التى حظى بها الإعلان على المخاوف بشأن سمعة هاليبرتون لتقاضيها ثمنًا باهظًا من دافعى الضرائب مقابل خدمات دون المستوى.

تركز قدر أقل من الاهتمام على عبارة «التطوير السريع للبرامج الجديدة» أو ما نوع البرامج الذى قد يتطلب توسعًا كبيرًا لمراكز الاعتقال القادرة على استيعاب ٥ آلاف شخص فى كل منها. وقد رفضت چامى زويباك المتحدثة باسم إدارة تطبيق قوانين الهجرة والجمارك الاستفاضة فى الحديث عما قد تكون عليه «البرامج الجديدة».

لم يكن هناك سوى عدد قليل من الصحفيين المستقلين، مثل پيتر ديل سكوت ومورين فاريل ونات پارى، الذين بحثوا ما قد يكون فى ذهن إدارة بوش بالفعل.

يتوقع سكوت أن «مراكز الاعتقال يمكن استخدامها لاعتقال المواطنين الأمريكيين إذا كانت حكومة بوش ستعلن القوانين العرفية». وقد تذكر أنه أثناء فترة حكومة ريجان، نظَّم أوليڤر نورث عضو مجلس الأمن القومى «تدريب الاستعداد» Rex-84 الذى كان يبحث إمكانية قيام وكالة إدارة الطوارئ الفيدرالية بتجميع واعتقال ٤٠٠ ألف «لاجئ» فى حالة وجود «تحركات سكانية لا يمكن السيطرة عليها» عبر حدود المكسيك إلى داخل الولايات المتحدة.

أدى تدريب نورث، الذى قيل إنه كان يفكر فى التعليق المحتمل للدستور، إلى سلسلة من التساؤلات أثناء جلسات استماع إيران - كونترا فيما يتعلق بفكرة كون الخطط الخاصة بمنشآت الاحتجاز والاعتقال الموسعة لن تقتصر على «اللاجئين» وحدهم.

يقول سكوت إنه يرتبط بذلك إعلان النائب العام چون أشكروفت فى عام ٢٠٠٢ عن رغبته فى رؤية معسكرات لمواطنين أمريكيين يثبت أنهم «مقاتلون أعداء». وفى ١٧ فبراير من عام ٢٠٠٦، وفى كلمة ألقاها أمام مجلس العلاقات الخارجية، تحدث وزير الدفاع دونالد رامسفيلد عن الضرر التى أصاب الأمن القومى للبلاد، ليس بواسطة العدو فحسب، بل كذلك على أيدى من أسماهم «ناقلى الأخبار» الذين يجب محاربتهم فى «معركة إرادة».

منذ الحادى عشر من سبتمبر، نفَّذت إدارة بوش عددًا من البرامج المرتبطة ببعضها التى جرى التخطيط لها فى ثمانينيات القرن العشرين فى عهد الرئيس ريجان. وشملت

مقترحات استمرارية الحكومة ـ وهى خطة سرية للاحتفاظ بـ«حكومة داخل الحكومة» تتسم بالسرية تعمل أثناء أية كارثة نووية وبعدها ـ منشآت اعتقال موسعة إلى حد كبير، والتنصت بدون إذن من النيابة، والاستعدادات لاستخدام أوسع للأحكام العرفية.

يشير سكوت إلى أنه بينما كان أوليفر نورث يمثل عنصر أقلية فى إدارة ريجان، التى سرعان ما تفوقت على الرجل ومقترحاته، يبدو أن الأقلية المرتبطة بتخطيط استمرارية الحكومة، التى ضمت تشينى ورامسفيلد، هى التى تسيطر على الحكومة الأمريكية فى الوقت الراهن.

وتتوقع فاريل أنه بما أن وقوع هجوم إرهابى آخر أمر مؤكد، فيبدو من المرجح إلى حد كبير أن مراكز الاعتقال سوف تُستخدم من أجل اعتقالات على نمط الحادى عشر من سبتمبر للمهاجرين الذين يجرى تجميعهم، وليس ذلك السيل المفاجئ من المهاجرين المتدفق عبر الحدود.

ويجرؤ دانييل إلسبرج، المبلِّغ عن المخالفات من الداخل فى حقبة فيتنام، على القول بأنه «يكاد يكون من المؤكد أن هذا إعداد لتجميع فى أعقاب الحادى عشر من سبتمبر المقبل لأبناء الشرق الأوسط والمسلمين وربما المعارضين. وقد فعلوا ذلك من قبل على نطاق أصغر باعتقالات «التسجيل الخاص» التى شملت المهاجرين الرجال من الدول الإسلامية، وبإنشاء معتقل جوانتنامو».

ويشير نات إلى أن «واشنطن پوست» أوردت فى ١٥ فبراير ٢٠٠٦ أن المستودع الرئيسى للمركز القومى لمحاربة الإرهاب يحتوى على أسماء ٣٢٥ ألف شخص مشتبه فى أنهم إرهابيون، وهو ما يزيد أربع مرات عما كان عليه ذلك العدد فى خريف ٢٠٠٣.

وعندما سُئل موظف فى المركز القومى لمحاربة الإرهاب عما إذا كانت الأسماء الموجودة فى المستودع قد جرى جمعها من خلال برنامج المراقبة الداخلية التابع لوكالة الأمن القومى، قال لصحيفة «واشنطن پوست» إن «قاعدة بياناتنا تضم أسماء إرهابيين دوليين معروفين ومشتبه فيهم مقدمة من كل منظمات مجتمع الاستخبارات، بما فيها وكالة الأمن القومى».

وبينما تجمع الإدارة المزيد والمزيد من الأسماء، يشك أعضاء الكونجرس فى مرونة تعريفات بوش الخاصة بكلمات من قبيل «ذوى الانتماءات» الإرهابية المستخدمة لتبرير

التنصت على الأمريكيين الذين يزعمون أنهم على صلة بهؤلاء الأشخاص أو تلك الكيانات.

حددت وثيقة خاصة بوزارة الدفاع بعنوان «استراتيجية الدفاع عن الوطن والدعم المدنى» استراتيجية ضد الإرهاب تتصور «دفاعًا فعالاً متعدد الطبقات» داخل الأراضى الأمريكية وخارجها. ويتعهد البنتاجون فى الوثيقة بـ«تحويل القوات العسكرية الأمريكية إلى تنفيذ مهمة الدفاع عن الوطن داخل الوطن الأمريكى». وتدعو الاستراتيجية إلى الاستطلاع والمراقبة لـ «هزيمة المُتَحَدِّين المحتملين قبل تهديدهم للولايات المتحدة». وهذه الخطة «تزيد الانتباه إلى الخطر إلى أقصى حد ممكن وتأخذ زمام المبادرة ممن يلحقون الضرر بنا».

غير أن پارى يحذر من وجود مخاوف بشأن الطريقة التى يحكم بها الكونجرس على «التهديدات» ومن الذى يدخل ضمن فئة «من يلحقون الضرر بنا». وقال مسئول بالبنتاجون إن برنامج «تالون» التابع للنشاط الميدانى للاستخبارات المضادة جمع ملفات عن المحتجين على الحرب.

وفى ضوء وجود بعض دعاة الحريات المدنية، سوف يوجد بالفعل شكل ما من الأحكام العرفية فى الولايات المتحدة. وقد وُجِد ذلك بالفعل بعد فترة قصيرة من هجمات الحادى عشر من سبتمبر عندما أصدر بوش أمره العسكرى رقم واحد الذى يمكِّنه من اعتقال أى شخص من غير المواطنين باعتباره إرهابيًّا دوليًّا أو مقاتلاً عدوًا. واليوم ينسحب هذا الأمر على المواطنين الأمريكيين كذلك.

تنهى فاريل مقالها باستنتاج أنه بينما وَلَّد عقد كيه بى آر لبناء مراكز اعتقال ضخمة داخل الولايات المتحدة قدرًا كبيرًا من التكهن، فإن «الحقيقة هى أننا لن نعرف الغرض الحقيقى من تلك المراكز ما لم «تكن هناك حاجة إلى خطط طوارئ». وحينئذ سيكون الوقت قد فات».

تحديث بقلم پيتر ديل سكوت

عقد شركة كيه بى آر التابعة لهاليبرتون لبناء منشآت اعتقال المهاجرين جزء من خطة أمن الوطن طويلة المدى التى تحمل اسم ENDGAME وتحدد هدفها بأنه القضاء على

«كل الأجانب الذين يمكن القضاء عليهم» وعلى «الإرهابيين المحتملين» . وفى ثمانينيات القرن العشرين، ناقش ريتشارد تشينى ودونالد رامسفيلد سلطات الاعتقال الطارئة المشابهة كجزء من برنامج فائق السرية للتخطيط من أجل ما يسمى من باب التخفيف «استمرارية الحكومة» فى حال وقوع كارثة نووية. وفى ذلك الوقت كان تشينى عضوًا فى الكونجرس عن ويومنج، بينما كان رامسفيلد، الذى سبق له تولى منصب وزير الدفاع فى عهد الرئيس فورد، رجل أعمال ورئيسًا تنفيذيًّا لشركة الأدوية چى دى سيرل.

خَطَّط هذان الرجلان لتعليق الدستور، ليس بعد الهجوم النووى فحسب، بل من أجل «حالة طوارئ أمنية قومية»، وهى التى حددوها فى الأمر التنفيذى رقم ١٢٦٥٦ لسنة ١٩٨٨ بأنها: «أى حدث يشمل كارثة طبيعية أو هجوم عسكرى أو حالة طوارئ تكنولوجية أو غير ذلك مما يمكن أن تنال من الأمن القومى للولايات المتحدة على نحو خطير أو يهدده». ومن الواضح أن الحادى عشر من سبتمبر كان سيتفق مع هذا التعريف، وقد اتفق معه بالفعل، ذلك أن استمرارية الحكومة شُكِّلت فى ذلك اليوم. وكما أوضحت «واشنطن پوست» لاحقًا، فإن الأمر «بعث بحكومة ظل تضم ١٠٠ من كبار المديرين المدنيين للإقامة والعمل سرًا خارج واشنطن، ليفعِّلوا بذلك خططًا قديمة العهد».

لم يُكشف النقاب عما قام به هؤلاء المديرون فى حكومة الظل، ولكن من المهم أن المجموعة التى أعدت الخطة ENDGAME، كما جاء فى وثيقة أمن الوطن، «جرى تكليفهم فى سبتمبر من عام ٢٠٠١». ويشبه هدف الخطة ENDGAME الخاص بقدرة الاعتقال الضخمة بشكل واضح «تدريب الاستعداد» المثير للجدل Rex-84 الخاص باستمرارية الحكومة الذى دعا إليه أوليڤر نورث فى عام ١٩٨٤. ودعا ذلك وكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ إلى جمع واعتقال ٤٠٠ ألف «لاجئ» متخيَّل فى سياق «التحركات السكانية التى لا يمكن السيطرة عليها» عبر الحدود المكسيكية إلى داخل الولايات المتحدة.

تحديث بقلم مورين فاريل

عندما انتشرت قصة عقد كيلوج وبراون ورووت الخاص بمراكز اعتقال الطوارئ، لم تكن قضية الهجرة على ما عليه الآن من إثارة لردود الفعل العاطفية. وبناء على ذلك،

لم تكن لغة نشرة هاليبرتون الصحفية، التى تقول إن المراكز سوف تُبنى فى حالة حدوث «سيل طارئ من المهاجرين إلى داخل الولايات المتحدة»، تثير الاستغراب، خاصةً بين هؤلاء الذين يعلمون أمر Rex-84 وغيرها من مبادرات الحقبة الريجانية. وقد زادت الخطط السابقة للوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ «الخاصة باعتقال ما لا يقل عن ٢١ مليون أمريكى أسود فى معسكرات تجميع أو معسكرات ترحيل» من عدم الثقة، وأطلق السبب المعلن الثانى لعقد كيه بى آر، وهو «دعم التطور السريع للبرامج الجديدة»، العنان للخيال.

وبينما ربط القليل من إعلام التيار السائد بين عقد كيه بى آر والبرامج السابقة، فقد عالجت فوكس نيوز القضية فى النهاية، حيث استهانت بالمخاوف باعتبارها تدخل فى مجال «نظرية المؤامرة» والمخاوف «التى لا أساس لها. وحاول مقالى غربلة التكهن، مع التركيز على المعلومات الصحيحة التى عُثر عليها فى الوثائق السرية والمسربة التى أثبتت أنه بالإضافة إلى وضع خطط الطوارئ الخاصة بالأحكام العرفية، فقد أجرت الحكومة تدريبات الاستعداد العسكرى المصممة لجمع واعتقال كل من الأجانب غير الشرعيين والمواطنين الأمريكيين.

ما مقدار انشغال الأمريكيين؟ التقارير الأخيرة متضاربة ومثيرة للارتباك:

- فى مايو من عام ٢٠٠٦ بدأت إدارة تطبيق قوانين الهجرة والجمارك «عملية الإعادة إلى المُرْسِل» التى شملت إلقاء القبض على المهاجرين غير الشرعيين وترحيلهم، إلا أنه فى شهر يونيو تعهدت حكومة بوش بأنها سوف توجد عما قريب «بنية تحتية جديدة» تشمل مراكز اعتقال مصمَّمة لوضع نهاية لممارسة «القبض وإطلاق السراح» هذه.

- مع أن بوش قال إنه «يعمل مع الكونجرس على زيادة عدد منشآت الاعتقال على طول حدودنا»، فقد قال النائب بينى طومسون عضو لجنه أمن الوطن البارز بمجلس النواب إنه سمع عن عقد كيه بى آر لأول مرة من خلال التقارير الإخبارية.

- نقلت فوكس نيوز مؤخرًا عن دووج كميك الأستاذ بجامعة پيردين حكمه على

مخاوف معسكرات الاعتقال بأنها «بارانويا أكثر منها واقع» وأضاف أن عقد كيه بى آر على الأرجح «شىء يتصل بـ(إعصار) كاترينا» أو «انتشار إنفلونزا الطيور الذى يمكن أن يدفع إلى عمل حجْر صحى للأمريكيين». إلا أن رغبة الرئيس المعلنة فى أن يقوم الجيش بدور أكثر فاعلية أثناء الكوارث الطبيعية وفرض الحجْر الصحى فى حال انتشار إنفلونزا الطيور قد استُنْكِرَت بشدة.

ليس القلق بشأن الحكومة الفيدرالية التى تتمتع بقوة مطلقة نوع من البارانويا، بل هو مواطَنة فعالة. وكما أوضح توماس چيفرسون، فإنه «حتى فى ظل أفضل أشكال الحكم، فإن من تُخَوَّل لهم السلطة يحولونها فى النهاية، ومن خلال العمليات البطيئة، إلى طغيان». ومن مشروعات قوانين الأجانب والتمرد الخاصة بچون آدمز إلى احتجاز فرانكلين د. روزفلت للأمريكيين اليابانيين، شهدت أرض الأحرار الكثير من التناقضات والمفارقات. والأمر اللافت للانتباه إلى حد كبير هو أن هاليبرتون كانت موجودة وسط جدل تاريخى آخر، عندما أثارت صلات ليندون جونسون بشركة غير معروفة كثيرًا اسمها كيلوج وبراون ورووت اضطرابًا فى الكونجرس ـ خاصةً بعد أن فازت إحدى شركات هاليبرتون بما يكفى من عقود فى فترة الحرب لأن يجعلها واحدة من أول رموز المجمع الصناعى العسكرى التى اعتُرِض عليها. وكانت تسمى فى تلك الفترة «بَنَّائى فيتنام». والسؤال المطروح بالطبع هو ما الذى سوف توصف به فيما بعد.

روابط إضافية:

«Reagan Aids and the Secret Government,» *Miami Herald*, July 5, 1987, http://fpiarticle.blogspot.com/2005/12/front-page-miami-herald-july-5-1987.html

«Foundation are in place for martial law in US,» July 27, 2002. *Sydney Morning Herald*, smh.com.au/articles/2002/07/27/1027497418339.html

«Halliburton Deals Recall Vietnam-Era Controversy: Cheney's Ties to Company Reminiscent of LBJ's Relationships,» NPR, Dec. 24, 2003, http://www.npr.org/templates/story/story.php?storyld=1569483

«Critics Fear Emergency Centers Could Be Used for Immigration Round-ups,» Fox News, June 7, http://www.foxnews.com/story/0,2933,198456.00.html

«U.S. offiaials rab 2,100 illegal immigrants in 3 wecks,» USA today, June 14, 2006, http://www.usatoday.com/news/nation/2006-06-14-immigration-arrest_x.htm

١٥

الصناعات الكيماوية شريك أساسى فى أبحاث وكالة حماية البيئة الآن

المصادر:

Public Employees for Environment Responsibility، فى ٥ أكتوبر ٢٠٠٥

«العنوان: «الصناعات الكيماوية شريك رئيسى فى أبحاث وكالة حماية البيئة الآن

الكاتب: چيف روك

Public Employees for Environmental Responsibility، فى ٦ أكتوبر ٢٠٠٥

«العنوان: «وكالة حماية البيئة تصبح ذراعًا لأبحاث وتطوير الشركات

الكاتب: چيف روك

مُقيِّم المجتمع: تيم أوجبورن

طلاب البحث: لانى ريدى وپيتر ماك أرثر

يعتمد برنامج أبحاث وكالة حماية البيئة الأمريكية اعتمادًا كبيرًا على المشروعات المشتركة للشركات، وذلك بناءً على وثائق الوكالة التى حصلت عليها منظمة «موظفى المسئولية البيئية العامين». فالمجلس الكيميائى الأمريكى شريك بارز الآن فى أبحاث وكالة حماية البيئة، حيث تحوِّل الوكالة الأموال من الأبحاث الصحية والبيئية الأساسية إلى الأبحاث التى تعالج الاهتمامات المنتظمة للشركات الممولة.

منذ بداية فترة ولاية بوش الأولى، هناك زيادة كبيرة فى اتفاقيات التعاون للأبحاث والتطوير مع الشركات المفردة أو اتحادات الصناعات. وأثناء سنوات بوش الأربع الأولى، دخلت وكالة حماية البيئة فى سبع وخمسين اتفاقية تعاون للأبحاث والتطوير، مقابل أربع وثلاثين من تلك الاتفاقيات أثناء ولاية كلينتون الثانية.

ويزعم علماء وكالة حماية البيئة أن الشركات تؤثر على أجندة أبحاث الوكالة من خلال الحوافز المالية. وكتب أحد علماء الوكالة قائلاً: «الكثير منا فى المعامل يشعرون

بأننا نعمل لمصلحة العقود». وفى أبريل من عام ٢٠٠٥ ، حذر المجلس الاستشارى العلمى لوكالة حماية البيئة من أن الوكالة لم تعد تمول أبحاث الصحة العامة الجديرة بالثقة. وقد أشار على سبيل المثال إلى أن الوكالة متخلفة عن قضايا من قبيل نقل التلوث العالمى والنانوتكنولوجيا.

وعلاوة على ذلك، فقد انتهت دراسة لمكتب محاسبة الحكومة إلى أن وكالة حماية البيئة تفتقر إلى الضمانات لـ «تقييم أو إدارة صراعات المصالح المحتملة» فى اتفاقيات أبحاث الشركات، حيث تتلقى أموالاً من الشركات التى يُفترض أنها تضع لها الضوابط.

وطبقًا لما تقوله ريبيكا روز مديرة منظمة موظفى المسئولية البيئية العامين، فإنه «فى ظل القيادة الحالية أصبحت وكالة حماية البيئة ذراعًا لأبحاث وتطوير الشركات». وهى تضيف أن عدد اتفاقيات التعاون للأبحاث والتطوير فى عهد إدارة بوش فاق عدد تلك التى وُقِّعت مع الجامعات أو الحكومات المحلية، كما تقول إنه «لا ينبغى لاحتياجات أبحاث الصحة العامة أن تعتمد على تعهد الشركات».

وفى أكتوبر من عام ٢٠٠٥ عيَّن الرئيس بوش چورچ جراى فى منصب المدير المساعد للأبحاث والتطوير بوكالة حماية البيئة، وفى ذلك الوقت كان چورچ جراى يدير مركز تحليل المخاطر بجامعة هارڤارد، حيث كان أغلب التمويل يأتى من مصادر الشركات. وأشار جراى عند تعيينه إلى أنه يعتزم مواصلة وتوسيع اجتذاب أموال أبحاث الشركات وهو فى منصبه بمكتب الأبحاث والتطوير.

يحذر چيف روك المدير التنفيذى لمنظمة موظفى المسئولية البيئية العامين من أن «ضخ الأموال الخارجية فى برنامج أبحاث الوكالة العامة، وخاصة عندما تكون مرتبطة بمشروعات بعينيها، له تأثير طفيف ولكن لا يمكن إنكاره، ليس على الطريقة التى يجرى بها العمل فحسب، بل كذلك على الطريقة التى يبلَّغ بها عن ذلك العمل». ويضيف أنه «بينما ما كان فى يوم من الأيام أحد برامج الأبحاث الصحية العامة الرئيسية ينزلق نحو الاختلال، لم يكن هناك ما يشير فى خلفية مستر جراى أو موقفه أو فلسفته، ولو من بعيد، إلى أنه الشخص المناسب لهذه الوظيفة».

وفى عامى ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ أزعجت وكالة حماية البيئة تقارير عن القمع السياسى للنتائج العلمية بشأن القضايا الصحية المهمة مثل الأسبستوس والزئبق (انظر *Censored*

(2005, Story #3). وردًا على ذلك أطلق مكتب الأبحاث والتطوير حملة علاقات عامة بعنوان «العمل من أجلك» مستخدمًا أموال أبحاث الوكالة فى تحسين صورتها.

تعليقات: حلف چورچ م. جراى اليمين مساعدًا لمدير الأبحاث والتنمية بوكالة حماية البيئة فى ١ نوفمبر من عام ٢٠٠٥ بموافقة إجماعية من مجلس الشيوخ الأمريكى.

تحديث بقلم چيف روك

توضح هذه القصة كيفية تحويل البحث البيئى بعيدًا عن أولويات الصحة العامة كى يلبى الأجندة التنظيمية للشركات. فعن طريق اجتذاب وكالة حماية البيئة إلى الشراكات، يمكن لكيانات مثل المجلس الأمريكى للكيماويات، الذى يعد حاليًا شريكًا بارزًا لوكالة حماية البيئة فى الأبحاث، التأثير ليس على ما تبحثه وكالة حماية البيئة فحسب، بل كذلك على الطريقة التى تُدار بها تلك الأبحاث.

فعلى سبيل المثال، سقطت دراسات مراقبة الصحة طويلة المدى من على قائمة موضوعات أولويات وكالة حماية البيئة، لأنه ليس للصناعة اهتمام بتمويل هذا العمل المهم ـ بل إن لدى الصناعة حافزًا فى منع القيام بهذه الأبحاث. وبالحسبة نفسها، فإن إلحاح الصناعة على السماح بإجراء التجارب على البشر لاختبار تحمل المبيدات الحشرية وغيرها من السموم الكيماوية هو بالتحديد ذلك النمط من الأبحاث الذى ترغب الصناعة فى حث وكالة حماية البيئة على القيام به، وبذلك تضفى عليها الشرعية، بالرغم من مجموعة المشاكل الأخلاقية التى لم تُحل.

وهناك بعض المناقشات التى جرت منذ أكتوبر ٢٠٠٥ وتجدر الإشارة إليها، وهى: أ) تم تثبيت چورچ جراى، باعتباره مؤيدًا بارزًا لشراكات أبحاث الصناعة، مديرًا مساعدًا للأبحاث والتطوير بوكالة حماية البيئة. ب) اقترح الرئيس بوش المزيد من التخفيضات فى ميزانية أبحاث وكالة حماية البيئة المنكمشة أصلاً (انظر .http://www pee.org/news/news_id.php=661). وتجعل هذه الحاجة الشديدة إلى المال وكالة حماية البيئة أكثر اهتمامًا باستخدام دولارات الشركات لاستكمال برنامج أبحاثها المهلهل. ج) وكالة حماية البيئة فى الأسابيع الأولى من برنامجها الخاص بالاختبارات البشرية. ويجاهد مجلس مراجعة موضوع الأبحاث، الذى دُعى إلى للانعقاد على نحو خاص، من أجل إقرار دراسات الصناعة والوكالة التى لم يقدم فيها الأشخاص موافقة عن عِلم أو أعطوا جرعات خاطئة من الكيماويات.

يوجد العديد من التحديثات لصفحة وكالة حماية البيئة بشأن هذه القضية والقضايا المتصلة بها على موقعنا الإلكترونى.

١٦

الإكوادور والمكسيك تتحديان الولايات المتحدة بشأن المحكمة الجنائية الدولية

المصادر:

Agence France Press News (School of Americas Watch)، فى ٢٢ يونيو ٢٠٠٥

العنوان: «الإكوادور ترفض التوقيع على اتفاقية حصانة المحكمة الجنائية الدولية الخاص بالمواطنين الأمريكيين»

الكاتب: أكسندر مارتينيز

Inter Press Service، فى ٢ نوفمبر ٢٠٠٥

العنوان: «المكسيك تتحدى واشنطن بشأن المحكمة الجنائية الدولية»

الكاتب كاثرين ستاپ

مُقيِّم الكلية: الدكتورة إليزابيث مارتينيز

طلاب البحث: چيسيكا روداس، وديڤيد أبوت، وتشارلين چونز

رفضت الإكوادور والمكسيك التوقيع على اتفاقيات الحصانة الثنائية مع الولايات المتحدة تصديقًا على معاهدة المحكمة الجنائية الدولية، ورغم تهديد إدارة بوش بوقف المساعدات الاقتصادية، فقد أكد البلدان ولاءهما لمحكمة الجنايات الدولية، تلك الهيئة الدولية التى تأسست لمحاكمة الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم حرب ارتُكِبَت ضد البشرية.

ففى ٢٢ يونيو من عام ٢٠٠٥ عبَّر رئيس الإكوادور ألفريدو پالاسيوس عن رفضه المؤكد للتوقيع على اتفاقية الحصانة الثنائية (المعروفة كذلك باتفاقية المادة ٩٨ على لائحة روما الخاصة بمحكمة الجنايات الدولية) بالرغم من تهديد واشنطن بوقف المساعدات العسكرية التى تصل قيمتها إلى ٧٠ مليون دولار سنويًا.

وبعد توقيع المكسيك على لائحة روما، التى أنشأت محكمة الجنايات الدولية فى عام ٢٠٠٠، صدَّقت على المعاهدة فى ٢٨ أكتوبر من عام ٢٠٠٥، مما جعلها الدولة المائة التى تنضم إلى محكمة الجنايات الدولية. ونتيجة للتصديق على محكمة الجنايات الدولية بدون اتفاقية الحصانة الأمريكية، تتأهب المكسيك لأن تخسر ملايين الدولارات من المساعدات الأمريكية ـ من بينها ١١,٥ مليون دولار لمحاربة تهريب المخدرات.

وفى ٢٩ سبتمبر من عام ٢٠٠٥، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أنها أمَّنت ١٠٠ «اتفاقية حصانة»، وإن كان أقل من الثلث هو الذى جرى التصديق عليه.

وقال چون بولتون وكيل الخارجية الأمريكية السابق للحد من الأسلحة ومندوب الولايات المتحدة الحالى بالأمم المتحدة ـ وأحد أشد المعارضين لمحكمة الجنايات الدولية: «هدفنا النهائى هو عقد اتفاقيات المادة ٩٨ مع كل دولة فى العالم، بغض النظر عما إذا كانت قد وقعت على محكمة الجنايات الدولية أو صدقت عليها، وبغض النظر عما تعتزم القيام به فى المستقبل».

وقد حصل سعى الولايات المتحدة لتقويض محكمة الجنايات الدولية على التأييد فى عام ٢٠٠٢، عندما وافق الكونجرس الأمريكى على قانون حماية أفراد القوات المسلحة الأمريكيين الذى يتضمن بنودًا تحظر تعاون الولايات المتحدة مع محكمة الجنايات الدولية، وذلك بجعل الدعم الأمريكى لمهام حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة مشروطًا إلى حد كبير بتحقيق الحصانة لكل الأفراد الأمريكيين.

ويحظر قانون حماية أفراد القوات المسلحة الأمريكيين، تقديم المساعدة العسكرية للدول الأعضاء فى محكمة الجنايات الدولية، التى لم توقع اتفاقية الحصانة الثنائية.

ومع ذلك فقد وقَّع الرئيس بوش فى ديسمبر من عام ٢٠٠٤ تشريعًا أكثر اتساعًا ليصبح قانونًا، ويخوِّل تعديل نيذركَت وقف تقديم أموال الدعم العسكرى للدول التى لم توقع اتفاقية الحصانة الثنائية، ومن بينها الكثير من حلفاء الولايات المتحدة الرئيسيين. وبمقتضى تعديل نيذركَت، بات ما يلى معرضًا للخطر: اعتمادات الجهود الدولية الخاصة بالأمن ومحاربة الإرهاب، وبرامج عمليات السلام، ومبادرات مكافحة تهريب المخدرات، ولجان الحقيقة والمصالحة، وتوزيع الكراسى المتحركة، وبرامج حقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية والديمقراطية، والتثقيف الخاصة بالإيدز وفيروس نقص

المناعة البشرية المسبب له، بالإضافة إلى أشياء أخرى. وقد تبنَّى الكونجرس تعديل نيذركَت من جديد فى نوفمبر من عام ٢٠٠٥[١].

وبالرغم من الضغط الأمريكى الشديد، رفض ثلاثة وخمسون بلدًا عضوًا فى محكمة الجنايات الدولية التوقيع على اتفاقيات الحصانة الثنائية.

تؤكد كاثرين ستاپ أنه إذا استمرت واشنطن فى تهديدها بخفض مساعداتها للدول الأعضاء فى محكمة الجنايات الدولية، فإنها تخاطر بمزيد من نفور حلفاء الولايات المتحدة ولفت الانتباه إلى سجلها المشكوك فيه الخاص بحقوق الإنسان. وقال ريتشارد ديكر مدير برنامج العدالة الدولية التابع لمنظمة هيومان رايتس ووتش لإنتر پريس سيرڤيس: «سيكون هناك ثمن لابد أن تدفعه حكومة الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمصداقية».

ولكن انتقاد اتجاه الحكومة المتشدد يأتى كذلك من جهات غير محتملة.

عند إدلاء الجنرال بانتز ج كرادوك قائد القوات العسكرية الأمريكية فى أمريكا اللاتينية بشهادته أمام الكونجرس فى شهر مارس، اشتكى من أن العقوبات استبعدت ضباط أمريكا اللاتينية من برامج التدريب الأمريكية، وهو ما قد يتيح للصين، التى تسعى لإقامة علاقات عسكرية مع أمريكا اللاتينية، ملء الفراغ.

وقال كرادوك أمام لجنة القوات المسلحة بالكونجرس: «نحن الآن نخاطر بفقدان الاتصال وإمكانية العمل المشترك مع جيل من زملاء الدراسة العسكريين فى كثير من الدول فى المنطقة، بما فى ذلك العديد من الدول المهمة».

يقول الخبراء إن الملحوظ على نحو خاص هو أن المكسيك، التى تبيع ٨٨ بالمائة من صادراتها فى السوق الأمريكية، تتحدى الضغط الذى تمارسه عليها واشنطن.

وأبلغ ديكر إنتر پريس سيرڤيس كذلك أن «الأمر على وجه الدقة هو أنه بسبب القرب الجغرافى والتجارى بين المكسيك والولايات المتحدة، يتخذ تصديق المكسيك أهمية أكبر فيما يتعلق بكيفية انعزال الحكومة الأمريكية فى موقفها من محكمة الجنايات الدولية».

---

(١) «Overview of the United States' Opposition to the International Criminal Court,» Http://www.iccnow.org.

تحديث بقلم كاثرين ستاپ

كما أشارت منظمة العفو الدولية، فإن الولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة فى العالم التى تعارض بفاعلية محكمة الجنايات الدولية. ومع ذلك يبدو أن المزيد والمزيد من الدول يقاوم ضغط إعفاء المواطنين الأمريكيين من الخضوع لسلطة المحكمة القانونية. ومنذ ذلك الوقت الذى كتبت فيه مقالى، مازال عدد «اتفاقيات الحصانة الثنائية» التى حصلت عليها واشنطن كما هو: ١٠٠، لم تُصَدَّق البرلمانات سوى على إحدى وعشرين منها فحسب، بينما تعتبر ثمانى عشرة أخرى «اتفاقيات تنفيذية» يُفترض أنها لا تتطلب الحصول على تصديق. وقد صدَّق ثلاثة عشر فقط من الأطراف الموقعة على محكمة الجنايات الدولية (من بين ١٠٠) على اتفاقيات الحصانة الثنائية مع الولايات المتحدة، بينما يُقال إن ثمانية آخرين دخلوا فى اتفاقيات تنفيذية. وخلال العامين الماضيين وقعت أربع دول فقط من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى على اتفاقيات حصانة ثنائية، وهى المعروفة كذلك باتفاقيات المادة ٩٨.

عبَّرت بعض الشخصيات البارزة فى إدارة بوش مؤخرًا عن شكوكها بشأن الحكمة من منع المساعدات عن الدول الصديقة التى ترفض التوقيع. وفى حديث موجز للصحافة فى مارس، ربطت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس اتفاقيات الحصانة الثنائية بـ«ما يشبه إطلاق الشخص النار على قدمه.. باضطرارنا إلى قطع المساعدات عن الدول التى تربطنا بها علاقات مهمة فى محاربة الإرهاب أو مكافحة المخدرات، أو فى بعض الحالات، كما فى بعض تحالفاتنا، هناك حتى تعاون فى أماكن مثل أفغانستان والعراق».

ومازال بانتز كرادوك، رئيس القيادة الجنوبية الأمريكية، منتقدًا عالى الصوت لعقوبات قانون حماية أفراد القوات المسلحة الأمريكيين، حيث أشار فى شهادة أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب فى ١٦ مارس إلى أن إحدى عشرة دولة أمريكية لاتينية حُرِمت طبقًا لقانون حماية أفراد القوات المسلحة الأمريكيين من تلقى أموال التعليم والتدريب العسكرى الدولى. وتشمل تلك الدول البرازيل وبوليفيا والإكوادور والمكسيك.

وقد أشار كذلك إلى أن «تناقص المشاركة يفتح الباب أمام الدول المنافِسة والجهات الفاعلة الخارجية التى قد لا تشاركنا مبادئنا الديمقراطية كى تزيد من التفاعل والتأثير داخل المنطقة».

وفى تقرير مراجعة الدفاع الرباعى لعام ٢٠٠٦ الصادر فى ٦ فبراير، قالت وزارة الدفاع إنها سوف تبحث ما إذا كانت قيود قانون حماية أفراد القوات المسلحة الأمريكيين بشأن «برامج المساعدات الخارجية الخاصة بالأمن والحرب على الإرهاب بحاجة إلى تعديل أثناء استمرارنا فى تعزيز أهداف قانون حماية أفراد القوات المسلحة الأمريكيين أم لا».

وفى الوقت نفسه، أظهر استطلاع للرأى أجراه برنامج جامعة ميريلاند بشأن المواقف السياسية الدولية أن أغلبية الجمهور الأمريكى المؤيد للحزبين الرئيسيين (٦٩ بالمائة) يعتقد أنه ينبغى عدم إعطاء الولايات المتحدة استثناءات خاصة عندما تصبح طرفًا فى معاهدات حقوق الإنسان. وأيد ٦٠ بالمائة مشاركة الولايات المتحدة فى محكمة الجنايات الدولية تأييدًا صريحًا.

اتخذت المكسيك موقفًا صلبًا فى رفضها التوقيع على معاهدة الحصانة الثنائية، حيث ذكر مجلس النواب المكسيكى أن الحصانة ليس مسموحًا بها فى ظل لائحة روما التى تؤسس محكمة الجنائيات الدولية. ونتيجة لذلك تم تجميد ٣,٦ مليون دولار من المساعدات العسكرية، وخُفِّضت مساعدات برنامج التدريب العسكرى الدولى إلى الصفر فى طلب الميزانية المقترحة للعام ٢٠٠٧ المقدم من الإدارة، ويستعد هذا البلد كذلك لفقدان أكثر من ١١ مليون دولار من صندوق الدعم الاقتصادى.

ومن بين الدول الأخرى المهددة فى الوقت الراهن بتخفيض المساعدات بوليفيا، التى قد تفقد ٩٦ بالمائة من المساعدات العسكرية، وكينيا التى قد تفقد ٨ ملايين دولار من مساعدات صندوق الدعم الاقتصادى.

يوجد المزيد من المعلومات على:

Citizens for Global Solutions (http://www.globalsolutions.org/programs/law_justicce/icc/icc_home.html); Coalition for the International Criminal Court (http://www.iccnow.org/?mod=bia); The American Non-Governmental Organizations Coalition for the International Criminal Court (http://www.amicc.org/); Washington Working Group on the International Criminal Court (http://www.usaforicc.org/wicc/)



إعادة إعمار العراق تعزز أجندة أوبك

المصادر:

Harper's in coordination with *BBC Television Newsnight*، فى ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٥

«العنوان: «أوبك والغزو الاقتصادى للعراق

الكاتب: جريج پالاست

The Guardian,، فى ٢٠ مارس ٢٠٠٥

«العنوان: «بوش لم يتعامل مع العراق برعونة، أيها الحمقى: فالمهمة لم تُنجز بعد فى واقع الأمر

الكاتب: جريج پالاست

مُقيِّم الكلية: د. ديڤيد ماكوان

طالب البحث: إيزال دوليدو

طبقًا لما جاء فى تقرير للصحفى جريج پالاست، كان الغزو الأمريكى للعراق يتعلق فى واقع الأمر بالنفط، ومع ذلك لم يكن الهدف منه القضاء على منظمة أوبك، كما ادعى بعض المحافظين فى الإدارة، بل المشاركة فيها.

كان الاحتلال الأمريكى الاستراتيجى للعراق وسيلة فعالة للوصول إلى منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك). ومادامت الحكومة المؤقتة ملتزمة بسقف الإنتاج الذى تحدده المنظمة، فسوف تضمن الولايات المتحدة أرباح شركات النفط الدولية، واتحاد أوبك، وروسيا.

وفى ظل التمرد الذى طال أمده بعد الغزو، إلى جانب الفساد الداخلى وتدمير خطوط الأنابيب، فقد نُفِّذت خطط المحافظين الجدد الخاصة بالعراق المخصخص بالكامل على عجل. وطبقًا لما ذكره بعض المطلعين على بواطن الأمور فى الإدارة فإن فكرة إعادة إعمار العراق على أساس الاقتصاد الحر والسوق الحرة لم تُبحث قط بحثًا جادًا، فقد أبلغ أحد مستشارى صناعة النفط پالاست أنه يضحك على «انشغال الكُتَّاب المحافظين الجدد بشأن طرق القضاء على أوبك».

ويقول پالاست إنه فى ديسمبر من عام ٢٠٠٣ وضعت الخارجية الأمريكية مسودة خطة من ٣٢٣ صفحة بعنوان «خيارات لخلق صناعة نفط عراقية مستدامة طويلة المدى». وتوجِّه هذه الخطة العراقيين إلى الحفاظ على نظام الحصص الذى سوف يعزز علاقتها بأوبك. وهى تصف العديد من الخيارات الممكنة المملوكة للدولة التى تتراوح بين نموذج أرامكو السعودية (التى تملك فيه الدولة العملية بالكامل) ونموذج أذربيجان (وفيه تدير شركات النفط العالمية النظام بالكامل تقريبًا).

أشرف على تنفيذ الخطة حفنة من مستشارى صناعة النفط، مما عزز السياسة الصديقة لأوبك ولكن مع تفضيل نموذج أذربيجان الخاص على نظام «التمويل الذاتى» الخاص بأرامكو السعودية، حيث إنه يمنح حق التشغيل والسيطرة لشركات النفط الأجنبية (يحذر تقرير ٢٠٠٣ العراقيين من التدخل فى أرباح شركات النفط الدولية). فما إن تُمنح العقود حتى تدير تلك الشركات استخراج الخام وتمويله وتوفير المعدات اللازمة له مقابل نسبة مئوية من المبيعات. وبناءً على ذلك النحو الكبير من مصالح أوبك ومصالح شركات النفط العالمية، يصبح مفهومًا على نحو مؤكد لماذا قد لا يروق لبعض العناصر فى إدارة بوش تحطيم اتحاد أوبك.

وبناءً على ما يقوله واضعو الخطة والمروجون لها، فإن حل الأوبك سوف يكون كارثة، وآخر ما يريدونه هو خصخصة حقول نفط العراق وشبح التنافس الذى يصل بالإنتاج إلى أقصى حد له. فضخ كميات يومية من النفط تزيد على حصة أوبك، وقدرها حوالى ٤ ملايين برميل، سوف يهدم اقتصاد العراق بسرعة ويضر الوضع الأمريكى فى السوق الكونية.

منذ غزو العراق فى عام ٢٠٠٣، زادت أرباح شركات النفط زيادة كبيرة. ففى عام ٢٠٠٤، سجلت شركات النفط العراقية أرقامًا قياسية، أو قريبة من القياسية، من الأرباح. وفى عام ٢٠٠٥ زادت أرباح أكبر خمس شركات نفط إلى ١١٣ مليار دولار. وفى فبراير من عام ٢٠٠٦، أعلنت كونوكوفيلبس عن تضاعف أرباحها ربع السنوية مقارنة بالعام السابق، وهو ما كان فى حد ذاته رقمًا قياسيًا للشركة. وحققت شل رقمًا قياسيًا بلغ ٤٤٨ مليار دولار فى أرباح الربع الأخير - وفى عام ٢٠٠٥، أعلنت إيكسون موبيل عن أكبر أرباح تشغيل فى عام واحد تحققها أية شركة فى التاريخ الأمريكى.

١٨

فيزيائى ينتهى إلى أن التفسير الرسمى للحادى عشر من سبتمبر غير مقبول

المصادر:

Desert Morning News، فى ١٠ نوفمبر ٢٠٠٥

العنوان: «أستاذ بجامعة يل يعتقد أن القنابل وليست الطائرات هى التى أسقطت مركز التجارة العالمى»

الكاتب: إلين چارڤيك

Brigham Young University website، شتاء ٢٠٠٥

«العنوان: «ما السبب الحقيقى لانهيار مبانى مركز التجارة العالمى؟

الكاتب: ستڤين إ. چونز

Desert Morning News,، فى ٢٦ يناير ٢٠٠٦

العنوان: «مجموعة من جامعة بريجام يانج تتهم المسئولين الأمريكيين بالكذب بشأن الحادى عشر من سبتمبر»

الكاتب: إلين چارڤيك

مُقيِّم الكلية: الدكتور چون كرامر

طلاب البحث: ديڤيد أبوت وكورتنى ويلكوكس

ينتهى بحث أحداث الحادى عشر من سبتمبر الذى قام به ستيڤن إ. چونز أستاذ الفيزياء بجامعة بريجام يانج إلى أن التفسير الرسمى لانهيار مبانى مركز التجارة العالمى غير مقبول بناءً على قوانين الفيزياء. ويدعو چونز إلى إجراء بحث علمى دولى مستقل «لا توجهه الأفكار والقيود المسيَّسة وإنما الملاحظات والحسابات».

وفى معرض السخرية من التفسير الرسمى لانهيار مبانى المركز التجارى الثلاثة، يستشهد چونز بالانهيار التام والسريع والمتماثل للمبانى؛ والتفجيرات الأفقية التى

اتضحت فى الأفلام التى تصور الانهيار؛ وكون الهوائى يسقط أولاً فى البرج الشمالى يشير إلى استخدام متفجرات فى الأعمدة المركزية؛ وبِرَكَ المعادن المنصهرة الكبيرة التى شوهدت فى مناطق البدرومات فى البرجين.

بحث چونز كذلك انهيار المبنى ٧ من مركز التجارة العالمى المكون من سبعة وأربعين طابقًا الذى ضربته الطائرات، ومع ذلك فقد سقط فوق «أثر قدميه»، تمامًا كما يحدث فى حالة الهدم الموجَّه. وكان المبنى ٧ من مركز التجارة العالم يؤوى الشرطة السرية الأمريكية، ووزارة الدفاع، وهيئة الهجرة والتطبيع، ولجنة البورصات والأوراق المالية الأمريكية، ومكتب العمدة لإدارة الطوارئ، والمجلس الإقليمى لهيئة الموارد الداخلية، ووكالة الاستخبارات المركزية. وعند انهيار المبنى قُضى على الكثير من سجلات فضيحة محاسبة إرنون.

يزعم چونز أن المعهد القومى للمعايرة والتكنولوجيا تجاهل كيمياء وفيزياء ما حدث فى الحادى عشر من سبتمبر، بل وتلاعب باختبارها من أجل الحصول على افتراض يولِّده الكمبيوتر يتناسب مع النتيجة النهائية للانهيار، ولم يحاول حتى بحث التحقيقات التى قامت بها الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ ولجنة الحادى عشر من سبتمبر.

من بين اكتشافات التقرير:

- لم يحدث قبل مبانى مركز التجارة العالمى أو بعدها أن انهار بناء هيكله من الصلب بسبب حريق. ولكن يمكن للمتفجرات أن تفصل الأعمدة الصلب عن بعضها بشكل فعال.
- المبنى ٧ من مركز التجارة العالمى الذى لم تصطدم به الطائرات المخطوفة انهار فى ٦,٦ ثوان، وهو ما يزيد بمقدار ٦,٠ من الثانية عما كان سيستغرقه شىء سقط من السطح إلى الأرض. ويتساءل چونز «أين هو التأخير الذى يجب توقعه بسبب الاحتفاظ بقوة الدفع، وهو أحد قوانين الفيزياء الأساسية؟ ذلك أنه عند ارتطام الطوابق العليا الساقطة بالطوابق السفلية ـ والأعمدة الداعمة الصلب السليمة ـ لابد أن تكون الكتلة المتأثرة قد أعاقت السقوط.. فكيف تسقط الأدوار العليا بهذه السرعة إذن، وتظل محتفظة بقوة الدفع فى المبانى

المنهارة؟ وهو يقول إن المفارقة هى أنه «من السهل حل الأمر بواسطة افتراض الهدم التفجيرى، الذى أزالت بمقتضاه المتفجرات مادة الطوابق السفلية، بما فى ذلك الأعمدة الصلب الداعمة، على نحو سريع مما سمح بانهيارات تقترب سرعتها من سرعة السقوط الحر». وهذه الملاحظات لم تحللها الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ، أو المعهد القومى للمعايير والتكنولوجيا، أو لجنة الحادى عشر من سبتمبر.

- مع وجود انهيار غير ناتج عن تفجير، عادة ما يكون هناك تراكم للخرسانة المحطمة. ولكن معظم المواد التى فى الأبراج تحولت إلى مسحوق يشبه الدقيق حين كانت المبانى تسقط. «كيف لنا أن نفهم هذا السلوك الغريب، بدون تفجيرات؟ الأمر واضح ويدعو للدهشة ـ ويتطلب التمحيص مادامت التقارير التى مولتها الحكومة لم تحلل هذه الظاهرة».
- كانت الدعامات الصلب «متبخرة بشكل جزئى»، وهو ما يحتاج إلى حرارة قريبة من ٥ آلاف درجة فهرنهايت لتبخير الصلب ـ ولا يمكن لمواد المكاتب أو وقود الديزل أن يولد درجات حرارة بهذه السخونة. فالحرائق التى أحدثها وقود المحركات النفاثة من الطائرات المخطوفة استمرت بضع دقائق على الأكثر، وحرائق المواد المكتبية كان يمكن أن تشتعل خلال حوالى عشرين دقيقة فى أى موقع.
- ربما كان المعدن المنصهر الذى عُثِر عليه فى ركام مركز التجارة العالمى نتيجة لرد فعل درجات الحرارة المرتفعة لمتفجر شائع الاستعمال مثل الثيرمايت. ويقول چونز إن الأبنية التى لا تسقطها المتفجرات «فيها ما لا يكفى من الطاقة الموجهة لأن يؤدى إلى صهر كميات كبيرة من المعدن».
- تحدث العديد من المراقبين عن التفجيرات المرتفعة المتعددة فى تعاقب سريع داخل الأبراج وبالقرب منه، وقد وقعت تلك الانفجارات فى منطقة منخفضة جدًا عن المكان الذى صدمته الطائرات.

فى يناير من عام ٢٠٠٦، دعا چونز ومعه مجموعة تطلق على نفسها «باحثون من أجل حقيقة الحادى عشر من سبتمبر» إلى تحقيق دولى فى الهجمات، حيث بلغ بهم الأمر حد اتهام الحكومة الأمريكية بالتغطية الضخمة على الحقائق.

وقالت المجموعة فى بيان لها: «نعتقد أن كبار مسئولى الحكومة غطوا على حقائق مهمة بشأن ما حدث بالفعل فى الحادى عشر من سبتمبر. ونعتقد أن تلك الأحداث ربما كانت بتنسيق من الإدارة من أجل التأثير على الشعب الأمريكى وجعله يؤيد السياسات فى الداخل والخارج».

يرأس المجموعة چونز وچيم فيتزر، وهو أستاذ كرسى ماكنايت للفلسفة بارز بجامعة مينيسوتا دولوث، وتضم حوالى خمسين أكاديميًّا وخبيرًا من بينهم روبرت م. باومان المدير السابق لبرنامج الدفاع الفضائى الأمريكى «حرب النجوم»، ومورجان رينولدر من كبار الخبراء الاقتصاديين فى وزارة العمل فى فترة ولاية الرئيس چورچ دابليو بوش الأولى.

١٩

أسوأ تدمير للغابات المطيرة حتى الآن

المصدر:

The Independent، فى ٢١ أكتوبر ٢٠٠٥

العنوان: «كشف المستور: التدمير الحقيقى للغابة المطيرة»

الكاتب: ستيڤ كونور

مُقيِّم الكلية: الدكتورة ميرنا جودمان

طلاب البحث: كورتنى ويلكوكس وديانا هادوك

تكشف التطورات الجديدة فى تكنولوجيا التصوير بالأقمار الصناعية أنه يجرى تدمير غابة الأمازون المطيرة بضعف السرعة التى كانت مقدرة من قبل بسبب الممارسة شديدة السرية الخاصة بالقطع الانتقائى للأشجار.

يعتمد مسح نُشر فى عدد ٢١ أكتوبر من مجلة Science على الصور التى أمكن التقاطها بواسطة تكنيك التصوير بالأقمار الصناعية فائق الدقة على أيدى علماء تابعين لمؤسسة كارنيجى وجامعة ستانفورد.

يقول جريجورى أزنر العالم بمؤسسة كارنيجى والمؤلف الأساسى لدراسة Science والأستاذ المساعد للعلوم الجيولوجية والبيئية بجامعة ستانفورد: «بهذه التكنولوجيا الجديدة يمكننا اكتشاف فتحات فى ظلة الغابة لم يتبق فى كل منها سوى شجرة أو اثنتين. ويشهد الناس إزالة على نطاق واسع للغابة فى الأمازون بواسطة الأقمار الصناعية منذ أكثر من عقدين، ولكن قطع الأشجار الانتقائى يجرى بشكل خفى فى أغلب الأحيان حتى الآن». وبينما يسهل اكتشاف الأماكن التى أزيلت منها الأشجار بالكامل وتلك التى أحرِقت بواسطة تحليل الأقمار الصناعية التقليدى، فإن قطع الأشجار الانتقائى تغطيه ظلة غابة الأمازون شديدة الكثافة.

يذكر الموقع الإلكترونى لجامعة ستانفورد أنه بحلول أواخر عام ٢٠٠٤، كان فريق أبحاث كارنيجى قد حسَّن تكنيك تصويره ليصبح تكنولوجيا متقدمة للإحساس عن بعد تسمى نظام تحليل كارنيجى لاندسات، الذى يعالج معلومات ثلاثة من أقمار ناسا - لاندسات ٧، وتيرا، وإيرث أوبزرڤينج ١ - من خلال كمبيوتر فائق القدرة مزود بمقاربات للتعرف على الأنماط يعمل عليه أزنر وفريقه(١).

يشرح أزنر الأمر قائلاً: «كان كل بكسل من المعلومات يتم الحصول عليه يحتوى على بيانات طيفية عن الغابة. فعلى سبيل المثال، تخبرنا الإشارات بمقدار النباتات الخضراء التى فى ظلة الغابة، ومقدار المادة الميتة الموجودة على أرضية الغابة، ومقدار الأرض العارية فيها».

بالنسبة لدراسة Science، أنهى الباحثون تحليلهم الأول الذى شمل حوض نهر الأمازون كله من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٢. وكشفت نتائج المسح الذى استغرق أربع سنوات أن المشكلة رقعتها واسعة وتقدر بأقل من حجمها إلى حد كبير، وقال أزنر: «وجدنا قَطْعَ أخشاب انتقائى يزيد كثيرًا عما توقعناه نحن أو أى شخص آخر - فيما بين ٤٦٠٠ إلى ٨٠٠٠ ميل مربع كل عام من الغابة التى تمتد على مساحة خمسة ولايات برازيلية».

غالبًا ما يُعتبر قَطْع الأشجار الانتقائى ممارسة قطع شجرة أو شجرتين وترك الباقى

(١) Mark Schwarz, «Selective logging causes widespread destruction study finds,» Stanford University website, October 21, 2005.

فى مكانه ـ بديلاً مستدامًا لقطع أشجار جزء بكامله من الغابة، إلا أن ترك هذه الممارسة بلا تنظيم أثبت أنها تحدث دمارًا شديدًا.

يمكن أن تحقق شجرة الماهوجنى الكبيرة ربحًا قدره مئات الدولارات فى مصنع تقطيع الأخشاب، مما يجعلها هدفًا مغريًا فى بلد يعيش فيه شخص من بين كل خمسة أشخاص فى فقر. ويقول أزنز: «يدخل الناس الغابة ويقطعون الأنواع الصالحة للتجارة. والماهوجنى هى الشجرة التى يعرفها الجميع، ولكن فى الأمازون هناك ما لا يقل عن خمسة وثلاثين نوعًا من الأخشاب الصلبة القابلة للتسويق، والضرر الذى يحدث نتيجة لاختيار بضعة أشجار فى كل مرة ضرر بالغ. ففى المتوسط يمكن أن يُضار حوالى ثلاثين شجرة مقابل كل شجرة تُقطع بسبب عملية القطع نفسها. وذلك لأنه عندما تُقطع الأشجار توقع النباتات المتسلقة التى تصلها ببعضها الأشجار المجاورة.

«الغابات التى تُقطع أشجارها مناطق تحدث فيها أضرار غير عادية، فتاج الشجرة يمكن أن يصل إلى خمسة وعشرين مترًا. وعندما تقطع الشجرة يحدث الكثير من الضرر للنباتات التى أسفل منها». ذلك أن الضوء يتسلل إلى النباتات التى فى الأسفل ويجفف أرضية الغابة، مما يجعلها أكثر عرضة للاحتراق. ويوضح أزنر ذلك بقوله: «ربما كان هذا هو أكبر المخاوف البيئية، ولكن قَطْع الأشجار الانتقائى ينطوى كذلك على استخدام الجرارات ورافعات الأخشاب التى تمزق التربة وأرضية الغابة، كما يقيم قاطعو الأخشاب طرقًا من الأتربة ليدخلوا الغابة، وأظهرت الدراسة بعد الأخرى أن تلك الطرق تكبر وتكبر كلما زاد عدد من يدخلون الغابة، وهذا ما يزيد من عملية إزالة الغابة. ففكِّروا فى قَطْع الأخشاب باعتباره أول تغير فى استخدام الأرض».

الهم البيئى الخطير الآخر هو أنه بينما يدخل ما يقدر بحوالى ٤٠٠ مليون طن من الكربون الغلاف الجوى كل عام نتيجة لإزالة الغابات التقليدية فى الأمازون، يقدِّر أزنر وزملاؤه أن مائة مليون طن أخرى تنتج عن قطع الأشجار الانتقائى، ويوضح أزنر ذلك قائلاً: «يعنى هذا زيادة تصل إلى ٢٥ بالمائة من غاز الصوبة الزجاجية تدخل الغلاف الجوى عما كان مفترضًا من قبل». وهذا اكتشاف يمكن أن يغير توقعات التغير المناخى على مستوى الكرة الأرضية.



الماء المعبأ فى زجاجات: مشكلة بيئية كونية

المصدر:

OneWorld.net، فى ٥ فبراير ٢٠٠٦

العنوان: «الماء المعبأ فى زجاجات. أهو رحيق التلاعبات؟»

الكاتب: عبيد أسلم

مُقَيِّم الكلية: الدكتورة ليز كلوس

طلاب البحث: هايدى ميلر وشون هارلى

ينفق المستهلكون ما يبلغ مجموعه ١٠٠ مليار دولار سنويًّا على الماء المعبأ فى زجاجات اعتقادًا بأن هذا أفضل لنا من الماء الذى يتدفق من صنابيرنا - وهو اعتقاد خاطئ فى الغالب. وقد زاد استهلاك الماء المعبأ فى زجاجات فى أنحاء العالم زيادةً كبيرةً ليصل إلى ٤١ مليار جالون فى عام ٢٠٠٤، وهو ما يزيد ٥٧ بالمائة عن عام ١٩٩٩.

تذكر إميلى أرنولد الباحثة بمعهد سياسة الأرض أن «الطلب على الماء المعبأ فى زجاجات يزداد حتى فى المناطق التى يكون فيها ماء الصنبور مأمونًا شربه». ومع أنه فى الكثير من أنحاء العالم، بما فى ذلك أوروبا والولايات المتحدة، هناك من اللوائح التى تحكم ماء الصنبور ما يزيد على ما يحكم الماء المعبأ فى زجاجات، فإن تكلفة الماء المعبأ تزيد بمقدار ١٠ آلاف مرة. وحيث إن سعر الماء المعبأ يصل إلى ١٠ دولارات للجالون، فإن تكلفته تزيد عن سعر البنزين فى الولايات المتحدة.

وتؤكد أرنولد أنه «لا شك فى أن الماء النظيف الذى يمكن تحمل تكلفته ضرورى لصحة مجتمعنا الكونى. ولكن الماء المعبأ فى زجاجات ليس هو الحل فى العالم المتطور، كما أنه لا يحل مشاكل ١,١ مليار شخص يفتقرون إلى مصدر ماء مأمون، ومن الأرجح أن تحسين معالجة الماء وأنظمة الصرف الصحى وتوسيعها سوف يوفر مصادر مأمونة ومستدامة للماء على المدى الطويل». وقد اتفقت الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة على تقليل عدد الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على ماء الشرب المأمون، على نحو موثوق به ومستمر، إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ولتحقيق هذا الهدف، سوف يكون

على تلك الدول مضاعفة مبلغ الخمسة عشر مليار دولار التى تُنفق سنويًّا على موارد الماء والصرف الصحى. وبينما قد يبدو هذا المبلغ كبيرًا، فهو يتضاءل مقارنةً بمبلغ المائة مليار دولار الذى يُنفق سنويًّا على الماء المعبأ فى زجاجات.

يأتينا ماء الصنبور من خلال بنية تحتية تقوم على كفاءة الطاقة، بينما يُنقل الماء المعبأ فى زجاجات لمسافات طويلة ـ فى الغالب عبر الحدود القومية ـ بواسطة السفن والقطارات والطائرات والشاحنات. ويشمل ذلك حرق كميات ضخمة من الوقود الأحفورى.

على سبيل المثال، فى عام ٢٠٠٤ وحده شحنت شركة فى هلسنكى ١,٤ مليون زجاجة من ماء الصنبور الفنلندى لمسافة ٢٧٠٠ ميل إلى المملكة العربية السعودية. ومع أن ٩٤ بالمائة من الماء المعبأ فى زجاجات الذى يُباع فى الولايات المتحدة منتج محليًا، فإن الكثير من الأمريكيين يستوردون الماء المشحون من على مسافة ٩ آلاف كيلومتر من فيجى وغيرها من الأماكن البعيدة لتلبية الطلب على ما تسميه أرنولد «الماء الشيك والغرائبى المعبأ فى زجاجات».

يُستخدم المزيد من الوقود الأحفورى فى تعبئة الماء وتغليفه، فمعظم زجاجات الماء مصنوعة من ترفثالات البولى إيثيلين، وهو بلاستيك مستخرج من خام البترول، وتشير أرنولد إلى أن «صنع الزجاجات لتلبية الطلب الأمريكى يحتاج وَحْدَهُ إلى أكثر من ١,٥ مليون برميل بترول سنويًّا، وهو ما يكفى لتزويد ١٠٠ ألف سيارة بالوقود لمدة عام».

ما إن تُفَرَّغ الزجاجة من مائها حتى يجب التخلص منها. وطبقًا لما ذكرته مصادر معهد إعادة تدوير الحاويات، فإن ٨٦ بالمائة من زجاجات الماء البلاستيكية المستخدمة فى الولايات المتحدة تتحول إلى قمامة. ويتسبب حرق الزجاجات المستخدمة فى ظهور منتجات ثانوية سامة مثل غاز الكلورين والرماد الذى يحتوى معادن ثقيلة مرتبطة بعدد كبير من المشاكل الصحية التى يعانى منها البشر والحيوانات، ويمكن أن تظل زجاجات الماء المدفونة مدة تصل إلى ألف سنة دون أن تتحلل.

فى أنحاء العالم، يُستخدم حوالى ٢,٧ مليون طن من البلاستيك لتعبئة الماء فى زجاجات كل عام، ومن بين الزجاجات المجهزة لإعادة تدويرها فى عام ٢٠٠٤، صدَّرت الولايات المتحدة حوالى ٤٠ بالمائة إلى مسافات تصل إلى الصين، مما يتطلب المزيد من الوقود الأحفورى.

فى تلك الأثناء، تعانى المجتمعات التى يأتى منها الماء من خطر نضوب مواردها، فأكثر من نصف القرى الهندية تشكو من نقص الماء بعد أن بدأت شركات تعبئة الزجاجات استخراج الماء لبيعه تحت اسم داسانى التابع لشركة كوكاكولا. وقد أُبلِغ عن مشاكل مشابهة فى تكساس وفى منطقة البحيرات العظمى فى أمريكا الشمالية، حيث يعانى المزارعون وصيادو الأسماك وغيرهم ممن يعتمدون على الماء فى معيشتهم من استخراج الماء بكثافة كبيرة، حيث هبط منسوب الماء بسرعة.

وبينما يستهلك الفرد الأمريكى أكبر كمية من الماء المعبأ فى زجاجات، فإن أسرع زيادة جماعية فى الاستهلاك بين أعداد السكان الضخمة فى المكسيك والهند والصين. وبصفة عامة، فقد زاد استهلاك الهند من الماء المعبأ فى زجاجات ثلاثة أضعاف فى الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٤، بينما زاد استهلاك الصين على الضعف.

فى الوقت الذى تزيد فيه أرباح الشركات الخاصة نتيجة لبيع الماء المعبأ فى زجاجات المشكوك فى جودته بأكثر من ١٠٠ مليار دولار فى العام ـ يمكن تنفيذ أنظمة بلديات خالية من النفايات على قدر أكثر كفاءة من التنظيم لتوزيع ماء الشرب المأمون لكل الشعوب فى العالم ـ بجزء صغير من التكلفة.

تحديث بقلم عبيد أسلم

قصص المستهلكين مادة أساسية من غذاء الإعلام، وقد أفرز هذا المقال تغطية قام بها العديد من محطات الإذاعة والتليفزيون العامة وبدا أنه جال فى الفضاء الإلكترونى. وربما ما أثار الخيالات هو صلتنا بالموضوع؛ فمن الواضح أننا وسطح كوكبنا نتكون فى غالبنا من الماء، وفى غيابه هلاكنا. وعلى أية حال، تركز معظم مناقشة القضايا التى أثارها المصدر ـ ورقة بحث من مركز أبحاث بيئية يتخذ من واشنطن العاصمة مقرًا له ـ فى المقام الأول حول العناصر الاستهلاكية (سعر الماء المعبأ وماء الصنبور وطعمهما وآثارهما على صحة البشر)، كما توقعت حين قررت كتابة قصة إخبارية عن ورقة معهد السياسة البيئية (وبأمانة، هذا هو إلى حد كبير ما فعلته، حيث أضفت الحد الأدنى من السياق والخلفية). ومع ذلك فقد تركز جزء كبير من اهتمام القراء كذلك حول التوقعات البيئية والتنظيمية.

يمكن الحصول على المزيد من المعلومات من معهد السياسة البيئية، وعدد كبير من الجماعات البيئية والاستهلاكية، ومن الوكالة الحكومية ذات الصلة بالموضوع: وكالة حماية البيئة الأمريكية بالنسبة لماء الصنبور، وإدارة الأغذية والأدوية الأمريكية بالنسبة للماء المعبأ فى زجاجات.

وتستحق الاختلافات فى الطرق التى يعمل بها هؤلاء المنظِّمون (فالواقع أنهم فى عمومهم منظِّمون) وفى طرق بنائهم وتمويلهم قدرًا أكبر بكثير من الاهتمام، وهو ما تستحقه كذلك الحماية المتفاوتة للمواطنين الناتجة عن ذلك.

تستحق التساؤلات العديدة الأخرى التى أثيرت فى المقال المزيد من البحث. هل سيعالج تحسين التخلص من النفايات وإعادة تدويرها مخاوف الباحث بشأن الموارد المستهلكة للتخلص من زجاجات الماء الفارغة؟ هل يمكن لأنظمة الماء العامة توصيل منتج يحظى بقدر أكبر من الثقة إلى مزيد من الناس وبتكلفة أقل، كما تقول ورقة معهد السياسة البيئية؟ ثم ما هى العقبات التى تحول دون الاستثمار الضرورى فى الولايات المتحدة والدول الفقيرة، وكيف يمكن للمواطنين هنا وهناك التغلب على تلك العقبات؟

قد يبدو بعض هذه الأسئلة غامضًا للقارئ العام أو بعض القائمين على وسائل إعلامية بعينها، ومن ناحية أخرى، فنحن جميعًا نشرب هذا الشيء.

٢١

شركة لاستخراج الذهب تهدد أنهار الأنديز الجليدية

المصادر:

CorpWatch.com ، فى ٢٠ يونيو ٢٠٠٥

العنوان: «باريك للذهب تثير معارضة فى الجنوب»

الكاتب: جلين ووكر

Inter Press Service ، فى ١٥ فبراير ٢٠٠٦

العنوان: «شيلى: نعم لاستخراج الذهب ولكن لا تلمسوا الأنهار الجليدية»
الكاتب: دانييلا إسترادا

مُقَيِّم الكلية: الدكتور رو روث

طالبة البحث: ميشيل سالڤيل

باريك للذهب شركة قوية متعددة الجنسيات لاستخراج الذهب كانت تعتزم إذابة ثلاثة أنهار جليدية كى تصل إلى مستودعات الذهب من خلال التعدين السطحى. وسوف يُخزَّن ماء الأنهار الجليدية لتجميده فى مواسم الشتاء التالية. وكانت معارضة المنجم بسبب قضائه على مصادر الماء اللازم لمزارعى الأنديز واسعة الانتشار فى شيلى وسائر العالم. ويمثل مشروع پاسكوا لاما الخاص بباريك للذهب واحدًا من أكبر الاستثمارات الأجنبية فى شيلى فى السنوات القليلة الماضية، حيث تصل قيمته إلى ١,٥ مليار دولار. ومع ذلك فقد شن ٧٠ ألف مزارع عند أسفل الأنهار حملة ضد المنجم المقترح، يساندهم فى ذلك المنظمات البيئية الدولية والناشطون فى أنحاء العالم.

فى خريف عام ٢٠٠٥، ألقى ناشطو حماية البيئة الثلج المجروش خارج المقر المحلى لباريك للذهب فى سانتياجو، وقام الآلاف بمسيرة فى وقت سابق من العام مرددين شعارات مثل «لسنا مستعمرة أمريكية شمالية»، ووزعوا قطعًا من بيريت الحديد (الذهب الخادع) المكتوب عليها oro sucio (ذهب قذر).

وفى فبراير من عام ٢٠٠٦، منحت اللجنة الإقليمية للبيئة تصريحًا لباريك للذهب كى تبدأ المشروع، ولكنها لم توافق على نقل الأنهار الجليدية الثلاثة.

تقول أنطونيا فورت المهندسة البيئية فى منظمة أوشينيا الإيكولوجية: «سوف يُحْدِث المنجم ضررًا هائلاً فى النظام الإيكولوجى المحلى لأنه سوف يلوث نهر هواسكو وكذلك مصادر المياه الجوفية».

تعتبر مستودعات پاسكوا لاما واحدة من أكبر مصادر الذهب الخام التى لم تُستغل حتى الآن، حيث يقدر مخزونها بحوالى ١٧,٥ مليار أوقية من الذهب، وسوف تستخدم باريك محلول السيانيد فى معالجة الخام فى موقع استخراجه. والسيانيد مركَّب كيميائى شديد السُّمِّية للإنسان وغيره من أشكال الحياة، ويشعر علماء البيئة بقلق شديد من

تسرب السيانيد إلى أنظمة الماء وتلويثه الأنظمة البيئية كلها أسفل مجرى الأنهار، وسوف يبدأ بناء المنجم فى عام ٢٠٠٦ ويكتمل تشغيله فى عام ٢٠٠٩.

وقد نجحت باريك للذهب كذلك فى إقناع كل من الحكومتين الشيلية والأرجنتينية بالتوقيع على معاهدة تعدين ثنائية القومية تسمح بالتدفق غير المقيد للآلات والخام والأفراد عبر الحدود. وتُنظر حاليًا دعاوى مرفوعة ضد المعاهدة فى محاكم شيلى.

اتُّهِمت باريك للذهب بدفن خمسين من عمال المناجم أحياءً فى تنزانيا وبتجاهل المخاوف البيئية على نحو صارخ فى عمليات فى أنحاء العالم كافةً، وكان چورچ دابليو بوش منذ عام ١٩٩٥ إلى ١٩٩٩ «الرئيس الفخرى» للمجلس الاستشارى الدولى لباريك.

وباريك للذهب هى ثالث أكبر شركة لاستخراج الذهب فى العالم، حيث تضم محفظتها سبعًا وعشرين عملية تعدين فى خمس قارات. وفى عام ٢٠٠٥ بلغت مبيعاتها من الذهب ٢,٣ مليار دولار.

تتخذ الشركة من كندا مقرًا لها، ولكن من بين المدراء الأمريكيين: دونالد كارتى، المدير التنفيذى لشركة إيه إم آرل وأمريكان إيرلانز فى دلاس بتكساس، وچ. باريت هارڤى المدير التنفيذى لشركة كونصول للهندسة فى ڤينيشا بولاية بنسلڤانيا، وأنجص ماكنوتون رئيس شركة جنستار لاستثمار فى دانڤيل بولاية كاليفورنيا، وستيڤن شاپيرو نائب رئيس شركة برلنجتون ريزوسيز فى هيوستون بولاية تكساس.



ملیارات غير معلومة فى إنفاق أمن الوطن

المصدر:

Congressional Quarterly، فى ٢٢ يونيو ٢٠٠٥

العنوان: «مليارات من مشتريات الولايات الخاصة بأمن الوطن تمت فى الخفاء»

الكاتب: إيلين سوليڤان

مُقيِّم الكلية: الدكتور نويل بايرن
طلاب البحث: مونيكا مورا وجارى فيليبس

أُنفِق أكثر من ٨ مليارات دولار من أموال أمن الوطن فى الولايات منذ هجمات الحادى عشر من سبتمبر، غير أنه لم تُتَح للجمهور الفرصة الكافية لمعرفة كيفية إنفاق الأموال.

من بين الولايات الأربع والثلاثين التى ردت على استفسارات «كونجريشنال كوراترلى» بشأن إنفاق أمن الوطن، كانت اثنتا عشرة منها بها قوانين أو سياسات تحظر الإفصاح العام عن التفاصيل بشأن مشتريات أمن الوطن. وقد تبنت ولايات كثيرة بنودًا للإفصاح ذات صلة بقانون حرية المعلومات. ويقول مسئولو الولايات إن السبب فى ذلك هو أن المعلومات قد تكون مفيدة للإرهابيين.

ولمزيد من إعاقة الطلب العام للمحاسبة، يؤكد مارك شورت المتحدث باسم وزارة أمن الوطن أن الوزارة لن تنشر سجلاتها الخاصة بإنفاق أموالها.

ويحذر ستيڤن أفترجود مدير المنظمة البحثية «مشروع السرية الحكومية» فى مقابلة مع «كونجريشنال كوارترلى» من أن «سياسات عدم الإفصاح تسبب المتاعب، فالمحاسبة هى الثمن الذى ندفعه، ونحن نتخلى عن القدرة على محاسبة المسئولين العامين، كما أننا نحن نخشى التهديد الإرهابى الغامض أكثر مما نقدِّر المراقبة العامة، وهذا من شأنه تغيير طابع الحياة السياسية الأمريكية».

نيويورك واحدة من ولايات كثيرة سوف تفصح عن فئات عريضة من مشترياتها، مثل معدات الحماية الفردية، ولكنها لن تحدد نوع المعدات، أو الشركة التى تصنعها، أو تكلفتها، أو أين تذهب.

قدم روچر شاتزكين، الذى أجرت «كونجريشنال كوارترلى» مقابلة معه بشأن موضوع سياسة نيوجيرزى الخاصة بالإفصاح عن إنفاق أمن الوطن، هذا المثال: «إذا كان هناك عيب محتمل فى المعدات فإن هذا يمكن استغلاله [بواسطة الإرهابيين]، وبذلك فإنه ليس لدى الولاية الرغبة فى أن تصبح المعلومات عامة».

ويرد أفترجود بأن من حق دافعى الضرائب معرفة ما إذا كان فرض القانون يستخدم معدات بها عيوب أم لا: «أحد الأشياء التى تحدث عندما تحظر المعلومات هو أنك تقلل الدافع إلى إصلاح المشاكل وتصحيح نقاط الضعف».

بدأ العمل ببند السرية الخاص بكلورادو فى عام ٢٠٠٣، ولكن عضو مجلس الشيوخ عن الولاية بوب هيدچدورن يقول إن القانون أسىء تفسيره على أنه يجيز منع الحصول على أى من معلومات أمن الوطن أو المعلومات كلها بشكل آلى، وأبلغ هيدچدورن «كونجريشنال كوارترلى» أن هذا التطبيق العريض لم يكن قط هو ما يعنيه عند رعايته لمشروع القانون. وقد حذر من حجاب السرية، حيث اكتشف واضعو القوانين فى الولاية فى أوائل عام ٢٠٠٥ أن كولورادو لم تكن بها خطة أمن وطن، ومع ذلك أنفقت ١٣٠ مليون دولار فى صورة ميزانية أمن الوطن. وتساءل هيدچدورن: «كيف يمكن أن تنفقوا ١٣٠ مليون دولار على أمن الوطن وليس لديكم خطة؟ وفى تلك الحالة، لم يتلقَ الجمهور بعد إجابة رسمية عن هذا السؤال».

يؤكد تحقيق كونجريشنال كوارترلى أن واضعى القوانين الفيدراليين يريدون معرفة المزيد عن كيفية إنفاق الولايات لأموال أمن الوطن.

قال أحد العاملين مع لجنة أمن الوطن بمجلس النواب طلب عدم ذكر اسمه: «هناك توازن دقيق لابد من إيجاده بين ضمان أمننا وعدم الإعلان عن نقاط ضعفنا، ولكنه يضمن فى الوقت ذاته الطريقة التى تُنفق بها أموال أمننا، نحن ننفق مليارات الدولارات كل عام على المِنَح المقدمة لحكومات الولايات والحكومات المحلية، ولابد أن يكون هناك توقع لـ « المحاسبة».



٢٣

النفط الأمريكى يستهدف كيوتو فى أوروبا

المصادر:

The Guardian، فى ٨ ديسمبر ٢٠٠٥

العنوان: «صناعة النفط تستهدف سياسية الاتحاد الأوروبى المناخية»

الكاتب: ديفيد آدم

The Independent ، فى ٨ ديسمبر ٢٠٠٥

العنوان: «كيف خططت أمريكا لوقف صفقة كيوتو»

الكاتب: أندرو بنكومب

مُقيِّم الكلية: الدكتور إرڤارد پيترسون
طالبة البحث: كريستى بيرد

شن أعضاء جماعات الضغط الذين تمولهم صناعة النفط الأمريكية حملة فى أوروبا استهدفت تقويض جهود معالجة تلوث غازات الصوبة الزجاجية والتغير المناخى.

تكشف الوثائق التى حصلت عليها جماعة «جرين پيس» أن هناك خطة منظمة لإقناع رجال الأعمال والساسة والإعلاميين الأوروبيين بضرورة تخلى الاتحاد الأوروبى عن التزاماته الخاصة ببروتوكول كيوتو، وهى الاتفاقية الدولية التى تهدف إلى الحد من الانبعاثات التى تؤدى إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض.

تصف الوثيقة، وهى رسالة إلكترونية وعرض پاورپوينت، جهود إقامة تحالف أوروبى لـ «تحدى مسار أجندة الاتحاد الأوروبى لما بعد عام ٢٠١٣». وقد كتبهما كريس هورنر، وهو محام من واشنطن العاصمة وزميل بارز فى مركز الأبحاث اليمينى «معهد المشروعات التنافسية» الذى تلقى أكثر من ١٫٣ مليون دولار تمويلاً من شركة النفط الأمريكية العملاقة أكسون موبيل، ويعمل هورنر كذلك مع «كولر هيدز كوإيليشن»، وهى مجموعة أقيمت من أجل «القضاء على خرافة ارتفاع حرارة الأرض».

تحدد وثيقة الپاورپوينت خطط إقامة مجموعة تسمى «تحالف السياسة المناخية الأوروبية الصحيحة». وهى تقول: «فى الولايات المتحدة، ساعد تحالف غير رسمى بنجاح على التخلى عن تبنى برنامج على طريقة كيوتو، وهذا النموذج ينبغى محاكاته فى توجيه الجهود المماثلة فى أوروبا، باعتباره النموذج الصحيح».

خلال تسعينيات القرن العشرين موَّلت شركات النفط وغيرها من الشركات جماعة تسمى «تحالف المناخ الكونى» أكدت الشكوك فى علم المناخ وعارضت الحاجة إلى اتخاذ أى إجراء، ولكنها تفرقت عندما سحب الرئيس بوش الولايات المتحدة من عملية كيوتو. ويقول موقع الجماعة الإلكترونى الآن: «خدم رأى الصناعة بشأن التغير المناخى هدفها بالإسهام فى خلق مقاربة قومية جديدة لارتفاع درجة حرارة الأرض».

الدول التى وقعت على عملية كيوتو عليها التزامات قانونية تقضى بالحد من انبعاثات

غازات الصوبة الزجاجية، وسوف تتأثر شركات النفط والطاقة بتلك التخفيضات لأن حرق منتجاتها يتسبب فى معظم الانبعاثات.

ويبدو أن وثيقة الپاورپوينت التى كتبها هورنر كانت تهدف إلى جعل شركة «إر ڤيه إى» الألمانية تنضم إلى تحالف أوروبى من الشركات يعمل ضد كيوتو. فهورنر مقتنع بأنه مع ضعف الاقتصاد الأوروبى يصبح من المرجح ألا تتمكن الشركات بسهولة من تحمل نفقات مراعاة قرارات كيوتو، وبالتالى يمكن النجاح فى التأثير عليها كى تضغط على حكوماتها لترفض معايير كيوتو، كما فعلت الحكومة الأمريكية. وشمل جمهور هورنر العديد من الشركات المهمة ومنها فورد أوروبا ولوفتهانزا وإيكسون.

تقول الوثيقة: «يفتح الواقع السياسى الحالى فى بروكسل نافذة لفرصة تحدى مسار أجندة الاتحاد الأوروبى ما بعد عام ٢٠١٢». وتضيف الوثيقة: «لابد من اعتراف بروكسل به علنًا ومعالجته طواعيةً أو من خلال ضغط طرف ثالث».

وهى تقول إن الاتحادات الصناعية هى «الطريقة الخطأ لتحقيق ذلك» ولكنها تشير إلى أن تحالفًا داخل الصناعة يضم ما يصل عدده إلى ست شركات يمكنه مواجهة «أجندة كيوتو الخاصة باللجنة». ويُنصح أعضاء هذا التحالف بتوجيه النقاش عن طريق استهداف الصحفيين والمدونين، وكذلك حضور اجتماعات ومناسبات الجماعات البيئية لـ «المشاركة فى المعلومات بشأن وجهات النظر والتكتيكات المعارضة».

٢٤

ارتفاع قيمة أسهم تشينى فى هاليبرتون إلى أكثر من ٣٠٠٠ بالمائة العام الماضى

المصدر:

Raw Story، أكتوبر ٢٠٠٥

العنوان: «سيناتور يكتشف: ارتفاع قيمة رزم أسهم تشينى فى هاليبرتون بنسبة ٣,٢٨١ بالمائة فى العام الماضى»

الكاتب: چون بيرن

Senator Frank Lautenberg's website

العنوان: «ارتفاع قيمة رزم أسهم تشينى فى هاليبرتون إلى ٢,٩ مليون دولار»

مُقَيِّم الكلية: الدكتور فيل بيرد

طلاب البحث: ماثيو بيڤرز وويليام مارتن

ارتفعت قيمة رزم أسهم نائب الرئيس ديك تشينى فى هاليبرتون من ٢٤١٤٩٨ دولار فى عام ٢٠٠٤ إلى ما يزيد على ٨ ملايين دولار فى عام ٢٠٠٥، وهى زيادة تزيد نسبتها على ٣٠٠٠ بالمائة، بينما تستمر هاليبرتون فى جنى مليارات الدولارات من العقود الحكومية التى بلا عطاءات وبلا مراجعات.

ويكشف تحليل نشره السيناتور فرانك لاوتنبرج (جمهورى - نيوچيرزى) أن ثروة هاليبرتون زادت، وكذلك ثروة نائب الرئيس، فقد حصلت هاليبرتون على أكثر من ١٠ مليارات دولار من إدارة بوش مقابل العمل فى العراق. كما أنها مُنِحت الكثير من العقود الحكومية غير الخاضعة للمحاسبة فى أعقاب الإعصار كاترينا، حيث عملت الشركات التابعة لهاليبرتون فى الخارج بهدوء التفافًا حول العقوبات الأمريكية لتقوم بأعمال مشكوك فيها إلى حد كبير مع إيران (انظر القصة رقم ٢). ويشير لاوتنبرج إلى أنه «لا يصح لنائب الرئيس أن يستمر فى الاستفادة من هذه الشركة فى الوقت نفسه الذى تضخ فيها إدارته مليارات الدولارات فيها».

وطبقًا لإقرارات الذمة المالية الفيدرالية لنائب الرئيس، فهو يمتلك رزم الأسهم التالية فى هاليبرتون:

١٠٠ ألف سهم بقيمة ٥٤,٥٠٠٠ دولار (مكتسبة)، تنتهى صلاحيتها فى ٣ ديسمبر من عام ٢٠٠٧.

٣٣٣٣٣ سهم بقيمة ٢٨,١٢٥٠ دولار (مكتسبة)، تنتهى صلاحيتها فى ٢ ديسمبر من عام ٢٠٠٨.

٣٠٠ ألف سهم بقيمة ٣٩,٥٠٠٠ دولار (مكتسبة)، تنتهى صلاحيتها فى ٢ ديسمبر من عام ٢٠٠٩.

وقد حاول نائب الرئيس التصدى للنقد بالتوقيع على اتفاق لمنح الأرباح بعد خصم الضرائب من رزم الأسهم تلك للجمعيات الخيرية التى يختارها هو. وقال محاميه إنه لن يحصل على خصم من الضرائب مقابل تلك التبرعات، ومع ذلك فقد انتهت «خدمة أبحاث الكونجرس» فى شهر سبتمبر من عام ٢٠٠٣ إلى أن حيازة الشخص لرزم الأسهم وهو يتولى منصب منتخب لا يشكل «مصلحة مالية» بغض النظر عما إذا كان حائز رزم الأسهم سيتبرع بالعوائد إلى جمعيات خيرية أم لا. ولأن قيمتها تبلغ ٨ ملايين دولار، فبإمكان نائب الرئيس استخدام رزم أسهمه فى تحقيق أرباح طارئة كبيرة، لا تفيد جمعياته الخيرية المحددة فحسب، بل توفر كذلك لهاليبرتون خصمًا من الضرائب.

اكتشفت خدمة أبحاث الكونجرس كذلك أن تلقى التعويض المؤجل فيه فائدة مالية، ويستمر نائب الرئيس فى الحصول على راتب مؤجل من هاليبرتون، وقد تلقى وهو فى منصبه مدفوعات الرواتب التالية من هاليبرتون:

راتب مؤجل دفعته هاليبرتون لنائب الرئيس تشينى فى عام ٢٠٠١: ٢٠٥٢٩٨ دولارًا.

راتب مؤجل دفعته هاليبرتون لنائب الرئيس تشينى فى عام ٢٠٠٢: ١٦٢٣٩٢ دولارًا.

راتب مؤجل دفعته هاليبرتون لنائب الرئيس تشينى فى عام ٢٠٠٣: ١٧٨٤٣٧ دولارًا.

راتب مؤجل دفعته هاليبرتون لنائب الرئيس تشينى فى عام ٢٠٠٤: ١٩٤٨٥٢ دولارًا.

(يمكن تحميل تقرير خدمة أبحاث الكونجرس من على:

(http://lautenberg.senate.gov/Report.pdf

تتناقض النتائج التى توصلت إليها خدمة أبحاث الكونجرس مع رأى نائب الرئيس تشينى المحيِّر القائل بأنه لا مصلحة مالية له فى هاليبرتون. وفى حلقة ١٤ سبتمبر من عام ٢٠٠٣ من برنامج Meet the Press وردًا على أسئلة تتعلق بعلاقته بهاليبرتون، التى عمل رئيسًا تنفيذيًّا لها فى الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠، قال نائب الرئيس تشينى: «منذ

أن تركت هاليبرتون قطعت كل علاقاتى مع الشركة، وتخلصت من أية مصلحة مالية لى. فليست لى مصلحة مالية مع هاليبرتون من أى نوع، ولم تكن لى أية مصلحة مالية منذ أكثر من ثلاث سنوات».

تعليق: القصة السرية المشابهة عن المصلحة المتضاربة والتربح المفجع من جانب هؤلاء الذين فى قمة السلطة بالحكومة الأمريكية هى قصة صلات وزير الدفاع دونالد رامسفيلد بشركة جيليد ساينسز للتكنولوجيا الحيوية التى تمتلك حقوق تاميفلو - علاج الإنفلونزا الأكثر طلبًا فى العالم فى الوقت الراهن. هذه القصة عرضها كبير كُتَّاب مجلة «فورشن» نيلسون د. شوارتز فى ٣١ أكتوبر من عام ٢٠٠٥ فى مقال بعنوان «حصة رامسفيلد المتزايدة فى تاميفلو»، وعرضها كذلك ف. ويليام إنجدال بموقع GlobalResearch فى ٣٠ أكتوبر من عام ٢٠٠٥ فى مقال بعنوان «هل إنفلونزا الطيور خدعة أخرى من خدع البنتاجون؟»

عمل رامسفيلد رئيسًا لمجلس إدارة جيليد ساينسز منذ عام ١٩٩٧ حتى انضمامه إلى إدارة بوش فى عام ٢٠٠١، ومازال يمتلك حصة فى جيليد تتراوح قيمتها بين ٥ ملايين دولار و٢٥ مليون دولار، طبقًا لما جاء فى إقرارات الذمة المالية التى قدمها رامسفيلد.

ولا تكشف الإقرارات الرقم الدقيق للحصص التى يملكها رامسفيلد، ولكنها أثارت المخاوف من أن وباء إنفلونزا الطيور وضمان زيادة مبيعات تاميفلو على نحو كبير جدًا جعل سهم جيليد يقفز من ٣٥ دولارًا إلى ٤٧ دولارًا فى عام ٢٠٠٥، مما جعل ثروة رئيس البنتاجون، وهو بالفعل أحد أغنى أعضاء مجلس وزراء بوش، تزيد بمقدار مليون دولار.

وعلاوة على ذلك، تبرز الحكومة الفيدرالية كواحدة من أكبر زبائن تاميفلو فى العالم. ففى يوليو من عام ٢٠٠٥، طلب البنتاجون ما قيمته ٥٨ مليون دولار من العلاج للقوات الأمريكية فى أنحاء العالم، ويدرس الكونجرس مشتريات تقدر قيمتها بعدة مليارات من الدولارات. وتتوقع شركة روش أن يصل إجمالى مبيعات تاميفلو فى عام ٢٠٠٥ إلى حوالى مليار دولار، مقابل ٢٥٨ مليون دولار فى عام ٢٠٠٤.

تحديث بقلم چون بيرن

جرت العادة أن تهوِّن وسائل الإعلام من تورط تشينى واستثماراته المالية فى هاليبرتون، وهى أحد أكبر مقاولى الدفاع الأمريكيين، حيث حصلت على عقود ضخمة فى العراق بدون عطاءات. وفى النهاية، فإن أهمية القصة هى أن نائب رئيس الولايات المتحدة قادر على استخدام منصبه فى السلطة لجنى مكافآت شركته السابقة التى له فيها استثمار مالى، كما أن هاليبرتون قد تستفيد كذلك من الأثر المرعب الذى من المرجح أن يؤيد بسببه البنتاجون شركة تشينى سعيًا للفوز بحظوة البيت الأبيض.

مازال بحوزة تشينى رزم أسهم فى هاليبرتون يبلغ عدد أسهمها ٤٣٣٣٣٣ سهمًا، وهو يتلقى راتبًا سنويًّا مؤجلاً يصل إلى حوالى ٢٠٠ ألف دولار سنويًّا. وطبقًا لأحدث عائدات ضرائب تشينى، فهو يملك ٢,٥ مليون دولار فى حسابات التقاعد، جزء كبير منها مصدره شركة الدفاع التى سبق له العمل فيها.

قدَّم تشينى مؤخرًا إقرار الذمة المالية الذى يبين أن ثروته تقدَّر بـ ٩٤ مليون دولار.

لم يحظَ ما كشف عنه السيناتور لاوتنبرج وعرضته «رو ستورى» بأية تغطية فى التيار السائد. وبينما أشارت الصحافة كثيرًا إلى أن تشينى كان من قبل المدير التنفيذى لهاليبرتون، فهى عادةً ما لا تذكر مقدار المال الذى حصل عليه من الشركة أثناء خدمته فيها. كما أنها لا تذكر أنه مازال يتقاضى راتبًا تقاعديًّا.

يورد موقع RawStory.com بانتظام تقارير عن هاليبرتون والعقود الممنوحة للشركة. كما أن موقع SourceWatch.org به كذلك مكتبة جيدة لموارد هاليبرتون وغيرها من مقاولى الدفاع وكذلك نائب الرئيس.

الطريقة الأخرى للمشاركة هى الاتصال بأعضاء مجلس الشيوخ أو مجلس النواب المحليين بشأن ما يشغلك، واطلب منهم حث نائب الرئيس على بيع رزم أسهمه فى هاليبرتون.

٢٥

الجيش الأمريكى فى باراجواى يهدد المنطقة

المصادر:

Upside Down World، أكتوبر ٢٠٠٥

العنوان: «تزايد المخاوف بينما يفتح الجيش الأمريكى منشأة عسكرية جديدة فى باراجواى»

الكاتب: بنچامين دانجل

Foreign Policy in Focus، فى ٢١ نوفمبر ٢٠٠٥

العنوان: «جيوش سوداء، قواعد سرية، ولعبة رَمّى، ياللهول!»

الكاتب: كون هالينان

International Relations Center، فى ١٤ ديسمبر ٢٠٠٥

العنوان: «الجيش الأمريكى يتحرك فى علاقات باراجواى الإقليمية المضطربة»

الكاتب: سام لوجان وماثيو فلين

مُقيِّم الكلية: د. پاتريشا كيم-راچال

طلاب البحث: نك راميريس وديانجو هاريس

وصل خمسمائة جندى أمريكى إلى باراجواى ومعهم طائرات وأسلحة وذخائر فى يوليو من عام ٢٠٠٥، بعد وقت قصير من منح مجلس شيوخ باراجواى الجنود الأمريكيين الحصانة من السلطة القانونية لمحكمة الجنايات الوطنية والدولية، وتخشى الدول المجاورة ومنظمات حقوق الإنسان من أن تكون القاعدة الجوية الضخمة فى ماريسكال إيستيجاريبيا بباراجواى عقارًا محتملاً تابعًا للجيش الأمريكى.

وَرغم إنكار المسئولين الأمريكيين والباراجوايين الشديد لأية مطامح خاصة بإقامة قاعدة أمريكية فى ماريسكال إيستجاريبيا، فقد زادت اتفاقية الحصانة من محكمة الجنايات الدولية وتدريبات مكافحة الإرهاب الأمريكية من الشكوك فى أن الولايات المتحدة تبنى معقلاً فى منطقة تعد استراتيجية للموارد والمصالح العسكرية.

تقع قاعدة ماريسكال إستيجاريبيا الجوية على بعد ١٢٤ ميلاً من بوليفيا والأرجنتين، و٢٠٠ ميل من البرازيل، بالقرب من الحدود الثلاثية حيث تلتقى البرازيل وباراجواى والأرجنتين. واحتياطى الغاز الطبيعى فى بوليفيا هو ثانى أكبر احتياطى فى أمريكا الجنوبية، بينما تؤوى منطقة الحدود الثلاثية جوارانى أكويفير، وهى واحدة من أكبر موارد الماء العذب فى العالم. (انظر القصة رقم ٢٠).

وليس مستغربًا أن الخطاب الأمريكى يقوم على التهديدات الإرهابية فى منطقة الحدود الثلاثية، ويورد دانجل ادعاءات مسئولى الدفاع بأن حزب الله وحماس، وهما جماعتان إسلاميتان متشددتان من الشرق الأوسط، تتلقيان تمويلاً كبيرًا من منطقة الحدود الثلاثية، وأن تزايد عدم الاستقرار فى هذه المنطقة قد يحدث «ثقبًا أسود» يمكن يؤدى إلى تآكل الجهود الديمقراطية الأخرى. ويشير دانجل إلى أنه بالرغم من المحاولات الكثيرة لربط شبكات الإرهاب بمنطقة الحدود الثلاثية، فليست هناك أدلة كثيرة على وجود أية صلة.

قد يتسبب قرب القاعدة من بوليفيا فى مزيد من الخوف، فبوليفيا لها تاريخ طويل من الاحتجاج الشعبى ضد استغلال الولايات المتحدة لاحتياطيها الضخم من الغاز الطبيعى، ولكن من المؤكد أن ما نتج عن انتخاب الرئيس اليسارى إيبو موراليس، الذى وقَّع فى ١ مايو من عام ٢٠٠٦ مرسومًا بتأميم كل احتياطى الغاز فى بوليفيا، قد كثَّف العداء مع الولايات المتحدة[1].

عندما زار وزير الدفاع دونالد رامسفيلد باراجواى فى أغسطس من عام ٢٠٠٥، أبلغ الصحفيين أنه «من المؤكد أن هناك أدلة على أن كلاً من كوبا وفنزويلا متورطتان فى الوضع فى بوليفيا بطرق لا تنم عن الرغبة فى التعاون».

ويؤكد المحللون العسكريون فى أورجواى وبوليفيا أن الولايات المتحدة غالبًا ما تستغل خطر الإرهاب كذريعة للتدخل العسكرى واحتكار الموارد الطبيعية.

زار صحفى يكتب لصحيفة «كلارين» الأرجنتينية القاعدة فى ماريسكار إيستجاريبيا وقال إنها الظرف المثالى. فهى قادرة على استيعاب عدد كبير من الطائرات، وتفوق فى حجمها قوة باراجواى الجوية التى لا تملك إلا عددًا قليلاً من الطائرات الصغيرة.

(١) «Bolivia Gas War, «http://www.Wikipedia.org, May 2006

ويمكن للقاعدة أن تؤوى ١٦ ألف جندى، وبها جهاز رادار ضخم، وهناجر ضخمة، وبرج للمراقبة الجوية. والممر أكبر من ذلك الموجود فى المطار الدولى فى أسونسيون عاصمة باراجواى. وبالقرب من القاعدة هناك معسكر حربى زاد حجمه مؤخرًا.

يشير هالينان إلى أن جارات باراجواى تشككن كثيرًا فى الوضع، حيث يوجد تشابه مزعج بين ما تنكره الولايات المتحدة بشأن ماريسكال ونفى البنتاجون بخصوص قاعدة إيلوى ألفارو فى الإكوادور. فقد زعمت الولايات المتحدة أن قاعدة مانتا «مطار ترابى» يُستخدم فى مراقبة الطقس. غير أنه حين كشف الصحفيون المحليون عن حجمها، اعترفت الولايات المتحدة بأن القاعدة تؤوى آلاف المرتزقة ومئات الجنود الأمريكيين، وكانت واشنطن قد وقَّعت اتفاقية مدتها عشر سنوات لإقامة القاعدة مع الإكوادور. (انظر الفصل الثانى، القصة رقم ١٧ للاطلاع على التشابهات بين قاعدة مانتا الجوية فى الإكوادور، والوضع الحالى الذى يتكشف فى باراجواى.)

ولأن باراجواى تختلف مع جاراتها بسماحها للولايات المتحدة بتنفيذ عمليات عسكرية فى قلب أمريكا اللاتينية، يقول لوجان وفلين إن المنظمات غير الحكومية فى باراجواى تحتج على الوجود الأمريكى الجديد فى بلدها، وتحذر من أن الخطوات الأخيرة قد تضع الأساس للوجود والنفوذ الأمريكيين المتزايدين فى المنطقة كلها. وربما كانت أقوى الكلمات من مدير منظمة حقوق الإنسان «خدمة السلام والعدالة» أورلاندو كاستيو الذى يزعم أن الولايات المتحدة تطمح إلى تحويل باراجواى إلى «بنما ثانية من أجل جنودها، وهى ليست بعيدة عن تحقيق هدفها فى السيطرة على القمع الجنوبى وتوسيع الحرب الكولومبية».

تحديث بقلم بنچامين دانجل

لفت انتخاب إيبو موراليس فى بوليفيا فى ديسمبر من عام ٢٠٠٥ مزيدًا من الانتباه إلى الوجود العسكرى الأمريكى فى باراجواى المجاورة. ومنذ انتخابه، أمم موراليس احتياطى البلاد من الغاز وعزز العلاقات مع كوبا وفنزويلا، ولكنه أقام اقتصادًا أكثر استدامةً. ولم تلقَ تلك السياسات ترحيبًا من واشنطن. وردًا على هذا الاتجاه التقدمى، قال چورج بوش فى ٢٢ مايو من عام ٢٠٠٦ إنه «مشغول بشأن تآكل الديمقراطية» فى فنزويلا وبوليفيا.

وقال الرئيس الفنزويلى هوجو تشابِس، وهو نفسه ضحية للانقلاب الذى ساندته الولايات المتحدة، إن تعليقات بوش تعنى أنه «قد أعطى بالفعل الضوء الأخضر لبدء التآمر ضد الحكومة الديمقراطية فى بوليفيا». وقد تكون القوات الأمريكية المتمركزة فى باراجواى متأهبة لمثل هذا التدخل. ومع ذلك فإن تقارير حقوق الإنسان تشير إلى أن الوجود العسكرى الأمريكى قد أدى بالفعل إلى إراقة الدماء.

باراجواى هى رابع أكبر منتج لفول الصويا فى العالم. ومع اتساع هذه الصناعة، يُجْبَر المزارعون الفقراء على التخلى عن أراضيهم، وقد نَظَّم هؤلاء المزارعون المظاهرات وسدوا الطرق واحتلوا الأراضى احتجاجًا على ذلك الترحيل وواجهوا ما نتج عن ذلك من قمع من الجيش والشرطة والقوات شبه العسكرية.

وتشير التحقيقات التى تجريها منظمة السلام والعدالة، وهى جماعة حقوق إنسان فى باراجواى، إلى أن أسواء حالات القمع ضد المزارعين وقعت فى المناطق التى بها أعلى تركيز للجنود الأمريكيين، ونتج عن هذا العنف وفاة واحد وأربعين مزارعًا فى ثلاث مناطق منفصلة.

وقد أبلغنى أورلاندو كاستيو من منظمة السلامة والعدالة على التليفون أن «الجيش الأمريكى يخطط للشرطة والجيش فى باراجواى كيفية التعامل مع جماعات المزارعين تلك». وأوضح أن الجنود الأمريكيين يراقبون المزارعين بحثًا عن معلومات عن منظمى وقادة النقابات، ثم يبلغون المسئولين فى باراجواى كيف يتصرفون، وقال كاستيو: «تبين الأرقام التى توصلت إليها دراستنا ما الذى يفعله هذا الوجود الأمريكى».

تؤكد الحكومة الأمريكية أن التدريبات العسكرية فى باراجواى جهود إنسانية. ومع ذلك فقد قال وكيل برلمان باراجواى اليخاندرو ڤيلاسكويس أوجارتى إن من بين الثلاثة عشر تدريبًا التى تجرى فى البلاد، اثنين فقط ذوا طابع مدنى.

وهذا الوجود نموذج لجهد الحكومة الأمريكية الخاص بـ«محاربة التمرد» فى أمريكا اللاتينية. وهذا التدخل له تاريخ دموى طويل فى المنطقة. والمبرر فى الوقت الراهن هو خطر الإرهاب وليس الشيوعية. وبما أن أمريكا اللاتينية تبتعد عن مصالح واشنطن، فإنه من المرجح أن تزداد هذه العسكرة.

وخلال تلك العمليات العسكرية الأخيرة، تجاهل إعلام الشركات الضخمة الأمريكى، وكذلك إعلام باراجواى، القصة. وكان تركيز معظم العناوين الرئيسية على كرة القدم وليس المزارعين القتلى أو خطط الانقلاب.

للاطلاع على التقارير الحالية عن عسكرة باراجواى وأماكن أخرى، ادخل www. UpsideDownWorld.org وهو موقع إلكترونى عن النشاط الاجتماعى والسياسة فى أمريكا اللاتينية، وwww.TowardFreedom.com. ويشمل كتاب بنچامين دانجل The Price of Fire: Rescue Wars and Social Movements in Bolivia (يصدر قريبًا عن إيه كيه پريس فى يناير ٢٠٠٧) المزيد من التحقيقات عن العمليات العسكرية الأمريكية فى باراجواى.

تشمل أفكار العمل تنظيم المظاهرات وكتابة الرسائل إلى سفارة الولايات المتحدة فى باراجواى (www.asuncion.usembassy.gov). ولمزيد من المعلومات عن التضامن الدولى، اكتبوا إلى أورلاندو كاستيو فى منظمة السلام والعدالة فى باراجواى: desmilitarizacion@serpajpy.org.py

تحديث بقلم كون هالينان

كُتِب مقالى فى أواخر نوفمبر من عام ٢٠٠٥ أثناء الإعداد للانتخابات البوليفية. وبرز فى الحملة الزعيم المحلى إيبو موراليس، وهو منتقد بشدة لسياسات واشنطن الليبرالية الجديدة الخاصة بحرية التجارة التى أفقرت عشرات الملايين فى أنحاء أمريكا اللاتينية. ولم تعارض إدارة بوش موراليس علانيةً فحسب، بل قالت إن هناك مشكلة «إرهاب» متزايدة فى المنطقة وبدأت فى حشد القوات العسكرية فى باراجواى القريبة.

كان هناك عدد من التطورات المهمة منذ الخريف الماضى. فقد فاز موراليس فى الانتخابات وأمَّم صناعة البتروكيماويات البوليفية. وفى الماضى كان من الممكن أن يدفع مثل هذا العمل إلى حدوث انقلاب ترعاه الولايات المتحدة، أو على أقل تقدير يُفرض حظرٌ اقتصادى يشل حركة البلد. وعلى الفور حاولت شركات النفط والغاز الأجنبية دق إسفين بين بوليفيا وغيرها من الدول فى المنطقة كى توقف إستثماراتها أو تسحبها بالمرة. وشمل ذلك الشركات المملوكة بشكل جزئى للبرازيل والأرجنتين.

ولكن أمريكا اللاتينية مكان مختلف تمامًا هذه الأيام. فبعد ثلاثة أيام من التأميم الذى جرى فى الأول من مايو عام ٢٠٠٥، التقى الرئيس الأرجنتينى نستور كيرشنر، والرئيس البرازيلى لولا دى سيلبا، والرئيس الفنزويلى هوجو تشابِس، وموراليس فى بويرتو إيجواسو وتوصلوا إلى اتفاق لمساعدة بوليفيا على تطوير مواردها مع المحافظة على الانسجام الإقليمى. ونتيجة لذلك، فإنه من المرجح الآن أن تبقى شركات البتروكيماويات فى بوليفيا، رغم أنها سوف تدفع أربعة أضعاف ما كانت تدفعه فى ظل الاتفاقيات القديمة. وإذا رحلت، فإن الصينيين والروس على أهبة الاستعداد لأن يحلوا محلها.

ولا يزال الموقف دقيقًا، فقد قارن وزير الدفاع الأمريكى دونالد رامسفيلد مؤخرًا تشابِس بأدولف هتلر وربط بينه وبين الرئيس الكوبى فيدل كاسترو وموراليس. وتتدفق المساعدات العسكرية إلى الجيوش فى كولومبيا وباراجواى، ومازال البيت الأبيض يستخدم الوكلاء الخاصين للتدخل فى الحرب الأهلية الكولمبية. وبينما يوجد تضامن متزايد بين الدول فى القمع الجنوبى، فإن بعض اقتصاداتها ضعيف.

تعم الإكـوادور فى الوقت الحالى المظاهرات التى تطالب بطرد شركات النفط الأجنبية ووقف محادثات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة. وهذه قصة مازالت أحداثها تجرى. وبينما يستمر الإعلام البديل فى تغطية تلك التطورات، فإن إعلام التيار السائد يتجاهلها تجاهلاً كبيرًا.

ملاحظة عن قراءة التيار السائد: أبرزت «فاينننشال تايمز» مؤخرًا استطلاعًا للرأى أجرته منظمة «لاتين أوبارومترو» يشير إلى أن الدول فى أمريكا الجنوبية ترفض «الديمقراطية» كشكل من أشكال الحكم. ولكن بما أن الأسواق الحرة والليبرالية الجديدة قد بيعت باعتبارها «ديمقراطية» تلك السياسات الاقتصادية التى رفضتها معظم دول أمريكا الجنوبية رفضًا ساحقًا ـ فهل قاس استطلاع الرأى اعتناق النزعة الاستبدادية أم رفض السياسات الاقتصادية الفاشلة؟ كونوا على حذر.

كى تظلوا على علم بالتطورات فى هذه المنطقة، زوروا المواقع الإلكترونية لمدرسة مراقبة الأمريكتين (http://www.soaw.org/new) و«التبادل الكونى» (http://www.globalexchange.org) أو اتصلوا بكون هالينان على هذا العنوان connm@ucsc.edu

شهادات تكريم «مراقب ٢٠٠٧»

تعيين بطل إلغاء القيود على التجارة رئيسًا للجنة التنظيمية الفيدرالية للطاقة

المصدر:

Common Dreams ، فى ٢ يوليو ٢٠٠٥

العنوان: «تعيين مستشار الطاقة الذى أقنع إنرون بالمساعدة فى كتابه السياسة القومية للطاقة رئيسًا للجنة التنظيمية الفيدرالية للطاقة»

الكاتب: چيسون ليپولد

أعلنت إدارة بوش فى ٢٩ يونيو من عام ٢٠٠٥ أن چوزيف كيليهر المؤيد القوى لمبادئ السوق الحرة الخاصة بإلغاء القيود على التجارة سوف يعيَّن رئيسًا للجنة التنظيمية الفيدرالية للطاقة. وكان هذا الخبر مفاجأة لاقت ترحيب الكثيرين من أعضاء جماعات الضغط فى الصناعة ومديرى شركات الطاقة الذين يعرفون كيليهر وتربطهم به علاقات ودية. والمسئولية الأساسية لرئيس اللجنة التنظيمية الفيدرالية للطاقة هى حماية المستهلكين من تكتيكات الغش والتلاعب التى تتبعها صناعة الطاقة. وفى عام ٢٠٠٣، وبعد معركة قانونية، اضطُر البيت الأبيض إلى نشر عدة مئات من صفحات الوثائق المتصلة بمجموعة العمل التى أظهرت مدى ما بلغه كيليهر فى إقناع الفاعلين الرئيسيين فى الصناعة بالمساعدة فى كتابة السياسة القومية للطاقة.

إجراءات صندوق النقد الدولى تؤدى إلى الانهيار الاقتصادى فى العراق

المصادر:

World Socialist Web Site ، فى ٢١ فبراير ٢٠٠٦

العنوان: «إجراءات صندوق النقد الدولى تلحق الخراب بالشعب العراقى»

الكاتب: چيمس كوجان

The Progressive ، فى ٣ يناير ٢٠٠٦

العنوان: «صندوق النقد الدولى يحتل العراق، وأعمال الشغب تتوالى»

الكاتب: ماثيو روتشيلد

اندلعت أعمال عنف على نطاق واسع فى العراق فى ديسمبر نتيجة لإصرار صندوق النقد الدولى على رفع الدعم عن الوقود وخصخصة الشركات المملوكة للدولة مقابل تقديم القروض. وكان الأثر الفورى لإجراءات صندوق النقد الدولى زيادة قدرها ٥٠٠ بالمائة فى أسعار البنزين والديزل وغاز الطهى والكيروسين، أما الأثر الأوسع مجالاً فهو حدوث زيادة كبيرة فى معدل التضخم بالنسبة للسلع الاستهلاكية كافةً، والسبب الرئيسى لأزمة العراق المتعلقة بالميزانية هو انخفاض صادرات النفط. فقد هبط إنتاج النفط بمقدار ٥٠ بالمائة منذ الاحتلال الأمريكى نتيجة للانهيار الاقتصادى التى تسبب فيه صندوق النقد الدولى قبل شهرين من تفجير المسجد الشيعى فى شهر فبراير.

فرق الموت تقتل الآلاف فى العراق

المصادر:

GreenLeft ، فى ١٥ مارس ٢٠٠٦

العنوان: «العراق: مقتل الآلاف على أيدى فرق الموت التابعة للحكومة»

الكاتب: دووج لوريمر

Truthout ، فى ٣ مارس ٢٠٠٦

العنوان: «نكسة نجروپونى الخطيرة»

الكاتب: دهر جميل

قُتِل أكثر من ٧ آلاف شخص على أيدى فرق الموت التابعة للداخلية العراقية فى الأشهر القليلة الماضية، وقد بدت آثار التعذيب على الكثير منهم. وكان چون نجروپونتى السفير الأمريكى فى العراق فى الفترة من يونيو ٢٠٠٤ إلى أبريل ٢٠٠٥؛ وتلك على وجه التحديد هى الفترة التى كان قادة البنتاجون يدرسون فيها «خيار السلفادور»، وهو اقتراح بتنظيم فرق للموت من داخل قوات الأمن العراقية التى تجندها الولايات المتحدة كى تستهدف المقاومة السُّنيَّة والمتعاطفين معها. (وكان نجروپونتى اختيارًا لافتًا للانتباه كسفير فى العراق. فعندما كان سفيرًا فى هندوراس فى الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٥ أشرف على تجنيد وكالة الاستخبارات المركزية لفرق الموت الشهيرة من داخل الجيش الهندوراسى. وقد زادت عدد حالات القتل الناتجة عن ذلك لتصل إلى عشرات الآلاف.)

إغلاق مكتبة وكالة حماية البيئة

المصدر:

موقع PEER، فى ٢ فبراير ٢٠٠٦

العنوان: «بوش يغلق المكتبات بينما يشجع على المزيد من الأبحاث»

بناءً على ميزانية بوش المقترحة، من المقرر أن تغلق وكالة حماية البيئة شبكتها من المكتبات التى تخدم علماءها وكذلك الجمهور. ويستخدم علماء وكالة حماية البيئة المكتبات فى بحث قضايا من قبيل سلامة الكيماويات والآثار البيئية للتكنولوجيات الجديدة. ويستخدم المختصون بفرض قوانين البيئة بالوكالة المكتبات للحصول على معلومات فنية لدعم تحقيقات التلوث وتتبع تواريخ الأعمال التجارية الخاصة بالصناعات المنظمة. وتساءل چيف روك المدير التنفيذى لمنظمة موظفى المسئولية البيئية العامين قائلاً «كيف يُفترَض قيام علماء وكالة حماية البيئة بأبحاث على أحدث الأساليب بينما لا يمكنهم معرفة ما فعلته الوكالة من قبل؟»

خط أنابيب ينتهك حقوق البيروفيين: خط أنابيت مثقوب فى بيرو يسمم المجتمعات المحلية

المصادر:

IPS، فى ٢ مارس ٢٠٠٦

العنوان: «خط أنابيب الأمازون ينتهك حقوق المجتمعات المحلية المعزولة»

الكاتب: أنخيل پاييس

IPS، فى ٢ مارس ٢٠٠٦

العنوان: «البنك يرفض المراجعة السريعة لخط أنابيت مثير للجدل»

الكاتب: عماد مكى

يدمر خط أنابيب تكلف ١,٦ مليار دولار ويمتد من غابة الأمازون إلى ساحل بيرو المجتمعات المحلية. وأدى عدم جودة خط الأنابيب الذى موله العديد من المستثمرين الأجانب، من بينهم «هنت أويل» من تكساس إلى حدوث أربعة ثقوب يتسرب منها الغاز

إلى الموارد المائية. يضاف إلى ذلك أن الأمراض المعدية التى جاء بها العاملون الأجانب فى شركة الغاز، ومنها الإنفلونزا والإسهال والسفلس، تنتشر بين السكان المحليين.

قاعدة بيانات البنتاجون عن الأطفال

المصدر:

Vermont Guardian، فى ١٧ يناير ٢٠٠٦

العنوان: «التنقيب عن الأطفال: الأطفال لا يمكنهم «الانسحاب» من قاعدة بيانات تجنيد البنتاجون»

الكاتب: كاثرين كازا

يستخدم البنتاجون قاعدة بيانات تضم أكثر من ٣٠ مليون طفل وشاب لأغراض التجنيد، ولا يمكن للآباء سحب أسماء أطفالهم من قاعدة البيانات، ويقتضى قانون عدم ترك أى طفل بلا تعليم إبلاغ البيانات الخاصة بالأطفال فى المدارس الثانوية لجهات التجنيد العسكرية. ويشترى البنتاجون المعلومات التى تقدمها الشركات الخاصة، ومنها «جنرال موتورز» و«هوكد أون فونيكس».

إلغاء نظام الرعاية الصحية لإدارة المحاربين القدماء

المصادر:

Military.com، فى ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٥

العنوان: «حل إدارة المحاربين القدماء»

الكاتب: لارى سكوت

سرَّعت إدارة بوش مؤخرًا جهود إلغاء نظام الرعاية الصحية الخاص بإدارة المحاربين القدماء عن طريق خصخصة وظائفه. وتُستخدم حاليًا الأموال الواردة من ميزانية إدارة المحاربين القدماء لدراسة التشغيل الخارجى لوظائف العاملين فى الرعاية الصحية.

قبائل الشوشون ضد الولايات المتحدة

المصادر:

The New Standard ، فى ٦ مارس ٢٠٠٦

العنوان: «كفاح قبائل الشوشون الغربية للحصول على اعتراف العالم بها»

الكاتب: ميشيل تشن

Oxford America ، ربيع ٢٠٠٦

العنوان: «الأمم المتحدة تتدخل نيابةً عن قبيلة من سكان أمريكا الأصليين»

Freedom Socialist ، ديسمبر ٢٠٠٥/ يناير ٢٠٠٦

العنوان: «لا للنفايات المشعة على أرض السكان الأصليين»

الكاتب: چوناثان هيرد

انتقدت اللجنة العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة حكومة الولايات المتحدة بشدة لانتهاكها الحقوق المدنية وحقوق الإنسان الخاصة بأمة الشوشون الغربية. وفى أول قرار للأمم المتحدة يستهدف على وجه التهديد السياسة الأمريكية تجاه سكان أمريكا الأصليين، حثت اللجنة الحكومة الأمريكية على وقف أية خطط للاستيلاء على أراضى قبائل الشوشون الغربية للتنمية العقارية الخاصة أو مشروعات الحكومة المدمرة بيئيًا. ولا يُنظر إلى الأراضى المتنازع عليها على أنها عقارات لصناعة التعدين وتطوير الطاقة الجيوحرارية فحسب، بل كذلك باعتبارها موقعًا لما يزيد على ألف اختبار للقنابل النووية. كما أنها تحتوى على جبل يوكا، حيث تعتزم وزارة الطاقة بناء مدفن للنفايات أثار قدرًا كبيرًا من الجدل.

محطات توليد الطاقة بلا ضوابط

المصادر:

Common Dreams ، فى ١٣ سبتمبر ٢٠٠٥

العنوان: «تصويت مجلس الشيوخ يترك النساء والأطفال معرضين لخطر التسمم بالزئبق»

الكاتب: سيرا كلوب

RushGreenWatch.org ، فى ١٦ سبتمبر ٢٠٠٥

العنوان: «ستة أعضاء مجلس شيوخ ديمقراطيين يصوتون للإبقاء على قاعدة زئبق بوش»

فى مارس من عام ٢٠٠٥ رفعت وكالة حماية البيئة محطات توليد الطاقة من على قائمة مصادر الملوثات السامة، وخلقت بدلاً من ذلك نظامًا لتجارة التلوث. فقد فشل فى سبتمبر قرار لتقليل انبعاثات الزئبق يتحدى تخفيف وكالة حماية البيئة شروط قانون الهواء النظيف فى مجلس الشيوخ، ليترك امرأة واحدة على الأقل من بين كل ست نساء معرضة لخطر نقل تسمم الزئبق إلى أطفالها حديثى الولادة، ورغم تصويت مجلس الشيوخ ضد القرار، فمازالت ولايات كثيرة تمضى فى خطط اتخاذ إجراءات صارمة إزاء تلوث الزئبق الناتج عن محطات توليد الطاقة التى تعمل بالفحم.

مقاولو الدفاع المتربحون من الحرب

المصادر:

One World U.S ، فى ٣١ أغسطس ٢٠٠٥

العنوان: «تقرير يسجل زيادة كبيرة فى رواتب المديرين التنفيذيين، زاعمًا وجود تربح من الحرب»

الكاتب: عبيد أسلم

The Boston Globe ، فى ٣٠ أغسطس ٢٠٠٥

العنوان: «الولايات المتحدة: تضاعف رواتب المديرين التنفيذيين لشركات الدفاع منذ 11 سبتمبر»

الكاتب: برايان بيندر

شهدت رواتب المديرين التنفيذيين فى صناعة الدفاع الأمريكيين زيادة قدرها ٢٠٠ بالمائة منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ـ مقارنة بمتوسط زيادة قدره ٧ بالمائة بالنسبة للمديرين التنفيذيين كافةً ـ وهو ما يساوى ٤٣١ ضعف ما يحصل عليه العامل المتوسط. وقد كُشِف عن تلك المعلومات فى تقرير صادر عن معهد الدراسات السياسية ومنظمة «متحدون من أجل اقتصاد عادل».

بيع الأمـــازون

المصادر:

AlterNet ، فى ١٧ يناير ٢٠٠٦

العنوان: «بيع الأمازون من أجل حفنة من الخرز»

الكاتب: كيلى هيرن

تكشف العقود التى رُفِع الحظر عن نشرها أن ست عشرة شركة نفط متعددة الجنسيات تستخدم الجيش الإكوادورى كجيش خاص لها، فقد أقامت شركة أوكسيدنتال أويل قاعدة عسكرية للقوات الإكوادورية بالقرب من مجتمع كويتشوا الهندى المحلى. ويجرى ترهيب المجتمعات المحلية، وقد وقعت بالتنازل عن الأرض وعن الحقوق المستقبلية فى التقاضى مقابل صحون وكئوس وكرات قدم وحصص متواضعة من الطعام والدواء.

صمت الصليب الأحمر القاتل

المصدر:

Left Turn Magazine ، عدد ١٦ مايو/ يونيو ٢٠٠٥

العنوان: «حماية التعذيب: صمت الصليب الأحمر القاتل»

الكاتب: رفعت زيادة

تمنح سياسة السرية الخاصة باللجنة الدولية للصليب الأحمر المشروعية لسلطات الاعتقال فى أبى غريب، ومعسكر أشعة إكس فى خليج جوانتنامو، والكثير من مراكز الاعتقال الإسرائيلية. والواقع أن السياسة تسمح للجنة الدولية للصليب الأحمر بأن تطلب بأدب ممن يعذِّبون أن يوقفوا تعذيبهم، بينما لا تعد بإخبار سائر العالم بذلك. وبينما تحتفظ اللجنة الدولية للصليب الأحمر بـ«علاقات عمل طيبة مع السلطات»، فمازال المسجونين يعذَّبون.

منظمة الصحة العالمية تسمح بالهندسة الوراثية للجدرى

المصادر:

Third World Resurgence ، عدد ١٧٦، أبريل ٢٠٠٥

العنوان: «المنظمات غير الحكومية تحث منظمة الصحة العالمية على رفض الهندسة الوراثية للجدرى»

OrganicConsumers.org ، فى ٤ أبريل ٢٠٠٥

العنوان: «حملة دولية لوقف الهندسة الوراثية لفيروس الجدرى»

رغم القضاء على مرض الجدرى، لا تزال هناك خيوط فى معملين بالولايات المتحدة وروسيا، فالأبحاث تجرى للتوصل إلى نسخ أكثر فتكًا من فيروس الجدرى، وتزعم

وزارة أمن الوطن أنها تجرى تجارب على الفيروس من أجل تيسير صنع أمصال لمحاربة الاستخدام المحتمل للجدرى فى الهجمات الإرهابية، ورغم الانتقاد القائل بأن إطلاق الفيروس بالصدفة قد يهدد ملايين الأرواح، فقد أقرت منظمة الصحة العالمية التعديل الوراثى لفيروس الجدرى القاتل ومواصلة الأبحاث.

الفصل الثانى

أخبار الوجبات السريعة وإساءة معاملة الأخبار

كاثرين ألبرجيت، ليزلى أمبرجر، ليندسى سان مارتن، كيت سيمز

أحد الانتقادات المبكرة لمشروع «مراقَب» كان من محررين وناشرين يزعمون أن ما يشير إليه المشروع على أنه «رقابة» هو مجرد اختلاف مع القرارات التى يتخذونها فيما يتعلق بما يستحق أن يكون خبرًا وما لا يستحق أن يكون كذلك. وأثناء البحث الخاص بالمجلد الأول المنشور لأبحاث «مراقَب» فى عام ١٩٩٣، تناول المؤسس كارل جينسن هذه الشكوى وناقش المنطق الذى وراء وضعه للفصل الخاص بأخبار الوجبات السريعة:

«قال الكثيرون من محترفى الأخبار إن القضية ليست الرقابة (أو الرقابة الذاتية) فى حد ذاتها، بقدر ما هى اختلاف فى الرأى على وجه الدقة بشأن أى المعلومات هو المهم بحيث يستحق النشر أو البث. كما أنهم يشيرون إلى أن هناك قدرًا محدودًا من الوقت والمساحة لتوصيل الأخبار ـ حوالى ثلاث وعشرين دقيقة فى نشرة الأخبار المسائية التلفزيونية التى تستغرق ثلاثين دقيقة ـ وأن مسئوليتهم هى تحديد أى القصص الإخبارية الأكثر أهمية لمعرفة الجمهور.

أثَّر فيَّ ذلك باعتباره مقولة صحيحة، ولذلك قررت مراجعة القصص الإخبارية التى يعتبرها المحررون ومديرو الأخبار الأكثر أهمية لشغل وقتهم ومساحتهم الثمينين.

ومع ذلك، وأثناء مشروع البحث هذا، لم أجد الكثير من الصحافة الاستقصائية المؤثرة. بل إن ما وجدته كان على العكس من ذلك تمامًا، فالواقع أن ما بات جليًّا هو ظاهرة صحفية أُسَمِّيها أخبار الوجبات السريعة، وهى فى جوهرها تقدم الجانب الخارج عن الموضوع من «أفضل القصص المراقبة». ويتكون طعام الوجبات السريعة التقليدى من التوافه ذات الصبغة المثيرة والشخصية والتجانسية.. وليست المشكلة هى نقص وقت أو مساحة الأخبار، بل نوعية الأخبار المنتقاه لشغل ذلك الوقت وتلك المساحة. إننا نعانى من التضخم الإخبارى إذ يبدو أن هناك من الأخبار أكثر مما كان فى أى وقت مضى، ولكنها لا تستحق ذلك القدر الذى كانت تستحقه.

ينبغى أن تكون الأخبار مغذية للمجتمع. فنحن نحتاج من الصحافة إلى قدر أكبر من شرائح لحم البقر وقدر أقل من «الطشطشة». إذ لابد أن تحذرنا الأخبار من تلك الأشياء التى تصيب مجتمعنا بالعلل، سواء من الناحية الاقتصادية، أو السياسية، أو الجسمانية. وهذه الأخبار موجودة، كما كشف مشروع مُراقَب مرات ومرات.

كارل جينسن، مُراقَب ١٩٩٣

تصبح كلمات كارل أكثر صلة بالموضوع مع كل سنة تمر، عندما تغطى مواليد المشاهير على الزيادة فى معدل وفيات الأطفال، وتغطى بيوت الأثرياء على تزايد معدل التشرد فى أمريكا. وعندما تصبح التسلية المتاحة على قدر كبير من الدغدغة، تبدو الأخبار (عن الحكومة والاقتصاد والسياسة الخارجية، الخ) أقل دغدغة إلى حد كبير. ويعرف مديرو الشركات الذين يديرون صالات الأخبار فى الوقت الراهن من أين تؤكل الكتف.

قائمة الوجبات السريعة لهذا العام زاخرة بأطايب الترفيه وطرائف المشاهير التى تزيد الوزن إلى حد أنه قد تكون الطريقة المأمونة الوحيدة لقراءتها هى أثناء الوقوف على جهاز المشى فى صالة الجيمانيزيوم. وهذه هى طبعة ٢٠٠٧ من الصحافة عالية السُعْرات التى نسميها أخبار الوجبات السريعة:

١. زواج أنچلينا چولى وبراد پيت

٢. انفصال نِك لاتشى وچيسيكا سيمسون

٣. برنامج American Idol فى القمة دائمًا

٤. العروس الهاربة التى لم تهرب

٥. عودة مارثا ستيوارت إلى المدينة

٦. فيلم Brokeback Mountain يحقق نجاحًا كبيرًا

٧. بريتنى سپيرز (لا يمكن أن تخلو منها قائمة)

٨. موقع Myspace يخترق فضاءنا

٩. تزايد المنشطات فى كرة السلة

١٠. متحف «شفرة داڤينشى» الإعلانى

١. فى ٢٠ مارس من عام ٢٠٠٦ كانت الصحف والبرامج الإخبارية التليفزيونية تصخب بتوقعات زواج براد پيت وأنجلينا چولى المحتمل فى ڤيلا چورج كلونى على شواطئ إيطاليا. واتضح أن ذلك لم يكن صحيحًا، غير أن مجرد احتمال حدوث ذلك جعل قلوبنا تدق انتظارًا لحدوث هذا الأمر، أليس كذلك؟

بالطبع لم تكن تلك هى القصة الإخبارية الكبرى فى اليوم العشرين من مارس (الذكرى الثالثة لغزو أمريكا للعراق)، ولكنها أحدث سيل من القيل والقال الذى كان متاحًا بسهولة على أية خدمة إخبارية. ولكن لم يكن من المرجح أن نسمع كذلك عن تقرير للشرطة العراقية يتهم الجنود الأمريكيين بقتل المدنيين المحليين العزل (هل يبدو هذا مألوفًا؟). ولم يكن من المرجح كذلك أن نسمع عن دراسة جديدة أجراها الجيولوجيون تحذر من أن الثلوج على الجبال تذوب بمعدل أسرع من أى وقت مضى خلال المائة وخمسين سنة الماضية.

على الجانب الإيجابى، اختار كبير أساقفة كانتربرى ذلك اليوم لإعلان أنه لا يعتقد أنه من الضرورى تدريس نظرية الخلق فى المدارس، وناشد الأصوليين الأمريكيين وقف حملتهم لفرض القضية فى فصول الدراسة العامة. وكان ذلك خبرًا مهمًا فى أوروبا، ولكن لم تكن هناك أدنى إشارة إلى الموضوع فى الولايات المتحدة.

المصادر:

UPI Wire, «No Italian Wedding For Brad Pitt, Angelina Jolie,» March 20, 2006; MSNBC, «Clooney Says no Pitt-Jolie Wedding at his Villa,» March 21, 2006; Schofield, Matthew. «Iraqi Police Report Details Civilians' Deaths at Hands of U.S. Troops,» Knight Ridder Newswire, March 20, 2006; Connor, Steve. «Chilling Proof That Glacier Meltdown is Getting Faster,» Independent (London), March 20, 2006; Bates, Stephen. «Archbishop: Stop Teaching Creationism,» Guardian (Manchester), March 21, 2006.

٢. عندما تحولت چيسيكا سيمسون ونِك لاتشى من «المتزوجين حديثًا» إلى المطلقين حديثًا، انتقل ترتيبهم من على قائمة «مشروع مُراقَب» لأخبار الوجبات السريعة من الخامس فى عام ٢٠٠٦ إلى الثانى فى طبعة ٢٠٠٧. فقد أعلن عن طلاق نِك وچيسيكا فى ١٦ ديسمبر من عام ٢٠٠٥ وكالة «أسوشيتد برس»، وخدمة لوس أنجلوس سيتى الإخبارية، وتايمز يونيون أوف نيويورك، وصحيفة «سياتل تايمز». وفى اليوم نفسه كان يجرى التصويت على برلمان جديد فى العراق. وربما استغرق طلاق نِك وچيسيكا من الوقت على الهواء أكثر مما استغرقته كل الطلاقات الأخرى مجتمعة ـ ولكن، هل يعرف أحد النتيجة التى أسفرت عنها انتخابات العراق؟

المصادر:

The Associated Press State and Local Wire Entertainment News, Los Angles, «Jessica Simpson Files for Divorce from Nick Lachey,» December 16, 2005; Pierce, Meredith. «Jessica Simpson Files for Divorce,» City News Service, Los Angeles, December 16, 2005; New York Times «Iraq Votes for a Third Time,» December 17, 2005

٣. فى مساء ١٧ يناير من عام ٢٠٠٦، بثت شبكة فوكس برنامجًا استغرق ساعتين فى مستهل الموسم الخامس لبرنامج American Idol (سوبر ستار). اجتذب برنامج الشبكة التليفزيونية الأكثر مشاهدة ٣٥,٥ مليون مشاهد ـ أفضل افتتاح وجماهير بالنسبة لأى برنامج غير رياضى فى موسم ٢٠٠٥-٢٠٠٦ التليفزيونى. وفى الأسبوع

نفسه فقد الصائغ الباكستانى شاه زمان ابنين وابنة فى ضربة جوية أمريكية بالقرب من بيته فى حى فقير بمنطقة الحدود الشمالية الغربية، وقد مات فى الهجوم ثمانية عشر مدنيًا (ليس لأحدهم صلة بالقاعدة أو المنظمات المتمردة)، مما دفع باكستان إلى تقديم احتجاج رسمى إلى الأمريكيين. وتظاهر الآلاف هاتفين بشعارات معادية لأمريكا.

يمكن لشبكة فوكس ترتيب عدد الأصوات اللازمة لإنهاء الحياة العملية لشخص ما على برنامج الكاراوكى التليفزيونى، ولكن أكثر الجيوش تقدمًا حتى الآن لا يمكنه التفريق بين القرويين الأبرياء وأحدث خصم عسكرى.

المصادر:

Burke, Jason and Imtiaz Gul. «The Drone, the CIA and a Botched Attempt to Kill Bin Laden's Deputy,» Observer, January 15, 2006; BBC News «Pakistan warns U.S. over air strike,» January 17, 2006; Linzer, Dafna and Griff Witte. «U.S. air strike targets Al Qaeda Zawahiri,» Washington Post, January 14, 2006; Dehnart, Andy, «What a long strange 'Idol' season it's been,» MSNBC, May 4, 2006.

٤ . رقم أربعة على قائمة أخبار الوجبات السريعة لهذا العام هى أسطورة چنيفر ويلبانك، «العروس الهاربة» من ولاية چورچيا. فى البداية بدا الوضع وكأنه قصة إخبارية خطيرة عن امرأة مفقودة، ربما اختطفها خاطفون. ولكن ما إن أقنع خطيبها وأفراد عائلتها الشرطة ببدء بحث موسع عن «امرأة»، ظهرت العروس السابقة فى حالة «خوف من الزواج». وبعد أن أطلق عليها إعلام التيار السائد «العروس الهاربة»، سرعان ما تبنى القصة المضحكة لتصبح الخبر المهم فى الصفحات الأولى، حيث بحثت الشرطة الوضع الجنائى لهروب ويلبانك الغريب، واستضافت البرامج الحوارية عروضًا تفصيلية لميلودراما زواجها. وفى ٢٦ مايو من عام ٢٠٠٥ أُدينت العروس الهاربة فى المحكمة. وفى اليوم نفسه كانت تجرى مطاردة لرجل، هو الأردنى الذى يعيش فى المنفى، الزرقاوى. فعلى من عثروا أولاً؟

المصادر:

Huff, Richard. «Errant bride says 'I will' to Couric,» Daily News (New York), June 14, 2005; Kranes, Marsha. «Jilter Faces Jail—Flee-Ancee Indicted for Lying to GA. Cops,» New York Post, May 26, 2005; Rothwell, Nicolas. «Zarqawi most wanted, dead or alive,» Australian, May 26, 2005

٥. طبقًا لما جاء فى عدد مجلة «أمريكان چورناليزم ريڤيو» الصادر فى مارس من عام ٢٠٠٥، فقد فاقت تغطية أحزان مارثا ستيوارت القانونية تغطية الأزمة التى فى دارفور بمقدار خمس مرات على الأقل. وفى ٣ أغسطس من عام ٢٠٠٥، وقبل أسبوع من استكمالها للإقامة الجبرية لمدة خمسة أشهر، أعلنت وسائل الإعلام أن الحكم على مارثا قد مُدِّد ثلاثة أسابيع أخرى. وبينما لم تكن تلك هى القصة الإخبارية الأكبر فى ذلك اليوم (إذ كانت تفوقها العراق وفضيحة إساءة استخدام المشاهير للمنشطات)، فقد استغرقت التكهنات الإعلامية بشأن الانتهاك الذى يمكن أن يولد تلك العقوبة من وقت الهواء ما طرد الأخبار الأخرى. وكان تعديل الحكم الصادر ضد مارثا أكثر أهمية بالنسبة للجمهور الأمريكى من التقرير الذى يقول إن شركة شيڤرون دفعت للجنود النيجيريين كى يقتلوا المنتقدين الصريحين ـ أو أن رواد مكوك الفضاء يقولون إنهم شاهدوا «دمارًا بيئيًّا واسع المدى على الأرض» وهم فى الفضاء. وكانت القصتان متاحتين على خدمة وكالات الأنباء فى ذلك اليوم، ولكنهما قوبلتا بتجاهل صحافة الشركات الضخمة.

المصادر:

Ricchiardi, Sherry. «Deja Vu,» AJR, February/March 2005; Usborne, David. «America's Domestic Goddess Breaks Terms of Her House Arrest,» Independent (London), August 5, 2005; Baker, David R. «Chevron Paid Nigerian Troops After Alleged Killing,» San Francisco Chronicle, August 4, 2005; Franks, Jeff. «Shuttle Commander Sees Wide Environmental Damage,» Reuters, Thursday, August 4, 2005.

٦. عند عرض فيلم أنج لى Brokeback Mountain فى دور العرض فى ديسمبر من عام ٢٠٠٥، استأثرت قصة حب من طرف واحد بين راعيى بقر مثليين بانتباه المشاهدين أو أثارت استياءهم. وعرضت الصحافة ما لا حصر له من المقالات عن هذا الموضوع. وأثناء اللغط الدائر حول الأوسكار فى شهر مارس من عام ٢٠٠٦ كان هناك ٦٨٠ مقالاً عن فيلم Brokeback Mountain نُشرت على المستوى القومى على امتداد فترة تزيد على الشهر. وأثناء الشهر نفسه، كانت الاحتجاجات تميز الذكرى الثالثة لغزو أمريكا للعراق وأعلنت اقتراح ميزانية بوش خفضًا فى ميزانية كل برنامج اجتماعى تقريبًا داخل الحكومة الفيدرالية. وبينما انتقد بيل أوريلى من فوكس أفلامًا مثل Brokeback Mountain، معبرًا عن حزنه لما لها من أثر مدمر على قيم المجتمع الأمريكى، فمن الواضح أنه لم يتخذ موقفًا معارضًا من خطة ميزانية بوش التى تستهدف برامج فى التعليم والفنون والضمان الاجتماعى والرعاية الصحية ودعم الإسكان والمدارس الخالية من المخدرات.

المصادر:

Mathews, Jack. «Festival's Oscar-worthy turns bring quality back to box office,» Doily News (New York), September 20, 2005; Goldstein, Patrick. «Films caught in political cross-fire,» Los Angeles Times, January 31, 2006; Council For a Livable World. «Key numbers in latest Bush budget request,» February 14, 2006; Rich, Frank. «Bush of a Thousand Days,» New York Times, April 30, 2006.

٧. فى ٧ فبراير من عام ٢٠٠٦، نُشرت صور لمغنية البوب بريتنى سبيرز وهى تقود مركبة بلا حزام أمان وقد وضعت ابنها فى حجرها. وبينما انشغلت أمريكا بمستقبل الطفل شون پريستون مع أم مثل بريت، طالبت ميزانية الرئيس الجديدة بخفض قدره حوالى مليار دولار من ميزانية التعليم. وسوف تزيد ميزانية الدفاع بنسبة سبعة بالمائة لتصل إلى ٤٤٠ مليار دولار، بينما برامج الحفاظ على حياة الأطفال والبرامج الصحية سوف تخفَّض بنسبة ٢٠ بالمائة. كما طالبت الميزانية بتخفيض ٥٣,٥ مليون دولار من تمويل هيئة الإذاعة العامة فى عام ٢٠٠٧ و٥٠ مليون دولار أخرى فى عام ٢٠٠٨. وذكر إد ماركى (ديمقراطى - ماساتشوستس) فى مجلس النواب أن «أوسكار ذا جروتش كان أكثر رحمة بشخصيات «افتح يا سمسم» من الرئيس بوش الذى اختار

إجراء خفض كبير فى تمويل برامج الأطفال التليفزيونية. ويمثل جهاز الإذاعة العام آخر معاقل البرامج الموجهة للأطفال ذات النوعية الجيدة ـ ونحن ندين بذلك لأطفال أمريكا». وربما لن يعلم الجمهور العام عن هذا الأمر إلا بعد فوات الأوان، ولكن من المؤكد أننا سوف نسمع كل تفاصيل أخطاء أمومة ميس سپيرز.

المصادر:

Lobe, Jim. «Guns Over Butter, Abroad and at Home,» Common Dreams News Center, Inter Press Service, February 7, 2006; Trescott, Jacqueline. «Small gains for cultural programs in Bush budget plan,» Washington Post, February 7, 2006; Klein, Rick. «GOP takes aim at PBS funding,» Boston Globe, June 08, 2006; MSNBC, Scarborough Country. «Britney Spears' latest parenting mishap,» February 7, 2006; Reuters. «Bush Seeks to Slash Public Broadcast Funds,» February 7, 2006.

٨. أصبحت Myspace عبارات شائعة فى الجامعات وفى الأندية وفى البيت. فالمنتدى الاجتماعى الإلكترونى أعطى الفرصة للمغمورين من آلاف الفرق الموسيقية ومخرجى الأفلام وما لا حصر له من المراهقين الذين يعانون من «قلق المراهقة». لقد ارتقى موقع Myspace بالتدوين والدردشة إلى مستوى جديد، حيث يعطى مستخدميه صفحة كاملة لعرض صفاتهم «الفريدة».

وخلال عامى ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ كان Myspace.com يتمتع بفيض من العناوين الرئيسية بوسائل الإعلام التى تتراوح بين مدرس من كونيتيكت أوقف عن العمل بسبب دردشته مع طلابه على Myspace، إلى شراء روپرت مردوخ لإنترميكش (الشركة الأم لـ Myspace) فى ١٩ يوليو من عام ٢٠٠٥. وفى يناير من عام ٢٠٠٦، وبينما كان الملايين من مستخدمى Myspace يشاهدون فيلم ديڤيد ليهر القصير الجديد Myspace: The Movie، نشرت صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» مقالاً عن إنشاء الحكومة لنظام كمبيوتر ضخم يمكنه جمع كميات كبيرة من المعلومات عن مستخدمى الإنترنت. وفى تلك الأثناء، وفى اليوم نفسه، أورد Myspace أن تسجيل الموقع بلغ ٥٨ مليونًا.

فهل يعلم هؤلاء المستخدمون أنه قد يكون هناك ملف ضخم محفوظ فى أحد مكاتب الحكومة يتابع كل تحميل وتدوين وموقع يزورونه؟ لابد أن يضيف Myspace.com مَعْلَمًا للمستخدمين المعنيين بعنوان My GovernmentSpace للأشخاص الذين يريدون معرفة أى المعلومات يجرى تجميعها فى ملفهم الحكومى.

المصادر:

Comp, Nathan. «Myspace Milestones,» Wisconsin State Journal, March 28,2006; Griffiths, Katherine. «News Corp pays $58oM to expand on the internet,» Independent (London), July 19, 2005; Clayton, Mark. «US Plans Massive Data Sweep,» Christian Science Monitor, February 9, 2006.

٩. فى أوائل شهر مارس من عام ٢٠٠٦ كثر الكلام فى وسائل الإعلام الأمريكية عن الكشف التالى عن المنشطات فى حكاية البيسبول. وفى ٨ مارس ٢٠٠٦ ظهر مندوب صحيفة «سان فرانسيسكو كرونيكل» لانس ويليامز فى برنامج Early Show على شبكة «سى بى إس». وبينما ناقش التحول الجسمانى واستخدام نجم فريق Giants بارى بوندر المزعوم للمنشطات، كانت قضية أخرى تختمر فى مسقط رأس بارى ولانس. وفى اليوم نفسه، وافق مشرفو سان فرانسيسكو على إجراء يسعى إلى توجيه الاتهام للرئيس بوش. فقد زعموا أنه لم يتحمل مسئولياته بجره البلاد إلى حرب فى العراق وتقليصه الحريات المدنية، إلى جانب التصرفات الأخرى التى تفتقر إلى الحكمة. كما دعا الحكم إلى توجيه الاتهام كذلك إلى نائب الرئيس ديك تشينى. وقال المشرف كريس دالى إن الإجراء مهم على نحو خاص فى ضوء عدم كفاية ما اتخذته الحكومة من إجراء إزاء الإعصار كاترينا وما كُشِف عنه بشأن برنامج التجسس على المكالمات التليفونية المحلية.

المصادر:

Kirkpatrick, David D. «Call for censure is rallying cry to Bush's Base». New York Times, March 16,2006; CBS News. «Book: Barry Bonds A Steroids User,» March 7, 2006; Epstein, Edward and Charlie Goodyear. «San Francisco Supervisors Ask Lawmakers to Impeach Bush,» San Francisco Chronicle, March i, 2006

١٠. آخر قائمة أخبار الوجبات السريعة لعام ٢٠٠٧ هى الرواية التى جرى الترويج لها كثيرًا، والموضوع المفضل المثير للجدل فى أمريكا الآن «شفرة داڤنشى». فاللغط الذى أحاط بالرواية والفيلم يمكن تتبعه فى إعلام التيار السائد فى أنحاء الولايات المتحدة منذ أبريل من عام ٢٠٠٥ حتى يونيو من عام ٢٠٠٦ على أقل تقدير ـ أكثر من عام من التعليق المستمر على «شفرة دافنشى» الشهيرة. وفى ٨ سبتمبر من عام ٢٠٠٥ عرضت شبكة إم إس إن بى سى برنامجًا خاصًا لستون فيليبس بعنوان «أسرار شفرة داڤنشى» أخذ المشاهدين فى رحلة درامية خلال الجدل والفضيحة الدينية التى استولت على خيال الجمهور الأمريكى. وخلال الأسبوع نفسه، فى أوائل سبتمبر من عام ٢٠٠٧، ضرب الإعصار كاترينا نيو أورليانز، حيث دمر حياة الملايين. ومع أن كلا من «شفرة داڤنشى» والإعصار كاترينا قد كثر الحديث عنه فى الإعلام الأمريكى، فقد كان من الممكن أن يستفيد مواطنو البلاد من كشف الأسرار التى وراء الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ والجدل المحيط بفشل الدعم المقدم لضحايا الإعصار أكثر من استفادتهم من التفاصيل التافهة التى وراء عمل أدبى من الدرجة الثانية وذلك الفيلم الأقل من رائع الذى حقق نجاحًا جماهيريًّا فى الصيف.

المصادر:

Philips, Stone. «Secrets Behind the Da Vince Code,» MSNBC Dateline Special, September 8, 2005; Bandow, Doug. «Serious mess of Bush's making,» Australian, September 5, 2005; Kirkpatrick, David D. and Scott Shane. «Ex-FEMA Chief Tells of Frustration and Chaos,» New York Times, September 15, 2005.

إســـاءة معاملة الأخبـــار

منذ بضع سنوات، بدأ باحثو مشروع مُراقَب ملاحظة القصص الإخبارية التى من غير المناسب تسميتها «وجبات سريعة» ولكنها فى النهاية تتخذ دور أخبار الوجبات السريعة (تلك التقارير الصحفية التى تتسم بالتكرار والإثارة التى تأخذ مكان الأخبار الحقيقية التى تقدم معلومة). فى البداية تعرض تلك القصص الإخبارية حدثًا ما يستحق

التغطية. ولكن فى النهاية تكتسح القصة العناوين الرئيسية وفترات الذروة، ومواقع الإنترنت الإخبارية، حيث تشوه حقائق القصة الأساسية ويُبالغ فى أهميتها. وبينما تغرق تغطية تلك القصص الجمهور بالمعلومات الزائدة عن الحاجة والتوافه غير المفيدة، لا يسمع أحد القصص الإخبارية غير المكتوبة بسبب نقص المساحة.

ها هى أبرز خمس قصص لإساءة معاملة الأخبار كما صوَّت عليها مجتمع مشروع مراقَب:

١ـ ناتالى هولواى

٢ـ إنفلونزا الطيور

٣ـ إصبع فى سلطانية شطة ويندى

٤ـ ديك تشينى يطلق النار على أحد أصدقائه

٥ـ مجرمو كاترينا فى القبة الكبيرة

١ـ بحلول يونيو من عام ٢٠٠٥، كان كل الناس قد سمعوا قصة ناتالى هولواى، ابنة الثامنة عشرة من ولاية ألاباما التى اختفت فى ٣٠ مايو، فى الليلة الأخيرة من إجازتها فى أوروبا. أما الأمر الذى ربما لم تسمعوا عنه فهو ما حدث فى سيوداد هواريس بالمكسيك قبل ثلاثة أيام من تاريخ اختفاء ناتالى. فقد قام عشرات الآلاف من الأشخاص بمسيرات فى المدينة الحدودية مطالبين السلطات بعمل المزيد لوقف موجة العنف التى خلفت ما قد يصل إلى الآلاف من قضايا النساء المقتولات والمختفيات بلا حل وبلا عقاب، وكان معظم المتظاهرين طلابًا صغار السن، فى عمر ناتالى، مُنِحوا يوم عطلة لحضور المسيرة التى نظمها أعضاء برلمان الولاية. وقد جاءوا للاحتجاج على سلسلة من الحوادث الغريبة التى اعتُدى فيها جنسيًّا على شابات، جميعهن عاملات فى مصانع ماكويلادورا ثم خُنِقن، وألقين فى الصحراء. وفى ٣٠ مايو من عام ٢٠٠٣، وهو اليوم الذى بدأت فيه تغطية اختفاء ناتالى، قال المحققون الفيدراليون إن ما لا يقل عن ٣٥٠ امرأة قُتلن فى سيوداد هواريس منذ عام ١٩٩٣. وتصل التقديرات فى أنحاء المنطقة كلها بالرقم إلى ما يقرب من ١٥٠٠. وعلى مدى عقد من الزمان يحاول الصحفيون المستقلون ـ دون أن ينجحوا ـ الحصول للقصة على تغطية كبيرة على التليفزيون الأمريكى.

المصادر:

AP International News. «Thousands of people march against disappearance, killings in Mexican Border City,» May 27, 2005; Espinosa, Maria Cecilia. «Latin America: The Shame of Murdered, Raped, and Ignored Women,» IPS-Inter Press Service, November n, 2004; «Thousand of people march against disappearance, killings in Mexican border city,» Associated Press International News, May 27, 2005.

٢ـ كما هو الحال بالنسبة لتحديث إنذار الإرهاب فى عام ٢٠٠٢، ساد التحذير المبكر من إنفلونزا الطيور القنوات الإخبارية طوال الأربع والعشرين ساعة خلال عام ٢٠٠٥. فشبح وباء إنفلونزا الطيور فى أنحاء العالم ليس بالشيء الذى يُستخف به، وكان لدى محررى الأخبار ما يبرر قرارهم الخاص بتغطية ذلك الاحتمال. ولكن التغطية الأمريكية لإنفلونزا الطيور ركزت فى معظمها على احتمال حدوث تحول وراثى يمكن أن يجعلها أكثر فتكًا، وعلى مقارنات بوباء الإنفلونزا فى عام ١٩١٨ الذى أودى بحياة ٥٠٠ ألف شخص (بالرغم من حقيقة أن إنفلونزا الطيور فى عام ٢٠٠٦ أودت بحياة أقل من ١٢٥ شخصًا فى أنحاء العالم).

فى عـام ٢٠٠٥ حظيت حقيقة أن إحدى الشركات الأمريكية توصلت إلى مصل مضاد لإنفلونزا الطيور، وأن سعر أسهمها يزداد، بقدر ضئيل من التغطية فى الصحافة. ومع ذلك، وبالرغم من أن المعلومات كانت متاحة بسهولة، فلم يذكر أحد فى التيار السائد أن وزير الدفاع دونالد رامسفيلد كان رئيس مجلس إدارة الشركة الأم لمصل تاميفلو (جيليد ساينس) حتى توليه منصب وزير الدفاع فى عام ٢٠٠١ ـ وأنه مازال حـائز أسهم كبيرًا. ومنذ أن أصبح رامسفيلد وزيرًا للدفاع، ارتفع سعر أسهم جيليد من حوالى ٧ دولارات للسهم الواحد إلى ما يزيد على ٥٠ دولارًا للسهم فى عام ٢٠٠٦. وفى أكتوبر من عام ٢٠٠٥، وبينما كان تاميفلو يتحول إلى الدواء الأكثر طلبًا فى السوق العالمية، أعلن البنتاجون أن لديه كميات مخزنة من تاميفلو من أجل أفراد الجيش.

المصادر:

McKay, Betsy. «Avian virus caused the 1918 pandemic, new studies show,» Wall Street Journal, October 6, 2005; Siegel, Marc. «Bird flu and Chicken Littles; The science may not support public health officials' dire predictions,» Los Angeles Times, April 6, 2006; Schwartz, Nelson D., «Rumsfeld's growing stake in Tamiflu,» CNN, October 31, 20005; Engdahl, F. William. «Is Avian Flu another Pentagon Hoax?» GlobalResearch.ca, October 30,2005.

٣ـ فى ٢٢ مارس عام ٢٠٠٥، زعمت ابنة التاسعة والثلاثين أنَّا أيالا أنها عثرت على طرف إصبع بشرى فى سلطانية صوص اللحم الحار. وعلى الفور أصبحت قصة كارثة الإصبع الذى فى سلطانية صوص ويندى خبرًا قوميًّا. وهى لم تُغطَّ بكثافة فى إعلام التيار السائد عبر الساحل الشمالى فحسب، بل جرت تغطيتها على الساحل الشرقى وفى الغرب الأوسط أيضًا لمدة خمسة أيام متوالية. ومع أن الأمر كان مقززًا كذلك، فما كان سماعه أقل ترجيحًا هو أنه خلال الشهر نفسه بدأت الحكومة الأمريكية الموافقة على شحن الذرة المعدَّلة وراثيًّا التى لم يوافَق عليها (ولم تُختَبر) من قبل إلى محلات السوبر ماركت فى أنحاء البلاد. ومع أن وجود إصبع فى سلطانية صوص أمر مقزز بالتأكيد، فإن المرء يظن أن فرض الحكومة لِضد الذرة غير الصالحة للأكل وغير المختبر على المستهلكين الأمريكيين الذين لا يَشُكُّون فيها يصلح خبرًا على نطاق واسع.

المصادر:

Murphy, Dave. «Santa Clara County; Was Finger Cooked Along with Chili? Officials Say It May Have Been Later in the Process,» San Francisco Chronicle Final Edition, Bay Area, March 26, 2005; Ching, Lim Li. «Contamination by Experimental Genetically Engineered Crops Should Not be 'Found Acceptable',» CommonDreams.org, March 23, 2005; Bay City News. «Couple pleads Guilty In Chili finger scam,» CBS5, September 9, 2005.

٤ـ اتخذ تعبير «سُمِعت الطلقة فى أنحاء العالم» معنى جديدًا بالمرة عندما جرح نائب الرئيس ديك تشينى زميله الصياد هارى ويتينجتون. وأكد تشينى أنه رش صديقه

بكريات الخرطوش من الخلف بينما كان يصوب البندقية على طائر سمان. وفى الفترة من ١٣ إلى ١٧ فبراير كانت شبكات إيه بى سى، وسى بى إس، وإن بى سى منهمكة فى القصة، حيث أذاعتها باعتبارها الخبر الرئيسى كل يوم ما عدا يوم الخميس من ذلك الأسبوع. ونجحت المحطات الإخبارية فى تجميع تسع وخمسين دقيقة من «تشينى متمسك ببنادقه». وبينما أدى حادث الصيد إلى ظهور دورة قصيرة شريرة لانتقاد تشينى، فلم تصل إلى أى شىء مهم أو ذى أثر بعيد. فقد ركز معظم النقد على ميل تشينى إلى الهروب من اللوم و«هيمنة الاستخبارات»، وكأن هذا أمر لا يحدث فى العادة فى مكتب نائب الرئيس. وكانت صحيفة «الجارديان» اللندنية الوحيدة التى بحثت سلوك تشينى فى أعقاب الحادث فى سياق السلطات السرية (والفريدة) الممنوحة له فى عام ٢٠٠٣. وفى الولايات المتحدة، ليس مسموحًا بإعطاء الفرصة لبحث سلوك نائب الرئيس خلال فترة توليه المنصب، أو ربما الشك فيه، وقد مر الأمر بسرعة. وفى الأسبوع التالى، وفيما يتسق مع التقليد الإخبارى للتيار السائد، ماتت القصة بالسرعة نفسها التى ظهرت بها. وقد وجد بحث «ليكسيس نيكسيس» الذى استمر شهورًا بعد الحادث أنه من الصعب تحديد الطريق التى تعافى بها مستر ويتينجتون مما أصابه من جروح شهيرة.

المصادر:

Blumenthal, Sidney. «Cheney has a vice-like grip: Bush has granted his deputy the greatest expansion of powers in US history,» Guardian (London), March 3, 2006; VandeHei, Jim and Sylvia Moreno. «White House Deferred to Cheney on Shooting; In a Break With Policy, Hunting Accident Was Not Disclosed for 14 Hours,» Washington Post, February 14, 2006; Oldenburg, Ann. «It's open season on Dick Cheney,» USA TODAY, February 14, 2006.

٥ـ كان الإعصار كاترينا إحدى أسوأ الكوارث الطبيعية التى تصيب الولايات المتحدة فى التاريخ. ففى نيو أورليانز وحدها كان ذلك الحدث سببًا فى ظهور عدد ضخم من القصص. الأشخاص الذين هربوا، والأشخاص الذين لم يمكنهم الهرب، والتحذيرات التى أُطلقت، وفشل الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ، وعقود الإعمار التى مُنحت على عَجَل ونُفِّذت على مَهَل، والعمال الذين أُسيئت معاملتهم، وأخيرًا

الثغرات التى حدثت فى القنوات. ففى ٢٩ أغسطس من عام ٢٠٠٥، حدثت ثغرات فى القناة الصناعية فى قلب نيو أورليانز وأغرق ما يزيد ارتفاعه على ثلاثة أمتار من الماء الحى التاسع، وهو أفقر أحياء المدينة. وكانت الوكالة الفيدرالية لإدارة الطوارئ بطيئة فى تقديم المساعدات ولجأ الكثيرون إلى القبة الكبيرة والمركز المدنى. وكما قد يكون متوقعًا، فقد أبرزت الظروف غير المستقرة والمدمِرة أفضل ما فى الناس وأسوأ ما فيهم.

عمل معظم الناس معًا لتحسين الوضع الذى يستحيل التصدى له، حيث كانوا يتقاسمون الطعام والبطاطين ويرعى كل منهم ما لدى الآخر من صغار ومسنين. ولكن يبدو أن المعلومات الوحيدة التى كانت تصل إلى البرامج الإخبارية فى شبكات التلفزيون وقنوات الكيبل هى أن حكم الغوغاء العنيف سيطر على القبة الكبيرة. فقد طغت تقارير الاغتصاب والاعتداء والقتل والسلب والنهب على العناوين الرئيسية فى كل مكان. وغطت إيه بى سى، وسى بى إس، وإن بى سى ٢٦٣ دقيقة من إعصار كاترينا فى الأسبوع الذى تحطم فى جسر القناة الأولى. وكثيرًا ما صُوِّر السكان الذين غالبيتهم من السود على أنهم بلا أخلاق وآثمون وليس باعتبارهم مجتمعًا أجبر على النزوح يكافح فى مواجهة العديد من التحديات (بما فى ذلك الجريمة) التى من المرجح أن تظهر فى أعقاب واحد من أسوأ الفيضانات فى التاريخ الأمريكى. ومع أن جزءًا من التغطية كشف عن الظلم الاجتماعى الذى يحدث فى المناطق الحضرية، فى أغلب الأحيان، فقد رسمت المجرمين وغير المجرمين على نحو متشابه بالفرشاة ذاتها.

المصادر:

Schleifstein, Mark. «Flooding will only get worse,» Times-Picayune (New Orleans), August 31, 2005; Thevenot, Brian, Keith Spera, and Doug MacCash. «Old West has nothing on Katrina aftermath; Death, violence, lawlessness put cities under martial law,» Times-Picayune (New Orleans); August 31, 2005; Torpy, Bill. «HURRICANE KATRINA: Cities dread influx of the poor, black,» Atlanta Journal-Constitution, September 4, 2005; Zizek, Slavoj. «The Subject Supposed to Loot and Rape: Reality and fantasy in New Orleans,» In These Times, October, 2005.

الفصل الثالث

الصراع المستمر
الإصلاح الإعلامى والديمقراطية

دايلى مالون، كريستين ميديريس، چيسكا روداس، أندرو روث، بجامعة سونوما[1]

الإصلاح الإعلامى الديمقراطى صراع مستمر. والقوة فى هذا الصراع ليست موزعة بالتساوى. فعلى سبيل المثال، لا يغطى إعلام الشركات الضخمة حركات الإصلاح الإعلامى، ومع ذلك، وبالرغم من تفاوت القوة، هناك الكثير مما يمكن جنيه عندما ينظِّم المنتجون الإعلاميون، والمثقَّفون، وأفراد المجتمع وغيرهم الدعوة إلى الإصلاح الإعلامى.

الجمهور المُطَّلِع والفعال ضرورى للحكم الذاتى. وتسهم الصحافة الديمقراطية بحق فى الحكم الذاتى بإطلاع أفراد المجتمع كافةً على المعلومات وتمكينهم. ويعترف دستور الولايات المتحدة بحرية الصحافة باعتبارها المبدأ الجوهرى فى الديمقراطية، وأكدت المحكمة العليا هذه القيمة بكفاءة فى العديد من القرارات. ومع ذلك، وكما

---

(١) أندرو روث أستاذ علم الاجتماع المساعد فى جامعة سونوما والمدير المشارك لمشروع «مراقَب».
دايلى مالون وكريستين ميديروس وچيسيكا روداس طلاب باحثون متدربون يعملون مع مشروع «مراقَب».
أسماء المؤلفين مرتبة أبجديًا؛ وقد شارك الكل فى تأليف هذا الفصل بالتساوى. ونحن ندين بالفضل لبروس بروجمان، وروبرت جرينوالد، وساشا مينيراث، وروبرت ماكتشسنى، وتيموثى مورس، وإسمى ڤوس، حيث تفضل كل منهم بقبول طلبنا بإجراء مقابلة معه.

أظهر الداعون إلى الإصلاح الإعلامى باستمرار، فإن النسخة الاحتكارية الخاصة بالشركات الضخمة من الصحافة «الحرة» لا تحقق احتياجات المواطنين، وفى بعض الأحيان تحبط الديمقراطية وتعوقها، وكما يقول روبرت ماكتشسنى مؤسس «فرى بريس» (freepress.net) وآخرون، فإنه «بدون نظام الصحافة القادر على البقاء، سوف تكون قدرتنا على خلق مجتمع عادل وإنسانى وقادر على البقاء شديدة المحدودية، إن لم تصبح مستحيلة»[١]..

وهكذا فإن الحركة الشعبية المتنامية ـ بمن فيها من مشاركين يغطون طيف الرؤى السياسية ـ تهدف إلى إقامة نظام إعلامى قابل للعمل يمكن أن تكون بديلاً لنموذج الشركات الضخمة القائم بالفعل. وبصورة عامة، تعالج حركة الإصلاح الإعلامى القضايا ذات الصلة بملكية الإعلام، والإعلام المستقل، والحوكمة الديمقراطية. وكان المؤتمر القومى للإصلاح الإعلامى الذى عُقِد فى مايو من عام ٢٠٠٥ بسانت لويس مناسبة لحث الكثيرين فى حركة الإصلاح الإعلامى على الحركة[٢].

وفى هذا الفصل نسأل: ما الذى حدث منذ مؤتمر الإصلاح الإعلامى فى عام ٢٠٠٥؟ ما هى المكاسب التى تحققت فى المعركة من أجل المزيد من الإعلام الديمقراطى المستقل؟ وما هى التحديات التى لا تزال تواجه هذا الهدف؟ بالطبع تتعدى الإجابات الكاملة عن هذه الأسئلة مساحة فصل واحد. وها نحن نركز هنا على أربعة موضوعات:

- كفاح البلديات من أجل خدمة الإنترنت اللاسلكية المجانية أو منخفضة التكلفة (Wi-Fi).
- معارضة الصحف الإخبارية الأسبوعية لدمجها المتزايد.
- استخدام الصحفيين الناطقين بالإسبانية للأخبار المقروءة والمسموعة لتعبئة النشاط الاجتماعى والسياسى.

(١) McChesney, Robert and John Podesta, «Let There Be Wi-Fi,» *Washington Monthly* January/February 2006, http://www.washingtonmonthly.com/features/2oo6/o6oi. podesta. html; Turner, S. Derek, «Broadband Reality Check,» *Free Press*, August 2005, http:// www.freepress.net/docs/broadband_report.pdf.

(٢) For firsthand accounts of the conference, see Brown, Sandy, Joni Wallent, Kristine Snyder, Luke Judd, Christopher Cox, Jacob Rich, Lori Rouse, Mark Thompson, Scan Arlt, Brittney Roeland, and Britt Walters, «Media Democracy in Action: Update on Media Reform Conference and Media Activist Groups Nationwide,» pp 263-280 in Censored 2006, New York: Seven Stories Press, 2005.

● عمل البرامج التليفزيونية التقدمية لإعلام الجمهور وإشراكه فيما يتعلق بالحريات المدنية والبيئة.

تغطى هذه الموضوعات الأربعة مجموعة من أشكال التوزيع الإعلامى تتراوح بين الإعلام المطبوع والمسموع والمرئى والإنترنت. وكما نرى فإن هناك فكرتين تربطان بين هذه الموضوعات. أولاً: يبين كل موضوع أهمية الإعلام المستقل الذى يخدم المجتمعات المحلية واحتياجاتها، بينما تربطها بالجماهير الأعرض وهمومها. وتنطوى الفكرة الثانية التى توحد بين القضايا الأربع التى نناقشها على التنظيم السياسى؛ فكل منها يعد نموذجًا للعائد الملموس للتنظيم المستمر والممتد.

الكفاح من أجل إنترنت البلديات اللاسلكى

تقدم البلديات على نحو متزايد للمقيمين فيها خدمة الإنترنت اللاسلكية المجانية أو منخفضة التكاليف (Wi-Fi)، باعتبارها بديلاً للخدمات التى يقدمها الاحتكار الثنائى للكيبل والتليفون الذى يسيطر على ٩٨ بالمائة من سوق الموجة العريضة[١]. ويتعرض حياد الإنترنت للخطر إلى أقصى درجة ممكنة، حيث تملكه حفنة من الشركات التى تهدد حصول الناس جميعًا عليه مجانًا وبلا قيود. ولكى توفر البلديات الاستخدام العام الذى يمكن تحمل نفقاته، فهى تضع عُقَدًا على الأبنية المملوكة للمدينة، مثل إشارات المرور وأعمدة إنارة الشوارع. وتبث تلك العقد إشارة موجة عريضة رابطة تخلق شبكة لاسلكية، أو سحابة، لدخول الإنترنت.

وإنترنت البلديات اللاسلكى خيار يتناسب مع مقتضى الحال بشكل كبير فى بلد هبط من المستوى الرابع إلى المستوى السادس عشر فى انتشار الموجة العريضة منذ عام ٢٠٠١.[٢] وهناك ستون بالمائة من الأسر المعيشية فى الولايات المتحدة بلا وصلة موجة عريضة[٣] وعندما تتوفر الموجة العريضة تسمى «الموجة العريضة الأبطأ والأكثر تكلفة

---

(١) McChesney, Robert and John Podesta, «Let There Be Wi-Fi,» Washington Monthly, January/February 2006, http://www.washingtonmonthly.com/features/2oo6/o6oi.podesta. html.

(٢) Ibid

(٣) Aaron, Craig and Ben Scott, «United States of Broadband,» www.Tompaine.com, July n, 2005, http://www.tompaine.com/articles/2OO5/o7/ii/the_united_states_of_broadband.php.

والأقل من حيث التعويل عليها فى العالم»[١]. ويقل عدد مشتركى الموجة العريضة بين الأسر الريفية، أو أسر الأقليات، أو الأسر منخفضة الدخل أو غير المتعلمة، أو كبار السن[٢]. ويسمى روبرت ماكتشسنى مؤسس «فرى بريس» معارضة إنترنت البلديات اللاسلكية بأنها «جرس الموت بالنسبة للمناطق الريفية، وللمجتمعات المحلية الفقيرة».

فى الوقت الراهن هناك أربع عشرة ولاية بها قوانين إما تقيد تشغيل البلديات لشبكاتها ذات السرعة العالية أو تحظرها[٣]. وفى عام ٢٠٠٥ تمت الموافقة على قيود الإنترنت اللاسلكية فى خمس ولايات، بينما رُفِضت مشروعات القرارات تلك فى ثمانى ولايات بمساعدة ناشطى الديمقراطية الإعلامية[٤]. وماكتشسنى على ثقة من هزيمة المعارضين لإنترنت البلديات اللاسلكية فى المجالس التشريعية بالولايات. وهو يقول: «سوف نظل نكسب ما دمنا منظمين، لأن موقفهم ببساطة لا يمكن تأييده». وتجرى فى الوقت الراهن مناقشة تشريعات متضاربة فى لجان الكونجرس إما لحماية البلديات أو منعها من تقديم تلك الخدمات. فقد تقدم عضوا مجلس الشيوخ چون ماكين (جمهورى أريزونا) وفرانك لاوتنبرج (جمهورى نيوچيرزى) للجنة بقانون الموجة العريضة لعام ٢٠٠٥ «لحفظ وحماية قدرة الحكومات المحلية على توفير قدرة وخدمات الموجة العريضة». وقدم النائب پيت سيسيونز (جمهورى تكساس) ـ مدير سى بى إس سابقًا ـ قانون الحفاظ على الإبداع فى الاتصالات لعام ٢٠٠٥ «لمنع حكومات البلديات من تقديم الاتصالات أو المعلومات أو خدمات الكيبل إلا لعلاج اخفاقات السوق بسبب عدم توفير الشركات الخاصة لتلك الخدمة»[٥]. وتطالب إعادة صياغة السيناتور چون إنزاين (ديمقراطى نيڤادا) لقانون الاتصالات لعام ١٩٩٦ البلديات بـ«السماح

(١) McChesney, Robert and John Podesta, "Let There Be Wi-Fi," Washington Monthly, January/February 2006, http://www.washingtonmonthly.com/features/2oo6/o6oi.podesta. html.

(٢) Fox, Susannah, «Digital Divisions,» Pew Internet & American Life Project, October 5, 2005, http://www.pewinternet.org/PPF/r/i65/report_display.asp; Public Knowledge; «Principles for an Open Broadband Future,» Public Knowledge, July 6, 2005, http://www.publicknowl-edge.org/content/papers/open-broadband-future.

(٣) McChesney, Robert and John Podesta, «Let There Be Wi-Fi,» Washington Monthly, January/February 2006, http://www.washingtonmonthly.com/fearures/2oo6/o6oi.podesta. html.

(٤) Ibid.

(٥) Szczepanczyk, Mitchell, «Community Internet Under Attack,» Z Magazine, September 2005 http://zmagsite.zmag.org.

للكيانات غير الحكومية بالتقدم بعطاءات لتوفير تلك الخدمة ـ على أن تكون الأفضلية للكيانات غير الحكومية». ويؤكد ماكتشسنى أن «محتكرى الاتصالات يحاولون أن يجعلوا من المستحيل على المجتمعات المحلية منافستها فى تقديم خدمة الإنترنت».

فى يونيو من عام ٢٠٠٥ أصدرت المحكمة العليا حكمًا فى مصلحة شركات الكيبل فى قضية «براند إكس» ضد لجنة الاتصالات الفيدرالية، مما سمح لهم باحتكار خطوط الموجة الطويلة وقصر استخدامها على «مقدمى خدمة الانترنت» المستقلة. ومع وجود البنية التحتية المادية للإنترنت تحت السيطرة الخاصة، فقد تسعى شركات الكيبل إلى فلترة المحتوى أو التحكم فى سرعة الحصول على الخدمة. وأكدت المحكمة حكمًا متنازعًا عليه أصدرته لجنة الاتصالات الفيدرالية ويقضى بتصنيف خطوط الكيبل على أنها خدمة «معلومات» غير نظامية وليس بصفتها خدمة «اتصالات» نظامى(١). كما تزعم لجنة الاتصالات الفيدرالية أن ٣٨ مليون أمريكى لديهم اشتراك «عالى السرعة» (٢٠٠ كيلوبايت فى الثانية حسب تعريفهم)، وهو ما يعد فى الواقع أبطأ خمس مرات عن الدى إس إل القياسى، وأبطأ عشر مرات عن الكيبل، وأبطأ خمسًا وعشرين مرة عن الوصلة العادية فى اليابان(٢). كما أن اليابانيين سيطلقون وصلة أسرع ٥٠٠ مرة من تعريف لجنة الاتصالات الفيدرالية للسرعة العالية(٣). وتشجع الحكومة اليابانية مشروعات الإنترنت الخاصة بالمجتمعات المحلية، وتمنح البلديات من الدعم ما يغطى ثلث تكاليف كل برنامج(٤). ويدفع الأمريكيون كذلك ما يزيد من عشرة أضعاف إلى خمسة وعشرين ضعفًا عما يدفعه اليابانيون ثمنًا لوصلاتهم(٥).

رغم ضغط ممثلى الشركات والحكومة المتعاطفين مع المصالح الخاصة، مازالت إنترنت البلديات اللاسلكية تتسع. وفى أبريل من عام ٢٠٠٦ كانت هناك ثمان وخمسون

---

(١)Center for Digital Democracy, «Brand X: Plan B,» Center for Digital Democracy, July 13, 2005, http://www.democraticmedia.org

(٢) Aaron, Craig and Ben Scott, «United States of Broadband,» www.Tompaine.com, July n, 2005, http://www.tompaine.com/artides/2oo5/O7/ii/the_united_states_of_broadband.php.

(٣) McChesney, Robert and John Podesta, «Let There Be Wi-Fi,» Washington Monthly, January/February 2006, http://www.washingtonmonthly.com/features/2oo6/o6oi.podesta.html.

(٤) Ibid.

(٥) Turner, S. Derek, «Broadband Reality Check,» Free Press, August 2005, http://www.free-press. net/docs/broadband_report.pdf.

شبكة إنترنت لاسلكية إقليمية أو على مستوى المدينة، واثنتان وثلاثون «منطقة ساخنة» بالمدن، وتسعة وستون نشرًا مزمعًا[١]. وبحلول عام ٢٠١٠ ستكون المناطق التى تغطيها إنترنت البلديات اللاسلكية قد زادت من ١٥٠٠ ميل مربع فى عام ٢٠٠٥ إلى ١٢٦٠٠٠[٢]، حيث من المقدر أن تنفق الولايات المتحدة ٧٠٠ مليون دولار فى السنوات الثلاث المقبلة وحدها[٣].

فى أكتوبر من عام ٢٠٠٥، منحت فيلادلفيا عقدًا لإرثلينك لتوفير إنترنت لاسلكية قليلة التكلفة مقابل حوالى ٢٠ ألف دولار شهريًّا، كخدمة للمستفيدين ذوى الدخل المنخفض مقابل ما يقل عن ١٠ دولارات شهريًّا، وخدمة مجانية فى اثنين وعشرين موقعًا[٤]. وتشمل خطتهم «صندوق الدمج الرقمى» لتوفير أجهزة الكمبيوتر وتدريب الأطفال والمستفيدين ذوى الدخل المنخفض ومشاركة المدينة فى ٥ بالمائة من العائد[٥]. ويقول اسمى ڤوس مؤسس مونى وايرلس[٦] بأسى إن «فيلادلفيا بدأت طموحةً ثم أصبحت عادية فى النهاية. وتدير شبكتها إرث لينك. فأين فيلادلفيا اللاسلكية، التى لا تستهدف الربح، فى هذا كله؟»

تمت الموافقة على مشروع قانون فى بنسلڤانيا فى ديسمبر من عام ٢٠٠٤ [٧] سُمِّى مشروع قانون ڤيريزون، يمنع البلديات من تقديم خدمات الموجة العريضة، مع استثناء لفيلادلفيا جرى تضمينه فى آخر لحظة. ويعمل المؤيدون لهذا التشريع طبقًا لفرضية عدم وجود «المزايا التى يُفتَرض أن تتمتع بها الحكومات المحلية، وليس أهدافها الربحية

(١) Muniwireless, «Muniwireless April 2006 Summary of City and County Projects,» Muniwireless, April 25, 2006, http://muniwireless.com/municipal/reports/ii63/.

(٢) ABI Research, «Metro Wi-Fi Coverage to top 126,000 Square Miles by 2010, Says ABI Research,» ABI Research, March 15, 2006, http://www.abiresearch.com.

(٣) Muniwireless, «Muniwireless market sizing report now available,» Muniwireless, September 26, 2005, http://muniwireless.com/municipal/reports/84i/.

(٤) Media Alliance, «Where do the SF wireless proposals stand on digital inclusion?» Media Alliance, March 14, 2006, http://www.media-alliance.org.

(٥) Ibid

(٦) Muniwireless, «Muniwireless April 2006 Summary of City and County Projects,» Muniwireless, April 25, 2006, http://muniwireless.com/municipal/reports/ii63/.

(٧) McChesney, Robert and John Podesta, «Let There Be Wi-Fi,» Washington Monthly, January/February 2006, http://www.washingtonmonthly.com/features/2oo6/o6oi.podesta.html.

قصيرة المدى، هى المسئولة عن فشل مزودى الخدمة الثابتين فى إقامة الاستثمارات» التى تتطلبها المجتمعات المحلية[١]. والأمر كذلك بالرغم من تلقى الشركات للدعم العام وتمتعها بالمهلة الضريبية، والحوافز لتخفيف أعبائها. فقد تلقت ڤيريزون دعمًا من پنسلڤانيا يساوى عشرة أضعاف تكلفة برنامج فيلادلفيا[٢]. وتلقت كومكاست منحة قدرها ٣٠ مليون دولار لبناء مقر لها فى الولاية[٣]. وهذه هى الشركات نفسها التى تستخدم جماعات الضغط باهظة التكاليف وتدير الحملات النشطة، وتجبر الساسة والمواطنين على التصويت على التشريع والاستفتاءات لمنع إنترنت البلديات اللاسلكية[٤].

فى أبريل من عام ٢٠٠٦، منحت سان فرانسيسكو كذلك عقدًا لإرث لينك ـ مشاركة مع جوجل، وموتورولا، وشبكة ترويوس ـ لنشر الإنترنت اللاسلكى المجانى بسرعة ٣٠٠ كيلوبايت فى الثانية وتقديم خدمات ممتازة مقابل حوالى ٢٠ دولارًا فى الشهر[٥]. وقد مُنِحت شركة تقديم خدمة الإنترنت حقوقًا طويلة المدى لعشر سنوات، مع خيارَى تجديد لمدة أربع سنوات[٦]، وطبقًا لما تقوله ساشا مينرات، المشاركة فى تأسيس شبكة المجتمع المحلى للإنترنت اللاسلكية فى شامپين ـ أربانا، «مما حصر سان فرانسيسكو فى هذا النموذج بالرغم من التكنولوجيا المتغيرة». وهناك مخاوف أخرى فى اقتراح إرث لينك/ جوجل، بما فى ذلك عدم وجود صندوق الدمج الرقمى، والحق فى اعتبارات الخصوصية، وسرعة وصل أبطأ من نصف سرعة العطاءات المنافسة[٧]. وسوف تقدم جوجل خدمة الإنترنت اللاسكية مجانًا، بما يسمح للمستفيدين بالتوقيع

---

(١) Bailer, Jim, «Jim Bailer's Initial Reaction to Senator Ensign's Municipal Networks Provision,» The Bailer Herbst Law Group, July 29, 2005, http://www.baller.com.

(٢) McChesney, Robert and John Podesta, «Let There Be Wi-Fi,» Washington Monthly, January /February 2006, http://www.washingtonmonthly.com/features/2Oo6/o6oi.podesta. html.

(٣) Ibid

(٤) Szczepanczyk, Mitchell, «Community Internet Under Attack,» Z Magazine, September 2 2005. http://zmagsite.zmag.org.

(٥) Media Alliance, «Where do the SF wireless proposals stand on digital inclusion?» Media Alliance, March 14, 2006, http://www.media-alliance.org.

(٦) Ibid.

(٧) Media Alliance, «Google Wi-Fi Bid Lacking in Privacy, Speed, Digital Divide Elements,» Media Alliance, April 6, 2006, http://www.media-alliance.org.

للدخول على صفحة البدء التى تسمح بأن يكون الإعلان متماشيًا مع موقعهم ويمكن تتبعه على بعد بضع مئات من الأقدام(١). وتحتفظ جوجل بالمعلومات لمدة ١٨٠ يومًا قبل محوها، مما يثير مخاوف الخصوصية التى أعقبت استدعاء ڤيدرالى لسجلات بحث المستفيدين فى عام ٢٠٠٥ (٢).

وهناك خيارات أخرى. ففى مارس من عام ٢٠٠٥، نشرت ضاحية أورلاند التى يسكنها ٢٨ ألف نسمة فى سانت كلاود بولاية فلوريدا أول إنترنت لاسلكية مجانا للبلدية(٣). وتستخدم شبكة مجتمع شامپين-إربانا برنامج كمبيوتر «آلى» لتحويل أجهزة الكمبيوتر الشخصى القديمة إلى نقاط اتصال للإنترنت اللاسلكية ـ شبكات لا مركزية محلية بلا حقوق ملكية مسجلة.

إن تكنولوجيات الموجة العريضة «تحدث تغيرًا نمطيًا فى الطريقة التى نعيش بها حياتنا»(٤). وفى مسعى للاحتفاظ بقدرة للحصول على خدمة الإنترنت على نحو يمكن تحمل تكلفته ولا يعوقه شيء، يمكن للحكومة الأمريكية أن تحمى حقوق البلديات فى نشر الشبكات اللاسلكية. وسوف تحدد نتيجة التشريع الڤيدرالى المتضارب ما إذا كان حياة الشبكة سوف تحظى بالحماية أم تُدَمَّر.

معركة الصحف الأسبوعية البديلة من أجل البقاء

فى نوفمبر من عام ٢٠٠٥ وافقت الحكومة الڤيدرالية على دمج «نيو تايمز» و«ڤيليدج ڤويس ميديا»، وهو ما يسمح بخلق سلسلة أسبوعية بديلة تضم سبع عشر صحيفة. ويزيد هذا التشريع من احتمال أن تصبح الصحف الأسبوعية البديلة جميعها مدمجة فى النهاية. والصحف البديلة الصغيرة خائفة، لأن نيو تايمز وڤيليدج ڤويس ميديا المدمجتين سوف تتراوح نسبة توزيعهما بين ٢٢ و٢٥ بالمائة من إجمالى توزيع الـ ١٢٦ عضوًا الذين

---

(١) Kopytoff, Verne, «Wi-Fi plan stirs Big Brother concerns». Son Francisco Chronicle, April 8, 2006. Ci

(٢) Ibid

(٣) Baltuch, Johathan, «St. Cloud, Florida Citywide Wi-Fi update" Muniwireless, March 21, 2006, http://muniwireless.com/municipal/ii09

(٤) Public Knowledge, «Principles for an Open Broadband Future,» Public Knowledge, July 6, 2005, http://www.publicknowledge.org/content/papers/open-broadband-future

يشكلون اتحاد الصحف الأسبوعية البديلة. وطبقًا لما جاء فى مسودة اتفاقية الدمج التى حصلت عليها «سان فرانسيسكو باى جارديان»، فإن أربعة من أعضاء مجلس الإدارة التسعة ليسوا صحفيين متمرسين بل رجال بنوك استثمارية أو رأسماليون استثماريون. وقد خططت الشركة ـ التى تُعرف الآن باسم نيو تايمز ميديا ـ لاستغلال منفذ إعلان قومى للإعلان عن صحفها الأسبوعية فى سان فرانسيسكو ونيويورك ولوس أنجلوس وسياتل وفينكس.

اكتمل الدمج فى ٣١ يناير من عام ٢٠٠٦، مما أثار المخاوف فى صحف كاليفورنيا الأسبوعية البديلة، لأن أربعًا من أكبر الأسواق فى كاليفورنيا موجودة فى سان فرانسيسكو، وإيست باى، ولوس أنجلوس، وأورانج كاونتى. وبعد أشهر فقط من الدمج يبدو أن المخاوف البرلمانية لها ما يبررها، حيث إن سلسلة القوة الجديدة تحاول القضاء على الصحف الأسبوعية البديلة المنافسة فى أسواق كاليفورنيا، مما يضر كلاً من القراء والمعلنين. وقد رفعت «سان فرانسيسكو باى جارديان» دعوى قضائية ضد «سان فرانسيسكو ويكلى» و«إيست باى إكسبريس» ونيو تايمز نيوزبيبرز، وهى السلسلة المالكة لصحيفتين أسبوعيتين وتتخذ من فينكس مقرًا لها. وتنص الدعوى على أن أكبر سلسلة أسبوعية بديلة فى البلاد باعت إعلانات بأقل من التكلفة على نحو غير قانونى فى مسعى منها لإخراج «باى جارديان» من السوق. ولم يبذل أى من وزارة العدل أو مكتب النائب العام جهدًا لمساعدة الصحف الأسبوعية البديلة. ولهذه الأسباب، رفعت «باى جارديان» قضية خاصة معالِجةً بذلك المشكلة بنفسها.

قد يكون فى كاليفورنيا من الصحف الأسبوعية البديلة ما هو أكثر مما فى أية ولاية أخرى (إجمالى عددها ثلاث وعشرون صحيفة) من «تشيكو نيوز آند ريڤيو» فى الشمال إلى «سان دييجو ريدر» فى الجنوب. وتتباهى صحف كاليفورنيا هذه بأنها تمارس حقوقها المنصوص عليها فى التعديل الأول وتنقل القصص الإخبارية ووجهات النظر التى لا تغطيها صحف الشركات الضخمة اليومية. وكما يقول بروس بروجمان، محرر «سان فرانسيسكو باى جارديان»، فإن على الصحف الأسبوعية المستقلة واجبًا تجاه المجتمعات المحلية، وهى تهدف إلى أن تكون صحفًا نموذجية مستعدة لمحاربة تنافس الصحف الاحتكارية المحلية. وقد تأسست «باى جارديان» فى عام ١٩٦٦ وأصبحت

جزءًا مهمًا من السياسة والثقافة فى كاليفورنيا. وباعتبار بروجمان و«باى جارديان» أحد المنافسين الذين لم تقض عليهم مؤسسة نيو تايمز بعد، فهما يرفضان أن يُطردا من السوق دون قتال. ويقول بروجمان: «نحن لا نكره المنافسة، بل إننا نتحسن بها، غير أننا نؤمن بأن على المتنافسين أن يكونوا أمناء، ونيو تايمز شأنها شأن أية سلسلة شركات كبيرة تنتهك القانون وتستغل موارد قومية ضخمة فى مسعى منها للقضاء على التنافس المملوك محليًّا، وسوف تحصل بذلك لنفسها على سوق سان فرانسيسكو»(١).

خطر الدمج شديد، لأنه يبدو أن نيو تايمز تتعمد استهداف المدن والصحف الليبرالية. و«ڤيليدج ڤويس» نموذج مثالى للصحيفة التى اشتهرت بأن بها هيئة تحرير من الكُتّاب الليبراليين، وكان يُنظر إليها كثيرون على أنها عيب كبير، وقد نُقِل عن محرر نيو تايمز التنفيذى مايك ليسى قوله «أتمنى أن يكون هناك المزيد من الكُتَّاب المحافظين فى الصحف، ولكنهم غير موجودين. ليس هناك أى شيء مفروض بشأن وجهة النظر التحريرية من فينيكس»(٢). وقد فَصَل المديران الجديدان لنيو تايمز، چيم لاركن ومايك ليسى، الكثير من الصحفيين الليبراليين القدامى بعد الدمج، مما خلق بيئة عمل غير ودية فى «ڤيليدچ ڤويس». ووصفت الكاتبة الصحفية سينثيا كوتس الدمج بأنه «استيلاء عدائى بواسطة شركة تسببت مشترياتها الإعلامية فى حدوث حمَّام دم مميز»(٣).

كان حمَّام دم، ولكن «سان فرانسيسكو باى جارديان» تحارب من أجل البقاء. فبعد سنوات من التحذير من أخطار السلوك المضاد للتنافس، ها هو بروجمان و«باى جارديان» يتخذان إجراءً محليًّا لبيان أنه يمكن للأعمال التجارية المستقلة المملوكة محليًّا أن تتحدى هيمنة السلاسل فى الإعلام الخبرى. وتأمل «باى جارديان» فى أن توقف القضية للتسعير المدمر والممارسات الإعلانية غير القانونية. ويوافق روبرت ماكتشسنى على أنه لابد لسلاسل القوة من التوقف عن محاولة السيطرة على الصحف الأسبوعية البديلة، «ونحن كمجتمع ينبغى علينا عدم تشجيع ذلك، أو جعل تنفيذه أصعب ما

(١) Redmond, Tim, «Bay Guardian Sues New Times Chain for Predatory Pricing,» San Francisco Bay Guardian, October 20, 2004.

(٢) Kurtz, Howard, «The Village Voice's No-Alternative News: Corporate Takeover,» Washington Post, October 24, 2005.

(٣) Ibid

يكون. وكمجتمع، لابد لنا من وضع سياسات لتشجيع الآراء المختلفة، وإعطائها أدوات جديدة كى تنجح. ويعنى هذا على المدى القصير منع الاندماجات إن أمكن ذلك، أو جعل معدلها أبطأ. أما على المدى البعيد، فلابد لنا فحسب من أن نضع سياسة أكثر استنارة بكثير بشأن ملكية الإعلام فى العصر الرقمى، وسلسلة من السياسات التى تجعل بدء إعلام جديد أيسر وليس أكثر صعوبة».

تذكر «سان فرانسيسكو باى جارديان» أنه خلال فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات قد تُباع سلسلة نيو تايمز إلى شركة أكبر مثل «ڤياكوم» (التى تملك العشرات من محطات الإذاعة والتليفزيون، ودور نشر الكتب، وستوديوهات السينما، وشبكات الكيبل ومنها «إم تى ڤى») أو جوجل أو جانيت التى تنشر «يو إس توداى»، والمعروفة كذلك بأنها صحيفة يحركها حساب المكسب والخسارة. صحيح أن جانيت لها تجارب مع صحفها الأسبوعية، (المعروفة فى عالم الصحف الأسبوعية البديلة بـ «الصحف ذات التوجه الشاب» لافتقارها إلى الحد السياسى والقيمة التقدمية)[1]. ويعتقد الكثير من الصحف من «باى جارديان» أنه إذا بيعت سلسلة نيو تايمز لأى من تلك الشركات فحينئذ لن تبقى الصحف الأسبوعية المستقلة، لأن من يعملون فى جانيت والشركات المشابهة لها ليس لديهم فهم لمبادئ الصحافة الجوهرية أو خبرة نقل الخبر الصحفى الضرورية.

يقول بروجمان إن مهمة الصحافة البديلة هى أن تكون بديلاً للصحافة المحلية وصحافة التيار السائد ومنافسًا لها. ولا يمكن بلوغ هذه الغاية إلا عندما تكون الصحف مستقلة ويمكنها الانتقاد ومناقشة القضايا بحرية من وجهات نظر مختلفة. ويرى بروجمان وآخرون أن الدمج يتعدى بشكل سلبى على حقوق التعديل الأول، والمجتمعات المحلية، والإعلام القائم على أسس محلية. وإذا نجحت «باى جارديان» فى كفاحها من أجل الاستقلال الدائم، فسوف تكسب المزيد من المال، وسوف تثبت أنه بالقوة والتصميم والطموح يمكن لوسائل الإعلام فى المستقبل منافسة نظيراتها التابعة للشركات الضخمة والتفوق عليها فى الأداء.

(١) Morgan, Fiona, «Will Merger Take the Alt out of Weeklies?» The Independent Weekly, September 14, 2005, http://www.indyweek.gyrobase.com.

ڤوسيس أونيداس (الأصوات المتحدة)

أكثر جوانب نظام الاتصال الناطق باللغة الإسبانية فى الولايات المتحدة إشكالاً هو ضعف التوزيع. وعلاج هذه المشكلة هو اجتذاب جمهور جديد للإعلام الناطق بالإسبانية. وفى النهاية، لابد للإعلام التقدمى من توسيع دائرة جمهوره للوصول إلى الجماعات العرقية والثقافات المختلفة، وتشجيع القيادة المتمركزة فى المجتمع المحلى ودعم التغير الاجتماعى الإيجابى. ويقدم الإعلام غير الناطق بالإنجليزية معلومات دقيقة، وشاملة وتثقيفية باللغة الإسبانية وغيرها من اللغات للمساعدة فى تلبية احتياجات ومصالح الجاليات المختلفة. ففى سانتا روزا بولاية كاليفورنيا تتبنى صحيفة «لا ڤوس» المستقلة ومحطة الإذاعة «كيه بى بى إف» هذه التحديات للوصول بفاعلية إلى شرائح كبيرة من المجتمع المحلى اللاتينى الكبير فى مقاطعة سونوما.

تعيش «لا ڤوس» ثنائية اللغة، وهى إحدى الصحف الكبرى فى منطقة نورث باى فى سان فرانسيسكو، عامها الخامس من النشر. ويقول تيموثى مورس ناشر «لا ڤوس»: «لقد استمتعنا بتحديات تأسيس نمط جديد من النشر، ويعكس شكلنا الفريد ديموجرافيتنا المتغيرة على نحو أكثر دقة من أى إعلام مطبوع آخر فى الشارع اليوم». وليس الغرض من صحيفة «لا ڤوس» المد بالمعلومات فحسب، بل كذلك إشراك الجمهور فى الأنشطة التى تثرى الأفراد والجماعات، ومهمتها كصحيفة ثنائية اللغة بسيطة؛ وهى فتح قنوات اتصال جيدة بين الثقافات بالمعلومات الدقيقة التى تثقف الجمهور وتمده بالمعلومات من أجل المصلحة العامة للكل.

تخدم «لا ڤوس» خمس مقاطعات، حيث يتركز ٧٠ بالمائة من توزيعها فى مقاطعة سونوما. وكشفت المراجعة المحلية أن هناك ٨٠ ألف قارئ، بناءً على نشر ٣٠ ألف نسخة من الصحيفة. وقد وضعت «لا ڤوس» الصحيفة على نحو استراتيجى فى أكشاك أو حوامل الشوارع «حيث تتلاقى الثقافات» طبقًا لما يقوله مورس. وتبين المراجعة المستقلة أن نسبة المباع من المطروح للبيع تزيد على ٩٠ بالمائة. وهذا رقم تتمناه المطبوعات الأخرى فحسب، وهو يشير إلى أن قراء الإنجليزية شريحة متزايدة من الجمهور.

وتتعاون «لا ڤوس» تعاونًا فعالاً مع المنظمات التى تتفق مع مهمتها. والعمل مع مكتب التعليم فى مقاطعة سونوما جهد مهم نحو تحقيق تلك الغاية، فمكتب تعليم سونوما لديه اشتراك قدره ٧٠٠ نسخة من الصحيفة لاستخدامها فى الفصول الدراسية

وإرسالها إلى المنازل ليستخدمها الآباء والأبناء والأخوة وغيرهم من أفراد الأسرة. ويقول مورس: «نحن ندعم برامجهم بقوة ونتطلع إلى نقل النتائج التى تظهر فى المستقبل على المدى القصير والمدى الطويل». وتتكون شراكات مشابهة فى أربع مقاطعات أخرى تخدمها «لا ڤوس» فى الوقت الراهن.

منذ خمس وثلاثين سنة، أصبحت محطة كيه بى بى إف (٨٩,١ إف إم) فى سانتا روزا بولاية كاليفورنيا أول محطة غير تجارية تبث باللغة الإسبانية تعتمد على إحدى الجاليات فى البلاد.[١] وقد قام هذا المشروع بالجهد المشترك للجالية اللاتينية والمنظمات المحلية والمهنيين والطلاب بجامعة سونوما، حيث أدركوا جميعًا ضرورة الوصول إلى المهاجرين الناطقين بالإسبانية فى المنطقة وبناء جسر تعليمى وثقافى بين المجتمعات اللاتينية وتلك الناطقة بالإنجليزية. وفى مايو من عام ١٩٧٣، حصلت مؤسسة البث ثنائى اللغة (الشركة الأم لـ «كيه بى بى إف») على ترخيص لأول محطة إذاعة ثنائية اللغة غير تجارية فى الولايات المتحدة.

أصبحت كيه بى بى إف منفذا إذاعيًا أساسيًا للناطقين بالإسبانية فى كاليفورنيا. وتبث المحطة منذ بدايتها باللغتين الإسبانية والإنجليزية، لمدة أربع وعشرين ساعة فى اليوم، و٣٦٥ يومًا فى العام، وتصل إلى ثمانى عشرة مقاطعة فى شمال كاليفورنيا. وتقدم برامج «كيه بى بى إف» باستمرار المعلومات والرأى للأشخاص الذين لا تقدم لهم الإذاعات التى تبث بالإنجليزية فقط الخدمة الواجبة.

فى خريف عام ٢٠٠٥، ضغط الناشطون من أجل تشكيل مجلس مدراء جديد تمامًا «عاقد العزم على إعادة المحطة إلى مهمتها الأصلية الخاصة بخدمة العمال الزراعيين والأسر المهاجرة الناطقين بالإسبانية فى المنطقة».[٢] وطبقًا لما ذكرته سكرتيرة المجلس الجديد إيڤلينا مولينا، فإن التغيرات عودة إلى مهمة المحطة الأصلية. وعلى مر السنين بدأت كيه بى بى إف «تصبح تحت سيطرة المصالح المختلفة.. ولم تعد على النحو الذى وُلِدَت عليه» حيث البرامج «التى تتناسب على نحو خاص مع العمال الزراعيين».

(١) Robinson, Bruce, «Voice of the Worker: Bilingual KBBF-FM Returns to Its Roots,» Metroactive.com, March 8, 2006, http://www.metroactive.com/bohemian/O3.o8.o6/kbbf-o6io.html.

(٢) Ibid

والآن، وقد بات يديرها مجلس مديرين جديد، تقوم كيه بى بى إف فى الوقت الراهن بدور سياسى أكثر أهمية فى المجتمعات التى تخدمها.

كان ذلك واضحًا بجلاء فى ربيع عام ٢٠٠٦. فعندما احتج مئات الآلاف من الأشخاص فى أنحاء البلاد علنًا على التشريع المعادى للمهاجرين فى الكونجرس، كانت كيه بى بى إف بمثابة المحفز فى تنسيق واحدة من أكبر المسيرات الاحتجاجية فى مقاطعة سونوما فى العقود الأخيرة. وفى ٣١ مارس من عام ٢٠٠٦ (يوم سيسار تشابِس) تجمَّع ما بين ٣٧٠٠ و٥٠٠٠ شخص للاحتجاج على قوانين حماية الحدود، ومعاداة الإرهاب، والحد من الهجرة لعام ٢٠٠٥. وكان لبرنامج كيه بى بى إف الصباحى اليومى «ساعة العامل الزراعى» الذى يقدمه سلفادور مندوسا، العامل فى مزارع العنب سابقًا، وهوسيه جونساليس الميكانيكى السابق - دور محورى فى إبلاغ الناس بالمعلومات الخاصة بالتشريع وفرصة بيان المعارضة العامة له. وطبقًا لما قاله ريتشارد كوشنير محامى الهجرة فى سانتا روزا، فإن «كيه بى بى إف كانت شديدة الأهمية فى توصيل الكلمة»[١]. وكما أشار آخرون فى المظاهرة، فقد كان العمال - الجمهور الأساسى لبرنامج مندوسا وجونساليس - هم الذين تولوا قيادة مسيرة يوم سيسار تشابِس.

يصل الصحفيون فى وسائل الإعلام الناطقة بالإسبانية مثل «لا ڤوس» و«كيه بى بى إف» إلى المجتمعات اللاتينية وذات الأصول الإسبانية، حيث يقدمون الأخبار المهمة والرأى القائم على المعلومة. ويتجه أفراد المجتمع المحلى إلى تلك الصحف والمحطات بثقة فى الإعلام الذى يتحدث لغتهم وعكس ثقافتهم.

«دراما إنسانية أفضل»: كى يصل التليفزيون ويُفَعِّل

تعامل صحافة الشركات الضخمة النخبة باعتبارها «مصادر وموضوعات معظم القصص الإخبارية»[٢]، ويرجع ذلك فى المقام الأول إلى أن معظم الصحفيين يرون أن «"الخبر" هو ما يكون حول ما يقوله وما يفعله من فى السلطة»[٣]. ويجعل التركيز

---

(١) Hay, Jeremy, «Organizing: Network of Latino Radio, Churches, Union Helped Fuel Rally,» Santa Rosa Press-Democrat, April i, 2006.

(٢) Entman, Robert M. and David L. Paletz, «Media and the Conservative Myth». Journal of Communication, 30 (4): 154-165,1980.

(٣) Croteau, David and William Hoynes, By Invitation Only: How the Media Limit Political Debate, Monroe, ME: Common Courage, 1994

الاستبعادى على أفعال النخب صاحبة النفوذ ومعتقداتها مضمون التغطية الإخبارية ومجال النقاش السياسى محدودين، ولا يتضح ذلك فى أى موضع أكثر مما فى حالة الأخبار المتلفزة وبرامج الشئون العامة. فعلى سبيل المثال، أوضح ديفيد كروتو وويليام هوينز كيف أن برامج مثل Nightline فى شبكة إيه بى سى Newshour فى شبكة پى بى إس، تعزز أوهام التوازن بين المصادر الإخبارية التى تجرى معها المقابلات من ناحية وأوهام النقاش الذى يتسم بالصرامة بين تلك المصادر من ناحية أخرى[١]. وانتهى كروتو وهوينز إلى أن «وسائل الإعلام تحد من النقاش السياسى بواسطة ذلك المجال الضيق من القصص التى تعالجها، والأهم من هذا بواسطة ذلك المجال الضيق من الآراء ووجهات النظر التى تظهر بانتظام لجزء من تغطيتهم».[٢] وفى المقابل، ينبغى أن تعزز الصحافة فى المجتمع الديمقراطى النقاش والجدل المتنوعين.

يحقق اثنان من برامج التليفزيون هذا الهدف بنجاح وهما بمثابة نموذج مهم لإصلاح الأخبار التليفزيونية وبرامج الشئون العامة. فقد عُرض برنامجا Sierra Club Chronicles (يوميات نادى سييرا) و ACLU Freedom Files (ملفات حرية الاتحاد الأمريكى للحريات المدنية) لأول مرة فى أوائل عام ٢٠٠٦. وهما من إنتاج المخرج روبرت جرينوالد ـ مخرج فيلمى «وال مارت: تكلفة عالية للسعر المنخفض» و«إكسفورد» ويعد هذان البرنامجان اللذان حظيا بدعم سييرا كلوب والاتحاد الأمريكى للحريات المدنية «خشبة مسرح» لرواية القصص التى تجاهلها إعلام الشركات الضخمة أو أساء تفسيرها. ومن خشبة المسرح تلك يمكّنون الأشخاص، الذين نادرًا ما يعاملهم إعلام الشركات الكبرى على أنهم جديرون بأن يكونوا مادة إخبارية، كى يقدموا تجاربهم ورؤاهم. وكما أشار أنطونى روميرو المدير التنفيذى للاتحاد الأمريكى للحريات المدنية، فإن «التبادل الحر للأفكار يقوم على وجود أكبر قدر ممكن من الأصوات التى تعبر عن نفسها». ولا تقدم كل حلقة من «اليوميات» و«ملفات الحرية» إلا ذلك. ويعرض «ملفات الحرية» موكلين حقيقيين والمحامين الذين يمثلونهم، وعرضت حلقة مبكرة من «اليوميات» رأى عمال الحديد والعاملين فى مجال الطب الذين يعانون من مشاكل صحية بعد التعرض للهواء الملوث فى موقع مركز التجارة العالمى بعد الحادى عشر

(١) Ibid
(٢) Ibid

مـن سبتمبر. ويقدم برنامجا «اليوميات» و«ملفات الحرية» نموذجًا لما يصبح ممكنًا عندما توسِّع الصحافة مجال المصادر الضيق الذى يوظفه إعلام الشركات الضخمة فى العـادة.

يؤدى إبراز الأشخاص الذين اعتاد إعلام الشركات الضخمة تجاهلهم باعتبارهم مصادر جديرة بأن تكون مادة للمعلومات والرأى إلى تغطية القصص الإخبارية التى يغفلها إعلام الشركات الضخمة. ويهدف برنامجا «اليوميات» و«ملفات الحرية» إلى بحث «كيفية تأثر الناس بالسياسة». ويرى جرينوالد أن الفيلم هو الوسيلة المثالية لمواجهة الرؤية السياسية الساذجة للسياسة التى تبرزها معظم برامج الشركات الضخمة الإخبارية. وهو يقول إن الرؤية الكلية التقدمية «أكثر تنوعًا، وأكثر جاذبية.. والفيلم وسيلة عظيمة بالنسبة لهذا النوع من رواية القصص». وهكذا فإن القضايا التى يعالجها برنامج «ملفات الحرية» على سبيل المثال ـ ومنها حرية التعبير والحرية الدينية والتحيز النوعى لا يمكن تقييمها على نحو مجرد؛ ويعرض «ملفات الحرية» «الأوجه الإنسانية الحقيقية لهذه القضايا». ويسمح زمن الحلقة، وهو ثلاثون دقيقة، بعمق التغطية والرواية الدرامية للقصة، بما فى ذلك اللقاءات والأفلام الوثائقية والفكاهة والدراما والموسيقى والرسوم المتحركة، وهو ما لا يمكن عمله ضمن قيود نموذج الشركات الضخمة لبرامج الأخبار والشئون العامة.

إذا كانت حلقات «اليوميات» و«ملفات الحرية» تعتمد على تنوع حقيقى للمصادر، أو تروى قصصًا يتجاهلها إعلام الشركات الضخمة أو يسىء تفسيرها، فهما يختلفان بطريقة أخرى كذلك. ذلك أن البرنامجين يركزان، كما يقول جرينوالد، على «مشاكل لها حلول». ويرفض البرنامجان رؤية «الدنيا خربت»، لتأكيد كيف أنه «بمشاركة المجتمع يمكن عمل شىء ما». وسوف يقدِّر الفرق كل إنسان شعر باليأس والعجز بعد مشاهدة نسخة إعلام الشركات الضخمة من أخبار المساء. وتهدف كل شريحة من «اليوميات» و«ملفات الحرية» إلى «الوصول إلى الجمهور وتفعيله». ويقول جرينوالد: «لم نكن نريد أن نكون مثل الواجب المدرسى أو السبانخ، إذ ليس هناك من يحب أيًا منهما». وبدلاً من ذلك يبين هذان البرنامجان أن المشاركة السياسية الحقيقية «تتعدى المستوى البسيط لمن سوف نختارهم ليكونوا قادتنا السياسيين». ويفهم جرينوالد هذا على أنه جزء من مسئوليته باعتباره مخرجًا تقدميًا: وبناءً على الموضوع، من السهل إنتاج رسائل «عاطفية وقوية تصيب الناس بالاكتئاب». ولكنه يصر على أنه «من المستحيل تمامًا، من الناحية

الإبداعية أو السياسية، بحث هذه الموضوعات دون أن نضمّن بوعى البدائل والفرص التى يجب تضمينها بفاعلية».

يُبث برنامجا «اليوميات» و«ملفات الحرية» إلى حوالى ستة وعشرين مليون منزل أمريكى عبر تى فى لينك وخدمات الأطباق اللاقطة (الدش). ومع أن نادى سيرا والاتحاد الأمريكى للحريات المدنية وجرينوالد سعوا إلى الدخول فى شراكة مع تى فى لينك بسبب انتشارها القوى فى الولايات «الحمراء» التقليدية (التى تصوِّت للجمهوريين)، فقد استهدفوا كذلك الإنترنت وغيرها من إمكانيات التوزيع لأهميتها. ويشير جرينوالد إلى أن «التغير الجذرى فى إمكانيات التوزيع نقلنا إلى عصر الفرص الذهبى غير العادى». وانتهازًا لهذه الفرصة، تقدم المواقع الإلكترونية لبرنامج «اليوميات» و«ملفات الحرية» حلقات كاملة للمشاهدة أو التحميل وقواعد إرشادية تتضمن خطوات تفصيلية عن تنظيم عرض الحلقات ومناقشتها فى البيت والمجتمع المحلى.

يقول جرينوالد: «لابد أن نتطلع إلى الأمام الآن، لأننا نراقب أعمق ثورة منذ اختراع المطبعة». وبإتاحة الفرصة للقضايا والرؤى التى يهمشها إعلام الشركات الضخمة من النقاش العام كى تعبر عن نفسها، يمثل برنامجا «اليوميات» و«ملفات الحرية» خطوتين رائدتين للأمام فى هذه الثورة الإعلامية.

خاتمة

فى الصراع من أجل الإصلاح الإعلامى، يضع الإعلام المستقل والحكم الذاتى الديمقراطى أيديهما فى أيدى بعض. وكل القضايا التى فى هذا الفصل ـ الحصول على الإنترنت اللاسلكية، والصحف الأسبوعية المستقلة، والإعلام الناطق بالإسبانية، والتليفزيون التقدمى مواقع يجرى فيها الصراع المستمر بين الإعلام المستقل ونظيره التابع للشركات الضخمة. وتبين هذه القضايا ما يمكن عمله عندما يرتب الناس للإصلاح الإعلامى؛ كما أنها تقدم مؤشرًا لما هو فى خطر، فى غياب مثل هذا الترتيب.

تخدم وسائل الإعلام المستقلة المجتمعات المحلية، حيث تصل إلى الجماهير التى لا تخاطبها نظيراتها التابعة للشركات الضخمة، وذلك لمعالجة القضايا التى يتجاهلها

إعلام الشركات الضخمة أو يسىء تفسيرها. ولكن أهمية الإعلام المستقل تتجاوز هذه النقطة المهمة، إلى ثلاثة مستويات أعمق على أقل تقدير. أولاً: يتعامل الإعلام المستقل مع الأشخاص العاديين على أنهم مصادر مهمة للأخبار والمعلومات، كما هو واضح فى حالة برنامجى «اليوميات» و«ملفات الحرية». ثانيًا: تضم أشخاصًا من خلفيات مختلفة باعتبارهم صحفيين. ولنتذكر برنامج «ساعة العامل الزراعى» الذى يقدمه مندوسا وجونساليس فى «كيه بى بى إف». ثالثًا: يشرك الإعلام المستقل جماهيره باعتبارهم أشخاصًا أكْفاء قادرين على المشاركة بقوة وفاعلية فى العملية السياسية، كما توضح الصراعات لحماية استقلال الصحف الأسبوعية وتأكيد حياد الإنترنت.

الحصول على الإعلام الجيد أمر ضرورى للحكم الذاتى الديمقراطى، وعندما يُفهم «الحصول» على أنه لا يعنى الحق فى الاستهلاك فحسب وإنما فرصة إنتاج الإعلام، يصبح كل أفراد المجتمع مُمَكَّنين ونخطو خطوة أقرب إلى رؤية ماكتشسنى الخاصة بالمجتمع العادل والإنسانى والممكن بحق.

الفصل الرابع

إعلام الشركات الضخمة
فى الوقت الراهن

بن فرايمر، نِك راميريس، ديڤيد أبوت، لورين پاول، چو باتويل[1]

مقدمـــة

بقلم چو باتويل

شهد عام ٢٠٠٦ الذكرى العاشرة لقانون الاتصالات الذى كان يمثل خطوة كبيرة نحو رفع القيود عن قواعد ملكية وسائل الإعلام. وقد اتحدت عوامل عدة كى تؤثر على تركيز الإعلام فى الولايات المتحدة، ولا يبشر تراكم الأحداث بخير بالنسبة للصحافة الحرة. فقد عيَّن چورچ بوش كيڤن مارتِن رئيسًا للجنة الاتصالات الڤيدرالية فى ٨ مارس من عام ٢٠٠٥ ليخلف مايكل پاول الذى تولى رئاسة اللجنة منذ يوليو من عام ٢٠٠١. ولم يضيع مارتِن وقتًا كى يلح من أجل المزيد من إلغاء القيود الخاصة بصناعة الاتصالات. والرئيس الشاب الجديد معروف بولائه منذ فترة طويلة لبوش، وهو يشارك الإدارة إيمانها بأيديولوجيا الأسواق الحرة. وبالإضافة إلى ذلك يحقق

---

(١) بن فرايمر أستاذ علم الاجتماع المساعد فى مدرسة هاتشنز للدراسات الليبرالية بجامعة سونوما. نِك راميريس وديڤيد أبوت ولورين پاول وچو باتويل باحثون تحت التدريب يعملون فى مشروع «مراقَب» وهم طلاب بالجامعة.

الكونجرس تقدمًا فيما يتعلق بتحديث قانون الاتصالات برعاية رئيس لجنة التجارة والطاقة بمجلس النواب النائب چو بارتون (جمهورى - تكساس)، الذى يقود التحرك لإلغاء القيود على صناعة الاتصالات من أجل «تعزيز النمو». وبما أن الجمهوريين يسيطرون على مجلس النواب، ومجلس الشيوخ[1]، والبيت الأبيض، والمحكمة العليا، والآن قيادة لجنة الاتصالات الفيدرالية، فإن كثيرًا مما يأملون تحقيقه سوف يتحول إلى قانون مع أقل قدر من تدخل المحاكم.

مارتِن يتحدث عن إلغاء القيود

بقلم نِك راميريس

فى حديث أدلى به مارتِن لجمعية الصحف الأمريكية، اقترح إلغاء الحظر الذى فُرِض فى عام ١٩٧٥ على المِلكيَّة المتقاطعة للصحف والبث الإذاعى والتليفزيونى الذى إن رُفِع فسوف يسمح للصحف بشراء محطات البث الإذاعى والتليفزيونى داخل الأسواق نفسها مثل وسائل الإعلام المطبوعة. وطبقًا لما قاله مارتِن، فإن شركات الصحف الكبرى تكافح لأن «أمورًا كثيرة تغيرت منذ أيام الديسكو والبدل الأسبور، بما فى ذلك السوق الإعلامية». ومع اتساع شبكة الإنترنت، وزيادة عدد محطات الإذاعة والتليفزيون على مدى الثلاثين سنة الماضية، لم تعد صحف العواصم قادرة على المنافسة؛ فهى تخسر قيمة أسهمها ويتناقص عدد قرائها، وألقى مارتِن باللوم فيما يتعلق بالانهيار على حظر الملكية المتقاطعة، والحقيقة هى أن «الجمهور ليس مقتنعًا بالحاجة إلى التغيير»، ومضى فى كلامه ليشجع الصحف على المساعدة فى نشر المعلومات عن الفوائد المفترضة للدمج الإعلامى. كما قال: «لا يمكن أن نتحمل وحدنا هذه العملية، فوظيفتهم هى تثقيف الجمهور بشأن التغيرات فى الساحة الإعلامية».

يحيط الجدل بقضية عدد المنافذ الإعلامية التى سوف يكون بإمكان المؤسسة الصحفية الواحدة امتلاكها فى منطقة محلية واحدة فى حال رفع الحظر، وخلافًا لتعليقات مارتِن،

---

(١) لم يعد الحال كذلك بعد سيطرة الديمقراطيين على الكونجرس بمجلسيه فى انتخابات ٢٠٠٦. (المترجم)

فإن المؤسسات الصحفية الكبرى بحوزتها ملكية كبيرة بالفعل من محطات البث الإذاعى والتليفزيونى ومواقع الإنترنت: تمتلك جانيت عشرين محطة تليفزيون، وتمتلك «نيويورك تايمز» تسع محطات تليفزيون وخمسة وثلاثين موقع إنترنت، وتمتلك «واشنطن پوست» ست محطات تليفزيون، وتمتلك شركة تريبيون ثمان وعشرين محطة تليفزيون وأكثر من خمسين موقع إنترنت. وفى حال رفع الحظر عن الملكية المتقاطعة فسوف يلغى المزيد من القيود عن هذه الصناعة، مما يسمح للشركات الصحفية العملاقة بأن تكون أشد تركيزًا فى الوسائل المطبوعة والمذاعة داخل المدن نفسها التى توزع فيها مطبوعاتها. وتمتلك جانيت أكثر من ١٠٠ مطبوعة إخبارية، ويمكن أن تمتلك مقابل كل منها محطة للبث فى المدينة نفسها. وعبَّر مفوض لجنة الاتصالات الفيدرالية مايكل كوبس عن معارضته للدمج الإعلامى ورفع الحظر. وقد قال فى مناقشة جرت فى جامعة أولد دومينيون نظمتها «الصحافة الحرة»: «القضية هى ما إذا كانت بضع شركات ضخمة كبرة ستُمنح حق التحكم فى المحتوى أم لا. هل سيظل بإمكاننا الحصول على أخبار محلية ووجهات النظر المتصادمة؟»

يأمل مارتِن كذلك زيادة السرعة التى يمكن بها لشركات التليفون دخول سوق مزودى البث التليفزيونى. فقد أنفقت شركات التليفون، ومنها ڤيريزون للاتصالات وإيه تى إن تى، ٦٠ مليون دولار من أجل الضغط على الحكومة الفيدرالية كى تسرِّع عملية اتفاقيات الحصول على الامتياز. ولكى تُقام شركات الكيبل فى منطقة من المناطق لابد لها من التفاوض على اتفاقيات الامتياز مع المسئولين المحليين. وتلح إيه تى آند تى وڤيريزون فى تلقى الموافقة على الطلب خلال ثلاثين يومًا، وهو ما سوف يسمح لها بالالتفاف حول الكثير من العقبات التى لابد لشركات الكيبل من إزالتها. وفى الكونجرس، سوف يخلق مشروع قرار مقترح فى مجلس النواب امتيازًا قوميًّا، حيث يمكن لشركات التليفون تجاهل المسئولين المحليين بالمرة. وقد وافقت ولايات تكساس وڤيرچينيا وإنديانا بالفعل على قوانين تسمح لشركات التليفون بتسريع العملية.

نوقشت مقترحات إلغاء حظر الملكية المتقاطعة للصحف والبث الإذاعى والتليفزيونى وباءت بالفشل مرارًا فى لجنة الاتصالات الفيدرالية منذ عام ١٩٩٦. وعندما صوتت اللجنة لرفع الحظر فى عام ٢٠٠٣، أصدرت محكمة الدائرة الثالثة حكمًا ببطلان ذلك

الأمر، حيث ذكرت أن الحظر فى مصلحة الجمهور. والفاعلون الرئيسيون الذين وراء تحديث الكونجرس الحالى لقانون اتصالات ١٩٩٦ هم بارتون، والنائب وفريد أپتون (جمهورى ـ ميشيجان)، والسيناتور تِد ستيڤنز (جمهورى ـ ألاسكا). وكان بارتون مؤيدًا قويًّا لرئيس لجنة الاتصالات الفيدرالية السابق مايكل پاول وجهوده نحو إزالة القيود. ورأس أپتون اللجنة الفرعية للاتصالات التجارية والإنترنت طوال السنوات الأربع الماضية، وقد قال إن التعديل لابد أن يحل محل «التنظيم الحكومى المتشبث برأيه خطأً»، ويدعو إلى سوق مفتوحة للتكنولوجيات الجديدة. وستيڤنز هو رئيس مجلس الشيوخ المؤقت ورئيس لجنة التجارة، وهو يلبى بصورة كبيرة احتياجات ولايته الريفية التى تعتمد فى المقام الأول على خدمات التليفون السلكى التقليدية، وهو ليس متحمسًا بشدة للتحول إلى التليفزيون الرقمى، أو تنفيذ التكنولوجيات الجديدة التى سوف تقضى على خدمات التليفون السلكى وتمثل تهديدًا لتمويل الخدمة العالمية الذى تتلقاه ولايته، ومن بين المشرعين الآخرين المشاركين فى التعديل النواب ريك بوتشر (ديمقراطى ـ ڤيرچينيا)، وچون دينجل (ديمقراطى ـ ميشيجان)، وإدوارد ماركى (ديمقراطى ـ ماساتشوستس)، وتشارلز (تشيپ) پيكرينج (جمهورى ـ مسيسيپى)، وچيمس سنسنبرينر (جمهورى ـ ويسكونسن)، وكليف ستيرنز (جمهورى ـ فلوريدا)، وكذلك كونراد بيرنز (جمهورى ـ مونتانا)، وبايرون دورجان (ديمقراطى ـ داكوتا الشمالية)، ودابيل أنويى (ديمقراطى ـ هاواى)، وچون ماكين (جمهورى ـ أريزونا)، وچون (چاى) روكفيلر (ديمقرطى ـ ڤيرچينيا الغربية).

المصادر:

Chairman Martin's Remarks Before the Newspaper Association of America aoo6Annual Convention, www.fcc.gov, April 4, 2006; Hatch, David and Molly M. Peterson. «Key Members of Congress,» National Journal's Insider Update, www.njtelecomupdate.com/tb-FNLKni33456o88o5.html; Nicholson, David. Critics of Big Media Press FCC for Action, March 31, 2006, http://www.freepress.net/news/14718.

إصلاح الاتصالات والإلحاح على إلغاء القيود المفروضة على الإنترنت

بقلم لورين پاول

لم يصاحب تصاعد الحصول على خدمة الإنترنت منذ قانون الاتصالات فى عام ١٩٩٦ أى تشريع مقابل، فالقانون لم يقدِّر الأثر الاجتماعى الاقتصادى لاستخدام الإنترنت حق تقديره، وبالتالى لم يخلق التشريع الذى ينظم ملكية الموجة العريضة وتوزيعها.

كما أن الكونجرس لم يحدد اللائحة الرسمية المباشرة للجنة الفيدرالية للاتصالات المتعلقة بقانون الإنترنت. ونتيجة لذلك لم يولِ قانون ١٩٩٦ الاهتمام الكافى بالإنترنت ككل. وطبقًا لما ذكرته مصادر متحف اتصالات البث، فإن القطاع الوحيد الذى تركز على الإنترنت هو قانون لياقة الاتصالات الذى يجرِّم نقل المواد غير اللائقة لصغار السن على شبكات الكمبيوتر. ومع وجود إصلاح الاتصالات فى الكونجرس من جديد، فإن تشريع الإنترنت التنظيمى الدقيق وتنفيذه أمر محورى للحفاظ على عدم التفرقة فى الوصول إلى الإنترنت كما هو حادث فى الوقت الراهن.

المسألة المهمة فى الجدل التشريعى الأخير هى «حيادية الشبكة» أو «النقل العام» وهو مفهوم أساسى بالنسبة للإنترنت يفرض التشغيل طبقًا للحصول بشكل متساوٍ على خدمة الإنترنت، فمن حق كل من مزودى خدمة الإنترنت والمستفيدين الحصول على سرعة ومضمون متكافئين. وتتصور الفكرة وجود تنافس وتجديد ليس فيهما تمييز بين مزودى الخدمة والمستهلكين. وبغض النظر عن الوصلة التى يجرى إقامتها ـ من موقع الإنترنت الخاص بالشركات الضخمة أو من شركة ناشئة ـ لابد أن تظل سرعة الإنترنت ثابتة والمحتوى بلا قيود، وسوف يقمع الكونجرس، الذى تؤثر عليه شركات الاتصالات تأثيرًا شديدًا، هذه العملية الديمقراطية فى حال إجراء تعديلات للتشريع السارى الأخير.

فى يونيو من عام ٢٠٠٦، وافق مجلس النواب بالكامل على قانون «الاتصالات والفرصة والترويج والتحسين لعام ٢٠٠٦» الذى تقدم به بارتون. وهذا التشريع مشروع قانون لإصلاح الاتصالات به قدر غير كافٍ من لغة الشبكة الحيادية، ولا يحقق

هذا التشريع ما هو متوقَع من حماية للإنترنت المفتوح ويسمح لمزودى الموجة العريضة ـ وهم شركات التليفون فى المقام الأول ـ بالحصول على رسوم على محتوى الإنترنت، ويسمح لمزودى الخدمة باستخدام خطوط الألياف البصرية الخاصة بهم. وقد يسمح مشروع القانون هذا لشركات التليفون بإنشاء نظام ثنائى الدرجات فى شكل فئة سرعة الأولوية للمزودين التجاريين القادرين على دفع العلاوات، وفئة أقل كفاءة للمزودين المستقلين العاجزين عن الدفع. وتتعهد شركات التليفون بعدم اتخاذ أية إجراءات تمييزية ضد من لا يدفعون، غير أنه ليس هناك إنكار لحصول البعض على خدمة أسرع من البعض الآخر. ويرى مزودو الموجة العريضة أن التقسيم إلى فئات أمر عادل ـ فهم يوفرون «أنابيت» الألياف البصرية ـ وبذلك ينبغى لهم تحصيل الرسوم التى يريدونها.

يلغى قانون الاتصالات والفرصة والترويج والتحسين السلطة التنظيمية لوكالة الاتصالات الفيدرالية، حيث يسمح فقط بتحقيق كل قضية على حدة فيما يتعلق بانتهاكات الحياد. وقد تفرض وكالة الاتصالات الفيدرالية غرامات تصل إلى ٥٠٠ ألف دولار، ولكن ربما لا يمكنها وضع قواعد أعرض. كما يلغى مشروع القانون مطالبة شركات التليفون بالحصول على إذن من المجتمعات المحلية المحتمل سعيها للحصول على الخدمة. والهدف من هذه الاستراتيجية هو السماح بإعطاء الامتياز القومى وليس المحلى عن طريق الاستعاضة عن سلطة أكثر من ٣٠ ألف حاصل على امتياز محلى بنظام قومى تشرف عليه وكالة الاتصالات الفيدرالية. ويقول مؤيدو بارتون إن التنافس سوف يشجعه السماح لشركات التليفون بتقديم خدمات الحزم المنافسة لحزم الكيبل التى تشمل الفيديو والصوت والإنترنت. وتتوقع شركات التليفونات أسعارًا أرخص وحافزًا تطويريًّا لخدمات الإنترنت. إلا أن المعارضين يصرون على أن منح الامتيازات القومية سوف يزيد من تقسيمات احتكار شركات التليفون والكيبل الثنائى المضاد للمنافسة القائم بالفعل.

يزعم المؤيدون لقانون الاتصالات والفرصة والترويج والتحسين، ومنهم شركات تليفون مثل إيه تى آند تى وبل ساوث، أنه يجب ألا يكون حياد الشبكة قضية فى إصلاح الاتصالات. وهم يقولون إنه لم يجرِ تنظيم الإنترنت حتى الآن، ويصرون على أن التنظيم سوف يعوق المنافسة، ويقول المنتقدون إن عدم وجود تنظيم يؤدى مباشرةً إلى الدمج والتحول الاحتكارى والأسعار المرتفعة، وهو ما دلت عليه آثار قانون ١٩٩٦.

يدور النقد المضاد حول واقع زيادة شركات التليفون مشاركتها فى صناعة المحتوى. ويقول المنتقدون إنه لابد من وجود تشريع حمائى لمنع تلك الشركات من محاباة أعمالها وقمع المواقع غير التجارية.

رغم تغطية «لوس أنجلوس تايمز» و«واشنطن بوست» لحيادية الشبكة، فقد جرى تغطية القضية باعتبارها خبرًا تجاريًا فى الداخل وليس كتفسير صحفى على الصفحة الأولى للأثر الاجتماعى لإصلاح الاتصالات ودمج وسائل الإعلام والإعلام الديمقراطى. وغطت «نيويورك تايمز» قانون الاتصالات والفرصة والترويج والتحسين بالطريقة نفسها فى قسم الأعمال إلى جانب بعض مقالات الرأى، إلا أنها تناولت القضية كلها فى اليوم التالى للموافقة. ولم تفرد «نيويورك تايمز» مساحة كبيرة للنقاش الموسع الدائر فى الكونجرس والضغط المكثف لتشكيل إصلاح الاتصالات قبل الموافقة عليها. وبدون معرفة المستهلكين لإصلاح الاتصالات، وبدون المعلومات المقدمة فى وقت مبكر يمكن المستهلكين من العمل، من المرجح أن تجد الصناعة متعة فى دمار الدمج.

وبدون فرض حيادية الشبكة، تكون الأبواب مفتوحة أمام ضرائب الإنترنت وتوليد العائدات المستبعِدة لشركات التليفون. وربما يُدار عصر الإنترنت الجديد على أساس قاعدتى «ادفع وأنت تبحث» و«ادفع وأنت تنشر» بدلاً من المنافسة بين المجددين. كما أن طيف المعلومات القابلة للبحث قد يُختزل كذلك لمصلحة من يمكنهم تحمل تكلفة الخدمة الأعلى.

للاطلاع على تحديث حول المزيد من القرارات، انظر www.freepress.net/netfreedom وwww.freepress.net/congress. انظر الفصل الأول، القصة رقم ١ لمعرفة المزيد من المعلومات الخلفية عن تنظيم الإنترنت، بما فى ذلك قضية اتحاد الكيبل والاتصالات القومى ضد بران إكس إنترنت سيرڤيسز.

المصادر:

Declan, McCullagh and Anne Broache. «Republicans Defeat Net Neutrality Proposal,» Cnet, April 6, 2006; Clark, Drew. «Wyden Offers 'Net Neutrality' Bill,» Technology Daily, March 2, 2006; Wellings, Frannie. «Telcom Bills

Moving in Both Houses of Congress,» Free Press, May 10, 2006; Granelli, James S. «Phone, Cable May Charge Dot-Corns That Want to Race Along the Internet,» Los Angeles Times, April 9, 2006; Surowiecki, James. «Net Losses,» The New Yorker, March 20, 2006; Puzzanghera, Jim. «Panel Vote Shows Rift Over Net Neutrality,» Los Angeles Times, April 27, 2006; Legum, Judd, and Nico Pitney, Payson Schwin, Faiz Shakir, and Amanda Tekel. «The End of the Internet As We Know It?» Center for American Progress, April 12, 2006; Teal, Kelly M. «Net Neutrality Gets New Support from House Judiciary, Senate,» Phone+, May 19, 2006; Bernier, Paula and Kelly M. Teal. «Telecom Act Hits lo-Year Mark,» Xchange, February 1, 2006; Labaton, Stephen. «House Backs Telecom Bill Favoring Phone Companies,» New York Times, June 9, 2006; Abate, Tom. «Telecom Reform Moves Forward; House Panel Ok's Measure Favored by Phone Companies,» San Francisco Chronicle, April 6, 2006.

إمبراطوريات مِلكيّة وسائل الإعلام الإخبارية

المؤســـسات الإخبارية

التليفزيــــــون

FOX Broadcasting Company: Indiana: WTVW-TV/FOX 7 Evansville, WFFT-TV/FOX 55 Ft Wayne, WXIN-TV/FOX 59 Indianapolis, WSJV-TV/FOX 28 South Bend, WFXW-TV/FOX 38 Terre Haute, IN. Kentucky: WDKY-TV/FOX 56 Lexington, WDRB-TV/FOX 41 Louisville. Maryland: WBFF-TV/FOX 45 Baltimore. Michigan: WFQX-TV/FOX 33/45 Traverse City, WSMH-TV/FOX 66 Flint, WXMI-TV/FOX 17 Grand Rapids, WSYM-TV/FOX 47 Lansing, WMQF-TV/Channel 19 Marquette, WJBK-TV/FOX 2 Detroit. Ohio: WXIX-TV/FOX 19 Cincinnati, WJW-TV/FOX 8 Cleveland, WTTE-TV/FOX 28 Columbus, WRGT-TV/FOX 45 Dayton, WOHL-TV/FOX 25 Lima, WUPW-TV/FOX 36 Toledo, WYFX-TV/FOX 17/62 Youngstown. Pennsylvania: WFXP-TV/FOX 66 Erie, WWCP-TV/FOX 8 Johnstown-Altoona, WTXF-TV/FOX 29 Philadelphia, WPGH-TV/FOX 53 Pittsburgh, FOX 56 WOLF/FOX 56 Wilkes-Barre, WPMT-TV/FOX 43 Harrisburg. Virginia: WAHU-LPTV/ Channel 27 Charlottesville, WVBT-TV/FOX 43 Norfolk, WRLH-TV/FOX 35 Richmond, WFXR/WJPR-TV/FOX 21/27 Roanoke/Lynchburg. Washington D.C.: WTTG-TV/FOX 5. West Virginia: WVFX-TV/FOX 46 Clarksburg, WVAH-TV/FOX n Charleston. Connecticut: WTIC-TV/FOX 61 Hartford. Maine: WPFO-TV Channel 23 Portland. Massachusetts: WFXT-TV/FOX 25 Boston. New York: WXXA-TV/FOX 23 Albany, WYDC-TV/FOX 48 Elmira, WUTV-TV/FOX 29 Buffalo, WNYW-TV/FOX 5 New York, WUHF-TV/FOX 31 Rochester, WFXV-TV/FOX 33 Utica, WSYT-TV/FOX 68 Syracuse, WICZ-TV/FOX 40 Binghamton, WNYF FOX 28, Watertown. Rhode Island: WNAC-TV/FOX 64 Providence. Vermont: WFFF-TV/FOX 44 Burlington. Alabama: WBRC-TV/FOX 6 Birmingham, WZDX-TV/FOX 54 Huntsville, WALA-TV/FOX 10 Mobile, WCOV-TV/FOX 20 Montgomery, WDFX-TV/FOX 34 Dothan. Florida: WFTX-TV/FOX

4 Ft. Myers, WAWS-TV/FOX 30 Jacksonville, WOFL-TV/FOX 35 Orlando, WSVN-TV/FOX 7 Miami, WOGX-TV/FOX 51 Gainesville, WPGX-TV/FOX 28 Panama City, WTLH-TV/FOX 49 Tallahassee, WTVT-TV/FOX 13 Tampa, WFDC-TV/FOX 29 West Palm Beach, Georgia: WFXL-TV/FOX 31 Albany, WAGA-TV/FOX 5 Atlanta, WFXG-TV/FOX 54 Augusta, WXTX-TV/FOX 54 Columbus, WGXA-TV/FOX 24 Macon, WTGS-TV/FOX 28 Savannah. Mississippi: WXXV-TV/FOX 25 Biloxi, WUFX/FOX 35 Jackson, WLOV-TV/FOX 27 Columbus-Tupelo. North Carolina: WCCB-TV/FOX 18 Charlotte, WGHP-TV/FOX 8 Greensboro, WFXI-TV/FOX 8/14 Greenville-N. Bern, WRAZ-TV/FOX 50 Raleigh, WSFX-TV/FOX 26 Wilmington. South Carolina: WTAT-TV/FOX 24 Charleston, WACH-TV/FOX 57 Columbia, WHNS-TV/FOX 21 Greenville-Spart, WFXB-TV/FOX 43 Florence/Myrtle Beach. Tennessee: WDSI-TV/FOX 61 Chattanooga, WEMT-TV/FOX 39 Tri- Cities, WTNZ-TV/FOX 43 Knoxville, WHBQ-TV/FOX 13 Memphis, WZTV-TV/FOX 17 Nashville. Arkansas: KPBI-TV/FOX 46 Ft. Smith, KLRT-TV/FOX 16 Little Rock, Illinois: WYZZ-TV/FOX 43 Peoria, WFLD-TV/FOX 32 Chicago, WQRF-TV/FOX 39 Rockford, WRSP-TV/FOX 55/27 Springfield. Iowa: KFXA-TV/FOX 28/40 Cedar Rapids, KLJB-TV/FOX 18 Davenport, KDSM-TV/FOX 17 Des Moines, KYOU-TV/FOX 15 Ottumwa. Kansas: KTMJ FOX 6,KSAS-TV/FOX 24 Wichita-Hutchinson. Louisiana: WNTZ-TV/FOX 48 Alexandria, WGMB-TV/FOX 44 Baton Rouge, KADN-TV/FOX 15 Lafayette, KVHP-TV/FOX 29 Lake Charles, WVUE-TV/FOX 8 New Orleans, KMSS-TV/FOX 33 Shreveport, KARD-TV/FOX 14 Monroe. Minnesota: KQDS-TV/FOX 21 Duluth, KMSP-TV/FOX 9 Minneapolis, KXLT-TV/FOX 47 Rochester. Missouri: KBSI-TV/FOX 23 Paducah (KY), WDAF-TV/FOX 4 Kansas City, KTVI-TV/FOX 2 St. Louis, KQFX-TV/FOX n Columbia-Jefferson City, KSFX-TV/FOX 27 Springfield, KFJX-TV / Channel 14 Joplin. Nebraska: KPTM-TV/ FOX 42 Omaha, KTVG-TV/FOX 17 Lincoln-Grand Isld., KPTH-TV/FOX 44 Sioux City, KIIT-TV/ FOX n North Platte. North Dakota: KVRR-TV/FOX 15 Fargo. Oklahoma: KQKH-TV/FOX 25 Oklahoma City, KOKI-TV/FOX 23 Tulsa. South Dakota: KEVN-TV/FOX 7 Rapid City, KTTW-TV/FOX 17 Sioux Falls. Texas: KXVA-TV/FOX 15 Abilene, KCIT-TV/FOX 14 Amarillo, KTBC-TV/FOX 7 Austin, KUIL TV FOX 64 Beaumont, KDF-TV/FOX 47 Corpus Christi, KDFW-TV/FOX 4

Dallas, KFOX-TV/FOX 14 El Paso, KRIV-TV/FOX 26 Houston, KJTV-TV/FOX 34 Lubbock, XHRIO-TV / Channel 2 McAllen, KPEJ-TV/FOX 24 Odessa, KIDY-TV/FOX 6 San Angelo, KABB-TV/FOX 29 San Antonio, KFXK-TV/FOX 51/30 Tyler, KVCT-TV/FOX 19 Victoria, KWKT-TV/FOX 28/44 Waco, KJTL-TV/FOX 18 Wichita Falls. Wisconsin: WLUK-TV/FOX ii Green Bay, WEUX-WLAX-TV/FOX 25/48 LaCrosse, WMSN-TV/FOX 47 Madison, WITI-TV/FOX 6 Milwaukee, WFXS-TV/FOX 55 Wasau. Arizona: KSAZ-TV Phoenix, KM SB-TV/FOX n Tucson, KECY-TV Yuma. Colorado: KXRM-TV/FOX 21 Colorado Springs, KDVR-TV Denver, KFQX-TV Grand Junction. Idaho: KTRV-TV/FOX 12 Boise, KXTF-TV Twin FaUs, KFXP-TV/ FOX 31 Idaho Falls. Montana: KBTZ-TV/FOX 24 Butte, KLMN-TV/FOX 26 Great Falls. New Mexico: KASA-TV/FOX 2 Albuquerque. Utah: KSTU-TV/ FOX 13 Salt Lake City. Wyoming: KFNB Casper-Riverton, KLWY-TV/FOX 27 Cheyenne. California: KBFX-LP/FOX 58 Bakersfield, KCVU-TV/FOX 30 Chico, KBVU-TV/FOX 29 Eureka, KMPH-TV/FOX 26 Fresno, KTTV FOX n Los Angeles, KTVU-TV/FOX 2 San Francisco, KDFX-TV/FOX ii Palm Springs, KTXL-TV/FOX 40 Sacramento, KCBA-TV/FOX 35 Monterey, XETV-TV/FOX 6 San Diego, KKFX-TV/FOX 24 Santa Barbara. Nevada: KWU-TV/FOX 5 Las Vegas, KRXI-TV/FOX n Reno. Oregon: KFXO-TV/ FOX 39 Bend, KLSR-TV/FOX 34 Eugene, KMVU-TV/FOX 26 Medford, KPTV/FOXI2 Portland. Washington: KCPQTV/FOX 13 Seattle, KAYU-TV Spokane, KFFX-TV Tri Cities, KCYU-TV/FOX 68 Yakima. Alaska: KTBY-TV/FOX 4 Anchorage, KFXF-TV/FOX 7 Fairbanks. Hawaii: KHON-TV/ FOX 2 Honolulu

BSkyB-FOXTEL, Fox Movie Channel, Fox News Channel, Fox Sports Arizona, Fox Sports Bay Area (with Rainbow Media Holdings), Fox Sports Chicago (with Rainbow Media Holdings), Fox Sports Detroit, Fox Sports Intermountain West, Fox Sports Midwest, Fox Sports Net, Fox Sports New England (with Rainbow Media), Fox Sports New York (with Rainbow Media), Fox Sports Northwest, Fox Sports Ohio (with Rainbow Media), Fox Sports Pittsburgh, Fox Sports Rocky Mountain, Fox Sports South, Fox Sports FX, National Geographic ,r# Southeast, Fox Sports West, Fox Sports West Channel, SKYPerfecTV, SPEED Channel, STAR, and Stream

السـينما

20th Century Fox, 20th Century Fox Espanol, Fox Searchlight Pictures, and Fox Television Studios. 20th Century Fox Home Entertainment, 20th Century Fox international, 20th Century Fox Television, Blue Sky Studios, Fox Searchlight Pictures, Fox Studious Australia, Fox Studios Baja, Fox Studios LA, Fox Television

مجـلات

donna hay, InsideOut, SmartSource, TV Guide, The Weekly Standard, Big League, News America Marketing

كتب

HarperCollins Publishers: Access Travel, Amistad Press, Avon, Branded Books Program, CliffStreetBooks, TheEccoPress, Eos, HarperAudio, HarperBusiness, HarperCollins, HarperCollins General Book Group, HarperEntertainment, HarperInformation, HarperResource, HarperSanFrancisco, HarperTorch, Morrow/Avon, Perennial, Regan Books, Quill, William Morrow, William Morrow Cookbooks, and Zondervan. HarperCollins Children's Book Group: Greenwillow Books, HarperFestival, HarperTrophy, Joanna Coder Books, and Laura Geringer Books. Greenwillow Books, HarperFestival, HarperTrophy, Joanna Coder Books, and Laura Geringer Books

صحف

United States: *New York Post.* United Kingdom: *News of the World, News International, Sun, Sunday* (London) *Times,* and *The* (London) *Times.* Australia: *Advertiser, Australian, Courier-Mail, Daily Telegraph, Fiji Times, Gold Coast Bulletin, Herald Sun, Mercury, Newsphotos, Newspix, Newstext, NT News, Post-Courier, Sunday Herald Sun, Sunday Mail, Sunday Tasmanian, Sunday Telegraph, Sunday Territorian, Sunday Times,* and *Weekly Times*

إيه أو إل تايم وارنـر

أمريكا أون لاين

AOL Instant Messenger, ICQ, AOLbyPhone, AOL Call Alert, AOL CityGuide, AOL Europe, AOL Latino, AOL Wireless, AOL Voicemail,

CompuServe Interactive Services, ICQ, inStore, KOL, Mirabilis, MapQuest, Moviefone, AOL Music Now, Netscape, Nullsoft, RED, SingingFish, Tegic Communications, Truveo, Weblogs, Wildseed, Winamp, Xdrive

تايم وارنـــر للكيبل

Roadrunner/Roadrunner—Business Class digital phone; Urban Cableworks of Philadelphia, Texas and Kansas City Cable Partners, L.P.; Capital News 9-Albany, Albany, NY; MetroSports, Kansas City, MO; News 8-Austin, Austin, TX; News 10 Now-Syracuse, Syracuse, NY; News 14, Carolina-Charlotte, Charlotte, NC; News 14 Carolina-Raleigh, Raleigh, NC; NYi News, New York, NY; R News, Rochester, NY; Sportsnet NY (part ownership)

هوم بوكس أوفيس

Cinemax, Picturehouse, HBO Independent Productions, HBO Multiplexes, HBO on Demand, HBO HD, Cinemax HD, HBO Video, HBO Domestic and International Program Distribution, WBTV Latin America. Joint ventures: HBO Asia, HBO Brazil, HBO Czech, HBO Hungary, HBO India, HBO Ole, HBO Poland, HBO Romania, HBO Siberia, E! Latin America Channel

تيرنر برودكاستر سيستم

Adult Swim, Atlanta Braves, Boomerang, Cartoon Network, Cartoon Network Asia Pacific, Cartoon Network Europe, Cartoon Network Lain America, Cartoon Network Studios, CNN/U.S., CNN Airport Network, CNN en Espana, CNN en Espanol Radio, CNN Headline News, CNN Headline News in Asia Pacific, CNN Headline News in Latin America, CNN International, CNN Mobile, CNNMoney.com, CNN Newsource, CNN Pipeline, CNN.com, CNNRadio, CNNStudentNews.com, CNN to Go, NASCAR.com, GameTap, PGA.com, TBS, TCM Asia Pacific, TCM Classic Hollywood in Latin America, TCM Europe, TNT HD, TNT Latin America, Turner Classic Movies, Turner Network Television, Turner South, TCM & Cartoon Network Asia Pacific, Williams St. Studio. Joint ventures: BOING, Cartoon Network Japan, CNN+, CETV, CNNj, CNN Turk, CNN-IBN, CNN.de (German), CNN.co.jp (Japanese), Court TV, NEC/Turner, NASCAR Races, n-tv, WTBS, Zee/Turner

نيو لاين ســــينما

Picturehouse, New Line Distribution, New Line Home Entertainment, New line International Releasing, New Line Merchandizing/Licensing, New Line Music, New Line New Media, New Line Television, New Line Theatricals. Subsidiary: Fine Line Features

وارنر براذرز إنترتينمينت

Castle Rock Entertainment, Dark Castle Entertainment, Warner Brothers Pictures, Warner Brothers Television, The WB Television Network Kid's WB, Warner Home Video, Warner Brothers Consumer Products, TelePictures Productions, Warner Independent Pictures, Warner Brothers Interactive Entertainment, Warner Brothers Games, Warner Brothers International Cinemas, Warner Brother's Online, DC Comics, MAD Magazine, Warner Brothers Animation, Hanna-Barbera, Looney Tones

تايم إنكوربوريتـــد

25 *Beautiful Gardens;* 25 *Beautiful Homes;* 25 *Beautiful Kitchens;* 4X4; *Aeroplane; All You; Amateur Gardening; Amateur Photographer; Ambientes; Angler's Mail; Audi Magazine; Baby Talk; Balance; Bird Keeper; BMX Business News; Bride To Be; Bulfinch Press; Business 2.0; Cage & Aviary Birds; Caravan; Center Street; Chat; Chilango; Classic Boat; Coastal Living; Cooking Light; Cottage Living; Country Homes & Interiors; Country Life; Cycle Sport; Cycling Weekly; Decanter; English Women's Weekly; Entertainment Weekly; Essence; Essentials; European Boat Builder; Eventing; EXP; Expansion; Family Circle (U.K.); Field* of *Stream; Fortune; Fortune Asia; Fortune Europe; FSB: Fortune Small Business; Golf.com; Golf Magazine; Golf Monthly; Guitar; Hair; Health; Hi-Fi News; Homes & Gardens; Horse; Horse & Hound; IPC; Ideal Home; In Style; In Style (Australia); In Style (U.K.)' International Boat Industry; Land Rover World; Life; Life and Style; Little, Brown and Company Adult Trade Books; Little, Brown and Company Books for Young Readers; Livingetc; Loaded; Manufactura, MBR-Mountain Bike Rider; MiniWorld; Mizz; Model Collector; Money; Motor Boat at*

Yachting; Motor Boats Monthly; Motor Caravan; MotorBoating; NME; Now; Nuts; Obras; Outdoor Life; Parenting; Park Home & Holiday; People; People en Espanol; Pick Me Up; Popular Science; Practical Boat Owner; Practical Parenting; Prediction; Progressive Farmer; Quad Off-Road Magazine; Quien; Quo; Racecar Engineering; Real Simple; Ride BMX; Rugby World; Salt Water Sportsman, Ships Monthly; Shoot Monthly; Shooting Times; Ski; Skiing; Soaplife; Southern Accents; Southern Living; Sporting Gun; Sports Illustrated; Sports Illustrated for Kids; Stamp Magazine; Sunset; Sunset Books; SuperBike; Targeted Media, Inc.; *Teen People; The Field; The Golf+; The Railway Magazine; The Shooting Gazette; This Old House; This Old House Ventures; Time; Time Asia; Time Atlantic; Time Canada; Time For Kids; Time Pacific;* Time Inc. Strategic Communications; Time Warner Audio Books; Time Warner Book Group U.K.; Time Warner Book Group Distribution Services; *TransWorld Business; TransWorld Motocross; TransWorld Skateboarding; TransWorld Snowboarding; TransWorld Surf; TV& Satellite Week; TV Easy; TV Times; Uncut; VolksWorld; Vuelo; Wallpaper;* Warner Books; Warner Faith; *Web User; Wedding; What Camera; What Digital Camera;* What's *on TV; Who; Woman; Woman e£ Home; Woman's Own; Woman's Weekly; Women & Golf; World Soccer; Yachting; Yachting Monthly; Yachting World; Yachts.* Joint ventures: Advantages, S.A., BOOKS PAN, *Elle,* European Magazines Unlimited, *Marie Claire (U.K.), Quo*

اســـتثمارات تايم إنفستمنتز

Arroyo Video Solutions, BigBand Networks, BroadLogic, Entropic Communications, Exent, GoldPocket, Glu Mobile, MediaVast, N2 Broadband, PlanetOut, Si TV, Skypilot Networks, SkyStream Networks, SmartBargains, Vindigo, Visible World, Waterfront Media

جانيت

صحف إقليمية

Norwich Bulletin (CT) The News Journal (DE) The Daily Times (MD) Asbury Park Press (NJ) Courier News at Bridgewater (NJ) Courier-Post at

Cherry Hill (NJ) Hone News Tribune at East Brunswick (NJ) Daily Record at Morristown (NJ) The Daily Journal at Vineland (NJ) Press o[*Sun-Bulletin at Binghamton (NY) Star-Gazette at Elmira (NY) Poughkeepsie Journal (NY) Rochester Democrat and Chronicle (NY) Observer-Dispatch at Utica (NY) The Journal News at Westchester County (NY) The Burlington Free Press (VT) Montgomery Advertiser (AL) The Baxter Bulletin (AR) Florida Today at Brevard County (FL) The News-Press at Fort Myers (FL) Pensacola News Journal (FL) Tallahassee Democrat (FL) The Courier-Journal (KY) The Town Talk at Alexandria (LA) The Daily Advertiser at Lafayette (LA) The News-Star at Monroe (LA) Daily World at Opelousas (LA) The Times at Shreveport (LA) The Clarion-Ledger at Jackson (MS) Hattiesburg American (MS) Asheville Citizen-Times (NC) Muskogee Phoenix (OK) The Greenville News (SC) The Leaf-Chronicle at Clarksville (TN) The Jackson Sun (TN) The Daily News Journal at Murfreesboro (TN) The Tennessean at Nashville. (TN) The Daily News Leader (VA) The Herald-Dispatch (WV) Rockford Register Star (IL) The Indianapolis Star (IN) Journal and Courier at Lafayette (IN) Chronicle-Tribune at Marion (IN) The Star Press at Muncie (IN) Palladium-Item at Richmond (IN) The Des Moines Register (IW) Iowa City Press-Citizen (IW) Battle Creek Enquirer (MI) Detroit Free Press (MI) Lansing State Journal (MI) Livingston County Daily Press & Argus (MI) Times Herald at Port Huron (MI) St. Cloud Times (MN) Springfield News-Leader (MO) Telegraph-Forum at Bucyrus (OH) Chillicothe Gazette (OH) The Cincinnati Enquirer (OH) Coshocton Tribune (OH) The News-Messenger at Fremont (OH) Lancaster Eagle-Gazette (OH) News Journal at Mansfield (OH) The Marion Star (OH) The Advocate at Newark (OH) News Herald at Port Clinton (OH) Times Recorder at Zanesville (OH) Argus Leader (SD) The Post-Crescent at Appleton (WS) The Reporter at Fond du Lac (WS) Green Bay Press-Gazette (WS) Herald Times Reporter at Manitowoc (WS) Marshfield News-Herald (WS) Oshkosh Northwestern (WS) The Sheboygan Press (WS) Stevens Point Journal (WS) Wausau Daily Herald (WS) The Daily Tribune at Wisconsin Rapids (WS) The Arizona Republic (AZ) Tucson Citizen (AZ) The Desert Sun at Palm Springs (CA) The Salinas Californian (CA) Tulare Advance-Register (CA) Visalia Times-Delta (CA) Fort* Coffins *Coloradoan (CO) The Honolulu Advertiser (HI) Great Falls Tribune*

(MT) Reno Gazette Journal (NV) Statesman Journal (OR) The Spectrum (UT) Pacific Daily News (Guam); Army Times Publishing, *Company Army Times, Armed Forces Journal, Navy Times, Marine Corps Times, Air Force Times, Federal Times, Defense News, Military Market, Military City, Gannett Offset, USA Today, USA Today Weekend,* Newsquest Media Group

محطـــات تليفزيون

KPNX-TV (Phoenix, AZ) KTHV-TV (Little Rock, AK) KXTV-TV (Sacramento-Stockton-Modesto, CA) KUSA-TV (Denver, Co) WUSA-TV (District of Columbia) WTLV-TV (Jacksonville, FL) WJXX-TV (Jacksonville, FL) WTSP- TV (Tampa-St. Petersburg, FL) WXIA-TV (Atlanta, GA) WMAZ-TV (Macon, GA) WLBZ-TV (Bangor, ME) WCSH-TV (Portland, ME) WZZM-TV (Grand Rapids, MI) KARE-TV (Minneapolis-St. Paul, MN) KSDK-TV (St. Louis, MO) WGRZ-TV (Buffalo, NY) WFMY-TV (Greensboro, NC) WKYC-TV (Cleveland, OH) WLTX-TV (Columbia, SC) WBIR-TV (Knoxville, TN)

شـــركات تابعة

Captivate Network Clipper Magazine, Gannett Media Technologies International, Hawaii.com, Nursing Spectrum Point Roll, Inc.101, Inc. Partnerships: Career Builder.com, ShopLocal.com, Topix.net

نيويورك تايمــز

مطبوعـــــات

The Boston Globe Telegram and Gazette

صحف إقليميـــة

Sarasota Herald-Tribune (FL) The Press Democrat (CA) The Ledger (FL) Star-News (NC) Herald-Journal (SC) Star-Banner (FL) The Gainesville Sun (FL) The Tuscaloosa News (AL) TimesDaily (AL) The Gadsden Times (AL) Times-News (NC) The Courier (LA) The Dispatch (NC) Daily Comet (LA) Petaluma Argus-Courier (CA)

محطـــات تليفزيون

4 CBS affiliated stations (WREG-Memphis, TN; WTKR-Norfolk, VA; WHNT-Huntsville, AK; KFSM-Ft. Smith, AK); *2 NBC affiliated stations* (KFOR-Oklahoma City, OK; WHO-Des Moines, IW); *2 ABC affiliated stations* (WNEP -Wilkes-Barre/Scranton, PN; WQAD- Monline, IL); *1UPN* (Oklahoma City, OK)

اســـتثمارات أخرى

About, Inc. and approximately 35 other websites Investments in: Discovery Times Channel—50% Donohue Malbaie Inc.—49% Madison Paper Industries—40% Metro Boston—49% New England Sports Ventures, LLC—17%

ملكيّة واشـنطن پوسـت

مطبوعـــــات

The Gazette Newspapers (MA) *The Herald* (WA), *Newsweek*

محطـــات تليفزيون

2 NBC affiliates (WDIV-Detroit; KPRC-Houston, TX); *2 ABC affiliates* (WPLG-Miami-Ft. Lauderdale, FL; KSAT-San Antonio, TX); *1 CBS affiliate* (WKMG-Orlando, FL); *i independent* (WJXT-Jacksonville, FL)

أنظمـــة كيبل

CableOne Kaplan, Inc. Washington. Newsweek Interactive PostNewsweek Tech Media Group Owns interests in: Los Angles Times-Washington Post News Service BrassRing, Inc.

ملكية نايت ريدر

(اشترت شركة ماكلاتشى نايت ريدر فى ٢٧ يونيو من عام ٢٠٠٦)

صحف أقليميــــة

American News (SD) Akron Beacon Journal (OH) Belleville News-Democrat (IL) The Bellingham Herald (WA) Sun Herald (MS) The Idaho Statesman (ID) Bradenton Herald (FL) The Charlotte Observer (NC) The Observer (SC) The State Columbus (SC) Ledger-Enquirer (GA) Contra Costa Times (CA) News Tribune (MN) The News-Sentinel (IN) Fort Worth Star-Telegram (TX) Grand Forks Herald (ND) The Kansas City Star (KS) Lexington Herald-Leader (KY) The Macon Telegraph (GA) The Miami Herald (FL) el Nuevo Herald (FL) Herald The Herald (CA) The Sun News (SC) The Olathe News (KS) The Olympian (WA) Philadelphia Daily News (PH) The Philadelphia Inquirer (PH) St. Paul Pioneer Press (MN) San Jose Mercury News (CA) The Tribune (CA) Centre Daily Times (PA) The Wichita Eagle (KS) The Times Leader (PA) Farm Forum (SD) Highland News Leader (IL) The Journal-Messenger (IL) The Legal Reporter (IL) O'Fallon Progress (IL) Pinckneyville Democrat (IL) Command Post (IL) Sparta News-Plaindealer (IL) Alameda Journal (CA) Berkeley Voice (CA) The Journal (CA) The Montclarion (CA) The Piedmonter (CA) The Pine Journal (MN) Budgeteer News (MN) The Daily Telegram (WS) Lake County News-Chronicle (MN) The Argyle American (TX) Colleyville Courier (TX) Diario La Estrella (TX) The Messenger (TX) Grapevine Courier (TX) The Haslet Harbinger (TX) Justin Journal (TX) The Keller Citizen (TX) Mansfield News-Mirror (TX) The Ponder Pilot (TX) The Roanoke Register (TX) Southlake Journal (TX) The Trophy Club Times (TX) Westlake First News (TX) Agweek (ND) The Star-Herald (MO) The Democrat-Missourian (MO) Lee's Summit Journal (MO) Florida Keys Keynoter (FL) The Reporter (FL) The Valley Adviser (CA) The Horry County Gazette (SC) Art Museum Area (PH) Home News (PH) Bridesburg Star (PH) Fishtown Star (PH) Girard Home News (PH) Three Star (PH) North Star (PH) Northeast Times (PH) Port Richmond Star (PH) The Cambrian (CA) Central Coast Sun Bulletin (CA) The Abington Journal (PA) The Sunday Dispatch (PH) Burlingame Daily News (CA) East Bay Daily News (CA) Los Gates *Daily News (CA) Palo Alto Daily News (CA) Redwood City Daily New (CA) San Mateo Daily News (CA) Almaden Resident (CA) Campbell Reporter (CA) Cupertino Courier (CA) Los Gatos Weekly-Times (CA) Rose Garden Resident (CA) Saratoga News (CA) Sunnyvale Sun (CA) Willow Glen Resident (CA)*

اســـــتثمارات

Newspapers: 75% of Fort Wayne Newspapers Agency; 49.5% of the voting common stock and 65% of the nonvoting common stock of Seattle Times Company; Newsprint: 33.3%, with Cox Enterprises and Media General, Inc., of SP Newsprint Co.; 13.5% of Ponderay Newsprint Company; Electronic Media: 33.3%, with Tribune Company and Gannett Co., Inc., of CareerBuilder, LLC; 20.2%, with Gannett Co., Inc., The McClatchy Company, Tribune Company, The Washington Post Company and A. H. Belo Corporation, of Classified Ventures, LLC; 23.6% of Tribe Networks, Inc.; One-third ownership, with Gannett Co., Inc. and Tribune Company, of CrossMedia Services, Inc.; **Other:** 50%, with Tribune Company, of Knight Ridder/Tribune Information Services, Inc.; 50%, with Tribune Company, of Newscom LLC; 25%, with The New York Times Company, Advance Publications, Inc., and Dow Jones & Co., Inc., of Media Consortium LLC; 28.9% of the voting stock of Newspapers First

أشياء أخرى

Knight-Ridder Shared Services, Knight-Ridder/Tribune Information Services, Knight-Ridder Washington Bureau

شــركة تريبيون

صحف إقليميـــــة

Chicago Tribune (IL) Newsday (NY) Los Angles Times (CA) The Sun (MD) South Florida Sun-Sentinel (FL) Orlando Sentinel (FL) The Hartford Courant (CT) The Morning Call (PA) Daily Press (VA) The Advocate (CT) Greenwich Times (CT)

محطـــــات تليفزيون

(Superstation WGN), 19 *WB affiliated:* (WPIX-TY - New York, NY) (KTLA -Los Angles, CA) WGN-TV - Chicago, IL) (WHPL-TV - Philadelphia) (WLVI -Boston) (KDAF-TV, Dallas) (WBDC-TV, Washington D.C.) (WATL-

TV, Atlanta) (KHWB-TV, Huston) (KTWB-TV, Seattle) (WBZL-TV, South Florida) (KWGN-TV, Denver) (KPLR-TV, St. Louis) (KWBP-TV, Portland) (WTTV-TV, Indianapolis) (KSWB-TV, San Diego) (WTXX-TV, Hartford) (WNOL-TV, New Orleans) (WEWB-TV, Albony) 6 FOX *affiliated:* (KCPQ-TV, Seattle) (KTXL-TV, Sacramento) (WXIN-TV, Indianapolis) (WTIC-TV, Hartford) (WXMI-TV, Grand Rapids) (WPMT-TV, Harrisburg) *1 ABC affiliated:* (WGNO-TV, New Orleans) *other:* (CLTV Chicagoland Television 24-Hour News)

صحف ناطقة بالإسبانية

Hoy and *El Sentinel*

إذاعة

WGN-AM, Chicago

مواقع إنترنت

CareerBuilder.com,Apartments.com,cars.com,NewHomeNetwork.com,Homescape.com, CalenderLive.com, MetroMix.com, Showtime Interactive, SouthFlorida.com, Ctnow.com, MergeDigital.com, ycities.com, Chicagosports.com

شركاء وشركات تابعة

Tribune Media Services, TMS Entertainment Products, TMS Syndicated Products, Zap 2 It, Tribune Direct, Chicago Cubs, amNewYork, Classified Ventures, Brass Ring

استثمارات

Adstar (3.4 million shares) EQ, Time Warner (3.2 million shares) EQ, Barings Asia-Pacific Fund (24%) EQ, Dotcast (2%), Legacy.com (40%) EQ, Queztall/Chase Communications Partners (3%), Comcast Sportsnet Chicago (25%) EQ, The WB Network (22%) EQ, TV Food Network (31%) EQ, Brassring (27%) EQ, Careerbuilders (33%) EQ, Classified Ventures (29%) EQ, Cross-Media Services (33%) EQ, Jobscience (10%), Knight-Ridder/Tribune Information Services (50%) EQ, Yellowbox (18%)

نيو ڤيــاكوم

تليفـــــزيون

Cable Networks: MTV Networks, including MTV: Music Television, MTV2, Nickelodeon, Nick at Nite, Noggin, The N, Nicktoons Network, VHI, TV Land, Spike TV, CMT: Country Music Television, Logo, Comedy Central, VIVA, TMF, Paramount Comedy; and BET.

وسائل إعلام رقمية

Neopets, GameTrailers, IFILM, MTVi Group, Game One.

ترفيـــــــه

Paramount Pictures, Paramount Home Entertainment, Republic Pictures Corporation, United International Pictures (50%), Dream Works, MTV Films, Nickelodeon Movies and Famous Music.

ڤيڤيندى يونيڤرسـال

سينما وتليفزيون

Canal+ Group Includes: multiThématiques, CineCinema, Planète, Jimmy and Seasons, Sport+, CanalSatellite, Ma Planète, Extreme Sports Channel, NBA+, Pilotime, STUDIOCANAL

ألعـــاب ڤيديو

Blizzard Entertainment, Coktel, Fox Interactive, Knowledge Adventure, Massive Entertainment, Radical Entertainment, Sierra Entertainment

موســـــيقى

Universal Music Group, Island Def Jam Music Group, Interscope A&M

Records, Geffen Records, DreamWorks Records, Lost Highway Records, MCA Nashville, Mercury Nashville, DreamWorks Nashville, Mercury Records, Polydor, Universal Motown Records Group, Decca, Deutsche Grammophon, Philips, Verve Music Group.

اتصـــالات

SFR Cegetel Group, Maroc Telecom.

شركة والت ديزني

نشـــر

Book Publishing Imprints: Miramax Books, ESPN Books, Theia, ABC Daytime Press, Hyperion Audiobooks, Hyperion East, Disney Publishing Worldwide, Cal Publishing Inc., CrossGen, Hyperion Books for Children, Jump at the Sun, Volo, Michael di Caupa Books, Disney Global Children's Books, Disney Press, Global Retail, Global Continuity. Magazines: *Automotive Industries, Biography (with GE and Hearst), Discover, Disney Adventures, Disney Magazine, ECN News, ESPN Magazine (distributed by Hearst), Family Fun, Institutional Investor, JCK, Kodin, Top Famille, US Weekly (50%), Video Business, Quality.*

محطـــات إذاعة

Atlanta: WKHX, WYAY, WDWD. Chicago: WMVP, WLS, WZZN, WRDZ. Dallas: WBAP, KSCS, KMEO, KESN, KMKI. Detroit: WDRQ, WJR, WDVD. Los Angeles: KABC, KLOS, KDIS, KSPN. Minneapolis-St. Paul: KQRS, KXXR, KDIZ, WGVX, WGVY, WGVZ. New York: WABC, WPLJ, WQEW, WEVD. San Francisco: KGO, KSFO. Sacramento: KIID. Oakland: KMKY. Washington DC: WMAL, WJZW, WRQX. Wichita: KQAM. Seattle: KKDZ. St. Louis: WSDZ. Cleveland: WWMK. Phoenix: KMIX. Denver: KADZ, KDDZ. Tampa: WWMI. Houston: KMIC. Miami: WMYM. Philadelphia: WWJZ. Boston: WMKI. Hartford: WDZK. Providence: WDDZ. Richmond, VA: WDZY. Charlotte: WGFY. Orlando: WDYZ. West Palm Beach: WMNE. Pittsburgh: WEAE. Louisville: WORD. Albany, NY: WPPY. Kansas City, MO: KPHN. Mobile, AL: WQUA. Jacksonville: WBML Flint: WFDF. Fremont,

OH: WFRO. Damascus, MD: WDMV. Norfolk, VA: WHKT.

Radio Disney, ESPN Radio (syndicated programming)

تليفزيون كيبـــل

ABC Family, The Disney Channel, Toon Disney, SoapNet, ESPN Inc. (80%—Hearst Corporation owns the remaining 20%) includes ESPN, ESPN2, ESPN News, ESPN Now, ESPN Extreme, Classic Sports Network, A&E Television (37.5%, with Hearst and GE), The History Channel (with Hearst and GE), Lifetime Television (50%, with Hearst), Lifetime Movie Network (50% with Hearst), E! Entertainment (with Comcast and Liberty Media), The Disney Channel UK, The Disney Channel Taiwan, The Disney Channel Australia, The Disney Channel Malaysia, The Disney Channel France, The Disney Channel Middle East, The Disney Channel Italy, The Disney Channel Spain, ESPN INC. International Ventures, Sportsvision of Australia (25%), ESPN Brazil (50%), ESPN STAR (50%)—sports programming throughout Asia, Net STAR (33%) owners of The Sports Network of Canada

مشروعات دولية أخرى

Tele-Munchen (German television production and distribution), RTL٢-(German television production and distribution), Hamster Productions (French television production), TV Sport of France, Tesauro of Spain, Scandinavian Broadcasting System, Japan Sports Channel, Buena Vista Television, Touchstone Television, Walt Disney Television, Walt Disney Television Animation (has three wholly owned production facilities outside the United States—Japan, Australia, Canada)

تليفـــزيون

ABC Television Network, WLS (Chicago), WJRT (Flint), KFSN (Fresno), KTRK (Houston), KABC (Los Angeles), WABC (New York), WPVI (Philadelphia), WTVD (Raleigh-Durham), KGO (San Francisco), WTVG (Toledo).

الإنتاج والتوزيع السينمائى

Walt Disney Pictures, Touchstone Pictures, Hollywood Pictures, Caravan Pictures, Miramax Films, Buena Vista Home Video, Buena Vista Home Entertainment, Buena Vista International

شركات مالية وبيع بالتجزئة

Financial: Sid R. Bass (partial interest-crude petroleum and natural gas production), Retail: The Disney Store.

متعددة الوسائط

ABC Internet Group, ABC.com, ABCNEWS.com, Oscar.com, Mr. Showbiz, Disney Online (web sites and content), Disney's Daily Blast, Disney.Com, Family.Com, ESPN Internet Group, ESPN.sportzone.com, Soccernet.com (60%), NBA.com, NASCAR.com, Skillgames, Wall of Sound, Go Network, Toysmart.com (majority stake-educational toys), Disney Interactive (develops/ markets computer software, video games, CD-ROMs). Music: Buena Vista Music Group, Hollywood Records (popular music and soundtracks for motion pictures), Lyric Street Records (Nashville based country music label), Mammoth Records (popular and alternative music label), Walt Disney Records.

مســرح ورياضة

Theatrical Productions: Walt Disney Theatrical Productions (productions include stage version of The Lion King, Beauty and the Beast, King David), Professional Sports Franchises, Anaheim Sports, Inc., Mighty Ducks of Anaheim (National Hockey League).

أشــياء أخرى

TiVo (استثمار جزئى)

مدن الملاهى والمنتجعات

Disneyland (Anaheim, CA), Disney-MGM Studios, Disneyland Paris, Disney Regional Entertainment (entertainment and theme dining in metro areas),

Disneyland Resort, Disney Vacation Club, Epcot, Magic Kingdom, Tokyo Disneyland (partial ownership), Walt Disney World (Orlando, FL), Disney's Animal Kingdom, Walt Disney World Sports Complex (golf course, auto racing track, and baseball complex), Disney Cruise Line, The Disney Institute.

مؤســـسة سى بى إس

تليفــــــزيون

Networks: CBS network, UPN television network, The Movie Channel, FLIX and Showtime Network. CBS Stations: Alexandria, MN: KCCA; Austin, TX: KEYE; Baltimore, MD: WJZ; Boston, MA: WBZ; Chicago, IL: WBBM; Dallas-Fort Worth, TX: KTVT; Denver, CO: KCNC, Detroit, MI: WWJ; Escanaba, MI: WJMN; Green Bay, WI: WFRV; Los Angeles, CA: KCBS; Miami-Ft. Lauderdale, FL: WFOR; Minneapolis, MN: WCCO; New York, NY: WCBS; Philadelphia, PA: KYW; Pittsburgh, PA: KDKA; Sacramento, CA: KOVR; Salt Lake City, UT: KUTV; San Francisco, CA: KPIX; St. George, UT: KUSG; and Walker, MN: KCCW. UPN Stations: Atlanta, GA: WUPA; Boston, MA: WSBK; Dallas, TX: KTXA; Detroit, MI: WKBD; Miami, FL: WBFS; New Orleans, LA: WUPL; Norfolk, VA: WGNT; Philadelphia, PA: WPSG; Pittsburgh, PA: WNPA; Providence, RI: WLWC; Sacramento, CA: KMAX; San Francisco, CA: KBHK; Seattle, WA: KSTW; Tampa, FL: WTOG; and West Palm Beach, FL: WTVX. Others: Los Angeles, CA: KCAL and West Palm Beach, FL: WWHB, WTCN. Television Production and Distribution: King World Productions, CBS Paramount International Television, Paramount Television and Spelling Television.

إعلانـــات طرق

CBS displays advertising through Viacom Outdoor.

نشـــــر

Simon & Schuster, Pocket Books, Scribner, Free Press, Aladdin Paperbacks, Simon Spotlight and Atheneum Books for Young Readers.

وسائل إعلام رقمية

CBS.com, CBSNews.com, CBSSportsLine.com and UPN.com

إذاعـــة

Infinity Broadcasting: Atlanta, GA: WAOK, WVEE, and WZGC; Austin, TX: KAMX, KJCE, KKMJ, and KXBT; Baltimore, MD: WJFK, WLIF, WQSR, WWMX, and WHFS; Boston, MA: WBCN, WBMX, WBZ, WODS, and WZLX; Buffalo, NY: WBLK, WBUF, WECK, WJYE, and WYRK; Charlotte, NC: WBAV, WFNZ, WNKS, WPEG, WSOC, WKQC and WFNA; Chicago, IL WBBM, WCKG, WJMK, WSCR, WUSN, and WXRT; Cincinnati, OH: WAQZ, WGRR, WKRQ, and WUBE; Cleveland, OH: WDOK, WNCX, WQAL, and WXRK; Columbus, OH: WAZU, WHOK, and WLVQ; Dallas, TX: KLUV, KOAI, KRLD, KLLI, KJKK, and KVIL; Denver, CO: KWLI, KIMN, and KXKL; Detroit, MI: WKRK, WOMC, WVMV, WWJ, WXYT, and WYCD; Fresno, CA: KFJK, KEPT, KMGV, KMJ, KOQO, KSKS, and KWYE; Greensboro/Winston-Salem, NC: WMFR, WSJS, and WSML; Hartford, CT: WRCH, WTIC, and WZMX; Houston, TX: KIKK, KHJZ and KILT; Kansas City, MO: KBEQ, KFKF, KMXV, and KCKC; Las Vegas, NV: KLUC, KMXB, KKJJ, KSFN, KXNT, and KXTE; Los Angeles, CA: KCBS, KFWB, KLSX, KNX, KROQ, KRTH, and KTWV; Memphis, TN: WMC and WMFS; Minneapolis-St. Paul, MN: WCCO, WLTE, and KZJK; New York, NY: WCBS, WFAN, WINS, WNEW, and WFNY; Orlando, FL: WJHM, WOCL, and WOMX; Palm Springs, CA: KEZN; Philadelphia, PA: KYW, WIP, WOGL, WPHT, and WYSP; Phoenix, AZ: KMLE, KOOL, and KZON; Pittsburgh, PA: KDKA, WRKZ, WDSY, and WZPT; Portland, OR: KINK, KCMD, KLTH, KUFO, KUPL, and KVMX; Riverside, CA: KRAK, KFRG, KVFG, and KXFG; Rochester, NY: WCMF, WPXY, WRMM, and WZNE; Sacramento, CA: KHTK, KNCI, KSFM, KQJK, KYMX, and KZZO; St. Louis, MO: KEZK, KMOX, and KYKY; San Antonio, TX: KTSA and KJXK; San Diego, CA: KSCF and KYXY; San Francisco ,CA: KIFR, KCBS, KFRC, KITS, KLLC, and KYCY; Seattle, WA: KBKS, KZOK, KMPS and, KJAQ; Tampa, FL: WLLD, WQYK, WRBQ, WSJT, and WYUU; Washington, DC: WARW, WJFK, WLZL and WPGC; and West Palm Beach, FL: WEAT, WIRK, WJBW, WMBX, and WPBZ.

الفصل الخامس

أسوأ التلاعبات الإعلامية
وكيفية التغلب على التلفيق

بوب برتون، ديانا فارسيتا، مركز الإعلام والديمقراطية

يتعرض النموذج المثالى للإعلام الإخبارى الدقيق القابل للمحاسبة ذو التوجه المدنى لهجوم مستمر فى الفترة الأخيرة. فالأخبار الزائفة كثيرة، بدءًا من القصص التى يزرعها البنتاجون فى الصحف العراقية إلى النشرات الإخبارية المصورة الممولة من الحكومة والشركات الضخمة التى تذيعها غرف الأخبار التليفزيونية. وقد طُرِد المنتقد وراء الآخر بسبب صراعات المصلحة غير المعلنة. وفى بعض الأحيان نُضطر نحن فى مركز الإعلام والديمقراطية للعمل وقتًا مضاعفًا لمجرد المحافظة على مستوانا!

نلخص فى هذا الفصل ما نظن أنها اتجاهات العلاقات العامة والدعاية الخادعة الأكثر أهمية ـ والأقل تغطيةً فى الأخبار ـ خلال العام الماضى. والأمر الأكثر أهمية هو أننا ننهى الفصل بدورة سريعة فى «الدفاع عن النفس الإعلامى»، حيث نقترح بعض الطرق المحددة التى تخلصون بها أنفسكم ومجتمعكم من التلفيق.

قوات العمليات النفسية العسكرية تعبر الحدود

فى نوفمبر من عام ٢٠٠٥ نشرت صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» أن شركة علاقات عامة صغيرة تتخذ من واشنطن العاصمة مقرًا لها تعمل مع الجيش الأمريكى لزرع الدعاية فى الصحف العراقية. وقد ترجمت «لنكولن جروپ» عشرات القصص

الإخبارية التى كتبتها قوات العمليات الإعلامية الأمريكية إلى اللغة العربية ووضعتها فى صحف بغداد، دون إبلاغ القراء بمشاركة الجيش فى ذلك. ومن بين العناوين الرئيسية «مزيد من الأموال يتجه إلى تنمية العراق» و«العراقيون يصرون على العيش رغم الإرهاب».

وكتب مارك ماتسيتى وبورزو دراجاهى المحرران فى «لوس أنجلوس تايمز»: «مع أن المقالات تقوم فى الأساس على الحقائق، فهى لا تقدم سوى جانب واحد من الأحداث وتحذف المعلومات التى تنعكس بالسلب على الحكومة الأمريكية أو الحكومة العراقية. والترتيب مع لنكولن جروب دليل على المدى الذى بلغه البنتاجون فى طمس الحدود التقليدية بين الشئون العامة العسكرية - إبلاغ المعلومات الحقيقية لوسائل الإعلام - والعمليات النفسية والإعلامية التى تستخدم الدعاية وأحيانا المعلومات المضلِّلة لدعم أهداف الحملة العسكرية».

الواقع أن خلط حكومة الولايات المتحدة الدعاية بالأخبار يمكن اعتباره القصة الرئيسية التى لم ترد فى الأخبار فى الفترة الأخيرة. وبينما اجتذبت بعض النماذج تمحيصًا لابد منه إلى حد كبير، فما زال توسيع البنتاجون لأنشطة العمليات النفسية وتكليف الشركات الخاصة بأدائها غير خاضع للبحث فى أغلب الأحيان. ويَصْدُق الشيء نفسه على ادعاءات وزارة الدفاع بأن أنشطة العمليات النفسية والدعاية الموجهة فى الأصل إلى الجماهير الأجنبية يمكن أن تصل إلى الجماهير المحلية فى الولايات المتحدة على نحو قانونى، مادام الاستهلاك المحلى ليس هو ما تقصده الحكومة.

على سبيل المثال، من الواضح إلى حد كبير أن الإعلام الإخبارى الأمريكى لم يغطِ أغلب القضايا المهمة المتصلة بلنكولن جروب فى العراق. فقد نقلت الأخبار ما تم كشفه فى الأصل عن أسرار البرنامج على نطاق واسع. فالبحث فى قاعدة بيانات أخبار نكسيس يجمِّع حوالى ٢٨٠ قصة إخبارية تذكر كلاً من «النكولن جروب» و«العراق» فى الشهر التالى لمقال «لوس أنجلوس تايمز». لقد جعلت تلك التقارير ثلاثة أرباع الأمريكيين تقريبًا يصفون البرنامج بأنه «غير مناسب»، بينما أزعجت ثلثى الأمريكيين «إلى حد ما» أو «إلى حد كبير»، وذلك حسبما أسفر عنه استطلاع للرأى أجرته فى ديسمبر من عام ٢٠٠٥ صحيفة «يو إس إيه توداى» وسى إن إن وجالوب. وردًا على ما حد من هياج، وعد البنتاجون بإجراء تحقيق وتحديد لياقة أنشطة لنكولن جروب.

بعد بضعة أشهر قال كبير الجنرالات الأمريكيين فى العراق إن تلك الأنشطة سوف تستمر، واصفًا إياها بأنها تتم «فى إطار سلطاتنا ومسئولياتنا». وكذلك فى شهر مارس من عام ٢٠٠٦ أوردت «نيويورك تايمز» أن تحقيق البنتاجون استُكمِل، ولكنه لم يُنشر. وقد اكتشف البنتاجون أن «لنكولن جروب لم ترتكب أية مخالفات قانونية لأن أعمالها.. لم ينص عقدها أو القواعد العسكرية على حظرها»، كما جاء فى «نيويورك تايمز». وفى الشهر الذى أعقب تلك التطورات، ذكرت خمس وخمسون قصة إخبارية فقط «لنكولن جروب» و«العراق»، ولم يذكر الكثير منها الضوء الأخضر الذى أُعطِى لبرنامج الدعاية المثير للجدل. وفى مايو من عام ٢٠٠٦، جاء فى صحيفة «نيويورك تايمز»: «قال العديد من مسئولى البنتاجون إن لنكولن جروب ومقاولين آخرين كانوا لا يزالون مشاركين فى وضع الرسائل الدعائية فى المنشورات العراقية والتليفزيون العراقى».

لنكولن جروب كذلك جزء من تعاقدات غير مسبوقة من الباطن على تنفيذ العمليات النفسية الأمريكية. ففى منتصف عام ٢٠٠٥ منحت وزارة الدفاع عقدًا مدته خمس سنوات تصل قيمته إلى ٣٠٠ مليون دولار للنكولن وشركتين أخريين، هما إس إيه آى سى وإس واى كولمان. وأوردت «واشنطن پوست» قول المسئولين إن الشركات الخاصة سوف «تضخ المزيد من الإبداع» فى عمليات البنتاجون وتساعد فى إدخال «أنواع تتسم بالكفاءة من وسائل الإعلام». وقد رأى هيرب فرايدمان ضابط الجيش المتقاعد ومعلم وباحث العمليات النفسية سببًا آخر لذلك الإجراء. فقد أبلغ «ميديا چنرال نيوز سيرڤيس» أن «النقطة المهمة هى أنهم يفتقرون إلى القوى العاملة»، وقال إن الجيش الأمريكى يحتفظ بوحدة عمليات نفسية عاملة نشطة ووحدتين احتياطيتين.

إذا كان هذا الكلام دقيقًا، فإن المستوى المنخفض للأفراد المخصصين للعمليات النفسية يدعو للدهشة. فقد كان هدف عملية تخطيط وزارة الدفاع الموسعة الأخيرة، كما وُصِفت فى تقرير يعود إلى أكتوبر من عام ٢٠٠٣، هو تحسين «العمليات الإعلامية باعتبارها قدرة عسكرية جوهرية». ويصف هذا التقرير الذى يحمل عنوان «خريطة طريق العمليات الإعلامية» العمليات النفسية بأنها «وسيلة على قدر كبير من القوة لردع العدوان». وهو يشير إلى أن العمليات النفسية يمكنها تقويض «كل من القيادة العليا والدعم الشعبى لاستخدام الإرهابيين أو أسلحة الدمار الشامل». وحصل «أرشيف الأمن القومى»، وهو مؤسسة لا تستهدف الربح، على التقرير طبقًا لقانون حرية المعلومات ونشرته فى يناير من عام ٢٠٠٦.

بالإضافة إلى إعطاء الأولوية للعمليات النفسية، يبدو أن تقرير البنتاجون يرفض القوانين التى تحمى الجمهور الأمريكى من الإخضاع لحملات الدعاية الممولة من أموال الضرائب التى يدفعها. فهو يشير إلى أن «القدرة المتزايدة للناس فى أنحاء مختلفة من العالم على الوصول إلى مصادر المعلومات الدولية يجعل استهداف جماهير بعينها أكثر صعوبة». وأضاف أن «المعلومات الموجهة إلى الجماهير الأجنبية، بما فى ذلك الدبلوماسية العامة والعمليات النفسية، يستهلكها الجمهور المحلى بصورة كبيرة والعكس صحيح».

ومع ذلك فإنه بدلاً من تناول مسألة طريقة تكييف التوجيهات القديمة بشأن الاستهلاك المحلى للدعاية الحكومية مع الواقع الحديث، يزعم تقرير البنتاجون أن «التعرض» للدعاية ليس هو ما يهم - فما يهم هو ما إذا كانت الحكومة «تقصد» تعريض سكان الولايات المتحدة للدعاية أم لا. وينتهى التقرير إلى أنه «فى الوقت الراهن يصبح التمييز بين الجماهير المحلية والأجنبية مسألة تتعلق ببنية الحكومة الأمريكية أكثر منه بممارسات نشر المعلومات».

وفى اتجاه مشابه، حكم المفتش العام فى البنتاجون فى ديسمبر من عام ٢٠٠٥ بأن «مواقع الجيش الأمريكى الإلكترونية التى تدفع أجورًا للصحفيين مقابل كتابة المقالات والتعليقات التى تدعم الأنشطة العسكرية فى أوروبا وإفريقيا لا تخالف القانون الأمريكى أو سياسات البنتاجون». ويستهدف موقعا «الأخبار» المراقبان المعروفان التابعان للجيش الأمريكى الجماهير فى شمال إفريقيا وجنوب شرق أوروبا. وقد أثار الموقعان المخاوف، حيث إنه يسهل الوصول إليهما من داخل الولايات المتحدة، كما أن المقالات باللغة الإنجليزية ولغات مستخدمة على نطاق واسع فى المناطق المستهدفة، وتكاد تكون رقابة الجيش الأمريكى خافية عن الجمهور.

ومن الواضح أن الجيش يرى أن تلك المخاوف غير منطقية. فالبنتاجون يعتزم زيادة دعايته التى تعتمد على الإنترنت، حيث تنشئ قيادة المحيط الهادى الأمريكية فى آسيا والقيادة المركزية فى الشرق الأوسط «مواقع المعلومات الإقليمية» الخاصة بهما. وعلى عكس وزارتى أمن الوطن أو العدل، تعتقد وزارة الدفاع أنها تعيش فى عالم بلا حدود، أخبار أى إنسان فيه متاحة للجميع.

الدعاية: لم تعد من أجل الجماهير الأجنبية فحسب

تصل ذراع الحكومة الأمريكية الطويلة إلى داخل صالات الأخبار المحلية كذلك.

فعلى مر السنوات القليلة الماضية، اشتهرت أسماء كارين رايان، وأرمسترونج ويليامز وچف جانون ـ على الأقل فى دوائر المحللين والناشطين الإعلاميين. ورايان صحفى صار معارضًا وكان ينتج لقطات إخبارية تليفزيونية زائفة تسمى نشرات إخبارية مصورة لوزارات الصحة والخدمات البشرية والتعليم، وويليامز هو الناقد المحافظ الذى كانت وزارة التعليم تدفع له أجرًا فى السر من أجل الترويج لقانون عدم بقاء طفل بلا تعليم. أما جانون فهو ناشط حزبى حصل بطريقة مشكوك فيها على مسوغات إعلامية سمحت له بالوصول إلى غرفة الإيجاز الصحفى بالبيت الأبيض لمدة عامين، حيث اعتاد مدح إدارة بوش وكان يطرح أسئلة توجيهية.

وكما اتضح فيما بعد، لم يكن رايان وويليامز وجانون سوى قمة جبل الجليد. وكما حدث مع العمليات النفسية العسكرية والدعاية الدولية، عززت حكومة بوش إنفاقها على برامج الدعاية المحلية، وزادت من استئجار الشركات الخاصة لتنفيذ تلك الأنشطة، وقلصت القيود القانونية والأخلاقية المفروضة على تأثير الحكومة على الإعلام المحلى.

وفى فبراير من عام ٢٠٠٦، نشر ذراع البحث غير الحزبى للكونجرس الأمريكى، وهو مكتب محاسبة الحكومة، الرواية الأكثر تفصيلاً حتى الآن عن عقود الحكومة الإعلامية مع الشركات الخاصة، ومع أن مكتب محاسبة الحكومة لم يعاين سوى سبع وزارات ڤيدرالية فحسب، فقد تضمن تقريره عقودًا مع شركات علاقات عامة ووكالة إعلان وشركات إعلامية وصحفيين أفرادًا بلغت قيمتها ٦ , ١ مليار دولار خلال ثلاثين شهرًا (أكتوبر ٢٠٠٢ حتى نهاية مارس من عام ٢٠٠٥).

يعد تقرير مكتب محاسبة الحكومة بصفحاته المائة والستين كنزًا ثمينًا من المعلومات. ومن سوء الحظ أنه لم يحظَ باهتمام كبير. وتورد قاعدة بيانات أخبار نيكسيس ثمانى عشرة إشارة فقط من التقرير فى الشهر التالى لنشره، والأسوأ من ذلك أن تلك المقالات لم تتضمن سوى إشارات مختصرة إلى عدد قليل من العقود، معظمها مأخوذ من نشرة صحفية وزعها أعضاء الكونجرس الذين طلبوا التقرير، وعلاوة على ذلك، كانت

التقارير التى ذكرها الصحفيون تميل إلى الغريب وغير المألوف؛ من دورة البولينج التى أقيمت برعاية القوات الجوية و«قمصان النصر» التى تحمل اسم كوكاكولا. أما النماذج الأكثر استحقاقًا لأن تكون أخبارًا ـ مثل سعى إدارة الأغذية والأدوية لـ «إبلاغ الأمريكيين بنتائج وأخطار شراء أدوية تُصرف بوصفة طبية من مصادر غير أمريكية»، أو العقد الذى تبلغ قيمته عدة ملايين من الدولارات «لتطوير الرسائل التى تعرض رؤية الجيش الاستراتيجية فى الحرب الكونية على الإرهاب» فلم يوردها أحد، ولا حتى الإعلام البديل (ماعدا «پبليك ريليشن ووتش» التابعة لمركز الإعلام والديمقراطية).

ولكى نكون منصفين، فإن جزءًا كبيرًا من عمل الحكومة الڤيدرالية الإعلامى مفيد، حيث ينبه المواطنين إلى الأخطار الصحية أو يعلمهم بالسياسات المهمة. ومع ذلك فإن النمو السريع فى إنفاق الإعلام الحكومى يثير أسئلة مهمة. ففى يناير من عام ٢٠٠٥ نشر مكتب الأقلية بلجنة الإصلاح الحكومى فى مجلس النواب دراسته عن العلاقات العامة الحكومية. ووجد تقرير مجلس النواب، الذى اعتمد على سجلات عطاءات العقود الڤيدرالية مع شركات العلاقات العامة الكبرى، أن إنفاق العلاقات العامة تضاعف فى الفترة الأولى من إدارة چورچ دابليو بوش مقارنة بالفترة الثانية من إدارة كلينتون.

بل إن أرقام لجنة مجلس النواب تصبح أكثر إزعاجًا عند بحثها على نحو مترادف مع الأرقام الموجودة فى تقرير مكتب محاسبة الحكومة. ولم يزد إنفاق العلاقات العامة لمجرد أن الرئيس الجديد يعطيه من الأولوية أكثر مما كان يعطيه القديم فحسب؛ فهو مستمر العام تلو الآخر. فمنذ عام ١٩٩٧ حتى نهاية عام ٢٠٠٠ كان متوسط عقود العلاقات العامة ٣٢ مليون دولار فى السنة. ومنذ عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٤ كان متوسط إنفاق العلاقات العامة ٦٢,٥ مليون دولار فى السنة. ومنذ أكتوبر من عام ٢٠٠٢ حتى مارس من عام ٢٠٠٥ ذهب ٧٨,٨ مليون دولار إلى شركات العلاقات العامة الخاصة فى السنة ـ من سبع وزارات ڤيدرالية فقط.

الاندفاع إلى التعاقد على العمل الحكومى الإعلامى من الباطن من الضخامة بحيث بدأت إدارة الخدمات العامة الحكومية، التى تطلب المنتجات والخدمات بالنيابة الوكالات الڤيدرالية، «تطلب بنشاط مقترحات من شركات العلاقات العامة لإضافتها إلى قائمتها الخاصة بالمقاولين الذى لهم سابقة أعمال» فى أوائل عام ٢٠٠٦، طبقًا لما جاء فى مطبوعة المهنة O'Dwyer's PR Daily. وفسرت إدارة الخدمات العامة الأمريكية

خطوتها تلك بقولها إن هناك «احتمال زيادة كبيرة فى المبيعات» ضمن مشتريات الحكومة من خدمات العلاقات العامة والتسويق. وبعد شهر قطعت وكالة داخل وزارة الصحة والخدمات الإنسانية خطوة أخرى، حيث طلبت من شركات العلاقات العامة مقترحات بشأن طريقة إحلال وتجديد مكتب الوكالة للاتصالات.

لا يجرى التعبير عن الهاجس الإعلامى المتزايد للحكومة الأمريكية من خلال التعاقد من الباطن فحسب. ففى فبراير من عام ٢٠٠٥ أوردت صحيفة «نيوزداى» أن أعمال العلاقات العامة داخل الوكالات الفيدرالية عادةً ما تُسمى هيئة الشئون العامة، وقد زادت بنسبة ٩ بالمائة منذ عام ٢٠٠٠. وكان معدل الزيادة «أسرع من قوة العمل الفيدرالية» بشكل إجمالى، وكانت تمثل زيادة فى التكلفة تربو على ٥٠ مليون دولار. كما أن البنتاجون «أضاف أكبر عدد من موظفى العلاقات العامة»، بينما عززت إدارة الضمان الاجتماعى ووزارات الخارجية والزراعة والداخلية مستويات هيئات الشئون العامة بها.

لم تكن خيوط الكيس الفيدرالى وحدها هى التى حُلَّت؛ ذلك أن قواعد الارتباط الإعلامى يجرى تغييرها كذلك. فعلى مدى السنوات القليلة الماضية، حكم مكتب محاسبة الحكومة مرارًا بأن النشرات الإخبارية المصورة ـ وهى فقرات إخبارية تليفزيونية زائفة تنتجها الوكالات الفيدرالية وتبثها محطات تلفزيون عديدة ـ دعاية إعلامية مستترة غير قانونية ما لم يوضِّح مصدرُها للمشاهدين. كانت لقطات كارين رايان الإخبارية التى تتضمن دعاية لإعانة أدوية الرعاية الصحية أول ما أثار إدانة مكتب محاسبة الحكومة. ومع تتابع تقارير أخرى، اتخذت إدارة بوش إجراءً حاسمًا ـ وهو التشكيك فى مكتب محاسبة الحكومة وتجاهله.

ادعت وزارة العدل ومكتب الإدارة والميزانية بأن النشر غير مناسب لمقتضى الحال. وقالت إن اللقطات الإخبارية المصورة الحكومية لا بأس بها مادامت تلك اللقطات «إعلامية» و«إقناعية». ورغم ذلك لم تحدد الإدارة تلك الشروط العامة، ولم تبحث ما إذا كانت اللقطات الإخبارية المصورة التى ينتقدها مكتب محاسبة الحكومة تتفق مع الذوق «الإعلامى» أم لا. وما لم تفعله الإدارة، بوضوح ومرارًا، هو التأكيد على أن تفسيرها للقانون يحل محل أحكام مكتب محاسبة الحكومة.

تتجاهل إدارة بوش السوابق التاريخية، ويتجاوز مكتب محاسبة الحكومة اللقطات الإخبارية المصورة. ففى سبتمبر من عام ٢٠٠٥ نشر مكتب محاسبة الحكومة تقريرًا عن عقد وزارة التعليم مع شركة كيتشم للعلاقات العامة. فقد أشار التقرير إلى أن العديد من جوانب ذلك العقد تمثل «دعاية مستترة» غير قانونية أو «أنشطة حزبية محضة»، بما فى ذلك لقطات كارين رايان المصورة وتعليقات أرمسترونج ويليامز. ومن بين المخالفات الأخرى مقال عن تعزيز الثقافة العلمية نُشر فى «العديد من الصحف الصغيرة والنشرات فى أنحاء البلاد»، دون الإفصاح عن «مشاركة الوزارة فى كتابته»، وتحليل إعلامى بدا - بالإضافة إلى رسائل أخرى - أنه مهتم برؤية ما إذا كانت التقارير الإخبارية تقدم «حكومة الرئيس بوش/ الحزب الجمهورى» على أنها «ملتزمة بالتعليم» أم لا. وتجاهلت الإدارة التقرير، وكذلك الصحفيون.

واليوم ليس السؤال هو ما إذا كانت الحكومة الأمريكية تقدم دعاية لمواطنيها أم لا، بل عدد المرات التى تقدم فيها تلك الدعاية.

إنه عالَم مؤيد للأسلحة النووية، على أى حال

بطبيعة الحال ليست كل علاقات عامة مشكوك فيها تأتى من الحكومات أو تحدث فى الولايات المتحدة. فالحكومات من نواح عديدة «تبنت ذلك فى وقت متأخر»، بينما كانت الصناعة هى الرائدة فى استخدام تكنيكات التحكم فى الإعلام قبل ذلك بسنوات. والمشروع متعدد القوميات الذى اعتمد اعتمادًا كبيرًا على العلاقات العامة هو صناعة الطاقة النووية.

إن الطاقة النووية بما تتميز به من تكلفة عالية يحتاجها بدء تشغيلها والتزاماتها، وسجل السلامة غير المنتظم، وتوليد النفايات المشعة، وخطر تعرضها لهجوم إرهابى، والصلة التاريخية بينها وبين انتشار الأسلحة النووية، ينبغى أن تكون - بأى قدر من العقل المنطقى - أمرًا يكاد يكون من المستحيل الترويج له. ومع ذلك فالحكومات فى أنحاء العالم فى السنوات الأخيرة تحاكى بعضها إلى حد كبير بقولها إنه لابد من الطاقة النووية لتلبية طلبات الطاقة المتزايدة على نحو سريع، فى الوقت الذى يجرى فيه تقليل انبعاثات غازات الصوبة الزجاجية.

وهناك أسباب لاتساع نطاق العلاقات العامة الخاصة بالطاقة النووية وقوة تأثيرها، طبقًا لما جاء فى صحيفة «ذى إدج» الأسترالية. فقد كتبت الصحفية ليز منتشين أن هناك

«استراتيجية علاقات عامة دولية مستمرة وممولة تمويلاً جيدًا [هكذا] ومخططة تخطيطًا دقيقًا للترويج للطاقة النووية باعتبارها حلاً نظيفًا وصديقًا للبيئة وآمنًا» لارتفاع درجة حرارة الأرض.

وذكر المستشار البيئى آلان تيت لمنتشين أن جزءًا من حملة صناعة الطاقة النووية يبرز على قمم التغير المناخى الدولية. وقال: «فى مفاوضات بوينس آيريس فى عام ١٩٩٨ أصبح واضحًا أن الصناعة النووية حاضرة للمرة الأولى بكثافة، وربما كانت تضغط بضراوة أكثر من أية صناعة أخرى فى ذلك المؤتمر. لقد تكالبوا على المفاوضين الدوليين ومعهم ما بدا أنه عدد من جماعات المقدمة مثل «طلاب من أجل الطاقة النووية». وبينما كان ذلك الإلحاح «غير متقدم إلى حد ما»، فقد وصف تيت جهود الصناعة التالية بأنها «أكثر صقلاً» وأشد فاعليةً.

كانت إحدى علامات الإلحاح المتجدد هى المؤتمر الدولى عن الطاقة النووية فى القرن الحادى والعشرين الذى عُقِد فى مارس من عام ٢٠٠٥. وذكرت وكالة رويترز أنه فى ذلك الاجتماع «أشار» رئيس وكالة الطاقة الذرية الدولية محمد البرادعى «إلى خطط سياسة الطاقة النووية فى الصين وفنلندا والولايات المتحدة وربما بولندا، كدليل على أن الطاقة النووية يمكن أن تعود لتصبح الطاقة السائدة». وقال البرادعى إن «الطلبات المتزايدة على الطاقة، وضمان واردات الطاقة، واحتمال التغير المناخى أمور تدفع إلى إعادة النظر فى بعض المناطق، وإلى ضرورة وجود استثمار أكبر فى الطاقة النووية».

فى يونيو من عام ٢٠٠٥ أوردت وكالة رويترز أن مسودة البيان الختامى لقمة مجموعة الثمانية فى سكوتلندا، مقارنةً بالنسخ السابقة، «نحت جانبًا خطط تمويل الأبحاث» حول تكنولوجيات الطاقة النظيفة. فى حين أن المسودة «أقرت بوضوح استعمال الطاقة النووية «الخالية تمامًا من الكربون». وعبرت الوثائق النهائية عن دعم «التطوير المستمر للطاقة المتجددة وإضفاء الصفة التجارية عليها»، ولكنها لم تذكر الطاقة الشمسية أو طاقة الهواء. وتضمنت «خطة عمل التغير المناخى» الخاصة بالقمة الطاقة النووية، فى حين شجعت أعضاء مجموعة الثمانية على استخدام الطاقة النووية «لخلق التكنولوجيات الأكثر تطورًا التى يمكن أن تكون أكثر أمنًا، ويمكن الاعتماد عليها بشكل أكبر، وأكثر مقاومة للانحراف والانتشار».

فى بريطانيا بذلت الصناعة النووية جهد علاقات عامة ضخمًا فى فترة الانتخابات العامة التى أُجريت فى مايو من عام ٢٠٠٥. وفى السنة السابقة للانتخابات زادت الصناعة النووية من علاقاتها العامة وحشدها للتأييد، كما جاء فى صحيفة «ذا نيو ستيتسمان». فقد استأجرت شركة واحدة، وهى «بريتش إنرچى»، كبير أعضاء جماعة الضغط السابق فى شركة مونسانتو ووزير الطاقة السابق، ووقعت عقدا قيمته مليون جنيه إسترلينى مع شركة العلاقات العامة «فاينانشال داياميكس».

بعد الانتخابات البريطانية بوقت قصير، طالب المدير العام لسياسة الطاقة فى الحكومة وزراء الحكومة الجدد بزيادة إمكانية محطات توليد الطاقة النووية الجديدة، ذلك «أنه من الأيسر بصورة عامة التقدم بقوة فيما يتعلق بالقضايا المثيرة للجدل فى وقت مبكر من فترة البرلمان الجديد». وفى يناير من عام ٢٠٠٦، بدأ رئيس الوزراء تونى بلير مراجعة قومية للطاقة صحبها المزيد من ضغط الصناعة ـ وكان البعض منه بدعم من الأموال العامة. وكان هناك انتقاد على نطاق واسع للمراجعة باعتبارها وسيلة لتحسين صورة خطط موضوعة سلفًا لنشر الطاقة النووية. وحتى قبل عرض التقرير الناتج عنها للمناقشة فى منتصف عام ٢٠٠٦، أعلن بلير عودة الطاقة النووية إلى المربع رقم واحد.

حققت الطاقة النووية مكاسب كبيرة كذلك فى الولايات المتحدة. وفى أوائل عام ٢٠٠٥ امتدح الرئيس بوش الطاقة النووية فى خطاب حالة الاتحاد، بينما نشر رئيس لجنة الطاقة فى مجلس الشيوخ پيت دومينيتشى كتابًا بعنوان «غدًا أكثر إشراقًا: تحقيق وعد الطاقة النووية».

رأت مجموعة الصناعة الأمريكية الرئيسية، معهد الطاقة النووية، أن سنوات حشد التأييد المكثف تؤتى ثمارها عندما تضمَّن مشروع قانون الطاقة الفيدرالى الذى تمت الموافقة عليه فى أغسطس من عام ٢٠٠٥ ما يصل إلى ١٣ مليار دولار من الدعم الفيدرالى للطاقة النووية. وفى أبريل من عام ٢٠٠٦ استأجر معهد الطاقة النووية مدير هيئة الأغلبية فى لجنة الموارد الطبيعية بمجلس الشيوخ الأمريكى ليكون رئيسًا جديدًا لجماعة الضغط الخاصة به. ومن أجل الحصول على مساعدة العلاقات العامة، اتجه معهد الطاقة النووية إلى شركة «هيل آند نولتون» التى شنت حملة إعلانية مؤيدة للطاقة النووية وشكلت جماعة مواجهة تمولها الصناعة، وهى «تحالف الطاقة النظيفة والآمنة».

المتحدثان الرسميان باسم الجماعة اللذان يتقاضيان أجرًا عن عملهما هما الرئيس السابق لوكالة حماية البيئة كريستين ويتمان والمؤسس المشارك لمنظمة السلام الأخضر باتريك مور. ولشركة مور للعلاقات العامة تاريخ من العمل لمصلحة شركات قطع الأخشاب والتكنولوجيا الحيوية وشركات التعدين، إلى جانب شركات أخرى كانت تسعى بشدة للحصول على مسوغات صداقة البيئة.

ومن المؤكد أن مستقبل الطاقة فى العالم يبدو كئيبًا للمدافعين عن البيئة والمدافعين عن الصحة العامة وغيرهم من منتقدى الطاقة النووية. ولكن ربما يكون الدرس المستفاد من النهضة الدولية المذهلة للصناعة هو أن الكثير من الأموال والمثابرة يمكنه التغلب على الاحتمالات الكئيبة، مما يؤدى إلى المصداقية والدعم ـ بل والشعبية ـ ناهيك عن المزيد من المال.

دبابات[1] معركة النفط الكبيرة

بينما تعتمد الصناعة النووية على المدافعين السابقين عن البيئة والمنظمين فى تحسين صورتها البيئية، تبعث شركة النفط الكبرى إكسون موبيل بالمراكز البحثية لتوصيل رسالتها الخاصة بالتغير المناخى.

وكما هو الحال بالنسبة لحملات الشركات الضخمة الأخرى من أجل تشكيل الرأى العام، تعتمد مقاربة إكسون على تكنيك الطرف الثالث؛ حيث تكون لها رسائل فردية أو جماعية واضحة ومؤثرة مستقلة فى ظاهرة وقد تبدو ذات مصلحة ذاتية ولا تحظى بالتصديق إذا كانت الشركة هى المصدر المباشر. والمراكز البحثية من نواح عديدة هى الطرف الثالث المثالى. وهى تضم أسماءً مؤثرة ومسوغات علمية، مع وجود خدمة إعلامية جريئة، وغالبًا ما يكون لديها استعداد لعدم الإفصاح عن مصادر التمويل وتأثير الممولين على مواقفها.

اعتمادًا على البحث من خلال قاعدة بيانات أخبار نيكسيس الخاصة بمقالات عام

---

(١) هذا العنوان بالإنجليزية هو Big Oil's Battle Tanks والمؤلف هنا يلعب بكلمة tank التى تعنى دبابة، وهو معنى يتماشى مع سياق «المعركة» المذكورة فى العنوان، غير أن المعنى المقصود وكان من الصعب نقله على النحو نفسه فى الترجمة العربية هو المراكز البحثية التى تستغلها شركات النفط وهى بالإنجليزية think tanks. (المترجم)

٢٠٠٤، قدَّرت جماعة مراقبة وسائل الإعلام «النزاهة والدقة فى نقل الأخبار» أن المراكز البحثية المصنفة على أنها «محافظة» أو «يمين الوسط» تلقت ما يزيد على ١٥ ألف اقتباس إعلامى تمثل ٥٠ بالمائة من كل مراجع المراكز البحثية فى الأخبار الأمريكية. وجعل إدراج جماعات «الوسط» هذه النسبة تصل إلى ٨٣ بالمائة. وعرَّفت جماعة النزاهة والدقة فى نقل الأخبار المراكز البحثية التى تروج للتغييرات التى تؤيدها الجماعات اليمينية بأنها «محافظة»، والمراكز البحثية التى تؤيد الوضع القائم بأنها «وسطية». (عند كتابة هذا الكلام لم تكن بيانات النزاهة والدقة فى نقل الأخبار متاحة بعد.)

سجلت المراكز البحثية العشرة الأولى ما يزيد على ألف إشارة لكل منها، بينما الخمسة الأولى مسئولة فقط عن أكثر من نصف الإجمالى. وفى الفئة الكبيرة هناك معهد المشروع الأمريكى (وهو مصنف على أنه محافظ)، ومؤسسة بروكينجز (وسط) ومؤسسة هيريتدج (محافظة)، بينما يقدم معهد المشروعات التنافسية ومعهد مقاتلى الحرية أداء محترمًا.

على مدى العقد المنصرم، كان هناك العديد من حالات الكشف عن المراكز البحثية المتواطئة مع الشركات. أحد تلك النماذج «مواطنون من أجل اقتصاد قوى» التى بدأت حملة بلغت تكلفتها ٧٠٠ ألف دولار فى عام ١٩٩٨ لمعارضة خطة لاستعادة الأملاك لمصلحة «فلوريدا إيفرجليدز». وكانت الحملة ممولة فى الخفاء من ثلاث شركات سكر تواجه احتمال ضياع آلاف الأفدنة من مزارع السكر.

ينص ميثاق شرف جمعية الصحفيين المحترفين كذلك على أنه «من حق الجمهور الحصول على قدر ما يمكن من المعلومات عن عِوَل المصادر». بعبارة أخرى، هناك سبب وجيه للتعويذة الصحفية القديمة «تتبع المال». ولكنه عندما تغطى المراكز البحثية على الأنشطة المثيرة للجدل التى تقوم بها الشركات التى ترعاها، هل يكشف صحفيو التيار النقاب عن التمويل الذى يوفر على أقل تقدير مظهر صراع المصالح؟

فى قضية إكسون موبيل، يكاد العملاق النفطى يجعل كشف هذا الزيف سهلاً. فالشركة تفصح طواعية على موقعها الإلكترونى عن أسماء من تمولهم، وعلى أى مستوى، ومن أجل أية برامج. ولكن حتى إذا أخطأ الصحفيون ملف البى إف دى المحشور فى الأجزاء الخلفية من موقع إكسون، فإن معظم البيانات نفسها متاحة على موقع ExxonSecrets.org التابع لجماعة جرين پيس لحماية البيئة.

فى عام ٢٠٠٤، وهو أقرب الأعوام المتاحة بيانات تمويلها، أسهمت إكسون بمبلغ ٢٧٠ ألف دولار لمعهد المشروعات التنافسية. وكان ثلثا المبلغ مخصصًا لـ «خدمة التغير المناخى» وما يتصل بها من أعمال، بينما ذهب ما تبقى إلى الدعم العام. وتلقى معهد حدود الحرية ٢٥٠ ألف دولار من أجل أعمال تتصل بالتغير المناخى، بينما منحت إكسون معهد المشروع الأمريكى ٢٢٥ ألف دولار كدعم عام.

كما دفعت إكسون مبالغ كبيرة لبعض الجماعات غير المعروفة نسبيًا كذلك. فقد تلقى مؤتمر المساواة العنصرية الذى يتخذ من نيويورك مقرًا له ١٣٥ ألف دولار من أموال مساهمى إكسون، بينما حصل مركز الدفاع عن المشروعات الحرة الذى يتخذ من ولاية واشنطن مقرًا له على ١٣٠ ألف دولار.

مع وجود أكثر من مليون دولار ضمن سخاء إكسون الذى يسهل اقتفاء أثره وأُرسل إلى خمس مراكز بحثية فقط من أجل الدفاع عن التغير المناخى، فإن مهمة نقل أخبار عن تأثير الشركات على القضية البيئية الكونية الرئيسية تكاد تكون سهلة. فما مدى جودة خدمة السلطة الرابعة للجمهور؟

من بين القصص الإخبارية الأمريكية منذ عام ٢٠٠٤، ذكر ٣٠٥ منها معهد المشروعات التنافسية؛ وتضمن سبعون من تلك القصص إشارة إلى التغير المناخى. إلا أن قصة إخبارية واحدة ذكرت تمويل إكسون لمعهد المشروعات التنافسية، وكانت تلك عن هجوم مركز البحث على فيلم مورجان سپورلوك Super Size Me (زِد وزنى) الذى حذر من الأخطار الصحية لوجبات الطعام السريعة.

قد تشهد اللجنة القومية لسياسة الطاقة على أهمية كشف مصادر تمويل المراكز البحثية. وعندما دعت تلك المجموعة من مديرى الشركات والأكاديميين ومسئولى النقابات إلى وضع قيود على انبعاثات غازات الصوبة الزجاجية، وزيادة معايير كفاءة السيارات، وتقديم المزيد من الدعم للطاقة النووية، لطخ معهد المشروعات التنافسية سمعتهم. فقد صرخ مايرون إيبل من معهد المشروعات التنافسية قائلاً: «إن اللجنة القومية لسياسة الطاقة التى عينت نفسها بنفسها وادعت لنفسها هذه الصفة جماعة ضغط تعمل من أجل المصالح الخاصة والشركات الكبرى وتتنكر فى هيئة اللجنة التى تعطى انطباعًا بأنها رسمية وتضم خبراء غير منحازين». وبدلاً من كشف النقاب عن مصالح الشركات الواضحة، وصفت «أطلانطا چورنال كونستيتيوشن» إيبيل على نحو

غريب فى مقال منشور فى ٩ ديسمبر من عام ٢٠٠٤ بأنه ينتمى إلى «جماعة لا تستهدف الربح موالية للأعمال التجارية».

مما يؤسف له أن حدود الحرية لم تحظَ بقدر أكبر من التمحيص. فقد سجلت حدود الحرية ١٣٤ إشارة إعلامية فى عام ٢٠٠٤، أشارت خمس عشرة منها إلى التغير المناخى. وبينما يكون من المحتمل أنها لم تولِ اهتمامًا كبيرًا بأموال إكسون، فقد تجنبت كشف النقاب كذلك. وقال روبرت فرجسون المدير التنفيذى لمركز العلوم والسياسة العامة التابع لحدود الحرية لوكالة أسوشيتد بريس: «الواقع أن الفكرة كلها التى تقول إن ارتفاع درجة حرارة الأرض يسبب الانقراض حمقاء وعبثية». وقد أشير إلى حدود الحرية فى قصة أسوشيتد بريس الإخبارية باعتبارها مركزًا بحثيًا أنشأه السيناتور الجمهورى السابق من ويومينج مالكوم والوپ.

أُنشِئ مركز حدود الحرية للعلوم والسياسة العامة فى عام ٢٠٠٢ لتنبيه «واضعى السياسات، ووسائل الإعلام، والجمهور إلى الادعاءات العلمية غير الموثوق بها وإثارة القلق بلا داع التى غالبًا ما تؤدى إلى الضرر العام». ورغم عدم إفصاح مركز حدود الحرية عمن يمول مركز العلوم والسياسة العامة، فإن إكسون هى التى تموله. ففى عام ٢٠٠٢ قدمت شركة النفط لحدود الحرية منحة قيمتها ١٠٠ ألف دولار لإنشاء المركز، وفى عام ٢٠٠٤ أسهمت بمبلغ ٧٠٠ ألف دولار أخرى. ولكن أسوشيتد بريس تجاهلت هذه المعلومات الحيوية فى تقريرها.

يصدق النمط المحزن نفسه على معهد المشروع الأمريكى، فمن بين خمس عشرة قصة تذكر المعهد والتغير المناخى، أوردت اثنتان فقط اسم إكسون. وكانت واحدة منهما إيجابية على نحو زائف، حيث ذكر فيها متحدث باسم جرين پيس إكسون، دون أن تكون هناك إشارة لتمويل إكسون لمركز البحث. وكانت الخبطة الإعلامية الأخرى رسالة فى «واشنطن پوست» من السيناتور الديمقراطى فرانك لاوتنبرج، الذى شكا فيها من أن مقالاً سابقًا لم يكشف النقاب عن صراع المصالح بين إكسون ومعهد المشروع الأمريكى.

من بين أسوأ أشكال نفى العلاقة بين إكسون ومعهد المشروع الأمريكى قصة إخبارية فى أحد أعداد شهر يوليو ٢٠٠٤ من «كريستيان ساينس مونيتور» عن مقاضاة النواب

العامين فى خمس ولايات مرافق الكهرباء لتسببها فى انبعاثات ثانى أكسيد الكربون الصادرة عنها، وهو أحد عوامل التغير المناخى. ونقلت القصة عن مايكل جريف من معهد المشروع الأمريكى واصفةً إياه بأنه «خبير بيئى». وليس من المستغرب أن يزدرى جريف القضية قائلاً إنه «من الأيسر أن تبتهج لكونك مديرًا للبيئة إذا كان من يدفع التكاليف شخصًا فى ولاية أخرى».

حظيت جهتان أخريان حصلتا على منح من إكسون موبيل بقدر قليل من الاهتمام الإعلامى. فلم يكن لدى مؤتمر المساواة العنصرية، وهو جماعة حقوق مدنية تحولت إلى منظمة معادية بحماس لدعوة الحفاظ على البيئة، أية خبطات إخبارية ذات صلة بالتغير المناخى. ولم يرد ذكر مركز الدفاع عن المشروعات الحرة الذى يديره رون أرنولد فى صحف التيار السائد بالمرة خلال عام ٢٠٠٤.

كان نصيب المجموعات المذكورة آنفًا سدس مبلغ ٦,٤ مليون دولار منحته إكسون لعشرات من المراكز البحثية والجماعات فى عام ٢٠٠٤ من أجل «أبحاث المعلومات العامة والسياسات». ولكن من المهم أن نشير إلى أن إفصاح إكسون الطوعى لا يشمل كل التمويل الذى تقدمه لجماعات لا تستهدف الربح.

فى عام ٢٠٠٣ ظهرت جماعة غامضة تحمل اسم «مراقب المصلحة العامة». فى البداية كانت هذه المجموعة تضغط على هيئة الإيرادات الداخلية (مصلحة الضرائب) كى تقوم بمراجعة ضرائب جرين پيس. وبعد عامين قامت هيئة الإيرادات الداخلية بمراجعة طويلة دامت ثلاثة أشهر.

فى مارس من عام ٢٠٠٦ أُبلِغت جرين پيس بأنها مازالت تحتفظ بوضعها الخاص بالإعفاء الضريبى، وفى الشهر نفسه أبلغ شخص على علم ببواطن الأمور من الداخل عن وجود صلات بين جماعة مراقب المصلحة العامة وإيكسون. وفى الفترة من أغسطس ٢٠٠٣ إلى يوليو ٢٠٠٤، زودت إكسون مراقب المصلحة العامة بمبلغ ١٢٠ ألف دولار ضمن إجمالى دخلها البالغ ١٢٤٠٩٤ دولارًا. ومع ذلك لم تتضمن قوائم إسهامات إكسون العلنية لعامى ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ اسم مراقب المصلحة العامة.

جزء من سبب تلقى المراكز البحثية فى كثير من الأحيان شيك مصداقية على بياض من الصحفيين هو أنها مدربة تدريبًا عاليًا على الغش الإعلامى. فعلى سبيل المثال، تقيم

مؤسسة هيريتدچ ـ التى تعد ميزانيتها البالغة ٤٠ مليون دولار أكبر من إجمالى تمويل أكبر المراكز البحثية «التقدمية» بنشاط علاقات وثيقة مع الصحفيين والمحررين.

تقدم هيريتدچ للصحفيين الباحثين عن خبطات صحفية نشرة على البريد الإلكترونى عن «أسخن الموضوعات»، إضافة إلى تفاصيل الاتصالات مع خبرائهم المعتمدين. كما أنها تعرض « ستوديو هيريتدچ المجهز تجهيزًا تامًا» للبث الحى من كابيتول هيل. وطبقًا لما جاء فى التقرير السنوى للمركز البحثى، كان چون هانيتى مجرد واحد من بين ستة وعشرين مقدم برامج إذاعية استخدموا ستوديوهاتها فى عام ٢٠٠٥.

وتوفر هيريتدچ كذلك تدريبًا للصحفيين، ويقود مارك تاپسكوت من مركز البحث ورش عمل عن «البحث ونقل الأخبار المدعومين بالكمبيوتر» دربت ٢١٩ محررًا ومندوبًا ومدوِّنًا «من منافذ إعلامية من قبيل أسوشيتد پريس و«لوس أنجلوس تايمز». وذكرت هيريتدچ فى عام ٢٠٠٤ أنه حتى «شركاء الصحفيين» فى أعمال البحث ونقل الأخبار المدعومين بالكمبيوتر يصبحون مشاركين فى نقل أخبار عن «الرعاية الصحية، وأمن الوطن، والدفاع، والضمان الاجتماعى، وقضايا الإنفاق الفيدرالى».

بل إن هيريتدچ تعرض «بناء نماذج كمبيوترية للمشروعات الإخبارية المحددة، كما فعلنا مع مكتب واشنطن التابع لصحف كوكس». والواقع أن برنامج تدريب هيريتدچ حقق قدرًا كبيرًا من النجاح فى عام ٢٠٠٥ حتى أنها بدأت برامج تدريب لتحسين مهارات السكرتيرات الصحفيات فى الكاپيتول هيل لمساعدتهن على «تحسين أعمالهن».

لا تيأسوا ـ أصلحوا وسائل الإعلام

التكنيكات المذكورة آنفًا ـ العمليات النفسية العسكرية، والدعاية الحكومية، وحملات الشركات الضخمة النشطة، وتمويه الطرف الثالث ـ وسائل قوية للتلاعب خاصة بنقل أخبار الحرب والسلام، والصحة العامة، والتعليم، والسلامة العامة، والبيئة. وعندما تُقَدَّم أخبارٌ مضلِّلة عن مثل هذه القضايا فإن ديمقراطيتنا تُضار ضررًا بالغًا.

ماذا ينبغى أن يكون عليه شكل الكشف الحقيقى عن الأمور ونقل أخبار المصلحة العامة، وكيف نصل إلى هناك من هنا؟

زودوا أنفسكم بالمعلومات. مشروع مُراقَب ملاذ عظيم. ولمزيد من المعلومات عن القضايا التى فى هذا الفصل، راجع موقع مركز الإعلام والديمقراطية

www.prwatch.org. كما يدير مركز الإعلام والديمقراطية SourceWatch، وهو موسوعة ويكى الإلكترونية التى يشارك قراؤها فى تحريرها عن الشخصيات والقضايا وتشكيل الجماعات والأجندة العامة فى www.sourcewatch.org. ويتضمن موقع SourceWatch[1] بيانات مفصلة عن المراكز البحثية وشركات العلاقات العامة والنقاد وأعضاء جماعات الضغط وغيرهم ـ إنه ملاذ عظيم لكشف الزيف والتلاعب الإعلامى. وإذا كان لديكم معلومات تضيفونها، يمكنكم إضافة تلك المعلومات بنقرات قليلة!

ردوا على وسائل إعلامكم. إذا كانت صحيفتك تشير إلى الأشخاص العاملين فى مركز بحث تموله الشركات الضخمة على أنهم محللون، اكتب رسالة إلى المحرر لتصحيح الأمر. وإذا كانت محطات الإذاعة تذيع قصصًا تتسم بالحماس عن الطاقة النووية، اتصل بها واطلب تغطية أكثر دقة وتوازنًا. اتصل بمحطات التليفزيون المحلى لتسأل عن سياستها الخاصة بكشف النقاب عن اللقطات المصورة الزائفة ـ وكيف تتأكد من مراعاة تطبيق سياستها.

طالبوا بحلول سياسية، حينما يكون ذلك مناسبًا. عندما كان الجدل حول لقطات الحكومة المصورة الزائفة يحظى بقدر كبير من الاهتمام الإعلامى، تعهد أعضاء الكونجرس باتخاذ إجراء ما. إلا أنه حتى كتابة هذا الكلام لم يوافَق على أى إجراء يقتضى كشف أمر لقطات الحكومة المصورة الزائفة على شاشة التليفزيون. وسوف يكون الإصلاح القوى الآخر خاصًا بهيئة الإيرادات الداخلية للمطالبة بأن تكون الإسهامات المقدمة من الشركات الضخمة للجماعات التى لا تستهدف الربح مدرجة فى تقارير الجماعات السنوية المقدمة لهيئة الموارد الداخلية. (هذه التقارير متاحة فى الوقت الراهن عبر الخدمات الإلكترونية مثل Guidestar، ولكن الإفصاح عن تمويل الشركات اختيارى.) اتصلوا بمن يمثلونكم فى الكونجرس ودعوهم يعرفون أن تلك القضايا مهمة بالنسبة لكم!

ادعموا المشروعات الإعلامية المستقلة، وكونوا جزءًا منها. هل هناك محطة إذاعة خاصة بالمجتمع المحلى، أو وصول متاح إلى محطة التليفزيون، أو صحيفة أسبوعية مستقلة، أو مدونة إخبارية فى منطقتكم؟ إذا كان الأمر كذلك، لم لا تصبح هى وسائل الإعلام؟ فالإعلام المحلى المستقل يتيح فرصًا تعليمية وتنظيمية عظيمة وسوف يساعدك نقل الأخبار

---

(١) بوب بوب برتون محرر SourceWatch وديانا فاريستا كبيرة الباحثين فى مركز الإعلام والديمقراطية.

على أن تصبح مستهلكًا إعلاميًّا أكثر إطلاعًا على الأمور. ويمكنك أن تجعل نفسك مطلعًا على القضايا القومية والدولية عن طريق الاشتراك فى المطبوعات المستقلة الجيدة.

انشروا الرسالة التى تقول إن إصلاح ديمقراطيتنا يتطلب منا إصلاح وسائل الإعلام. مهما كانت القضية الأكثر أهمية بالنسبة لك، فإن نوعية التغطية الإعلامية تحدد ما يعرفه الآخرون، أو ما لا يعرفونه، أو يظنون أنهم يعرفون شيئًا عنه. انشروا فكرتى المعرفة العلمية والدعوة الإعلامية بين الجماعات المختلفة التى أنتم جزء منها، سواء أكان اهتمامكم ينصب على حقوق الإنسان، أو حقوق النساء، أو البيئة، أو الظلم الاقتصادى أو العنصرى، أو غير ذلك من القضايا.

الخبر الطيب هو أن المزيد والمزيد من الناس يدركون أهمية الديمقراطية الإعلامية. ويمكن للصحفيين والناشطين الإعلاميين معًا أن يزيلوا التلوث الذى فى بيئتنا الإعلامية - ربما لن يتحقق ذلك بالسرعة التى يجرى بها مندوبو الصحف فى البيت الأبيض إلى ستوديوهات مؤسسة هيريتدج - ولكن الحقيقة سوف تسود.

الفصل السادس

Fair & Favor 2005

التقرير السنوى السادس لمنظمة فير

التأثير الخارجى (والداخلى) على الأخبــار

بقلم چولى هولار، وچانين چاكسون، وهيلارى جولدستاين

فى عام ١٨٩٦ وضع ناشر «نيويورك تايمز» أدولف أوكس المعايير التى مازال يُحكَم بها على الصحافة فى وقتنا هذا، حيث أعلن أن صحافته سوف «تقدم الأخبار، كل الأخبار.. دون انحياز، وبلا خوف أو محاباة، بغض النظر عمن يكون له صلة بالأمر من حزب أو طائفة أو مصلحة».

مما يؤسف له أن إعلام التيار السائد كثيرًا ما لا يتمسك بذلك الهدف؛ فكثيرًا ما تنجح مطالب المعلنين والحكومة وأصحاب وسائل الإعلام وغيرهم من أصحاب النفوذ فى إخفاء السور الفاصل بين الغايات التحريرية والتجارية لصالة الأخبار أو نقب هذا السور. وفى مسح بعد آخر، يذكر الصحفيون أنهم يشعرون بضغوط خارجية ـ أو داخلية ـ كى لا يقتربوا من قصص بعينها يمكن أن تؤثر على تلك المصالح القوية، أو يعرضوا تلك القصص على نحو يجعلها مفهومة بطريقة معينة، أو يروجون لها. وفى كل عام تجمع فير قائمة تضم بعض أكثر نماذج هذا التأثير وضوحًا. وهى ليست قائمة شاملة بحال من الأحوال، ولكننا نأمل أن تلقى بعض الضوء على تلك الضغوط التى تواجه الصحفيين وتشجعهم هم والجمهور على الاستمرار فى كشف ما يتعرض له نقل الأخبار المستقل من أخطار.

نحن نثق بالمعلنين

يدرك معظم الناس أن وسائل الإعلام الإخبارية تعتمد على أموال إعلانات الشركات الضخمة ـ ومع أن هذه الحقيقة نادرًا ما تُناقَش، وحين تُناقَش يصر المحررون والمنتجون فى العادة على أنه ليست هناك صلة بين الشركات التى تشترى الإعلانات ومضمون الأخبار. إلا أنه فى كل عام يزداد الخط الفاصل بين الأخبار والإعلان انطماسًا. وفى العام الماضى أرسلت صحيفة «فيربانكس ديلى نيوز ماينر» إشعارًا إلى هيئة تحريرها بأنها على وشك توظيف «محرر إعلانى» تدفع صالة الأخبار نصف أجره ويدفع قسم الإعلانات النصف الآخر (كولومبيا چورناليزم ريڤيو ٩-١٠/ ٢٠٠٥). ومع أن معظم خروقات الجدار التحريرى أقل وضوحًا، فهى ليست أقل إثارة للقلق.

اتضح صراع وسائل الإعلام الإخبارية التجارية الأساسى كأجلى ما يكون عندما أصدر المعلنان العملاقان شركة النفط بى پى وشركة الخدمات المالية مورجان ستانلى توجيهات تطالب بسحب إعلاناتهما من طبعة أية مطبوعة تتضمن محتوى يحتمل أن يكون «موضع اعتراض». وبلغ الأمر بشركة بى پى حد المطالبة بإشعارها مقدمًا بأية قصص إخبارية يرد فيها ذكر للشركة، أو شركة منافسة لها، أو صناعة النفط بصورة عامة (AdAge.com, 5/24/05).

بينما قد تبدو تلك المطالب تدخلاً شنيعًا فى العملية التحريرية، فالحقيقة كما رواها محرر مجهول لـ «أدرڤرتايزنج إدچ» (١٦/ ٥/ ٢٠٠٥) هى أن هناك «قائمة طويلة إلى حد ما بالشركات التى لها توجيهات كهذا». وأبلغ مدير آخر يخشى ذكر اسمه موقع AdAge.com (٢٤/ ٥/ ٢٠٠٥) أن «المجلات حاليًا ليست فى وضع مالى يسمح لها بمقاومة القواعد التى يضعها المعلنون». ووجد صحفى فى «أدرڤرتايزنج إدچ» اتصل بمديرين فى أماكن مثل «يو إس إيه توداى»، و«بزنس ويك»، و«نيويورك تايمز»، و«فورشن» أنهم جميعًا غير مستعدين لشرح كيفية التعامل مع مطالب المعلنين تلك.

وبطبيعة الحال لا يركز المعلنون على الأخبار التى لا يريدون الارتباط بها فحسب. فقد نشر عدد ٣١ أكتوبر من مجلة «تايم» قسمًا بعنوان «مستقبل الطاقة» حول ضرورة السعى لإيجاد بدائل للنفط وجعل إنتاج النفط أكثر كفاءة. وعلى امتداد الموضوع كانت هناك صفحات كاملة من الإعلانات تحمل شعارات من قبيل «استثمر فى مستقبل

الطاقة الخاص بنا» حيث تشرح كيفية سعى الشركة للبحث عن بدائل للنفط. وذكر مصدر بى پى كذلك فى مقال «تايم» باعتبارها إحدى شركات الطاقة الأكثر إبداعًا. ومن المفترض أن هذا مجانًا.

نشرت «يو إس نيوز آند ورلد ريپورت» مادة شبيهة صديقة للمعلنين فى ملف صحة (٥/ ١٢/ ٢٠٠٥) عن مرض الزهايمر تضمن صفحتين كاملتين من الإعلانات كان من الواضح أن صلتهما بالموضوع تتعدى كونها مصادفة. وكان أحد الإعلانات عن دواء لعلاج مرض الزهايمر اسمه Aricept، وكان الآخر عن شركة متلايف للتأمين تعلن عن إسهامات مؤسستها فى الأبحاث التى تُجرى على مرض الزهايمر. وكان عنوان المجلة «انتبهى أيتها العقول الشابة»، بينما أوضح إعلان متلايف «سوف تُدهَشون لو عرفتم كم تبدأ آثار الزهايمر فى الظهور مبكرًا».

يبدو أن «تايم» و«يو إس نيوز» تظنان أن بلوغ هذا الحد لخدمة الشركات الراعية عمل طيب. ولكن من الواضح أنه ليس عملاً طيبًا بالنسبة للقراء إذا كان المعلنون يصيغون قصصًا تعرض منتجاتهم.

هناك على أقل تقدير منفذ واحد يبيع للمعلنين بلا خجل الوصول إلى هيئة التحرير فيه. فعندما طرحت «ويسكونسن ستيت چورنال» صحيفتها الجديدة «كاپيتال ريچون چورنال»، أعلنت أن المعلنين الذين يدفعون أكثر من ٢٥ ألف دولار لا تكون لهم فقرات فى كل عدد من «بزنس چورنال» وموقعها فحسب، بل كذلك مكان فى اللجنة الاستشارية للمطبوعة - بما فى ذلك ما لا يقل عن ستة اجتماعات فى العام مع كبار محررى «ستيت چورنال» التى تشترك فى هيئة التحرير مع مطبوعة الأعمال التجارية.

زعم ناشر «ستيت چورنال» چيم هوپسون («ماديسون كاپيتال تايمز»، ١٧/ ٣/ ٢٠٠٥) بأن المعلنين لم يكونوا يشترون الوصول إلى المحررين:

(واقع الأمر أن الرعاة الجالسين مع لجنتنا الاستشارية يؤدون لنا خدمة.. وأنا أشعر بالامتنان لحصولنا على نصائح جيدة وسليمة تساعد فى تأكدنا من أننا نغطى الموضوعات والقضايا المهمة للمجتمع التجارى. وإذا أراد أحد الوصول إلى «ستيت چورنال» فمرحبا باتصاله).

وبالرغم من ذلك لم يتناول مسألة ما إذا كانت «ستيت چورنال» سوف تقبل نصيحتك الجيدة والسليمة بدون ٢٥ ألف دولار تدعمها أم لا.

وعندما يتعلق الأمر بطمس الخط الفاصل بين قسمى التحرير والإعلان، نجد أن برامج الأخبار الصباحية لها قصب السبق منذ زمن بعيد. والآن تمحو بعض المحطات المملوكة لجانيت الخط، حيث تذيع ما يسمى برامج الصباح «المجلات»، التى يدفع غالبية ضيوفها المال كى يطلعوا على الهواء - بعبارة أخرى إعلانات مقدمة فى صورة برامج.

فى مينيسوتا، أعلنت محطة «كير» التابعة لجانيت، وهى إحدى شركات إن بى سى، عن عزمها نقل برنامجها Today إلى Showcase Minnesota التى سوف تُباع فترات فيها للمعلنين بسعر ٢٥٠٠ دولار للخمس دقائق. وسوف يُنقل البرنامج من قسم البرامج المحلية إلى قسم الإعلانات. ويزعم المدير العام لكير أن الفترات مدفوعة الثمن سوف تحدَّد بوضوح («منيابوليس ستار تريبيون»/ ٢٣/ ١١/ ٢٠٠٥). وفى ساكرامنتو، قال المنتج المنفذ للبرنامج المشابة Sacrament & Co. لصحيفة «ساكرامنتو بى» (١٧/ ٨، ٢٠٠٥): «رؤيتنا للبرنامج واضحة جدًا. فهذا ليس برنامجًا إخباريًّا».

ومع ذلك فقد لا يدرك المشاهدون هذه الرؤية الواضحة لتلك البرامج. وليس سرًا أن المعلنين يؤيدون بشدة هذا النوع «التحرإعلانى» من البرامج - حيث يوجد مقدموها الذين يشبهون الصحفيين وسط ديكورات كأنها صالات الأخبار - على وجه التحديد لأن المشاهدين يصدقونها أكثر مما يصدقون الأحاديث المطولة التى تذاع فى وقت متأخر من الليل عن سكاكين المائدة. وحقيقة أن محطة ساكرامنتو، «سكارمنتو نيوز تن»، لن تذيع أسماء الشركات التى تدفع أموالاً كى تظهر فى البرنامج ليس دليلاً كبيرًا على شفافيتها.

وبالنسبة للقيمة الإخبارية للبرامج مدفوعة الثمن، كان مقدم Today السابق پات إيڤانز - أحد العاملين بقسم الأخبار - متفائلاً، حيث وصف الشكل الجديد بأنه «وسيلة لكى يعبر المجتمع عن رأيه». وهذا «المجتمع» بطبيعة الحال هو من يمكنه دفع ٥٠٠ دولار للدقيقة.

ومع أن التليفزيون العام أُنشئ على وجه التحديد، كى يوفر للجمهور إعلامًا خاليًا من ضغوط الشركات الضخمة، فهو ليس محصنًا من طلبات المعلنين، وفى كثير من الأحيان لا يمكن تمييز تهليل التليفزيون العام لـ «الرعاة» عن إعلانات محطات التليفزيون التابعة

للشركات، إلا أنه فى تليفزيون كونيتيكت العام خطا تملق المعلنين خطوة عملاقة أخرى. فعندما أجرى تليفزيون كونيتيكت العام مقابلات مع الأطباء فى مستشفى هارتفود من أجل عمل سلسلة عن صحة النساء، طالب رئيس إذاعة كونيتيكت العامة ومديرها التنفيذى چيرى فرانكلين بإعادة تصوير الفقرة فى مستشفى سانت فرانسيس ـ وهو راع مالى مهم ـ بدلاً منها. وقد أبلغ صحيفة «هارتفورد كورانت» (١٩/ ٨/ ٢٠٠٥) إنّ غياب سانت فرانسيس جعل الفقرة غير متوازنة وغير عادلة للراعى. وليس هذا بالحدث الوحيد؛ فقد كان فرانكلين يسعى إلى المولين الذين لا يستهدفون الربح لـ «المشاركة فى إنتاج» برامج تليفزيون كونيتيكت العام طوال السنوات الخمس التى تولى خلالها المسئولية. وقد انسحب ما لا يقل عن ثلاثة منتجين من مشروعات فى تليفزيون كونيتيكت العام بسبب ضغوط فرانكلين («هارتفورد كورانت»، ٨/ ٨/ ٢٠٠٥).

تحظر هيئة البث العام الرعاية «عندما تكون هناك صلة واضحة ومباشرة بين المصالح أو المنتجات أو الخدمات الخاصة بالممول المفترض ومادة البرنامج». وأبلغ فرانكلين «كورانت» (٨/ ٢٠٠٥:٨) أن تلك المعايير تنطبق فقط على البرامج الموزعة على المستوى القومى، وأن سياسته مقبولة لأنه لا يشارك سوى المنظمات التى لا تستهدف الربح. ومن الواضح أن المصداقية مع المشاهدين لا وجود لها فى معادلة فرانكلين.

أعمال الرئيس

الشركات الإعلامية متداخلة فى بعضها هذه الأيام إلى حد كبير، ومن الصعب تتبع من الذى يملك ماذا. ولكن فى بعض الأحيان يمكن أن يعطيك الموقف التحريرى للمَنْفَذ الإعلامى أدلة مباشرة إلى حد ما عمن يملكه، وعن مصالحه. وكان ذلك هو الحال بالنسبة لمقالة افتتاحية فى «دالاس مورننج نيوز» (٦/ ٢/ ٢٠٠٥) تسهم فى نقاش لجنة الاتصالات الفيدرالية الحالى حول قواعد «وجوب النقل»، التى تطلب من شركات الكيبل الاستمرار فى نقل القنوات المحلية عند انتقالها إلى التكنولوجيا الرقمية.

أيدت «مورننج نيوز» بقوة التمسك بقواعد «وجوب النقل». وألح مقالها الافتتاحى فى الحديث عن البرامج المحلية باعتبارها «حصنًا للمجتمع الديمقراطى»، وأنها ذلك النوع من البرامج الذى «يربط المشاهدين بمجتمعهم». ومع ذلك لم تشر الصحيفة فى أى موضع إلى أن لها مصلحة أخرى أقل سموًّا فى الأمر: فصحيفة «دالاس مورننج

نيوز» تملكها مؤسسة بيلو، وهى شركة إعلامية تمتلك ١٩ محطة تليفزيون وتضغط على لجنة الاتصالات الفيدرالية كى تؤيد قواعد «وجوب النقل»، التى سوف تزيد إلى حد كبير نفوذها فى السوق. وطبقًا لما ذكره هوارد كورتز من «واشنطن پوست» (١٤/ ٢/ ٢٠٠٥) فقد قالت محررة صفحة الرأى فى «مورننج نيوز» إنها تأسف للحذف الذى ألقت اللوم فيه على الجدول المزدحم ونقص هيئة التحرير.

تكاد تكون أمثلة «التعاون»، أى الترويج المتبادل للبرامج الخاصة بمالك الشركة نفسه، من الكثرة بحيث لا يمكنها الاعتماد على التليفزيون هذه الأيام. وغالبًا ما تكون البرامج الصباحية أسوأ المخالفين؛ ففى العام الماضى كان برنامج إيه بى سى Good Morning America يتضمن باستمرار مقابلات وفقرات مخصصة لبرنامج فترة الذروة الشهير فى إيه بى سى Desperate Housewives، بينما رحب برنامج إيه بى سى Early Show بأفراد فريق العمل الذى استُغنى عنهم فى برنامج الواقع Survivor. ولكن هذه الممارسة باتت تقتضيها التقاليد فيما جرى العرف على أنها برامج «جادة» كما حدث عندما قدَّم چون ستوسيل من إيه بى سى برنامج ٢٠/ ٢٠ على ديكورات برنامج Desperate Housewives، حيث كان يقدم تقريرًا عن «نسخ حقيقية من الموضوعات التى غطاها البرنامج» (ڤارياتى، ١٨/ ٣/ ٢٠٠٥)، وذلك بعد فترة غير طويلة من عرض Primetime Live (٣/ ٢/ ٢٠٠٥) لمقابلة مطولة مع نجم البرنامج تيرى هاتشر.

فى العام الماضى، عندما كان اللوم يوجَّه لبرنامج إن بى سى Dateline لتخصيصه ساعات على الهواء للحلقات الأخيرة من مسلسل Friends وغيره من برامج إن بى سى، أقسم چيف فيجر المنتج المنفذ لبرنامج إن بى سى 60 Minutes أن أحدًا لن يضبطه وهو يفعل ذلك؛ ذلك أنه «لن تخصص ساعة لرحيل لـ Everybody Loves Raymond»، فى إشارة إلى مسلسل سى بى إس الناجح. وأوضح فيجر أنه «إذا حول المشاهدون المؤشر ورأونا نفعل ذلك فسوف يغادرونا على الفور».

بعد عام من ذلك، عندما انتهى عرض حلقات Everybody Loves Raymond، أحيا برنامج 60 Minutes هذه المناسبة (٨/ ٥/ ٢٠٠٥) بإجراء مقابلات مع نجم المسلسل راى رومانو. فهل هذا نفاق؟ يقول فيجر إنه ليس نفاقًا ـ لأنها لم تكن ساعة كاملة. ويعطينا هذا فكرة عن المنطق الأخلاقى لمديرى أخبار الشبكات: فمن الواضح أنه يمكنك تحويل ثلث برنامجك الإخبارى إلى إعلان تجارى لبرامج شبكتك وتظل مع ذلك محافظًا على أمانتك الصحفية.

تلقى ناشط فى منظمة حقوق المرضى بأوهايو درسًا فى المصلحة الذاتية الإعلامية عندما حاول وضع تنويه فى الأجندة الصحية بصحيفة «كليڤلاند پلين ديلر» عن اجتماع لمناقشة «سماح مجلس كليڤلاند للمستشفيات بحظر تقديم المرضى لأية شكوى». ومع أنه سبق له وضع تنويهات، فقد رُفِض ذلك التنويه دون إبداء الأسباب، وعندما شك فى وجود صلة بين الرفض وكون المستشفيات معلنين كبارًا فى الصحيفة، قدم تنويهًا جديدًا لصحيفة مختلفة فى كليڤلاند وهى «صن نيوز» الأسبوعية ـ المملوكة، مثل «پلين ديلر» لأدڤانس پبليكيشنز ـ وكان تلك المرة عن اجتماع لمناقشة رعاية «پلين ديلر» للإعلان عن اجتماعه الأول. وقد تلقى ردًا بالمصادفة من عضو هيئة تحرير «صن نيوز» كارول كوڤاتش التى يبدو أنها كانت تقصد توصيل الرسالة إلى مديرة التحرير التنفيذية ليندا كينزى: (ليندا: هل أدركت ذلك؟ إنه يريدنا أن ننشر هذا. وأظن أنه ليس من الذوق أن ننشر مادة عن «پلين ديلر». إعلان مباشر عن اجتماع، لا بأس، ولكن هل نحن مضطرون لانتقاد «پلين ديلر»؟ اسمحى لى بمعرفة ما تفكرين فيه). لا حاجة إلى القول بأن الإعلان لم يُنشر قط.

مع أن «فير» تهدف إلى الترويج للأخلاق الصحفية من خلال إلقاء الضوء على المخالفات، فقد دفعت فقرة من تقرير سابق إحدى الصحف إلى ارتكاب مخالفة أخرى. فقد نشرت صحيفة «صنداى فريمان» التى تصدر فى كينجزتون بولاية نيويورك (١٧/ ٤/ ٢٠٠٥) عمودًا بقلم نورمان سولومون، يُنشر فى عدة صحف فى وقت واحد، أحصى فيه بعض النماذج المتضمنة فى تقرير فير Fear & Favor 2004 (٣-٤/ ٢٠٠٥) ـ ولكن مع تغيير واحد. فقد أضافت الصحيفة ملحوظة من المحرر عقب فقرة تنتقد تغطية «نيو هيڤن ريچستر» الموسعة التى تتسم بالتملق لمحل إيكيا الجديد:

يقول مسئولو «ريچستر» إن التغطية الإخبارية والمقال الافتتاحى كان لهما ما يبررهما بسبب الأثر الاقتصادى الإيجابى الذى سوف تحدثه إيكيا فى منطقة نيو هيڤن. وتقول «ريچستر» إنها كانت تعلم قبل الافتتاح أن إيكيا سوف تصبح معلنًا دائمًا.

ما لم تذكره الملحوظة هو أن «ريچستر» مطبوعة تابعة لشركة چورنال ريچستر، وهى الشركة نفسها التى تمتلك «فريمان». وفى حال وجود شك يتعلق بمصدر القرار التحريرى،

أشار الصحفى الذى لفت انتباه فير إلى أن «الجميع فى هيئة تحرير 'فريمان» غاضبون بشأن تلك المخالفة الأخلاقية (فى عمود عن أخلاق الصحافة، من دون سائر الأماكن!).

الفاعلون الأقويـــاء والعلاقات العامـة

الشكوى العامة بشأن وسائل الإعلام هو أن كل ما يهمها هو المال. ولكن هناك مال، وهناك مال آخر. فقد كان لدى جماعة «بيبول» للمعاملة الأخلاقية للحيوانات مال ـ إذ كانت على استعداد لدفع ٥ آلاف دولار لنشر إعلان فى مجلة «بيلبورد» وكان يسعد «بيلبورد» أن تحصل على المال. ولكن بعد ذلك، وفى وقت ما بين موافقة بيلبورد على نشر الإعلان وعلى اليوم المقرر نشره فيه، ألغى الإعلان. وطبقًا لما جاء فى «نيويورك ديلى» (٢٩/ ٣/ ٢٠٠٥)، كان إعلان بيبول نقدًا مباشرًا لچنيفر لوبيز التى يغلب الفرو على اتجاه ملابسها الجديد. فهل يمكن أن تكون الصحيفة قد وجدت أن مال بيبول أقل ضغطًا من نفوذ شركة «إيبيك ريكوردز» التابعة لمؤسسة سونى، التى طرحت للتو ألبوم لوبيز الجديد، ونفوذ مديرة دعاية لوبيز القوية نانسى رايدر؟ لم تتمكن «ديلى نيوز» من الوصول إلى بيلبورد كى تقدم تفسيرًا للقرار، ولكن رايدر لم تخجل بشأن إعلان الانتصار. فقد قال لصحيفة «ديلى نيوز»: «إنى أؤدى عملى، وهو حماية عميلتى».

إذا كانوا يبيعون المقابلات للمعلنين على نحو صريح (انظر «نحن نثق بالمعلنين»، فيما سبق)، فما زالت البرامج الإخبارية الصباحية بصورة عامة تغص بفقرات عن الترفيه والسفر والمنتجات الاستهلاكية دون تحاشى ذكر أسمائها التجارية، والواقع أن الشىء الوحيد الذى يميز تلك الموضوعات الشعبية عن الأفلام الوثائقية مدفوعة الثمن هو أن الخبراء الذين يناقشون المنتجات لا يبدو عليهم أن الشركات المنتجة دفعت لهم مالاً.

لنأخذ على سبيل المثال چيمس أوبينهايم محرر التكنولوجيا فى مجلة «تشايلد». ففى نوفمبر من عام ٢٠٠٤ ظهر أوبينهايم فى برنامج إخبارى محلى فى أوستن بولاية تكساس مادحًا العديد من اللُّعَب، ومنها ألبوم الصور الإلكترونى' الجديد للأطفال من كوداك. كما أثنى على المنتج فى ظهور مماثل فى برنامج Today على شبكة إن بى سى (٢١/ ١٢/ ٢٠٠٤). وما لم يعرفه مشاهدو الفقرتين هو أن أوبينهايم تلقى مالاً من كوداك مقابل الترويج لهذا الشىء، إلى جانب ما تلقاه مقابل الحديث عن كل منتج

تحدث عنه («وول ستريت چورنال»، ١٩/ ٤، ٢٠٠٥). وتقول محطة أوستن إنها لا تعلم شيئًا عن الصفقة، بينما تقول إن بى سى إنهم يحققون فى الأمر. ولكن تلك الأنواع من العلاقات المالية هى فى الواقع أسرار مفضوحة.

أوضحت «وول ستريت چورنال» كيفية عمل هذا النظام: فقد قالت الشركات التى أجرت مقابلات معها إن الإفصاح مسئولية محطات التليفزيون، بينما تزعم محطات التليفزيون أنها تُصدم عندما تعلم بتلك العلاقة، بغض النظر عن عدد مرات علمها بها.

بما أن البرامج الإخبارية القومية تتظاهر على الأقل بأن لديها معايير بشأن تلك الأمور، فغالبًا ما لا تدفع الشركات لمن يسمون بالخبراء مقابل تلك الفقرات بشكل مباشر. بل إنها تدفع للشخص مقابل الظهور فى الكثير والكثير من البرامج المحلية، إذا حدث وذكر المنتج عند ظهوره، على سبيل المثال، فى برنامج Good Morning America ـ وهذا مجرد «تجميل». وبطبيعة الحال لابد للصحفيين من كشف الحقيقة عندما تكون الشركات قد دفعت للمصادر التى تتحدث عنها، ولكن الكل يعلم أنهم لا يفعلون ذلك. وقد أوضح متحدث باسم وال مارت، التى تدفع للنساء كى يروجن لحليها على التليفزيون، الأمر فى «وول ستريت چورنال» بقوله: «إذا كُشِف عن الأموال التى تُدفع، فسوف يجعل ذلك ظهور خبرائهم على شاشة التليفزيون أقرب شبهًا بالأفلام الوثائقية مدفوعة الثمن».

ومع ذلك فليست البرامج الصباحية وحدها هى التى تغامر بدخول تلك المنطقة الرمادية التى بين الأخبار والإعلومات infomercial. فمن الممكن كذلك أن يخضع محررو الصحف لإغراء القصة الإخبارية السهلة التى يقدمها رجال العلاقات العامة. ففى مارس من عام ٢٠٠٥ أعلنت العناوين الرئيسية فى أنحاء البلاد عن دراسة جديدة قامت بها مؤسسة النوم القومية تبين أن نصف السكان البالغين فى الولايات المتحدة يعانون من مشكلة الدخول فى النوم. ولكن الصحفيين دورسى جريفيث وستيڤ ويجاند فى صحيفة «ساكرامنتو بى» (٢٦/ ٦/ ٢٠٠٥) أشاروا بعد البحث والتنقيب إلى أن التقارير فى أغلبها لم تشر إلى هذه المعلومة: الدراسة والحملة ممولتان من شركات الأدوية التى تصنع الحبوب المنومة.

وعلاوة على ذلك، أوردت «ساكرامنتو بى» أن مؤسسة النوم القومية، رغم كونها جماعة مستقلة للدفاع عن الصحة لا تستهدف الربح، تتلقى معظم أموالها من الشركات المنتجة للحبوب المنومة، وعشرة من بين أعضاء مجلسها الثلاثة والعشرين تربطهم علاقات مالية حالية أو سابقة بالصناعة. ولكن الصحفيين لم يكونوا مضطرين للقيام بهذا النوع من التتبع والتقصى كى يدركوا أن هناك صلة بين الدراسة وصناعة الحبوب المنومة؛ وكان ينبغى أن يكشف الأمر كون القصة الإخبارية التى أعلنت عن الدراسة تضمنت كذلك ذكر اسم حبوب منومة جديدة، وهى لونيستا.

ومع ذلك فقد راجعت «ساكرامنتو بى» أربعة وثمانين تقريرًا إخباريًّا من صحافة التيار السائد عن الدراسة ووجدت أن سبعة عشر منها فقط ذكرت رعاية صناعة الدواء للدراسة والمؤسسة. وهذه الأنواع من الفجوات الصحفية، وخاصة فى نقل الأخبار الصحية، جديرة بعض الأحيان بأن تشغل بالنا.

الضغوط الحكوميـــة

بدأت وسائل الإعلام بدايةً تنذر بالسوء فى عام ٢٠٠٥ بكشفها أن إدارة بوش دفعت أموالاً للصحفى أرمسترونج ويليامز كى يقوم بالدعاية لقانون عدم بقاء طفل بلا تعليم («يو إس إيه توداى»، ٧/ ١/ ٢٠٠٥). وأوضح ظهور قصص كهذه على مدار العام أن قضية ويليامز ليست حدثًا فريدًا فى الصراعات الصحفية بين الإخلاص للجمهور وللحكومة (أو الشيك الحكومى).

فى فلوريدا، كشفت صحيفة «ساراسوتا هيرالد تريبيون» (٢٦/ ٣/ ٢٠٠٥) أن مكتب الحاكم جِب بوش استخدم أموال دافعى الضرائب لاستئجار خدمات مايك ڤاسيلندا، الصحفى التليفزيونى الحر فى تالاهاسى، الذى يدير كذلك شركته الخاصة لإنتاج الڤيديو. فقد دفعت الولاية لشركة ڤاسيلندا أكثر من ١٠٠ ألف دولار على مدى أكثر من أربع سنوات لإنتاج فقرات إخبارية تروج لسياسات بوش، وكذلك سياسات وكالات فلوريدا الحكومية الأخرى، بما فى ذلك وزارة التعليم ووزيرة الخارجية. وفى الوقت نفسه كان ڤاسيلندا يغطى أخبار تلك الوكالات نفسها فى خدمة التقارير التليفزيونية التى تُبَث على السى إن إن والمحطات المحلية التابعة لإن بى سى.

وبينما قالت بعض المحطات إنها ستوقف بث تقارير ڤاسيلندا عندما أخبرت بدوره المزدوج، لم تشعر محطات أخرى بأى انزعاج. فقد قال فوريست كار مدير الأخبار فى محطة دابليو إف إل إيه التابعة لتامپا: «يؤكد لى [ڤاسيلندا] أن لديه إجراءات وقائية. فهو لا يسمح لنفسه بأن يكون فى وضع يسمح بأن تُضار الصحافة». ومع ذلك فمن المفترض أن كار لن يلحق تنويهات بتقارير ڤاسيلندا كى يجعل المشاهدين يقرررون بأنفسهم إن كانوا يضعون القدر نفسه من الثقة فى الصحفى ووكيل العلاقات العامة أم لا.

كشفت صحيفة «بوسطن جلوب» (٨/ ٤/ ٢٠٠٥) عن علاقة مشابهة بين إدارة حاكم ماساتشوستس مِت رومنى وتشارلز د. تشيپو الكاتب الصحفى فى «بوسطن هيرالد». فقد امتدح تشيپو فى عمود بتاريخ ٢١ مارس خطة رومنى للنقل العام التى وضعها رئيس مكتب شئون البيئة بالولاية. ولكن ما لم يخبره للقراء هو أنه قبل ثلاثة أيام فقط قدم عطاءً لعقد قيمته ١٠ آلاف دولار للمساعدة فى ترويج سياسات ذلك المكتب، وهو العقد الذى فاز به عقب نشر عموده الذى اتسم بالمديح.

الأمر الذى قد يكون أكثر إثارة للقلق هو أن «بوسطن هيرالد» لم ترَ مشكلة فى صفقة تشيپو مع الولاية، فقد قررت راشيل كوين محررة صفحة الرأى الإبقاء عليه، شريطة ألا يكتب عن «موضوعات يُستشار فيها». ولم يحدث أن أسقطت «بوسطن جلوب» تشيپو إلا بعد نشر كشف الصحيفة، حيث أوردت عدم إفصاحه عن عقد آخر مع سلطات الولاية للترويج لصناعة السياحة بها («بوسطن جلوب»، ٩/ ٤/ ٢٠٠٥).

فى ٢ نوفمبر حملت الصفحة الأولى من «واشنطن پوست» قصة إخبارية قابلة للانفجار عن «المواقع السوداء»، وهى السجون السرية التى أقامتها وكالة الاستخبارات المركزية بعد هجمات الحادى عشر من سبتمبر للتحقيق مع المشتبه فى انتمائهم للإرهاب. وأوردت الصحيفة أنه بينما لا يُعرف شىء عن تلك المواقع، فإن القلق بشأنها يتزايد فى أعقاب الكشف عن إساءة معاملة السجناء فى أبى غريب وخليج جوانتانامو.

ولكن الشىء المهم الذى عرفته «واشنطن پوست» بشأن المواقع ـ أماكنها ـ حجبته عن الجمهور، بناءً على طلب المسئولين الحكوميين. وأوضحت الصحيفة أن مسئولين

كبارًا «قالوا إن الكشف عن ذلك قد يضر جهود مكافحة الإرهاب فى تلك البلاد وأماكن أخرى وقد يجعلها أهدافًا لانتقام إرهابى محتمل». وبطبيعة الحال، فإن الاحتفاظ بسر أماكن المواقع يقدم للحكومة طريقة لإبعاد أنشطتها عن العين العامة. وأشار مقال «واشنطن پوست» إلى أن المسئولين الحكوميين اعترفوا بأن كشف المعلومات عن المواقع قد يعرِّض الولايات المتحدة لتحديات قانونية و«يزيد احتمال الإدانة السياسية فى الداخل والخارج». بعبارة أخرى، إنها ذلك النوع من القصص الإخبارية التى ينبغى لصحافة المراقبة أن تقتلها بحثًا.

أبدت منافذ أخرى قدرًا أقل من الخضوع للحكومة الأمريكية؛ فقد ظهرت تقارير تتحدث بالتفصيل عن المواقع الأماكن المحتملة فى صحيفة «فاينانشال تايمز» (٣/ ١١/ ٢٠٠٥). ومع ذلك فما زالت «واشنطن پوست» ملتزمة باتفاقها مع البيت الأبيض.

تشكو إدارة بوش ومؤيدوها باستمرار من شُح القصص الإخبارية الإيجابية فى العراق، ولكن عمود «واشنطن پوست» الذى كتبه آل كامِن (٨/ ٤/ ٢٠٠٥) يشير إلى أنه على أقل تقدير يفرض بعض الصحفيين رقابة على الأخبار السيئة، وليس على الأخبار الطيبة، وطبقًا لما ذكره كامِن فقد أوضح تقرير داخلى للجيش أن القوات الأمريكية أخذت صحفيًّا مرافقًا إلى مدرسة بالقرب من الموصل لتغطية تسليم الأدوات المدرسية للطلاب المحتاجين، غير أن الصحفى قال إنهم عندما وصلوا إلى الموقع لم يجدوا تلاميذ بل عائلة عراقية مقيمة فى المبنى.

ومضى التقرير قائلاً:

«من حسن الحظ أنهم لم يختاروا الصحفى لتغطية الحدث، الذى قد يجعلنا نبدو سيئين، حيث لا ندرى شيئًا عن المدرسة بعد تمويلنا لبنائها.. فهم [الصحفي] ما حدث وكانت لديه تغطية جيدة أخرى يستفيد منها.. بدلاً من بث أى شىء عن هذا الحدث».

مع «اختيار» صحفيين، من المراسلين المرافقين وصولاً إلى محررى «واشنطن پوست»، كى لا يزودنا الجمهور الأمريكى بالأخبار التى تكشف النقاب عن فشل الحكومة وأخطائها، يبدو أنه لم تعد هناك ضرورة للرقابة الرسمية.

من المصدر مباشرة، ولا حاجة إلى الصحافة

بقلم چانين چاكسون

فى بداية العام ألقت فضيحة أرمسترونج ويليامز الضوء على ممارسة إدارة بوش المزعجة الخاصة باستخدام أموال دافعى الضرائب لتمويل وسائل الإعلام التى تروج لسياسات الحكومة وبرامجها على نحو غير نقدى، دون الكشف عن مصدر التمويل للقراء أو المشاهدين. وقد كُشِف أن الصحفى ويليامز تلقى حوالى ٢٤٠ ألف دولار من البيت الأبيض للترويج لقانون عدم بقاء طفل بلا تعليم. ولكن لم يمضِ وقت طويل دون ظهور فضيحة أخرى، حيث كشف تقرير للمفتش العام أن صفقة ويليامز كانت مجرد نمط صغير من تلك الصفقات فى وزارة التعليم، حيث دُفِع مبلغ ٤,٧ مليون دولار سرًا للترويج لسياسات حكومة بوش.

ربما يفسر ذلك السبب فى أن الممارسة تبدو فى حال ازدهار بدلاً من قضاء كشف ويليامز عليها.

بثت حوالى ثمانى عشرة محطة تليفزيون فى كاليفورنيا أجزاء مما بدا وكأنه تقرير إخبارى، ولكنه كان فى واقع الأمر نشرة صحفية مصورة أنتجتها الولاية للترويج لتغيير مثير للجدل فى قوانين العمل («لوس أنجلوس تايمز»، ٢٨/ ٢/ ٢٠٠٥). ويمتدح الشريط الذى يعلق عليه مراسل تليفزيونى سابق يعمل حاليًا موظفًا بالولاية اقتراحًا بتغيير قانون خاص باستراحة الغداء الممنوحة للعاملين بالساعات. وتعارض النقابات العمالية التغيير، ولكن الشريط لا يتضمن وجهات نظر معارضة، بل آراء مؤيدة فحسب، وتشمل تلك الآراء رأى من صاحب مطعم لم يبلَّغ المشاهدون أنه متورط حاليًا فى قضية بشأن القانون موضوع البحث وكان أحد المتبرعين لحملة حاكم كاليفورنيا أرنولد شوارتزنجر الانتخابية، ورأى آخر من نائب سكرتير وكالة الولاية التى تشرف على جلسات الاستماع بشأن التغيير المقترح (مما حدا بالديمقراطيين إلى جلسات الاستماع تلك محكمة مرتجلة). وقال المسئول موضحًا: «إنى لا أراها دعاية». وتكبد مكتب شوارتزنجر قدرًا أقل من المشقة فى ذلك التعريف، حيث أوضح روب ستوتزمان مدير اتصال الحاكم أن الشريط «مثله مثل أى نشرة صحفية أخرى، غير أنه مصور».

تضمنت الفترة الإخبارية فى الساعة السادسة والنصف على محطة «كوين تى فى» فى پورتلاند بولاية أوريجون فى ٢٥ ديسمبر «عرضًا» عن تقدم پورتلاند فى تنقية نهر ويلاميت الملوث. والبرنامج الذى يمكن أن يُطلق عليه تسمية «دعاية» ومن تقديم قارئ النشرة فى كوين وتعليق والتر كرونكايت أنتجه من أجل المحطة وبدون أية تكلفة مكتب الخدمات البيئية بالمدينة («كولومبيا چورناليزم ريڤيو» ٣-٤/ ٢٠٠٥). لم توجد فى أماكن أخرى قضايا من قبيل انتقادات وكالة حماية البيئة لمشروع نهر ويلاميت. وربما تقول كوين إنه لم تكن هناك نية لإزعاج المشاهدين بشأن المصدر الرسمى للبرنامج، ولكن ذلك ما كان ليفسر النسخة اللاحقة المنقحة للشريط التى (قد أنتجت على نفقة الولاية كذلك) والتى سمحت للمحطة بإضافة لوجو «أخبار السادسة من كوين» على كل لقطة[١].

رغم وضوح مزايا الأخبار المنقحة ـ فهى تتكلف القليل أو لا شىء وترضى صانعى الأخبار الأقوياء ـ فمن الواضح أن تلك الإغراءات ليست كافية لجعل بعض الصحفيين يضحون بأمانتهم المهنية. وربما كان هذا هو السبب فى تقديم فريق العلاقات العامة بعض المغريات ـ حيث قدَّم لمحررى الصحف والإذاعة جوائز كتلك التى تقدمها البرامج الجماهيرية، ومنها ثلاجات وشوايات بالغاز، من أجل استخدام مادتهم. وتنتج نيوز يو إس إيه المقاطع الصوتية والنصوص الصحفية ونصوص الإذاعية نيابةً عن عملائها ومنهم المؤسسات التجارية والاتحادات («واشنطن پوست»، ١٢/ ١٢/ ٢٠٠٥). ومقابل استخدام مسئولى الأخبار لتلك المواد فى ملء صفحاتهم أو فترات إذاعتهم، يمكنهم الانضمام إلى «برنامج مكافأة المحررين» ويكسبون «نقاطًا» توصلهم إلى المنتجات التى فى «كتالوج الجوائز» الخاص بالشركة، التى من المفترض أنها ليست من بين السلع المعروضة.

(١) أعيد طبعه من

Extra! March/April 2006, Fairness & Accuracy In Reporting (FAIR) http://www.fair.org

الفصل السابع

مجموعة الهيمنة الكونية وإعلام الشركات الضخمة الأمريكية

بيتر فيليبس، بريدچت ثورونتون، ليو براون، أندرو سلون

تسيطر حاليًا على طبقة القيادة فى الولايات المتحدة مجموعة محافظة جديدة من الأشخاص الذى يشتركون فى هدف التأكيد على القوة العسكرية الأمريكية فى أنحاء العالم على نحو يتسم بالجرأة، ويحدد هذا الفصل العوامل الأساسية الداعمة لأجندة الهيمنة الكونية ويبحث كيفية ارتباط هذه المجموعة بإعلام الشركة الضخمة فى الولايات المتحدة ودعم هذا الإعلام لها، كما نبحث كيف أصبح كبار صانعى الأخبار فى الولايات المتحدة خاضعين لشركات العلاقات العامة التى تلفق الأخبار على النحو الذى فيه مصلحتهم، وكيف يقبل إعلام الشركات الضخمة هذا الشكل الجديد من الرقابة الأمريكية بلا أى نقد. ونراجع من الذى استفاد من الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، ونبحث كيف اشترك بوش وتشينى ورامسفيلد، إلى جانب الشراكات الخاصة العامة المتداخلة، وإعلام الشركات الضخمة، والمؤسسات الخاصة، والمقاولون العسكريون، والنخبة السياسية، والمسئولون الحكوميون فى دعم أجندة الهيمنة الكونية العسكرية الأمريكية.

يوثِّق خيط طويل من البحث السوسيولوجى وجود طبقة حاكمة مهيمنة فى الولايات المتحدة هى التى تضع السياسات وتحدد الأولويات السياسية القومية. والطبقة الحاكمة الأمريكية معقدة ومتنافسة فيما بينها، وتحافظ على نفسها من خلال

الأسر المتشابكة ذات المكانة الاجتماعية الرفيعة التى لها أسلوب حياة متشابه، والولاء للشركات الضخمة، وعضوية نوادى النخبة الاجتماعية والمدارس الخاصة. وهذه الطبقة الحاكمة الأمريكية تؤبد فى الغالب نفسها بنفسها، حيث تحافظ على نفوذها من خلال مؤسسات وضع السياسات مثل اتحاد الصناعات القومى، والغرفة التجارية القومية، ومجلس الأعمال التجارية، ومائدة الأعمال التجارية المستديرة، ومجلس المؤتمر، ومعهد المشروع الأمريكى، ومجلس العلاقات الخارجية وغيرها من الجماعات السياسية التى تركز اهتمامها على الأعمال التجارية. ويوثق رايت ميلز فى كتابه الصادر فى عام ١٩٥٦ The Power Elite كيف قوّت الحرب العالمية الثانية ثالوث السلطة فى الولايات المتحدة الذى يجمع بين نخب الشركات الضخمة والجيش والحكومة فى هيكل سلطة مركزى تحركه المصالح الطبقية ويعمل بانسجام من خلال «الدوائر العليا» للاتصال والاتفاق. ويصف ميلز كيف أن نخب السلطة هى هؤلاء «الذين يقررون أى شىء يُتخذ بشأنه قرار» وله نتائج مهمة.

أسس مجموعة الهيمنة الكونية

يحظى ليو شتراوس وألبرت هولستتر وغيرهم فى لجنة الفكر الاجتماعى بجامعة شيكاغو بشهرة كبيرة لترويجهم الأجندة المحافظة الجديدة من خلال تلميذيهم پول وولفويتز وآلان بلوم، وتلميذ بلوم ريتشارد پيرل.

وتعرِّف مجلة المراجعة الثقافية الكندية Adbusters النزعة المحافظة الجديدة بأنها «الاعتقاد بأن أفضل من دافع عن الديمقراطية، مهما كانت أخطاؤها، هو الجمهور الجاهل المشبع بالنزعة القومية والدين. فالدولة القومية على نحو متشدد هى وحدها التى يمكنها ردع العدوان البشرى، وتتطلب هذه النزعة القومية وجود خطر خارجى، وإذا لم يكن هذا الخطر موجودًا وَجَبَ صنعه».

نشأت الفلسفة المحافظة الجديدة كرد فعل لفترة ستينيات القرن العشرين بما فيها من ثورات اجتماعية، وقد تأثر العديد من المسئولين ومساعديهم فى فترتى رئاسة ريجان وچورج بوش الأب تأثرًا قويًّا بالفلسفة المحافظة الجديدة بمن فيهم چون أشكروفت، وتشارلز فيربانكس، وريتشارد تشينين وكينيث أديلمان، وإليوت ابرامز، وويليام كريستول، ودوجلاس فيث.

داخل حكومة فورد، كان هناك انقسام بين المتمسكين بالتقاليد فى الحرب الباردة الساعين للحد من المواجهات من خلال الدبلوماسية والوفاق وبين المحافظين الجدد الداعين إلى مواجهات أقوى مع «إمبراطورية الشر» السوڤيتية. وقد أصبحت المجموعة الأخيرة أكثر تحصينًا عندما بات چورج بوش الأب مديرًا لوكالة الاستخبارات المركزية. فقد سمح بوش بتكوين «الفريق ب» برئاسة ريتشارد پايپس إلى جانب پول وولفويتز وليويس ليبى[١]، وپول نيتز وآخرين، حيث كوَّنوا لجنة بشأن الخطر الآنى لزيادة الوعى بالتهديد السوڤيتى والحاجة المستمرة إلى سياسة دفاعية جريئة، وأدت جهودهم إلى اتخاذ موقف قوى مضاد للسوڤييت أثناء رئاسة ريجان.

يتذكر الصحفى چون پيلچر المقابلة التى أجراها مع المحافظ الجديد پيرل فى عهد إدارة ريجان:

«أجريت المقابلة مع پيرل عندما كان يعمل مستشارًا لريجان؛ وعندما تحدث عن «الحرب الشاملة» رفضت ما يقوله باعتباره مجنونًا. وقد استخدم الاصطلاح مرة أخرى مؤخرًا عند وصف ، «الحرب على الإرهاب» الأمريكية. فقد قال: «لا مراحل. هذه حرب شاملة. نحن نحارب مجموعة من الأعداء. وهناك الكثير منهم. وكل هذا الكلام عن الانتهاء من أفغانستان أولاً ثم ننتهى بعد ذلك من العراق.. طريقة خاطئة تمامًا للتعامل مع الأمر. إن نحن أطلقنا العنان لرؤيتنا للعالم، وآمنا إيمانًا تامًا بهذه الرؤية، ولم نحاول ضم الدبلوماسية الماهرة، بل نشن حربًا شاملة.. فسوف يغنى أطفالنا أغانى عظيمة عنا بعد سنوات من الآن».

زاد انتخاب چورچ بوش الأب فى عام ١٩٨٨ رئيسًا للولايات المتحدة وتعيين تشينى وزيرًا للدفاع من وجود المحافظين الجدد داخل الحكومة، وفتح سقوط سور برلين فى عام ١٩٨٩ الباب لبدء سياسة الهيمة الكونية بشكل رسمى.

(١) «أدين المدير السابق لمكتب نائب الرئيس الأمريكى ديك تشينى ليويس ليبى بالكذب على القضاء، وبعد محاكمة استمرت أكثر من شهر ومرافعات استمرت عشرة أيام أدين ليبى فى مارس من عام ٢٠٠٧ بأربع من التهم الخمس الموجهة إليه، وتشمل تضليل العدالة والشهادة الزور ونكث اليمين، ومن المقرر عقد جلسة فى الخامس من يونيو لتحديد عقوبته التى قد تصل إلى خمسة وعشرين عاما. (المترجم)

وفى عام ١٩٩٢ ساند تشينى ليويس ليبى وپول وولفويتز فى وضع تقرير «توجيه التخطيط الدفاعى» الذى دعا إلى الهيمنة العسكرية الأمريكية فى أنحاء العالم ضمن «نظام جديد». ودعا التقرير الولايات المتحدة إلى منع أى منافسين جدد من الخروج لتحدى الولايات المتحدة. وباستخدام كلمات من قبيل «الإجراء الأحادى» و«الوجود المتقدم» العسكرى، دعا التقرير إلى هيمنة الولايات المتحدة على الأصدقاء والأعداء على حد سواء. وانتهى التقرير إلى أن بإمكان الولايات المتحدة بلوغ هذا الوضع من خلال جعل نفسها «قوية قوةً مطلقةً».

تعرض تقرير توجيه السياسة الدفاعية الذى تسرب إلى الصحافة لنقد شديد من مصادر عديدة. وأوردت «نيويورك تايمز» فى ١١ مارس من عام ١٩٩٢ أن:

«كبار المسئولين فى البيت الأبيض ووزارة الخارجية انتقدوا بشدة مسودة بيان سياسة البنتاجون التى تؤكد أن مهمة أمريكا فى فترة ما بعد الحرب الباردة سوف تكون منع أى تجمع للدول الصديقة أو المعادية من منافسة الولايات المتحدة على وضع الدولة العظمى».

وصف مسئول فى الإدارة، على علم برد فعل كبار المسئولين فى البيت الأبيض ووزارة الخارجية، الوثيقة بأنها «تقرير أحمق لا يمثل السياسة الأمريكية بأى طريقة أو شكل». ووصف السيناتور روبرت بيرد الديمقراطى من ڤيرچينيا مسودة وثيقة البنتاجون بأنها «قصير النظر، وضحلة، ومخيبة للآمال». ولم يكن أشخاص كثيرون فى الدوائر العليا الخاصة بوضع سياسة الحكومة مستعدين لأجندة الهيمنة الكونية الأحادية. وبانتخاب بيل كلينتون فى عام ١٩٩٢، أصبح معظم المحافظين الجدد خارج السلطة المباشرة خلال السنوات الثمانى التالية.

يتعاون الحزبان السياسيان عن طريق تشجيع الكونجرس على حماية المصالح التجارية الأمريكية فى الخارج وأرباح الشركات الضخمة فى الداخل. ومن أجل الحفاظ على أرباح مقاولى الدفاع، دعا مجلس علوم الدفاع التابع لكلينتون إلى صناعة دفاع معولَمة يتم الحصول عليها من خلال دمج مقاولى الدفاع مع الشركات متعدية القوميات التى سوف تصبح شريكة فى الاستعداد العسكرى الأمريكى.

وبقيت إدارة كلينتون بصورة عامة بعيدة عن الترويج للهيمنة الكونية باعتبارها تبريرًا أيديولوجيًّا لاستمرار ميزانيات الدفاع المرتفعة، وبدلاً من ذلك، ولتعويض

انخفاض أرباح مقاولى الدفاع بعد انهيار سور برلين، شجعت إدارة كلينتون بجرأة مبيعات السلاح الدولية، مما رفع نصيب الولايات المتحدة من صادرات السلاح العالمية من ١٦ بالمائة فى عام ١٩٨٨ إلى ٦٣ بالمائة فى عام ١٩٩٧.

خارج إدارة كلينتون، واصل المحافظون الجدد الترويج لأجندة الهيمنة الكونية. ففى ١٤ يونيو من عام ١٩٩٤، حضر حوالى ٢٠٠٠ من أفراد النخب الإقليمة والقومية دردشة على شط البحيرة فى المخيم الصيفى للنادى البوهيمى فى سان فرانسيسكو. قدَّم أستاذ للعلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا بيركلى حديثًا بعنوان «الضعف العنيف». وقال المتحدث إن العنف المتزايد فى المجتمع يضعف مؤسساتنا الاجتماعية. وقال إن ما يسهم فى هذا العنف و«تآكل» مؤسساتنا هو التوجه الجنسى المزدوج، وسياسة الترفيه، والتعددية الثقافية، والمركزية الإفريقية، وضياع الحدود الأسرية. وزعم الأستاذ الجامعى أنه لكى نمنع حدوث المزيد من «التدهور» لابد لنا من الاعتراف بأن «النخب التى تقوم على القيمة والمهارة مهمة للمجتمع، وأية نخبة لا تحدد نفسها لن يمكنها البقاء على قيد الحياة.. إننا بحاجة إلى الحدود والقيم المحددة والواضحة! ونحن بحاجة إلى السياسة الخارجية المركزية الأمريكية، ورئيس يفهم السياسة الخارجية». ومضى فى كلامه إلى أن انتهى إلى أنه لا يمكن أن نسمح للجماهير «غير المؤهلة» بتنفيذ السياسة، ولكن لابد لتلك النخب من تحديد القيم التى يمكن ترجمتها إلى «معايير وسلطة». وحظيت الكلمة بالتصفيق الحماسى وقوفًا.

فى عهد إدارة كلينتون كان المحافظون الجدد لا يزالون على نشاطهم فى الدعوة إلى الهيمنة الكونية العسكرية. ووجد الكثيرون من المحافظين الجدد وحلفائهم فى الهيمنة الكونية مناصب عديدة فى المراكز البحثية المحافظة ومع مقاولى وزارة الدفاع. وواصلوا علاقاتهم الوثيقة ببعضهم البعض من خلال مؤسسة هيريتدج ومعهد المشروع الأمريكى، ومعهد هوڤر، والمعهد اليهودى لشئون الأمن القومى، ومركز سياسة الأمن، والعديد من الجماعات السياسية المحافظة الأخرى.

تدعو نخب الدوائر السياسية العليا إلى «نظام عالمى جديد» بقيادة الولايات المتحدة، فى الوقت الذى أسس فيه المتشددون فى عهدى ريجان وبوش، إلى جانب التوسعيين العسكريين الآخرين، مشروعًا للقرن الأمريكى الجديد فى يونيو من عام ١٩٩٧. ويعرض بيان المبادئ أهدافهم كما يلى:

«لابد لنا من زيادة الإنفاق العسكرى زيادةً كبيرة، إذا كنا سنتحمل مسئولياتنا الكونية اليوم ونحدِّث قواتنا المسلحة من أجل المستقبل.

«لابد لنا من تعزيز علاقاتنا بالحلفاء الديمقراطيين وتحدى الأنظمة المعادية لمصالحنا وقيمنا.

«لابد لنا من الترويج لقضية الحرية السياسية والديمقراطية فى الخارج».

«لابد لنا من تحمل مسئولية دور أمريكا الفريد فى حفظ ونشر نظام عالمى صديق لأمننا ورفاهيتنا ومبادئنا».

قد لا تكون سياسة القوة العسكرية والوضوح الأخلاقى الريجانية تلك مسايرة للعصر فى الوقت الراهن، ولكنها ضرورية إذا كان لابد للولايات المتحدة من الاعتماد على نجاح هذا القرن المنصرم وضمان أمننا وعظمتنا فى القرن المقبل.

من بين الموقعين على هذا البيان: إليوت إبراهام، وجارى باور، وويليام ج. بينيت، وچِب بوش، وريتشارد تشينى، وإليوت أ. كوين، وميدچ ديكتر، وپولا دوبرانسكى، وستيڤ فوربس، وآرون فريدبرج، وفرانسيس فوكوياما، وفرانك جافنى، وفريد إيكل، ودونالد كيجان، وزالماى خليل زاد، وليويس ليبى، ونورمان پودوريتس، ودان كويل، وپيتر و. رودمان، وستيفن پ. روزن، وهنرى س. روين، ودونالد رامسفيلد، وڤين ڤيبر، وچورچ ويجل، وپول وولفويتز. وقد عيَّن بوش اثنا عشر من بين مؤسسى برنامج القرن الأمريكى الجديد الخمسة والعشرين فى مناصب رفيعة المستوى فى إدارته.

اجتذب برنامج القرن الأمريكى الجديد منذ تأسيسه أشخاصًا آخرين وقَّعوا على الخطابات السياسية أو شاركوا فى الجماعة. وداخل برنامج القرن الأمريكى الجديد، يرتبط ثمانية أشخاص بمقاول الدفاع رقم واحد لوكهيد-مارتِن، ويرتبط سبعة بمقاول الدفاع رقم ثلاثة نورثروپ جرومان. وبرنامج القرن الأمريكى الجديد مؤسسة من بين المؤسسات العديدة التى تربط بين المحافظين الجدد الداعين إلى الهيمنة الكونية وكبار المقاولين العسكريين الأمريكيين.

فى سبتمبر من عام ٢٠٠٠ أنتج برنامج القرن الأمريكى الجديد تقريرًا من ست وسبعين صفحة بعنوان «إعادة بناء دفاع أمريكا: استراتيجية القرن الجديد وقواته

وموارده». وكان التقرير شبيهًا بوثيقة «توجيه التخطيط الدفاعى» التى كتبها ليويس ليبى وپول وولفويتز فى عام ١٩٩٢. ولا يدعو هذا للدهشة لكون ليبى وولفويتز كانا مشاركين فى إنتاج تقرير مشروع القرن الجديد لعام ٢٠٠٠. وكان ستيڤ كامبون، ودوك زاكهايم، ومارك لاجان، وديڤيد إپستاين مشاركين بقوة كذلك. وسوف يمضى الحال بكل من هؤلاء الأفراد إلى تولى مناصب رفيعة المستوى فى إدارة چورچ دابليو بوش.

دعا «إعادة بناء دفاعات أمريكا» إلى حماية الوطن، والقدرة على شن عدة حروب فى وقت واحد، والقيام بأدوار رجل الشرطة الكونى، والتحكم فى الفضاء والفضاء الإلكترونى. وقد زعم أن تسعينيات القرن العشرين كانت عقد إهمال الدفاع وأنه على الولايات المتحدة أن تزيد من إنفاقها العسكرى للحفاظ على القيادة الجيوبوليتيكة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى الوحيدة فى العالم. كما أشار التقرير إلى أنه لكى نحافظ على «السِّلم الأمريكى» لا بد من كبح جماح المنافسين المحتملين؛ كالصين وإيران والعراق وكوريا الشمالية. وأوضح التقرير أن «عملية التغيير.. من المرجح أن تكون عملية طويلة، وينقصها حدث مفجع ومحفِّز مثل پيرل هاربر». وكانت أحداث الحادى عشر من سبتمبر على وجه الدقة هى ذلك النوع من الفواجع الذى كان مؤلفو «إعادة بناء دفاعات أمريكا» يحتاجونه لتسريع أجندة الهيمنة الكونية.

قبل الحادى عشر من سبتمبر، كان أعضاء الكونجرس ونخب الدوائر السياسية العليا الليبرالية، الذين كانوا لا يزالون متمسكين بإطار سياسة الوفاق الخارجية التى يدعو لها مجلس العلاقات الخارجية ووزارة الدفاع، يتَحَدَّون سياسات الهيمنة الكونية الاستراتيجية. ولذلك فقد صدم الحادى عشر من سبتمبر نخب الدوائر السياسية العليا الليبرالية/ المعتدلة على نحو جعلها تقدم على الفور التأييد لقانون الوطن، وأمن الوطن، والتشريع الذى يؤيد العمل العسكرى فى أفغانستان ثم العراق بعد ذلك، وأدت الحرب الدائمة على الإرهاب التى نجمت عن ذلك إلى إنفاق حكومى ضخم، وعجز ضخم (وهو ما يرجع إلى حد ما إلى تخفيف بوش للضرائب)، وتسارع خطط نخب الدوائر السياسية العليا المحافظة الجديدة فيما يتعلق بالسيطرة العسكرية على العالم.

منظمات الدفاع عن مجموعة الهيمنة الكونية

تشمل الجماعات الرئيسية للدفاع عن مجموعة الهيمنة الأمريكية خلال العقد المنصرم: برنامج القرن الأمريكى الجديد، ومعهد هوفر، ومعهد المشروع الأمريكى، ومعهد هدسون، ومجلس الأمن القومى، ومؤسسة هيريتدج، ومجلس سياسة الدفاع، ولجنة الخطر الداهم، والمعهد اليهودى لشئون الأمن القومى، ومعهد مانهاتن، ولجنة تحرير العراق، ومركز سياسة الأمن: معهد الدراسات الاستراتيجية، ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، والمعهد القومى للسياسة العامة، ولجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية.

شجعت العناصر الجوهرية فى كل من هذه الجماعات المتعاونة مع كبار مقاولى الدفاع وأيدت التوسع العسكرى الأمريكى، والوجود الأمريكى القوى فى العالم، واحتواء المنافسين فى مقابل الوفاق والحنكة السياسية. وهذه بعض النماذج الرئيسية من الأجندة المحافظة الجديدة كما وردت فى أخبار التيار السائد: نقلت وكالة أسوشيتد بريس تصريح كوندوليزا رايس فى ١٧ نوفمبر من عام ٢٠٠٠ الذى قالت فيه «على الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الأولى مسئوليات خاصة. ويحلو لى التفكير فى هذا الأمر وكأنه قطار ضخم يسير فى مساره، وهناك أسواق تنافس على رأس المال الخاص. ومن الواضح أن الولايات المتحدة تجلس فى مقعد القائد. ومع موقع القيادة هذا تأتى مسئولية الحفاظ على السلام». ثم أشارت رايس إلى أن سياسات إدارة كلينتون العسكرية لم تكن نموذجية. وقالت إنه «من الواضح أنه لابد من وجود إعادة توازن بين مهام أمريكا العسكرية وموارد أمريكا العسكرية» حيث ركزت على إبعاد أسلحة الدمار الشامل عن أيدى دول مثل العراق وكوريا الشمالية.

نقلت «واشنطن بوست» فى ٢٧ نوفمبر من عام ٢٠٠٥ عن توم دونيللى من معهد المشروع الأمريكى وبرنامج القرن الأمريكى الجديد قوله: «توحى إعادة هيكلة البنتاجون فى آسيا ورحلة الرئيس بأن الإدارة يمكن أن تكون جادة إلى حد كبير بشأن ما تعنيه الصين فى الواقع. لا تخطئوا، فالمنافسة القائمة بالفعل مع بكين حرجة؛ فأمريكا لديها مصلحة حيوية فى الحفاظ على مكانها باعتبارها ضامنًا لأمن آسيا. وقد أدت قيادتها إلى سلام المنطقة ورفاهيتها. ولكن مازالت هناك أمور أخرى معرضة للخطر، فالصين

طرف فاعل بشكل متزايد فى الشرق الأوسط، بل وعالميًا فى الواقع، وفى النهاية إذا لم يطبَّق مبدأ بوش تطبيقًا ناجحًا فى شرق آسيا، واستطاعت الصين تصدير سلوكها السيئ إلى الشرق الأوسط، فسوف تفشل استراتيجية الترويج للديمقراطية هناك كذلك».

تحدث ريتشارد بيرل من معهد المشروع الأمريكى، وبرنامج القرن الأمريكى الجديد، ولجنة تحرير العراق، ومساعد وزير الدفاع السابق، فى الإذاعة العامة القومية فى ٢٠ يونيو من عام ٢٠٠٠ قائلاً «أظن أنه عندما يتمعن الآخرون فى هذا فسوف يدركون أن قدرة الولايات المتحدة على الدفاع عن نفسها ملمح من ملامح الاستقرار بالنسبة لأمننا، وبناءً على الأوضاع التى قد نكون مهتمين بها، يمكن أن تكون عامل استقرار بالنسبة للآخرين كذلك. فعلى سبيل المثال، لنفترض أن لدينا صاروخًا باليستيًّا يرتكز على السفن، وهو ما أظن أننا قادرون من الناحية التكنولوجية على إنتاجه. ولنفترض أنه كانت هناك زيادة حادة فى التوتر على شبه القارة الهندية، حيث النزاع الهندى الباكستانى. تخليوا لو أمكن للرئيس الأمريكى أن يقول «سأرسل سفينة أجيس على متنها دفاع صاروخى باليستى، وسوف نعترض أول صاروخ يطلقه أى من الجانبين فى هذا الصراع. هل سيكون ذلك أمرًا سيئًا بالنسبة للهنود أو الباكستانيين؟ يبدو لى أنه من الممكن جدًا أن يجلب الاستقرار إلى أى وضع خطير».

صرح بيتر بروكس فى مقابلة أجرتها معه الإذاعة القومية العامة فى ١٨ يونيو من عام ٢٠٠٥ بأن «القادة الصينيين يعتقدون أنه إذا استمر نمو الصين الاقتصادى بهذا المعدل السريع فسوف تتغلب على ١٥٠ سنة من الذل على أيدى القوى الأجنبية وتعود إلى مجدها القديم باعتبارها «المملكة الوسطى»،.. وسوف يسمح لها هذا النمو الاقتصادى بأن تكون قادرة على تحد أقوى دول العالم، بما فى ذلك الولايات المتحدة».

نرى فى كل من الحالات السابقة افتراضًا أساسيًّا وهو أن الولايات المتحدة هى القوة الكونية المهيمنة وأنه لابد من احتواء منافسيها (الصين والعراق وإيران) من خلال الإنفاق العسكرى الموسع والسياسات الأمريكية المتشددة. وإجمالاً، فإن جماعات الدعوة إلى الهيمنة الكونية بالتعاون تتحكم مع كبار المقاولين العسكريين فى السياسة العسكرية والخارجية الأمريكية داخل الإدارة الحالية وتمثل نفوذًا متناميًا مع نخب الدوائر السياسية العليا التقليدية داخل الولايات المتحدة.

من الذى يستفيد من سياسات مجموعة الهيمنة الكونية؟

استفادت لوكهيد مارتِن استفادةً كبيرة من التوسع العسكرى الذى أعقب الحادى عشر من سبتمبر الذى روجت لها مجموعة الهيمنة الكونية. فقد زادت ميزانية البنتاجون المخصصة لشراء أسلحة جديدة من ٦١ مليار دولار فى عام ٢٠٠١ إلى أكثر من ٨٠ مليار دولار فى عام ٢٠٠٤. وزادت مبيعات لوكهيد مارتِن بنسبة تزيد على ٣٠ بالمائة فى الفترة نفسها، مع وجود حجوزات بعشرات المليارات من الدولارات لمشتريات مستقبلية. وفى الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤ زادت قيمة سهم لوكهيد مارتِن بنسبة ٣٠٠ بالمائة.

كتب مندوب «نيويورك تايمز» تيم وينر فى عام ٢٠٠٤ «ليس هناك مقاول فى وضع أفضل من لوكهيد مارتِن للقيام بالعمل فى واشنطن. فحوالى ٨٠ بالمائة من عائداتها يأتى من الحكومة الأمريكية. ويأتى معظم ما تبقى من المبيعات العسكرية الخارجية التى تمول الكثير منها أموال الضرائب الأمريكية».

حتى أغسطس من عام ٢٠٠٥ كان حاملو أسهم لوكهيد مارتِن قد حققوا زيادة قدرها ١٨ بالمائة على أسهمهم فى الاثنى عشر شهرًا السابقة. وشهدت نورثروب جرومان نموًا مشابهًا فى السنوات الثلاث الأخيرة، حيث زادت عقود وزارة الدفاع من ٣,٢ مليار دولار فى عام ٢٠٠١ إلى ١١,١ مليار دولار فى عام ٢٠٠٤.

شهدت هاليبرتون، التى كان نائب الرئيس ريتشارد تشينى مديرها التنفيذى سابقًا، نموًا غير عادى منذ عام ٢٠٠١. فقد حصلت هاليبرتون على عقود دفاع قيمتها الإجمالية ٤٢٧ مليون دولار فى عام ٢٠٠١. وبحلول عام ٢٠٠٣ كانت قد حصلت على عقود دفاع قيمتها ٤,٣ مليار دولار، ثلثها تقريبًا اتفاقيات أحادية المصدر.

ليس من قبيل المصادفة أن تشينى مازال يتلقى راتبًا مؤجلاً من هاليبرتون. وطبقًا لما جاء فى إقرارات الذمة المالية، فقد دفعت الشركة لتشينى ٢٠٥٢٩٨ دولارًا فى عام ٢٠٠١، و١٦٢٣٩٢ دولارًا فى عام ٢٠٠٢، و١٧٨٤٣٧ دولارًا فى عام ٢٠٠٣، و١٩٤٨٥٢ دولارًا فى عام ٢٠٠٤، وقد زادت قيمة ما لديه من رزم أسهم هاليبرتون وعددها ٤٣٣٣٣٣ سهمًا من ٢٤١٤٩٨ دولارًا فى عام ٢٠٠٤ إلى ٨ ملايين دولار فى عام ٢٠٠٥.

مجموعة كارلايل التى تأسست فى عام ١٩٨٧ شركات استشارية عالمية خاصة تدير ما قيمته ٣٠ مليارًا من الأصول. وقد شارك العديد من الأعضاء رفيعى المستوى فى مجموعة الهيمنة الكونية فى مجموعة كارلايل بمن فى ذلك فرانك كارلوتشى، وچورج بوش الأب، وچيمس بيكر الثالث، ووليام كينارد، وريتشارد دارمان. واشترت مجموعة كارلايل شركة «يونايتد ديفينس» فى عام ١٩٩٧ . وقد باعوا أسهمهم فى الشركة بعد الحادى عشر من يناير محققين أرباحًا قدرها مليار دولار. ومازالت كارلايل تستثمر فى عقود الدفاع وتدخل صناعة أمن الوطن.

كانت أرباح مقاولى الدفاع جيدة على نحو جعل «نيويورك تايمز» تصف فى مايو من عام ٢٠٠٥ كيف أن ما بين ٢٠ و٣٠ مليون دولار موجودة فى خزائن كبار المقاولين العسكريين نتيجة لميزانيات البنتاجون القياسية والإنفاق الحكومى السخى على أمن الوطن. وذكرت «نيويورك تايمز» أنه يتوفر لدى بوينج ٦,٥ مليار دولار نقدًا.

شراكات العام والخاص: الإعلام ومجموعة الهيمنة الكونية

تشمل أجندة الهيمنة الكونية اختراق غرف مجالس إدارات إعلام الشركات الضخمة فى الولايات المتحدة. وقد انتهى مؤخرًا فريق بحث بجامعة ولاية سونوما من إدارة تحليل شبكى لمجالس مديرى عشر مؤسسات إعلامية كبيرة فى الولايات المتحدة. وقرر الفريق أن ١١٨ شخصًا فقط يشكلون عضوية مجالس مديرى الشركات الإعلامية الضخمة العشر. ويجلس هؤلاء الأشخاص المائة وثمانية عشر بدورهم فى مجالس شركات ٢٨٨ مؤسسة قومية ودولية. وتضم مجالس أربع من المؤسسات الإعلامية العشر الكبرى فى الولايات المتحدة مديرين مقاولين بمجموعة الهيمنة الكونية– وزارة الدفاع منهم:

ويليام كينارد: نيويورك تايمز، مجموعة كارلايل

دوجلاس وارنر الثانى، چنرال إلكتريك (إن بى سى)، بكتل

چون برايسون: ديزنى (إيه بى سى)، بوينج

ألوين ليويس: ديزنى (إيه بى سى)، هاليبرتون

دوجلاس ماكوركينديل: جانيت، لوكهيد– مارتن

وفى ظل الشبكة الإعلامية المتداخلة، تمثل وسائل الإعلام الكبيرة فى الولايات المتحدة مصالح أمريكا الشركات الضخمة على نحو فعال. والنخبة الإعلامية، وهى مكوِّن أساسى من مكوِّنات النخب السياسية فى الولايات المتحدة، هى مراقبو الرسائل الأيديولوجية المقبولة، ومن يتحكمون فى مضمون الأخبار والمعلومات، ومتخذو القرارات فيما يتعلق بالمصادر الإعلامية. وتخضع نخب إعلام الشركات الضخمة للضغوط نفسها التى يخضع لها واضعو السياسات فى الدوائر الأعلى فى الولايات المتحدة، ولذلك فإنها عرضة بالقدر نفسه لردود الأفعال الرجعية تجاه أحْدَاث پيرل هاربر التى نشهدها وتهديدات الإرهاب المستمرة.

نتيجة لذلك، أبدى إعلام الشركات الضخمة فى الولايات المتحدة اعتمادًا متزايدًا على المتحدثين باسم مجموعة الهيمنة الكونية باعتبارهم مصادر للأخبار. وفيما يلى النتائج المقارنة للكشف الإعلامى داخل التيار السائد بين بعض المراكز البحثية المحافظة المهمة فى عامى ٢٠٠٠ و٢٠٠٥:

معهد المشروع الأمريكى

«نيويورك تايمز»: ٢٠٠٠: ٥٥، ٢٠٠٥: ٩٩ـ زيادة ٨٠ بالمائة

«واشنطن پوست»: ٢٠٠٠: ٨٧، ٢٠٠٥: ١٥٧ ـ زيادة ٤ , ٨٠ بالمائة

تفريغات: ٢٠٠٠: ١٣٧، ٢٠٠٥: ١٤٨ ـ زيادة ٨ بالمائة

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

«نيويورك تايمز»: ٢٠٠٠: ٢٥، ٢٠٠٥: ٦١ ـ زيادة ٤٤ بالمائة

«واشنطن پوست»: ٢٠٠٠: ٥٤، ٢٠٠٥: ٨١ـ زيادة ٥٠ بالمائة

تفريغات: ٢٠٠٠: ٤٦، ٢٠٠٥: ٩٨ ـ زيادة ١١٣ بالمائة

التفريغات الممثلة: تفريغات إيه بى سى، وتفريغات سى بى نيوز، وتفريغات سى إن إن، والإذاعة العامة القومية، وسى بى نيوز.

ترتبط الأربع والعشرون ساعة الإخبارية فى إم إس إن بى سى، وفوكس، وسى إن إن ارتباطًا وثيقًا بالعديد من المصادر الإخبارية فى الحكومة والشركات الضخمة. ويتطلب

الحفاظ على استمرارية البرامج الإخبارية وجود مورد دائم من الأحداث المسلية والمثيرة مع الأخبار العاجلة، وتحرك إعلانات الاستهلاك الضخم النظام، ومصادر الأخبار سابقة التعبئة لها أهميتها داخل هذه العملية الإخبارية، ويتطلب التقييم تعاونًا مستمرًا من المصادر المتعددة من أجل تقارير حالة الطقس وقصص الحرب ونتائج الألعاب الرياضية والأخبار الرياضية وعناوين الصحف المحلية المتواصلة. وتشترك الصحف والإذاعة والبرامج الإخبارية التليفزيونية كذلك فى هذا التبادل المستمر مع مصادر الأخبار.

يتطابق الاستعداد للحروب المتواصلة ونوبات الإرهـاب إلى حد كبير مع الكاليدوسكوب البصرى الخاص بالأخبار سابقة التخطيط، ويوفر اختصاصيو العلاقات العامة الحكوميون والخبراء الإعلاميون من الشركات الخاصة التغذية الإخبارية المتواصلة لأنظمة التوزيع الإعلامى القومية، والنتيجة علاقة تكافلية ناشئة بين موزعى الأخبار ومورديها. ومن أمثلة هذه العلاقة تلك المراكز الصحفية التى ينظمها البنتاجون فى الشرق الأوسط وواشنطن العاصمة حيث تقدم تقارير مقررة سلفًا عن الحرب فى العراق إلى مجموعات مختارة من جامعى الأخبار (الصحفيين) لتوزيعها من خلال مؤسساتهم الصحفية المنفردة.

لا بد للمراسلين المرافقين الذين يعملون على نحو مباشر مع الوحدات العسكرية فى الميدان من الاحتفاظ بعلاقات عمل تعاونية مع قادة الوحدات كى يبقوا فى الميدان. والنقل التعاونى للأخبار مهم للوصول المستمر إلى مصادر الأخبار الحكومية، ولذلك تعيد صفوف من مراجعى القصص الإخبارية فى مقار إعلام الشركات الضخمة صياغة القصص الإخبارية الواردة من الميدان التى قد تضر العلاقة التكافلية الخاصة بإدارة الأخبار الكونية، أو تخففها، أو يرفع درجة حرارتها.

الهيمنة الكونية وإيران والإعلام

كانت إيران باعتبارها جزءًا من «محور الشر» هدفًا للهيمنة الكونية. وزاد إعلام الشركات الضخمة على نحو كبير من تغطية الخطر الذى تفرضه إيران النووية. وقد زادت القصص التى تربط إيران بالخطر فى إعلام أمريكا الشمالية المطبوع زيادة مطردة على مر السنوات الست الماضية من ٢٥١ فى ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى ٨٩٠ فى ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

عرض سيمور هيرش فى «ذا نيويوركر» بالتفصيل استعداد الإدارة الحالية لتوجيه ضربة استباقية لإيران. وسوف تكون الحرب على إيران توسيعًا سريعًا لأجندة الهيمنة العسكرية الخاصة بمجموعة الهيمنة الكونية وقد تؤدى بالولايات المتحدة إلى الدخول فى مواجهة نووية مع روسيا والصين. وبالإضافة إلى ذلك، كتب مايكل كلير فى «ذا نيشن» كيف تروج الإدارة لعمل عسكرى ضد إيران ونقل عن بوش قوله «هذه الفكرة التى تقول إن الولايات المتحدة تستعد لشن هجوم على إيران ليست إلا فكرة مضحكة»، وهو ما أعلنه بوش فى بلجيكا فى ٢٢ فبراير. وأضاف بوش «ومع ذلك فإن الخيارات كلها مطروحة على الطاولة».

الحقيقة هى أن سياسة عدوان الضربة الأولى ضد دولة ذات سيادة أمر له أصوله الممتدة فى أرض السياسة الخارجية الأمريكية. وتتضمن الخطط المعروفة باسم «الضربة الكونية» التى كشفت القوات الجوية النقاب عنها فى أوائل ٢٠٠١ من خلال چون چمبر وهيئة أركانه، تفاصيل خاصة بالتهديدات «الوشيكة» من الدول المستهدفة، مثل إيران وروسيا والصين وكوريا الشمالية. وطبقا لما جاء فى موقع globalsecurity.org، فسوف تكون الحملة العسكرية للضربة الكونية «قوة كسر الباب من أجل القرن الجديد» الخاصة بالبلاد. ويعنى كسر الباب إطلاق مقاتلات الشبح من طراز F-22 لتدمير أية قدرات مضادة للطائرات يعقبها على وجه السرعة غارة بقاذفات الشبح من طراز B-2 من هناجر فى دييجو جارسيا والقوات الجوية الملكية فى فيرفورد بالمملكة المتحدة. وتمثل تلك القاذفات والمقاتلات زيادة ضخمة فى القوة التدميرية. فأربع قاذفات B-2 ومقاتلات F-22 لديها القدرة على ضرب ٣٨٠ هدفًا فى اثنتين وخمسين طلعة،

ويمكن مقارنة هذه القدرة التدميرية بالساعات الأربع والعشرين الأولى من عاصفة الصحراء التى ضُرِب خلالها ٢٠٣ أهداف فقط بـ ١٢٢٣ طلعة من القوة المختلطة. وتمثل الضربة الكونية قوة تدميرية تزيد ستًا وثلاثين مرة عن قوة غزو عاصفة الصحراء كلها مجتمعة؛ والقوة النووية المسلحة فى حالة تأهب باستمرار ومستعدة للانطلاق إلى أية نقطة على الأرض خلال لحظات، ولكنها موجهة فى المقام الأول إلى محور الشر.

لم يتضمن إعلام الشركات الضخمة نقاشًا حقيقيًّا قط فيما يتعلق بالآثار طويلة المدى لسياسة الهيمنة الكونية وشن هجوم على إيران. وقد كان سرًا مفضوحًا منذ بداية عهد هذه الإدارة أن مجموعة الهيمنة الكونية لديها عزم قوى على استخدام القدرة العسكرية الكاملة للولايات المتحدة لمهاجمة مجموعة محددة من الدول ذات السيادة، بموجب استفزاز ما أو بدون أى استفزاز. والواقع أن الإعلام كان متواطئًا فى السيطرة على الرأى العام بتجاهله رغبة مجموعة الهيمنة الكونية فى الهيمنة العسكرية.

العلاقات العامة، والإعلام، والهيمنة الكونية

شهدت صناعة العلاقات العامة نموًا غير عادى منذ عام ٢٠٠١ بعد سنوات عديدة من الثبات المطرد. وهناك ثلاث شركات ضخمة يجرى التعامل فى أسهمها فى البورصة، وهى بالترتيب حسب كِبَر حجمها كالتالى: أومنيوكوم، ودابليو پى پى وإنترپبليك جروب. ويعمل بالشركات الثلاث مجتمعةً ١٦٣٩٣٢ موظفًا فى أكثر من ١٧٠ بلدًا. وهذه الشركات العملاقة لا تتحكم فى كميات ضخمة من الثروة فحسب، بل إنها تمتلك شبكة من الاتصالات فى المؤسسات الدولية ذات النفوذ إلى جانب صلات مباشرة بالحكومات والمؤسسات متعددة الجنسيات، وجهات وضع سياسات مجموعة الهيمنة الكونية.

تحتفظ أومنيكوم بمجموعة ضخمة من الشركات التابعة والوكالات شبه المستقلة مثل بى بى ورلدوايد، ودى دى بى ورلدوايد، وتى بى دابليو إيه ورلدوايد، وچى إس دى آند إم، وميركلى پارتنرز، وزيمرمان پارتنرز إلى جانب أكثر من ١٦٠ شركة من خلال قسم خدمات الوكالات المتنوعة ومنها فلايشمان- هيلارد، وإنتيجر، وراپ كولينز.

دابليو پى پى، وهى شركة كبرى تتخذ من المملكة المتحدة مقرًا لها، كذلك قائمة مذهلة من الشركات التابعة مثل يانج آند روبيكام، وبارسون- مارستلر، وأوجلفى آند ماذر ورلدوايد، وهيل آند نولتون إلى جانب العديد من شركات العلاقات العامة والإعلان وإدارة الأزمات الأخرى.

قبل حرب الخليج الأولى، تم مشهد الدعاية بفضل هيل آند نولتون. فقد ساعدت فى خلق الغضب القومى من العراق من خلال رواية أحداث مرعبة من المفترض أن الجنود العراقيين قاموا بها فى الكويت. فقد ادعت شابة اسمها نيِّرة فى شهادة أمام الكونجرس، وأمام الجمهور القومى، أنها رأت «الجنود العراقيين يدخلون مستشفى [الكويت] بالبنادق، ويذهبون إلى الغرفة التى بها خمسة عشر طفلاً داخل الحضانات. أخرج الجنود الأطفال من الحضانات وتركوهم على أرضية الغرفة الباردة ليموتوا». وما لم يقله أحد للجمهور أن نيِّرة هى ابنة الشيخ سند ناصر الصباح، السفير الأمريكى فى الولايات المتحدة. كما أن أحدًا لم يقل للجمهور أن أداءها كان من تنسيق البيت الأبيض ومن تصميم شركة العلاقات العامة الأمريكية هيل آند نولتون بالنيابة عن حكومة الكويت.

ترتبط شركات العلاقات العامة الكبرى ارتباطًا وثيقًا بإعلام الشركات الضخمة. فأربعة أعضاء فى مجموعة دابليو پى پى ضمن أعضاء مجلس العلاقات الخارجية. ويشغل عضو فى مجلس أومنيكوم منصبًا فى تايم وارنر، وهى واحدة من كبرى شركات الإعلام الأمريكية، ويشغل آخر منصب أمين مدى الحياة فى پى بى إس.

بالرغم مما تتسم به الشركات التى يجرى التعامل فى أسهمها فى البورصة من تعزيز سريع وضخامة، فقد شهد العديد من الشركات المستقلة نموًا سريعًا ونجاحًا. والشركات القليلة التى تستحق الانتباه هى فايف دابليو للعلاقات العامة، ولنكولن جروب، وريندون جروب. وشهدت تلك الشركات نموًا سريعًا جدًا منذ الحادى عشر من سبتمبر.

تطلق صحيفة «أودوايرز» على فايف دابليو «أسرع شركات العلاقات العامة نموًا فى عام ٢٠٠٥». فقد سجلت الشركة التى تأسست فى عام ٢٠٠٢ زيادة قدرها ٨٥ بالمائة فى صافى عائداتها من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٥. ومن بين عملاء فايف دابليو العديد

من الهيئات الصهيونية: حكومة إسرائيل، وعمدة القدس، وحزب الليكود الإسرائيلى، وعمدة تل أبيب، ووزارة السياحة الإسرائيلية، والمنظمة الصهيونية الأمريكية، والمؤتمر اليهودى الأمريكى، وهيريتدچ أفينيتى سيرڤيسيز (أول شركة تابعة لفيزا پلاتينوم وبطاقة ائتمان ذات جوائز تدعم إسرائيل).

شركة العلاقات العامة ريندون جروب واحدة من الشركات المستأجرة كى تدير العلاقات العامة الخاصة بحروب أمريكا الاستباقية. ففى ثمانينيات القرن العشرين ساعدت ريندون جروب فى تكوين الرأى الأمريكى فيما يتعلق بالإطاحة برئيس بنما مانويل نورييجا. وشكلت الشركة الدعم الدولى لحرب الخليج الأولى، وفى تسعينيات القرن العشرين خلقت المؤتمر العراقى من الصورة، إلى التسويق، إلى اختيار أحمد الچلبى.

وخلقت ريندون جروب الصور التى شكلت الدعم للحرب الدائمة على الإرهاب ومنها إسقاط تمثال صدام، والإنقاذ البطولى للجندية چيسيكا لينس، والحكايات الدرامية عن أسلحة الدمار الشامل.

وتدين لينكولن جروب بالفضل فى نجاحها بشكل مباشر إلى الحرب فى العراق. وهى تقول على موقعها الإلكترونى «تشكلت لنكولن جروب فى عام ٢٠٠٣. بعد بدء طلب الحكومة الأمريكية الدعم فى حملات الاتصالات والمساعدة فى عام ٢٠٠٤، تشكلت شركة تابعة لغرض الخدمات الحكومية الاحترافية باسم Iraqex LLC، ولكننا اتخذنا فيما بعد اسم الشركة الأم ليكون اسم الشركة التابعة التى بدأت القيام بأعمال التسويق والإعلان فى أنحاء منطقة الشرق الأوسط». وأحد نماذج أعمال الشركة ممارسة دفع أموال للجنود والمقاولين من الباطن لكتابة المقالات متخفين وراء اسم الصحافة المستقلة، كما أنها نظمت حملات العمليات النفسية فى العراق وأفغانستان.

تكمن قدرة لنكولن جروب فى الحصول على عقود حكومية ضخمة، مثل العقد الذى مُنِح لها فى يونيو من عام ٢٠٠٥ بقيمة ١٠٠ مليون دولار، فى قائمة من تربطها بهم صلة فى الحكومة والجيش ومن مقاولى الدفاع. ويأتى على رأس فريق لاعبيها ڤنسنت بريليو الذى كان يجرى استطلاعات الرأى لإدارتى ريجان وبوش/ كويل، يليه عضو برنامج القرن الأمريكى الجديد ديڤون كروس. يأتى بعد ذلك دوجلاس هـ. ديرث الذى شغل منصل مدير الدورات فى مركز تدريب الاستخبارات العسكرية المشترك

وخدم فى وكالة الاستخبارات العسكرية. ومن بين المستشارين الآخرين ويليام زارتمان من مدرسة الدراسات الدولية المتقدمة، والعقيد المتقاعد تشارلز دينيسون لين.

تواصل صناعة العلاقات العامة تعزيزها السريع للسلطة والنفوذ إلى حد ما بفضل العقود المرتبطة بالحربين فى العراق وأفغانستان والعلاقات المستمرة بين إيران وروسيا والصين وأمريكا اللاتينية والولايات المتحدة، وكذلك القضايا الداخلية مثل الرعاية الصحية، والهجرة، والضمان الاجتماعى.

زادت عقود العلاقات العامة فى عهد بوش، مقارنة بعهد كلينتون، من الملايين إلى المليارات. ففى عام ٢٠٠٠، السنة المالية الكاملة الأخيرة لإدارة كلينتون، أنفقت الحكومة الفيدرالية ٣٨,٦ مليون دولار على أربعة وستين عقدًا مع وكالات العلاقات العامة الكبرى. وفى عام ٢٠٠١، السنة الأولى لإدارة بوش، أنفقت الحكومة الفيدرالية ٣٦,٦ مليون دولار على سبعة وستين عقدًا مع كبرى وكالات العلاقات العامة، وفى عام ٢٠٠٢، السنة الأولى التى تضع لها إدارة بوش ميزانية كاملة، زاد الإنفاق الفيدرالى على العلاقات العامة إلى ٦٤,٧ مليون دولار على سبعة وستين عقدًا.

عندما أدرك النائب هنرى واكسمان أن الإدارة الحالية دفعت أموالاً لأشخاص كى يمثلوا السياسة بطريقة غير منحازة فى حملة «عدم بقاء طفل بلا تعليم»، طالب بتقرير من مكتب محاسبة الحكومة عن استخدام الأموال للجهود الإعلامية. وانتهى التقرير إلى أنه خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٤ وصولاً إلى ٢٠٠٥، أنفقت الإدارة ١٠,٦ مليار دولار على ٣٤٣ عقدًا مع شركات العلاقات العامة ووكالات الإعلان والمؤسسات الإعلامية، والأفراد العاملين فى الإعلام. وكانت وزارة الدفاع الأكثر إنفاقًا، حيث بلغت قيمة عقودها ١,١ مليار دولار.

تتمتع صناعة العلاقات العامة بنفوذ كبير. وكانت السهولة التى قَبِل بها الشعب الأمريكى غزو العراق نتيجة لجهد منسق شمل الحكومة ومقاولى وزارة الدفاع، وشركات العلاقات العامة، وإعلام الشركات الضخمة. وهذه المؤسسات هى المحرِّض الرئيسى على الحرب المستمرة على الإرهاب والمستفيد الأول منها، وتكمن أهمية هؤلاء الأشخاص ذوى الصلة فى أن الشرائح القوية من مجموعة الهيمنة الكونية لديها المال والموارد لإبراز دعايتها مرارًا وتكرارًا للشعب الأمريكى إلى أن تصبح تلك الرسائل حقائق لا تحتاج إلى توضيح وحكمة متعارَف عليها.

الهيمنة الكونية وإعلام الشركات الضخمة

فى بداية عام ٢٠٠٦ كان مجموعة الهيمنة الكونية قد رسخت أجندتها على نحو جيد داخل المجالس السياسية للدوائر العليا وداخل الحكومة الأمريكية. وهى تعمل يدًا بيد مع مقاولى الدفاع فى الترويج لنشر القوات الأمريكية فيما يزيد على ٧٠٠ قاعدة فى أنحاء العالم ولها صلات متشابكة مع إعلام الشركات الضخمة داخل الولايات المتحدة. وتضلل إدارة بوش الجمهور الأمريكى بالمفاهيم الخاطئة المبالغ فيها الخاصة بالإرهاب العالمى لتخيفنا كى نؤيد الدولة البوليسية الكونية، وبحملة علاقات عامة تكلفت مليار دولار، وسبعمائة قاعدة عسكرية، وميزانية أكبر من ميزانيات سائر دول العالم مجتمعة، أصبح الجيش الأمريكى قوة دولة عظمى جديدة تقمع «الإرهاب» فى كل مكان.

الكلمة الأساسية التى ألقاها نائب الرئيس ديك تشينى فى المؤتمر السياسى للجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية (إيپاك) ٧ مارس من عام ٢٠٠٦ نموذج شديد الوضوح لفكر الهيمنة الكونية المحافظ الجديد فى الإدارة الحالية. وهذا هو ما قاله على وجه الدقة: «سوف تنتصر إسرائيل والولايات المتحدة وكل الدول المتحضرة فى الحرب على الإرهاب.ولكى تكون لنا الغلبة فى هذه المعركة لابد لنا من فهم طبيعة العدو.. وكما جربت أمريكا فى الحادى عشر من سبتمبر، فالعدو الإرهابى وحشى ولا قلب له. وهذا العدو لا يرتدى زيًّا عسكريًّا، ولا يأبه بأى من قوانين الحرب، ولا يقيِّده أى من معايير اللياقة أو الأخلاق.. فالإرهابيون يريدون القضاء على النفوذ الأمريكى كله فى الشرق الأوسط. وهدفهم فى تلك المنطقة هو السيطرة على بلد يكون لهم قاعدة يشنون منها الحرب ضد الحكومات التى لا تلبى طلباتهم.. وفى النهاية يقيمون إمبراطورية شمولية تضم منطقة تمتد من إسبانيا مرورًا بشمال إفريقيا عبر الشرق الأوسط وجنوب آسيا وصولاً إلى إندونيسيا».

يزعم تشينى أن الإرهابيين الأشرار فى كل مكان يخططون لتدمير الدول «المتحضرة». ولكى نوقفهم لابد لنا من السيطرة عسكريًّا على المناطق التى يهددونها من خلال حرب كونية دائمة، وتتطابق إمبراطورية تشينى العسكرية تطابقًا دقيقًا مع أجندة مجموعة الهيمنة الكونية الخاصة بالهيمنة العسكرية الشاملة على العالم.

فى ديسمبر من عام ٢٠٠٢ وصف الصحفى الهولندى، عند حديثه فى الحملة الدولية ضد العدوان الأمريكى على العراق فى القاهرة بمصر، فترة مراهقته أثناء الحرب العالمية الثانية فى حركة المقاومة الهولندية، وقد تعجب قائلاً «كان النازيون يسموننا إرهابيين. ثم أضاف «والآن عندما تغزو الولايات المتحدة الدول الأخرى فإنكم تفعلون الشىء نفسه».

يثرى الحفاظ على الشرطة الكونية العسكرية الأمريكية مقاولى الدفاع ويذكى نار المقاومة. وليس هناك تهديد إرهابى عالمى غير ذلك الذى يختلقه إعلام الشركات الضخمة ويُخلق عندما نشن الحروب على الشعوب الأخرى.

ليس تحدى أجندة الهيمنة الكونية الخاصة بالمحافظين الجدد إلا جزء من إعادة بناء الديمقراطية فى الولايات المتحدة. وما نحن بحاجة إليه كذلك هو الإصلاح الإعلامى من القاعدة إلى القمة من خلال تمويل العمليات الإعلامية المستقلة كى تتحدى دعاية إعلام الشركات الضخمة الفوقية، ولابد كذلك من الموافقة على القوانين التى تجرم خلق شركات العلاقات العامة للقصص الإخبارية الزائفة.

سوف تقطع معالجة الفقر والمرض والقضايا البيئية فى العالم شوطًا فى منع أعمال الإرهاب داخل الولايات المتحدة يزيد عما تقطعه أية أعمال عسكرية يمكننا حشدها. لقد حان الوقت لتحدى أجندة الهيمنة الكونية المحافظة الجديدة وتأييد حقوق الإنسان والقيم الأمريكية التقليدية الخاصة بالديمقرطية الشعبية، والسواسية أمام القانون، والشفافية الحكومية، والحريات الشخصية لأنفسنا ولسائر العالم.

مقدمة للملاحق

فهم المؤيدين للهيمنة الكونية
داخل نخب الدوائر السياسية العليا

استفادت مجموعة من وزارة الدفاع ومقاولى أمن الوطن استفادة كبيرة من الإنفاق العسكرى الموسع بعد الحادى عشر من سبتمبر. ونحن نضمِّن هذه الدراسة أكبر سبعة مقاولين حصلوا على ثلث دخلهم على أقل تقدير من عقود وزارة الدفاع. وأضفنا كذلك كارلايل جروپ وبكتل جروپ انكوربوريشن بسبب مستوياتها العليا من التأثير السياسى وسهولة انتقال العاملين فيهما من وإلى إدارات رونالد ريجان وچورچ بوش

الأب وچورچ بوش الابن. وقد استفادت تلك المؤسسات استفادة كبيرة من سياسات ما بعد الحادى عشر من سبتمبر. ونحن نسعى إلى فهم الظواهر السوسولوجية الخاصة بكيفية امتلاك مجموعة الهيمنة الكونية، باعتبارهم فاعلين جماعيين، للدافع والوسائل والفرصة لتحقيق مكاسب من الحادى عشر من سبتمبر والحرب على الإرهاب، وكيف استغل أكثر شخصياتها عمومية، أى بوش وتشينى ورامسفيلد ورايس، الحكومة الأمريكية فى توسيع أجندة مجموعة الهيمنة الكونية.

ولكى نحدد قائمة معالم مجموعة الهيمنة الكونية، ضمنًا مجالس مديرى تسعة من مقاولى الدفاع الذين عرَّفناهم فيما بعد بأنهم تلك المؤسسات التى تجنى ما يزيد على ثلث عائداتها من الحكومة أو لها مستويات عليا من المشاركة السياسية، وبالإضافة إلى ذلك ضمنًا أعضاء ستة عشر من المؤسسات المحافظة الكبيرة والمجالس السياسية المؤيدة لمجموعة الهيمنة الكونية.

الصلات والارتباطات التى ضمنَّاها مجموعة الهيمنة الكونية هنا لم تكن متزامنة باستمرار، بل إنها تعكس الصلات الممتدة على مر ما يقرب من عقدين داخل مجموعة على قدر كبير من الأهمية داخل نخب الدوائر السياسية العليا. وتشمل القائمة ٢٣٧ اسمًا لأشخاص كانوا أو لا يزالون يشغلون مناصب حكومة رفيعة المستوى فى حكومة چورچ دابليو بوش، وأعضاء فى مجالس مديرى مؤسسات مقاولى وزارة الدفاع، أو لهم صلات وثيقة بهؤلاء الأشخاص، ويعملون بمثابة دعاة لمجموعة الهيمنة الكونية فى المجالس السياسية أو مؤسسات الدعاية.

ملحق أ

الشركة	عقود الدفاع لعام ٢٠٠٤	إجمالى العائد لعام ٢٠٠٤	٪ من وزارة الدفاع
لوكهيد مارتن	٢٠٦٩٠٩١٢١١٧ دولار	٣٥٥٢٦٠٠٠٠٠٠ دولار	٪٥٨
چنرال دايناميك	٩٥٦٣٢٨٠٢٣٦ دولار	١٩١٧٨٠٠٠٠٠٠ دولار	٪٥٠
رايثيون	٨٤٧٢٨١٨٩٣٨ دولار	٢٠٢٤٥٠٠٠٠٠٠ دولار	٪٤٢
نورثورب جرومان	١١٨٩٤٠٩٠٢٧٧ دولار	٢٩٨٥٣٠٠٠٠٠٠ دولار	٪٤٠

هاليبرتون	٧٩٩٦٧٩٣٧٠٦ دولار	٢٠٤٦٤٠٠٠٠٠٠ دولار	٪٣٩
ساينس أپليكيشنز إنترناشونال	٢٤٥٠٧٨١١٠٨ دولار	٧١٨٧٠٠٠٠٠٠ دولار	٪٣٤
بوينج	١٧٠٦٦٤١٢٧١٨ دولار	٥٢٤٥٧٠٠٠٠٠٠ دولار	٪٣٣
كارلايل جروب	١٤٤٢٦٨٠٤٤٦ دولار	غير متاح	غير متاح
برنامج بيل بوينج المشترك	١٥٣٩٨١٥٤٤٠ دولار	(بوينج)	غير متاح

ملحق ب
منظمات تأييد مجموعة الهيمنة الكونية

مشروع القرن الأمريكى الجديد

معهد هوڤر

معهد المشروع الأمريكى

معهد هدسون

مجلس الأمن القومى

مؤسسة هيريتدچ

مجلس سياسة الدفاع

لجنة الخطر الداهم

المعهد اليهودى لشئون الأمن القومى

معهد مانهاتن

لجنة تحرير العراق

مجلس السياسة الأمنية: معهد الدراسات الاستراتيجية

مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية

المعهد القومى للسياسة العامة

لجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية (إيپاك)

الفريق «ب» لمجلس مستشارى الرئيس للشئون الخارجية

وكالات ومؤسسات مهمة أخرى

وكالة الاستخبارات المركزية (سى آى إيه)
وزارة الدفاع
وزارة الخارجية
مجلس العلاقات الخارجية
وزارة العدل
وزارة التجارة
مكتب البيت الأبيض للإدارة والميزانية
وزارة الطاقة
مجلس سياسة الدفاع
وزارة المواصلات
وكالة الأمن القومى

ملاحظة: عند اختيار منظمات تأييد مجموعة الهيمنة الكونية المحافظة الجديدة المهمة، اعتمدنا فى الغالب على موقع مركز العلاقات الدولية -http://rightweb.irc online.org/، ومركز السلامة العامة www.publicintegrity.org ومصادر استعين بها فى هذه الورقة.

ملحق ج

الممولون الرئيسيون لمنظمات تأييد مجموعة الهيمنة الكونية

١ . سكيف: ورث ريتشارد ميلون- سكيف من پتسبرج ثروة ميلون- سكيف فى عام ١٩٦٥ . أصبح مولاً بارزًا لحركة المحافظين الجدد. وقد أسهم من خلال ثلاث مؤسسات بما يزيد على ٥٧ مليون دولار منذ عام ١٩٧٤ بشكل مباشر فى مؤسسات مجموعة الهيمنة الكونية.

٢. برادلى: موَّل بيع برادلى - آلن إلى روكويل بمبلغ ١,٦٥ مليار دولار هذه المؤسسة. وقد كتب الشيكات ناشطون محافظون جدد أقوياء مثل مايكل جريب، الرئيس والمدير التنفيذيين الشيكات وليس أفراد عائلة برادلى.

٣. أولين: فى مقابلة أُجريت عام ١٩٧٧، صرح چون أولين بأنه أنشأ مؤسسته فى مسعى «لرؤية المشروع الحر يعاد ترسيخه فى هذا البلد. فلابد من توعية الأعمال التجارية والجمهور بالمعقل الذى اكتسبته الاشتراكية هنا منذ الحرب العالمية الثانية». وقد كوَّنت أولين كوربوريشن ثروتها من طلقات ونشستر، واستخراج النحاس، والكلورين، والصودا الكاوية. وعلى مر السنين صُب ٣٧٠ مليون دولار من هذه المؤسسة فى مجموعة كبيرة من المنظمات المحافظة الجديدة. وقد أغلقت أبوابها فى عام ٢٠٠٥.

ملحق د

أفراد داخل مجموعة الهيمنة الكونية والهيئات التابعة لها

١. ابرامويتز، مورتون إ.؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، مساعد وزير الخارجية، سفير الولايات المتحدة فى تركيا وفى تايلاند، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، كارلايل

٢. ابرامز، إليوت؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، هيريتدچ، وزارة الخارجية، معهد هدسون، المساعد الخاص للرئيس بوش، مجلس الأمن القومى

٣. آدامز، كين؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، لجنة الخطر الداهم، وزارة الدفاع، مجلس سياسة الدفاع، فوكس نيوز، القائد العام للقيادة الجوية الاستراتيجية، نورثروپ جرومان، وكالة الحد من التسلح ونزع السلاح

٤. ألدريدچ، إدوارد الابن؛ مجلس العلاقات الخارجية، برنامج القرن الأمريكى الجديد، وكالة الأمن القومى، معهد هدسون، مؤسسة هيريتدچ، وزير القوات الجوية، مساعد وزير الخارجية، دوجلاس للطائرات، وزارة الدفاع، إل تى فى إيروسپيس، مكتب البيت الأبيض للإدارة والميزانية، استراتيچيك سيستمز

جروب، إيروسپيس كوربوريشن

٥. آلن، ريتشارد؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، مؤسسة هيريتدچ، معهد هوڤر، مجلس العلاقات الخارجية، لجنة الخطر الداهم، سى إن إن، الكونجرس الأمريكى، محلل بوكالة الاستخبارات المركزية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، مجلس الأمن القومى

٦. أميتاى، موريس الابن؛ المعهد اليهودى للأمن القومى، لجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية (إيپاك)

٧. أندروز، د. ب؛ المؤسسة الدولية للتطبيقات العلمية

٨. أندروز، مايكل؛ إل ثرى للاتصالات، نائب مساعد وزير البحث والتكنولوجيا، كبير علماء الجيش الأمريكى

٩. أرشيبالد، نولان د.؛ لوكهيد مارتن

١٠. بيكر، چيمس، الثالث؛ كارلايل، وزير الخارجية (بوش)، وزير الخزانة (ريجان)

١١. بار، ويليام پ؛ مؤسسة هيرتيدچ، معهد هوڤر، برنامج القرن الأمريكى الجديد، مجلس العلاقات الخارجية، وكالة الأمن القومى، الكونجرس الأمريكى، مساعد الرئيس (ريجان)، كارلايل

١٢. بارام، ديڤيد چ.؛ مؤسسة علوم الكمبيوتر، وزارة التجارة الأمريكية

١٣. باريت، باربرا؛ رايثيون

١٤. باور، جارى؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، وكيل وزارة التعليم

١٥. بكتل، رايلى؛ بكتل

١٦. بكتل، ستيڤ؛ بكتل

١٧. بيل، چيفرى؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، معهد مانهاتن

١٨. بينيت، ماركوس؛ لوكهيد مارتن

١٩. بينيت، ويليام؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، وكالة الأمن القومى، معهد هدسون، وزير التعليم

٢٠.برجنر، چيفرى؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، معهد هدسون، بوينج

٢١.بيرنز، والتر؛ معهد المشروع الأمريكى، لجنة الخطر الداهم

٢٢.بيجز، چون هـ.؛ بوينج، مجلس العلاقات الخارجية

٢٣.بليكمان، بارى؛ وزارة الدفاع، لجنة الخطر الداهم

٢٤.بولتون، چون؛ المعهد اليهودى لشئون الأمن القومى، برنامج القرن الأمريكى الجديد، معهد المشروع الأمريكى، وزارة الخارجية، وزارة العدل، مندوب الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة، وكالة التنمية الدولية، وكيل وزارة الخارجية لشئون الحد من السلاح والأمن الدولى

٢٥.بوت، ماكس؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، مجلس العلاقات الخارجية

٢٦.بريمر، ل. پول؛ مؤسسة هيريتدچ، مجلس العلاقات الخارجية، الحاكم المدنى للعراق

٢٧.بروك، ويليام؛ لجنة الخطر الداهم، سيناتور، وزير العمل

٢٨.بروكس، پيتر؛ وزارة الدفاع، مؤسسة هيريتدچ، لجنة الخطر الداهم

٢٩.برايان، ستيفن؛ المعهد اليهودى لشئون الأمن القومى، معهد المشروع الأمريكى، إل ثرى نِتوِرك سيكورتى، إديسون إنترناشونال، ديزنى

٣٠.برايسون، چون إ.؛ بوينج

٣١.بوش، چب؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، حاكم فلوريدا

٣٢.بوش، چورچ هـ. و؛ رئيس الولايات المتحدة، كارلايل، مدير وكالة الاستخبارات المركزية

٣٣.بوش، ويس؛ نورثروب جرومان

٣٤.جامبون، ستيفن؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، وكالة الأمن القومى، وزارة الدفاع، لوس آلاموى (متخصص فى قضايا أسلحة مسرح العمليات النووية)، مكتب وزير الدفاع: مدير الدفاع الاستراتيجى، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، مركز السياسة الأمنية: معهد الدراسات الاستراتيجية

٣٥.تشابراها، نيكولاس د.؛ چنرال داینامیك

٣٦.تشين، چون ت. الابن؛ نورثروپ جرومان، وزير القوات الجوية، مدير الشئون السياسية العسكرية، وزارة الخارجية، رئيس هيئة أركان القيادة العليا للقوات المتحالفة فى أوروبا، القائد العام لقيادة القوات الجوية الاستراتيجية

٣٧.تشاو، إيلين؛ مؤسسة هيريتدچ، وزيرة العمل، جلف أويل، وزارة النقل، مجلس العلاقات الخارجية

٣٨.تشاڤيز، ليندا؛ مؤسسة هيريتدچ، معهد مانهاتن، مجلس العلاقات الخارجية

٣٩.تشينى، لين؛ معهد المشروع الأمريكى، لوكهيد مارتِن

٤٠.تشينى، ريتشارد؛ المعهد اليهودى لشئون الأمن القومى، برنامج القرن الأمريكى الجديد، معهد المشروع الأمريكى، معهد هدسون، هاليبرتون، وزير الدفاع، نائب رئيس الولايات المتحدة

٤١.كوين، إليوت أ.؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، معهد المشروع الأمريكى، مجلس سياسة الدفاع، وزارة الدفاع، لجنة تحرير العراق، لجنة الخطر الداهم

٤٢. كولمان، ليويس و.؛ نورثروپ جرومان

٤٣.كولوريدو- مانفِلد، فرديناند؛ رايثيون

٤٤.كوك، ليندا ز.؛ بوينج

٤٥.كوپر، الدكتور روبرت س.؛ بى إى سيستمز، مساعد وزير الدفاع

٤٦.كوبر، هنرى؛ لجنة الخطر الداهم، وزارة الدفاع، مؤسسة هيريتدچ، نائب مساعد وزير القوات الجوية، المبادرة الأمريكية الاستراتيجية للحد من التسلح ونزع الأسلحة، جمعية الأبحاث التطبيقية، المعهد القومى للسياسة العامة

٤٧.كوكس، كريستوفر؛ مركز السياسة الأمنية: معهد الدراسات الاستراتيجية، كبير مستشارى الرئيس، رئيس لجنة الأوراق المالية والبورصات

٤٨.كراندال، روبرت ل.؛ هاليبرتون، عضو المجلس الاستشارى لإدارة الطيران الفيدرالى

٤٩.كروپسى، سيث؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، معهد المشروع الأمريكى، مؤسسة هيريتدچ، معهد هدسون، وزارة الدفاع، نائب وزير البحرية

٥٠.كروس، ديڤون جافنى؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، مجلس سياسة الدفاع، مؤسسة هدسون، لجنة الخطر الداهم، معهد هوڤر

٥١.كروتشـ چ. د.؛ مركز السياسة الأمنية: معهد الدراسات الاستراتيجية؛ نائب مستشار الأمن القومى، مندوب وزارة الدفاع لدى رومانيا

٥٢.كراون، چيمس س.؛ چنرال داياميكس، هنرى كراون آند كومبانى

٥٣.كراون، ليستر؛ چنرال داياميكس، هنرى كراون آند كومبانى

٥٤.داكس، ألان؛ بكتل، مجلس العلاقات الخارجية

٥٥.دالبرج، كين؛ المؤسسة الدولية للتطبيقات العلمية، وزارة التجارة، مساعد ريجان، مكتب البيت الأبيض للإدارة والميزانية

٥٦.دارمان، ريتشارد ج.؛ كارلايل، مدير المكتب الأمريكى للإدارة والميزانية، مجلس وزراء الرئيس بوش، مساعد رئيس الولايات المتحدة، مساعد وزير الخزانة الأمريكى، مساعد وزير التجارة الأمريكى

٥٧.دوسون، پيتر؛ بكتل

٥٨.ديكتر، ميدچ؛ مؤسسة هدسون، معهد هوڤر، برنامج القرن الأمريكى الجديد، لجنة الخطر الداهم

٥٩.ديميش، و.هـ.؛ المؤسسة الدولة للتطبيقات العلمية

٦٠.ديموث، كريستوفر؛ معهد المشروع الأمريكى، المكتب الأمريكى للإدارة والميزانية، مساعد الرئيس للصحافة (نيكسون)

٦١.دير، كينيث؛ هاليبرتون

٦٢. .دويتش، چون؛ مدير وكالة الاستخبارات المركزية، نائب وزير الدفاع الأمريكى، رايثيون

٦٣.داين، توماس؛ لجنة تحرير العراق، مجلس الشيوخ الأمريكى، لجنة الشئون العالمية الأمريكية الإسرائيلية (إيپاك)، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، إذاعة أوروبا الحرة/ راديو الحرية، براغ، جمهورية التشيك، مجلس العلاقات الخارجية

٦٤.دوربريانسكى، پولا؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، مؤسسة هدسون، معهد المشروع الأمريكى، مجلس سياسة الدفاع، وزارة الخارجية، الجيش، مجلس الأمن القومى، الشئون الأوروبية/ السوڤيتية، وكالة الاستعلامات الأمريكية، محطة الفضاء الدولية

٦٥.دونيللى، توماس؛ معهد المشروع الأمريكى، برنامج القرن الأمريكى الجديد، لوكهيد مارتِن

٦٦.داوننج، واين؛ جنرال متقاعد بالجيش الأمريكى، وكالة الأمن القومى، لجنة تحرير العراق، المؤسسة الدولية للتطبيقات العلمية

٦٧.دراموند، چ. أ؛ المؤسسة الدولية للتطبيقات العلمية

٦٨.دوبرستاين، كينيث م.؛ بوينج، كبير موظفى البيت الأبيض

٦٩.دادلى، بيل؛ بكتل

٧٠.إيبرشتات، نيكولاس؛ معهد المشروع الأمريكى، لجنة الخطر الداهم، برنامج القرن الأمريكى الجديد، وزارة الخارجية (مستشار)

٧١.إيبنر، ستانلى؛ بوينج، ماكدونل دوجلاس، نوثروب جرومان، مركز السياسة الأمنية: معهد الدراسات الاستراتيجية

٧٢.إيليس، چيمس و. الابن؛ لوكهيد مارتِن، أدميرال وقائد القيادة الاستراتيجية الأمريكية متقاعد

٧٣.إيپستاين، ديڤ؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد ، مكتب وزير الدفاع

٧٤.إيڤرهارت، توماس؛ رايثيون

٧٥. فالكوت، مارك؛ معهد المشروع الأمريكى، مجلس العلاقات الخارجية

٧٦. فوتوا، ديڤيد؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، لفتنانت كولونيل بالجيش الأمريكى

٧٧. فازيو، ڤيك؛ نورثورب جرومان، عضو الكونجرس (كاليفورنيا)

٧٨. فيث، دوجلاس؛ المعهد اليهودى لشئون الأمن القومى، وزارة الدفاع، إل ثرى كوميونيكشينز، نورثروپ جرومان، مجلس الأمن القومى، مجلس العلاقات الخارجية، مركز السياسة الأمنية: معهد الدراسات الاستراتيجية

٧٩.فولنز، إدوين ج. الابن؛ مؤسسة هيرتيدج، وزارة الإسكان والتنمية الحضرية، معهد الدراسات الأوروبية للدفاع والاستراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

٨٠.فولى، د. هـ.؛ المؤسسة الدولية للتطبيقات العلمية

٨١.فرادكين، هيليل؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، معهد المشروع الأمريكى

٨٢.فرانك، ستيفن إ.؛ نورثروپ جرومان

٨٣.فريكس، ويليام پ.؛ چنرال دايناميكس

٨٤.فريدبرج، آرون؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، مجلس العلاقات الخارجية، وكالة الأمن القومى، وزارة الدفاع، مستشار وكالة الاستخبارات المركزية

٨٥.فروست، فيليب (الدكتور)؛ نورثروپ جرومان

٨٦.فوكوياما، فرانسيس؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، مجلس العلاقات الخارجية، معهد هدسون

٨٧.جيتس، روبرت؛ مدير وكالة الاستخبارات، وكالة الأمن القومى، المؤسسة الدولية للتطبيقات العلمية[1]

٨٨.جافنى، فرانك؛ لجنة الخطر الداهم، برنامج القرن الأمريكى الجديد، «واشنطن تايمز»، وزارة الدفاع

٨٩.جوت، ك. كريستوفر؛ هاليبرتون

٩٠.جيدمين، چيفرى؛ معهد المشروع الأمريكى، برنامج القرن الأمريكى الجديد، لجنة الخطر الداهم

٩١.جيريشت، ريول مارك؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، معهد المشروع الأمريكى، وكالة الاستخبارات المركزية، شبكة سى بى إس

٩٢.جيليس، س. مالكو؛ هاليبرتون، مؤسسة إليكترونيك داتا سيستمز

٩٣.جنجريتش، نيوت؛ معهد المشروع الأمريكى، مجلس العلاقات الخارجية، معهد

(١) «وزير الدفاع الأمريكى الحالى». (المترجم)

هوڤر، مجلس سياسة الدفاع، مجلس النواب الأمريكى، لجنة تحرير العراق، لجنة الخطر الداهم

٩٤.جودمان، تشارلز هـ.؛ چنرال دايناميكس

٩٥.جورليك، چامى س.؛ يونايتد تكنولوچيز كورپوريشن، وكيل النائب العام، وزارة الدفاع، مساعد وزير الطاقة، اللجنة القومية لمكافحة أخطار الإرهاب ضد الولايات المتحدة، وزارة العدل، مستشار الأمن القومى، وكالة الاستخبارات المركزية، مجلس العلاقات الخارجية

٩٦.جوريه، دانييل؛ وزارة الدفاع، المؤسسة الدولية للتطبيقات العلمية، وزارة الطاقة، وزارة الخارجية (مستشار)، مركز السياسة الأمنية: معهد الدراسات الاستراتيجية

٩٧.هاس، لورانس چ؛ اتصالات مكتب البيت الأبيض للإدارة والميزانية، لجنة الخطر الداهم

٩٨.هادلى، ستيفن؛ وكالة الأمن القومى، مستشار لبوش، لوكهيد مارتن

٩٩.هامر، چون چ.؛ آى تى تى إندستريز، المؤسسة الدولية للتطبيقات العلمية، نائب وزير الدفاع الأمريكى، وكيل وزارة الدفاع، لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ

١٠٠.هاش، توم؛ بكتل

١٠١.هانز، بيل؛ بكتل

١٠٢.هوبر، أموريتا؛ مكتب السياسة الأمنية، مستشار صناعة الدفاع، لجنة الخطر الداهم، مجلس العلاقات الخارجية، وزارة الدفاع

١٠٣.هورنر، تشارلز؛ معهد هدسون، مركز السياسة الأمنية: معهد الدراسات الاستراتيجية، وزارة الخارجية، عضو هيئة العاملين مع السيناتور دانييل پاتريك مويهان

١٠٤.هاول، و.ر.؛ هاليبرتون، مدير دويتشه بانك

١٠٥.هانت، راى ل.؛ هاليبرتون، إلكترونيك داتا سيستمز كورپوريشن، مجلس الاستخبارات الخارجية الاستشارى للرئيس

١٠٦. إنمان، بوبى راى؛ أدميرال بالبحرية الأمريكية، نائب مدير وكالة الاستخبارات المركزية، مجلس العلاقات الخارجية، وكالة الأمن القومى، المؤسسة الدولية للتطبيقات العلمية

١٠٧. إيكل، فريد؛ معهد المشروع الأمريكى، لجنة الخطر الداهم، معهد هدسون، مجلس سياسة الدفاع، وكيل وزارة الدفاع، مجلس سياسة الدفاع

١٠٨. إيوريتسو، روبرت پ.؛ نورثروپ جرومان

١٠٩. چاكسون، بروس؛ مشروع القرون الأمريكى الجديد، وكالة الأمن القومى، معهد المشروع الأمريكى، مجلس العلاقات الخارجية، مكتب وزير الدفاع، المخابرات الحربية للجيش الأمريكى، لوكهيد مارتن، مارتن ماريتا، لجنة تحرير العراق، لجنة الخطر الداهم.

١١٠. چينجز، السر چون؛ بكتل

١١١. چونسون، چاى ل.؛ چنرال ديناميكس، أدميرال متقاعد، البحرية الأمريكية

١١٢. چونز، أ.ك.؛ المؤسسة الدولية للتطبيقات العلمية، وزارة الدفاع

١١٣. چوزيف، روبرت؛ وكيل وزارة الدولة لشئون الحد من التسلح والتعاون الدولى، وزارة الدفاع، مركز سياسة الأمن: معهد الدراسات الاستراتيجية، المعهد القومى للسياسة العامة

١١٤. چولوان، چورچ أ.؛ چنرال داينامكس، جنرال متقاعد، الجيش الأمريكى

١١٥. كاجان، فريدريك؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، أكاديمية ويست پوينت العسكرية

١١٦. كاجان، روبرت؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، مجلس العلاقات الخارجية، وزارة الدفاع (نائب الوزير للشئون السياسية)، «واشنطن پوست»، لجنة تحرير العراق، محرر «ويكلى ستاندارد»

١١٧. كامينسكى، پ. ج.؛ چنرال داينامكس، وكيل وزارة الدفاع الأمريكية

١١٨. كامينسكى، فيليس؛ المعهد اليهود لشئون الأمن القومى، مركز سياسة الأمن: معهدالدراسات الاستراتيجية، جمعية العلاقات العامة الدولية

١١٩.كامپلمان، ماكس م.؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، المعهد اليهودى لشئون الأمن القومى، لجنة الخطر الداهم، مجلس الأمن القومى، وزير الإسكان والتنمية الحضرية

١٢٠.كين، چون م.؛ چنرال داناميكس، جنرال متقاعد، الجيش الأمريكى، نائب رئيس هيئة أركان الجيش، مجلس السياسة بوزارة الدفاع

١٢٢.كينارد، ويليام؛ كارلايل، «نيويورك تايمز»، لجنة الاتصالات الڤيدرالية

١٢٣.كيمپ، چاك؛ المعهد اليهودى لشئون الأمن القومى، مؤسسة هيريتدچ، وزير الإسكان والتنمية الحضرية، مجلس النواب الأمريكى، لجنة الخطر الداهم

١٢٤.كيورث، چورچ؛ مركز سياسة الأمن: معهد الدراسات الاستراتيجية، لوس ألاموس، چنرال أتوميكى، مجلس الأمن القومى

١٢٥.خليل زاد، زالماى؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، الوزير الأمريكى بالعراق

١٢٦.كينج، جويندولين س.؛ لوكهيد مارتن

١٢٧.كيركپاتريك، چين؛ معهد المشروع الأمريكى، المعهد اليهودى لشئون الأمن القومى، مجلس العلاقات الخارجية، لجنة الخطر الداهم، وكالة الأمن القومى، لجنة وزير الدفاع، مندوبة الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة، لجنة تحرير العراق، لجنة الخطر الداهم، كارلايل

١٢٨.كرامر، هـ.م.چ. الابن؛ المؤسسة الدولية للتطبيقات العلمية

١٢٩.كريستول، إرڤينج؛ مجلس العلاقات الخارجية، معهد المشروع الأمريكى، وزارة الدفاع، مجلس كُتّاب «وول ستريت چورنال»

١٣٠.كريستول، ويليام؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، معهد المشروع الأمريكى، معهد مانهاتن، رئيس موظفى نائب الرئيس، ١٩٨٩، لجنة الدفاع عن العراق، مستشار السياسة الداخلية لنائب الرئيس، ١٩٨٩

١٣١.كوپرمان، تشارلز؛ لجنة الخطر الداهم، بوينج، المعهد القومى للسياسة العامة

١٣٢.لاجون، مارك؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، مجلس العلاقات الخارجية، معهد المشروع الأمريكى، وزارة الخارجية

١٣٣. لين، أندرو؛ هاليبرتون

١٣٤. لارسون، تشارلز؛ أميرال متقاعد بالبحرية الأمريكية، نورثروپ جرومان

١٣٥. لاسپا چود؛ بكتل

١٣٦. ليدين، مايكل؛ معهد المشروع الأمريكى، المعهد اليهودى لشئون الأمن القومى، وزارة الخارجية (مستشار)، وزارة الدفاع

١٣٧. ليمان، چون؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، وكالة الأمن القومى، وزارة الدفاع، وزير البحرية

١٣٨. ليمان، ليويس إ.؛ معهد المشروع القومى، معهد مانهاتن، معهد هوڤر، شريك چورچ بوش الأب فى شركة النفط

١٣٩. ليسار، ديڤيد؛ هاليبرتون

١٤٠. ليبى، إ. ليويس؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، رئيس موظفى ريتشارد تشينى، وزارة الخارجية، نورثروپ جرومان، مؤسسة راند، وزارة الدفاع، مجلس النواب، الفريق ب

١٤١. ليڤينجستون، روبرت؛ مجلس النواب، مركز سياسة الأمن: معهد الدراسات الاستراتيجية، وزارة العدل

١٤٢. لوى، چيمس م.؛ لوكهيد مارتِن، أدميرال متقاعد بالبحرية الأمريكية

١٤٣. مالون، ك.ب.؛ المؤسسة الدولية للتطبيقات العلمية، مارتِن ماريتا، داينكورپ، تيتان كورپوريشن، لجنة تحرير العراق، لجنة الخطر الداهم

١٤٤. مارتِن، چ. لانديس؛ هاليبرتون

١٤٥. ماكوركينديل، دوجلاس هـ.؛ لوكهيد مارتِن

١٤٦. ماكدونِل، چون ف.؛ بوينج

١٤٧. ماكفارلين، روبرت؛ مستشار الأمن القومى (ريجان)، لجنة الخطر الداهم، اللجنة الاستشارية للتجارة

١٤٨. ماكنيرنى، چيمس و.؛ بوينج، ثرى إم، چنرال إلكتريك

١٤٩ .ميس، إدوين ميس؛ مؤسسة هيريتدچ، معهد هوڤر، النائب العام الأمريكى، بكتل، لجنة الخطر الداهم

١٥٠ .ميريل، فيليب؛ مركز سياسة الأمن: معهد الدراسات الاستراتيجية، وزارة الدفاع، بنك الورادات والصادرات الأمريكى

١٥١ .مينيهان، كينيث أ؛ جنرال متقاعد بالقوات الجوية، بى إيه إى سيستمز، وزارة الدفاع، وكالة استخبارات الدفاع

١٥٢ .مور، فرانك و.؛ نورثروپ جرومان

١٥٣ .مور، نِك؛ بكتل

١٥٤ .مورمان، توماس س.؛ مركز سياسة الأمن؛ معهد الدراسات الاستراتيجية، إيروسپيس كورپوريشن، لجنة رامسفيلد للفضاء، القوات الجوية الأمريكية: نائب رئيس هيئة الأركان السابق

١٥٥ .ماندى، كارل إ. الابن؛ چنرال داينامكس، جنرال متقاعد، قائد قوات المارينز الأمريكية

١٥٦ .موارڤتشيك، چوشوا؛ معهد المشروع الأمريكى، المعهد اليهودى لشئون الأمن القومى، لجنة تحرير العراق، لجنة الخطر الداهم

١٥٧ .ميرڤى، يوچين ف.؛ لوكهيد مارتِن، چنرال إليكتريك

١٥٨ .نانولا، ريتشارد؛ بوينج

١٥٩ .نوڤاك، مايكل؛ معهد المشروع الأمريكى، لجنة الخطر الداهم

١٦٠ .نون، سام؛ چنرال إليكتريك، سيناتور أمريكى، رئيس لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ

١٦١ .أوبريان، روسان؛ نورثوروپ جرومان، كارلايل

١٦٢ .أودين، فيليب أ.؛ فريق هنرى كيسنجر للدفاع والحد من التسلح، تى آر دابليو، نورثروپ جرومان

١٦٣ .أوجيلڤى، سكوت؛ بكتل

١٦٤ .أوينز، ويليام؛ أدميرال متقاعد بالبحرية الأمريكية، مجلس سياسة الدفاع، رئاسة هيئة الأركان المشتركة، المؤسسة الدولية للتطبيقات العلمية

١٦٥ .پيرل، ريتشارد؛ معهد المشروع الأمريكى، برنامج القرن الأمريكى الجديد، لجنة الخطر الداهم، مجلس العلاقات الخارجية، وكالة الأمن القومى، المعهد اليهودى لشئون الأمن القومى، معهد هدسون، وزارة الدفاع، مجلس سياسة الدفاع، لجنة تحرير العراق، كارلايل

١٦٦ .پيترز، أولانا ل.؛ نورثروپ جرومان، لجنة الأوراق المالية والبورصات

١٦٧ .پايپس، دانييل؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، لجنة الخطر الداهم، الفريق ب

١٦٨ .پودوريتش، نورمان؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، لجنة الخطر الداهم، معهد هدسون، مجلس العلاقات الخارجية

١٦٩ .بوزيس، فردريك؛ رايثيون

١٧٠ .پريكورت، چاى أ.؛ هاليبرتون

١٧١ .كويل، دان؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، نائب رئيس الولايات المتحدة

١٧٢ .رالستون، چوزيف و.؛ لوكهيد مارتن، جنرال متقاعد بالقوات الجوية، نائب رئيس هيئة الأركان المشتركة

١٧٣ .ريد، ديبورا ل.؛ هاليبرتون، رئيس غاز وكهرباء جنوب كاليفورنيا

١٧٤ .رايس، كوندوليزا؛ معهد هوڤر، مستشارة السياسة الخارجية لچورچ بوش الأب، وزيرة الخارجية

١٧٥ .ريدچواى، روزان؛ بوينج، مساعد وزير الخارجية لشئون أوروبا وكندا، سفير الولايات المتحدة لدى جمهورية ألمانيا الديمقراطية وفنلندا، وزارة الدفاع

١٧٦ .رسكاسى، روبرت؛ إل ثرى للاتصالات، قائد قوات الأمم المتحدة/ كوريا، نائب رئيس هيئة أركان الجيش، رئاسة هيئة الأركان المشتركة

١٧٧ .روش، چيمس؛ وزير القوات الجوية، مركز سياسة الأمن: معهد الدراسات الاستراتيجية، بوينج، نورثروپ جرومان، وزارة الخارجية

١٧٨ .رودمان، پيتر و.؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، وكالة الأمن القومى، مساعد

وزير الدفاع لشئون الأمن الدولى، وزارة الخارجية

١٧٩ .راون، هنرى س.؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، معهد هوڤر، مجلس العلاقات الخارجية، مجلس سياسة الدفاع، وزارة الدفاع

١٨٠ .روبنشتاين، ديڤيد م.؛ كارليسيل، نائب مساعد الرئيس للسياسة المحلية (كارتر)

١٨١ .روبين، مايكل؛ معهد المشروع الأمريكى، مجلس العلاقات الخارجية، مكتب وزير الدفاع

١٨٢ .رودمان، وارين؛ سيناتور أمريكى، رايثيون

١٨٣ .روتجرز، مايكل؛ رايثيون

١٨٤ .رامسفيلد، دونالد؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، معهد هوڤر، وزير الدفاع، بكتل، شركة تريبيون

١٨٥ .ساندرسن، إ.چ.؛ المؤسسة الدولية للتطبيقات العلمية

١٨٦ .ساڤيدچ، فرانك؛ لوكهيد مارتِن

١٨٧ .سكيف، ريتشارد ميلون؛ معهد هوفر، معهد هدسون، لجنة الخطر الداهم، شركة تريبيون ريڤيو پبليشينج

١٨٨ .شونيهان، راندى؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، مكتب وزير الدفاع (مستشار)، لوكهيد مارتِن، مؤسس/ مدير لجنة تحرير العراق، لجنة الخطر الداهم

١٨٩ .شليزنجر، چيمس؛ وزارة الطاقة، لجنة الطاقة الذرية، مدير وكالة الاستخبارات المركزية، مركز سياسة الأمن: معهد الدراسات الاستراتيجية

١٩٠ .شميت، جارى؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، لجنة تحرير العراق، وزارة الدفاع (مستشار)

١٩١ .شنايدر، ويليام الابن؛ بى إيه إى سيستمز، برنامج القرن الأمريكى الجديد، وزارة الخارجية، موظف بمجلس النواب/ مجلس الشيوخ، مكتب البيت الأبيض للإدارة والميزانية، مركز سياسة الأمن: معهد الدراسات الاستراتيجية، المعهد القومى للسياسة العامة

١٩٢. شولتز، چورچ؛ معهد هوڤر، معهد المشروع الأمريكى، لجنة الخطر الداهم، مجلس العلاقات الخارجية، برنامج القرن الأمريكى الجديد، وزير الخارجية، وزير الخزانة، بكتل، لجنة تحرير العراق، لجنة الخطر الداهم

١٩٣. شاليكاشڤيلى، چون م.؛ بوينج، رئيس هيئة الأركان المشتركة المتقاعد، وزارة الدفاع، جنرال متقاعد بالجيش الأمريكى، مجلس العلاقات الخارجية

١٩٤. شيرر، كيڤن؛ نوثروپ جرومان، الأكاديمية البحرية الأمريكية، لفتنانت كولونيل متقاعد بالبحرية الأمريكية

١٩٥. شيهان، چاك؛ بكتل، مجلس سياسة الدفاع

١٩٦. شيلمان، توماس و.؛ نورثروپ جرومان، وزارة الدفاع

١٩٧. شولسكى، ابرام؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، وزارة الدفاع

١٩٨. سكيتس، رونالد ل.؛ رايثيون

١٩٩. سلوتر، چون بروكس؛ نورثروپ جرومان

٢٠٠. سكولوسكى، هنرى؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، مؤسسة هيرتيدچ، معهد هوڤر، وكالة الاستخبارات المركزية، وزارة الدفاع

٢٠١. سـولارز، ستيفن؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، معهد هدسون، وزارة الخارجية، لجنة الخطر الداهم، كارلايل

٢٠٢. سپيڤى، ويليان؛ رايثيون

٢٠٣. ستاتون، تيم؛ بكتل

٢٠٤. ستيڤنز، آن؛ لوكهيد مارتن

٢٠٥. ستيڤنز، روبرت چ.؛ لوكهيد مارتن

٢٠٦. شتوتس، ليندا؛ رايثيون، وزارة الطاقة الأمريكية

٢٠٧. شوجار، رونالد د.؛ نورثروپ جرومان، جمعية الجيش الأمريكى

٢٠٨. سوانسون، ويليام؛ رايثيون، لوكهيد مارتن

٢٠٩. تكاتشيك، چون؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، معهد مؤسسة هيريتدچ، مجلس الشيوخ الأمريكى

٢١٠. تيرنر، مايكل ج.؛ بى إيه إى سيستمز

٢١١. أكروپينا، چيمس ر.؛ لوكهيد مارتِن

٢١٢. ڤان كليف، ويليام ر.؛ الفريق ب، معهد هوڤر، مركز سياسة الأمن: معهد الدراسات الاستراتيجية، لجنة الخطر الداهم، وزارة الدفاع، المعهد القومى للسياسة العامة

٢١٣. والدرون، أرثر؛ مركز سياسة الأمن: معهد الدراسات الاستراتيجية، معهد المشروع الأمريكى، برنامج القرن الأمريكى الجديد، مجلس العلاقات الخارجية

٢١٤. والكوش، ج.پ.؛ المؤسسة الدولية للتطبيقات العلمية

٢١٥. والوپ، مالكولم؛ مؤسسة هيريتدچ، معهد هدسون، مركز سياسة الأمن: معهد الدراسات الاستراتيجية، برنامج القرن الأمريكى الجديد، مجلس الشيوخ

٢١٦. والمزلى، روبرت؛ چنرال داياميكس، نائب أميرال متقاعد بالبحرية الملكية، رئيس مشتريات الدفاع لوزارة الدفاع البريطانية

٢١٧. وارنـر، چون هيلارد؛ مركز سياسة الأمن: معهد الدراسات الاستراتيجية، المؤسسة الدولية للتطبيقات العلمية، جمعية الجيش الأمريكى

٢١٨. واتس، بارى؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، نوثروپ جرومان

٢١٩. ڤيبر، چون ڤنسنت؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، مستشار حملة چورچ دابليو بوش الانتخابية، الإذاعة العامة القومية

٢٢٠. ودچوود، روث؛ لجنة الدفاع عن العراق، وزارة الدفاع، وزارة العدل، وزارة الخارجية، مجلس العلاقات الخارجية

٢٢١. ويلدون، كيرت؛ مجلس النواب، مركز سياسة الأمن: معهد الدراسات الاستراتيجية،

٢٢٢. ويريتش، پول؛ مؤسسة هيريتدچ، برنامج القرن الأمريكى الجديد، مجلس الشيوخ الأمريكى

٢٢٣. وايت، چون پ.؛ إل ثرى للاتصالات، رئيس لجنة الأدوار والمهام بالقوات المسلحة، وزارة الدفاع

٢٢٤. ويزيلتير، ليون؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، لجنة تحرير العراق

٢٢٥.ويليامز، كريستوفر أ.؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، مجلس سياسة الدفاع، وكيل وزارة الدفاع، بوينج (عضو جماعة ضغط)، نورثروپ جرومان (عضو جماعة ضغط)، لجنة تحرير العراق

٢٢٦.وينتر، دونالد؛ نورثروپ جرومان

٢٢٧.وولفويتز، پول؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، مؤسسة هيريتدچ، معهد هدسون، الفريق ب، وكيل وزارة الدفاع، البنك الدولى، نورثروپ جرومان، وزارة الخارجية

٢٢٨.وولين، فوستر؛ بكتل

٢٢٩.وولزى، ر. چيمس؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، المعهد اليهودى لشئون الأمن القومى، لجنة تحرير العراق، مجلس سياسة الدفاع، وكالة الاستخبارات المركزى (المدير)، وكيل وزارة البحرية، المعهد القومى للسياسة العامة

٢٣٠.ورمسر، ديڤيد؛ معهد المشروع الأمريكى، مستشار الشرق الأوسط بمكتب نائب الرئيس، وزارة الخارجية

٢٣١.ييرلى، دوجلاس ك.؛ لوكهيد مارتِن

٢٣٢.يانج، أ.ت.؛ المؤسسة الدولية للتطبيقات العلمية

٢٣٣.زكاريا، أدريان؛ بكتل

٢٣٤.زافيروڤسكى، مايكل س.؛ بوينج

٢٣٥.زخايم، دوڤ س.؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، مؤسسة هيريتدچ، مجلس العلاقات الخارجية، وزارة الدفاع، نورثروپ جرومان، ماكدونل دوجلاس، لجنة الخطر الداهم

٢٣٦.رينى، أنطونى ك.؛ جنرال متقاعد بقوات المارينز الأمريكية، بى إيه إى سيستمز، القائد العام للقوات الأمريكية بالقيادة المركزية

٢٣٧.زوليك، روبرت؛ برنامج القرن الأمريكى الجديد، وزير التجارة، وزارة الخارجية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، مجلس العلاقات الخارجية، وزارة العدل

اللوبى الإســرائيلى
ومجموعة الهيمنة الكونية

بقلم أندرو ســلون

هناك صداقة عميقة بين إسرائيل والولايات المتحدة ـ بين شعبينا وبلدينا. وأساس هذه الصداقة هو القيم المشتركة، والالتزام بالقيم الديمقراطية والحرية والسلام والمصالح المشتركة، بما فى ذلك السعى نحو الاستقرار الإقليمى ومنع الإرهاب والعنف. ـ **آريئيل شارون**

سوف نجهر بمبادئنا وسوف نؤيد أصدقاءنا فى العالم. وأحد أهم أصدقائنا هو دولة إسرائيل. ـ چورچ دابليو بوش

توصف علاقة إسرائيل بالولايات المتحدة بطرق شتى: فهى مخلب الولايات المتحدة، وأصل استراتيجى للمصالح الأمريكية، وهى عميل الولايات المتحدة، و«رجل الدرك» المحلى للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، وألعوبة إمبريالية، وحاجز أمام الاختراق السوڤيتى أثناء الحرب الباردة، ومحمية الولايات المتحدة، والعلاقة التكافلية مع الولايات المتحدة، وذيل الكلب، وكلب الذيل، أو كما يسميها الموقع الإلكترونى USAID «العلاقة الثنائية الحميمة». ومن الواضح أن الولايات المتحدة وإسرائيل تربطهما صلات فريدة بالنسبة لأى تحالف بين دولتين. وتحديد ما إذا كانت إسرائيل مخلب الولايات المتحدة أو محميتها مسألة خاصة باستقلال وسلطة شئون إسرائيل الخارجية والداخلية.

الأمر الذى اتسم بقدر كبير من الخصوصية فى هذه العلاقة هو تأييد الولايات المتحدة الذى لا يتزعزع لإسرائيل، اقتصاديًّا وعسكريًّا. ويقول البعض إن هذا التأييد يتناقض مع المصلحة الذاتية للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط وما وراءه. والبعض الآخر يجاور بين أجندة إسرائيل التوسعية وأجندة الهيمنة الكونية المحافظة الجديدة، بشكل أساسى، باعتبارها شيئًا واحدًا. وهذا الجدل الخاص بالمصلحة الذاتية (مهما كان

وضوح وجلاء أجندات الإدارة الأمريكية فى الواقع) يشجعه الظهور الحديث لسؤال أكثر خداعًا هو: من المسئول عن كرم الولايات المتحدة الزائد تجاه إسرائيل؟

تؤكد ورقة العمل «اللوبى الإسرائيلى والسياسة الخارجية الأمريكية»، التى كتبها چون ميرشايمر من جامعة شيكاغو وستيفن والت من مدرسة كنيدى للحكم بجامعة هارڤارد، وجود اللوبى الإسرائيلى (نعم، هما يعنيان اللوبى بألف لام التعريف) باعتباره الواجهة فى تثبيت الدعم الولايات المتحدة الرائع. فقد كان هناك قدر ضخم من المقالات الاحتفائية التى استعرضت ورقة العمل تلك، حيث امتدحت الثنائى على شجاعتهما الخاصة بقول مثل هذا الكلام. فهل هناك من طريقة لكشف تلك البديهيات أفضل من أن يكون ذلك على أيدى أشخاص فى مؤسسة تتمتع بسمعة حسنة. ومع ذلك فإن البعض يشك فى استحقاق اللوبى لذلك الفضل فى دعم دولة إسرائيل، حيث يقولون إن واشنطن وحدها مسئولة إلى حد كبير عن اختياراتها الخاصة بمخصصات وكالة التنمية الدولية الأمريكية. وهذه المقولة يؤيدها ناعوم تشومسكى على وجه التحديد؛ فهو مقتنع بوجود لوبى قوى بالفعل، ولكن منح اللوبى ذلك النفوذ يعنى ترك الحكومة الأمريكية «دون أن يمسسها شىء فى برج نبالتها العالى»[١]. وبغض النظر عن نقد الورقة أو الاتفاق معها فى الرأى، فقد اتفق الجميع على أن ميرشايمر ووالت أطلقا الشرارة الأولى فى مناقشة تأثير اللوبى الإسرائيلى.

اللــوبى

كما أوضح ميرشايمر ووالت، فقد كان للوبى الإسرائيلى دور فعال فى تشكيل السياسة الخارجية فى اتجاه مؤيد لإسرائيل. وهما يقولان بوضوح: (نحن نستخدم كلمة «اللوبى» اختزالاً لتحالف فضفاض يضم أفرادًا ومنظمات. ولا يعنى هذا الإشارة إلى أن «اللوبى» حركة موحدة لها قيادة مركزية، أو أن الأفراد داخله لا يختلفون على بعض القضايا). فاللوبى رغم تصويره على أنه كيان يبدو ملموسًا، فهو بالأحرى تجمع مجرد للمشاعر الأمريكية تجاه إسرائيل، الآتية من أصغر المعابد والكنائس، وكذلك من منظمات اللوبى الراسخة من قبيل لجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية (إيپاك)

(١) Chomsky, Noam. «The Israel Lobby?,» 2 Magazine, March 28, 2006.

ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الكبرى، وكلاهما يديرهما «المتشددون الذين يؤيدون سياسات حزب الليكود التوسعية بصورة عامة»(١). وبناءً على الغرض من هذا القسم، سوف أركز على المراكز البحثية والأفراد الأكثر وضوحًا ونفوذًا، بهدف تحديد الهويات وسط غموض «لوبى» ميرشايمر ووالت.

تبلغ الميزانية السنوية للجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية (إيپاك) وحدها ٤٠ مليون دولار. وكتب ديفيد بيرنباوم من صحيفة «واشنطن پوست»: «إنها تقع باستمرار بين أكثر جماعات المصالح نفوذًا فى استطلاع الرأى الذى تجريه مجلة «فورشن» للمطلعين على بواطن الأمور فى واشنطن (إلى جانب جماعات الضغط المعروفة بشكل أفضل مثل الجمعية الأمريكية للمتقاعدين وجمعية البنادق). ووضع مسح أجرته مؤخرًا «ناشونال چورنال» إيپاك فى المرتبة رقم ٢ بين واضعى القوانين الديمقراطيين ورقم ٤ بين الجمهوريين»(٢). وأوردت شبكة سى إن إن أن إيپاك أنفقت فى عام ٢٠٠٠ «أكثر من مليون دولار على الضغط وحشد التأييد. كما أنها وجهت كذلك الكثير من لجان العمل السياسى المؤيدة لإسرائيل، وهو ما أدى إلى جمع ٦,٥ مليون دولار من إسهامات الحملة فى العام الماضى، وهو الثلثان بالنسبة للديمقراطيين والثلث بالنسبة للجمهوريين»(٣).

يقول ميرشاير ووالت إنه ليس هناك مثيل للوبى الإسرائيلى. فليست هناك جماعة ضغط أخرى لها مثل ذلك الارتباط والنفوذ. ويؤكد المنتقدون الآخرون أننا نبالغ فى قوة اللوبى، لأننا نتغاضى عن المنافع التى تشترك فيها إسرائيل والولايات المتحدة الواحدة الأخرى، بغض النظر أن أى نفوذ للوبى.

إلى جانب إيپاك، تشمل جماعات الضغط الأخرى الموالية لإسرائيل المعهد اليهودى لشئون الأمن القومى، ومؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الكبرى، ولجنة الدقة فى الشرق الأوسط، والمنظمة الصهيونية الأمريكية، ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.

---

(١). Mearsheimer and Walt. «The Israel Lobby». London Review of Books, March 23, 2006.

(٢) Barnaul, Jeffrey H. «Pro-Israel Lobbying Group Holds Meeting Amid Worries». The Washington Post, May 19, 2005.

(٣) «Republicans Launch National Convention in New York City,» Lou Dobbs Tonight on CNN, August 31, 2004.

القول بأن هذه الجماعات تعمل بمعزل عن المنظمات اليهودية الأخرى عيب خطير. ويوضح ميرشهايمر ووالت أن المراكز البحثية الأمريكية الكبرى غير المنتمية دينيًا تشارك فى المشاعر ذاتها. فقد كتبا: «على مدى الخمس والعشرين سنة الماضية أقامت [جماعات الضغط] وجودًا شديد التأثير فى معهد المشروع الأمريكى، ومركز سياسة الأمن، ومعهد أبحاث السياسة الخارجية، ومؤسسة هيريتدچ، ومعهد هدسون، ومشروع القرن الأمريكى الجديد، ومعهد تحليل السياسة الخارجية. وتوظف المراكز البحثية هذه القليل من منتقدى الدعم الأمريكى لإسرائيل، أو ربما تخلو منهم».

تبين رسالة بعث بها مشروع القرن الأمريكى الجديد إلى الرئيس بوش فى عام ٢٠٠٢ تتعلق بإسرائيل والحرب على الإرهاب بشكل واضح إلى حد كبير أيديولجيته المحافظة الجديدة وأيديولوجيا إسرائيل التوسعية:

.. لا ينبغى لأحد أن يشك فى أن الولايات المتحدة وإسرائيل لهما عدو مشترك. فكلانا هدف لما أسميته بحق «محور الشر». فإسرائيل مستهدفة من ناحية لأنها صديقتنا، ومن ناحية أخرى لأنها جزيرة المبادئ الليبرالية والديمقراطية - وهى مبادئ أمريكية - فى بحر من الطغيان والتعصب والكراهية.. سيدى الرئيس، لا يمكن أن تظل سياسة الولايات المتحدة هى حث إسرائيل، أو بالأحرى الضغط عليها، كى تستمر فى التفاوض مع عرفات، بالقدر الذى يزيد عما نرغب نحن فى أن يضغط به أحد علينا كى نتفاوض مع أسامة بن لادن أو الملا عمر.. إن معركة إسرائيل ضد الإرهاب هى معركتنا. وانتصار إسرائيل جزء مهم من انتصارنا. ولأسباب أخلاقية واستراتيجية، لابد لنا من الوقوف مع إسرائيل فى معركتها ضد الإرهاب»[١].

الرسالة موقعة من فاعلين محافظين جدد مثل بروس چاكسون، وريتشارد پيرل، وچيمس وولزى وآخرين.

لا تخبر هذه الرسالة الرئيس بكيفية التعامل مع شئون إسرائيل الداخلية فحسب، بل إنها تساوى بين شئون إسرائيل الخارجية (كما يرونها) وشئوننا الخارجية. فما تتعرض له إسرائيل من أخطار تتعرض له الولايات المتحدة، والعكس صحيح.

---

(١) Project for the New American Century letter to President George W. Bush. April 3, 2002, http://www.newamericancentury.org/Bushletter-04O302.htm

للوبى الإسرائيلى وجود كبير فى إعلام الشركات الضخمة؛ فحاييم سابان رئيس ومدير تنفيذى شركة فوكس فاميلى ورلدوايد. قال فى مقابلة أجرتها معه صحيفة «نيويورك تايمز»: «أنا شخص صاحب قضية واحدة، وقضيتى هى إسرائيل». وقدم سابان ملايين الدولارات لحملات انتخابات الديمقراطيين، وتودد إلى چون كيرى، وأعطى عشرات الملايين من الدولارات لقسم الشرق الأوسط فى معهد بروكينجز، وأمضى عطلات مع بيل كلينتون. والقول بأن له نفوذ على السياسات بين إسرائيل والولايات المتحدة أمر ليس معروفًا على نحو مباشر. ومع ذلك فإن بيل كلينتون يسلِّم بإخلاصة لإسرائيل، ودعمه لمؤسسة كلينتون، والتزامه بالصلح فى الشرق الأوسط. ومع أنه قد يرغب فى رؤية السلام بين إسرائيل وفلسطين، فالمقال يذكر ساعاته الطويلة من الأحاديث مع أريئيل شارون وزياراته غير الرسمية، غير أنه لا يذكر أية علاقة بين سابان وعرفات[1].

النماذج من قبيل سابان مهمة لفهم كيفية عمل اللوبى. فهو فرد ذو نفوذ تصادف امتلاكه لواحدة من أكبر شركات الاتصالات فى الولايات المتحدة. وفى هذا الخصوص، يتسم اللوبى بالشمولية أكثر منه بالخصوصية. فقد يعمل اللوبى من خلال قنوات صريحة مثل خطاب مفتوح من مشروع القرن الأمريكى الجديد إلى الرئيس، غير أنه فى الأغلب يكون أكثر فاعلية من خلال قنوات المصالح الخاصة، والمحسوبية وحملات التبرعات. وبما أن أكثر وسائل الحوار اتساعًا تأتى من الشركات الضخمة، فمن الممكن رؤية تأثير كرة الثلج الخاص باللوبى من مستوى المديرين هبوطًا حتى التليفزيون المنزلى.

لا نلمِّح هنا أن اللوبى اليهودى يمتلك الإعلام. فالواقع أنه ليس من المحتم أن يكون المرء يهوديًّا كى يكون متحيزًا لإسرائيل، تمامًا مثلما أنه قد يكون المرء يهوديًّا شديد التدين ويستنكر سياسات دولة إسرائيل.

ليس من الواضح مقدار مسئولية اللوبى عن السياسات الخارجية للولايات المتحدة تجاه إسرائيل. ورغم ذلك فهناك ارتباطات متبادلة لا سبيل إلى إنكارها تستحق الاهتمام.

---

(١) Sorkin, Andrew Ross. «Schlepping to Moguldomo». The New York Times, September 5, 2004.

ويشير ميرشهايمر ووالت إلى أنه منذ عام ١٩٨٢ استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضد قرارات مجلس الأمن المنتقدة لإسرائيل، وهو ما يزيد على إجمالى عدد المرات التى استخدم فيها سائر أعضاء المجلس ذلك الحق. وقد وقفت الولايات المتحدة فى وجه مساعى الدول العربية لوضع ترسانة إسرائيل النووية على أجندة وكالة الطاقة الذرية الدولية التى تدعو إلى نزع الأسلحة النووية وغيرها من إجراءات منع انتشار الأسلحة النووية(١).

تستخدم حكومة بوش/ تشينى الكثير من أعضاء اللوبى ومنهم الداعون إلى الوقوف فى صف إسرائيل مثل إليوت ابرامز، وچون بولتون، ودوجلاس فيث، وإ. ليويس ليبى، وريتشارد پيرل، وپول وولفويتز، وديڤيد ورمسر. وفى عام ٢٠٠٤ أوردت صحيفة «نيويورك تايمز» أنه فى أعقاب الحادى عشر من سبتمبر مباشرةً، حث فيث وولفويتز على شن هجمات ضد العراق وإيران، وهى السياسة التى تدعو لها إيپاك(٢).

تُظْهِر فضيحة إيپاك الأخيرة بجلاء تغلغل اللوبى فى الدوائر الحكومية. فقد اعترف لوارنس أ. فرانكلين، محلل البنتاجون المخضرم باستخدام منصبه فى وزارة الدفاع بإطلاع موظفى إيپاك ستيڤن ج. روزن وكيث ڤايسمان على معلومات سرية، وهى المعلومات التى قُدِّمت بعد ذلك لإسرائيل. وقد حُكِم على فرانكلين بالسجن بينما ينتظر روزن، مدير قضايا السياسة الخارجية السابق فى إيپاك، وڤايسمان، محلل شئون إيران السابق فى إيپاك، المحاكمة(٣).

كان للوبى الإسرائيلى دور فعال فى تشكيل الإعلام وإخماد أى جدل عام ينتقد سياسات مجموعة الهيمنة الكونية الخاصة بإسرائيل والشرق الأوسط، وذلك ببساطة من خلال تسمية أية معارضة بأنها معادية للسامية. وهذه المساواة بين سياسات إسرائيل الخارجية وهوية إسرائيل كدولة لشعب تعرض للاضطهاد على مر التاريخ هى التى

(١) Mearsheimer and Walt. «The Israel Lobby». London Review of Books, March 23, 2006.

(٢) Risen, James and David Johnston. « Spy Case Renews Debate Over Pro-Israel Lobby's Ties to Conservatives at Pentagon. «The New York Times, September 6, 2004..

(٣) Seper, Jerry. «Dismiss AIPAC charges, duo asks; Case is called unprecedented». The Washington Times, February 16, 2006.

تجعل المنتقدين على قدر شديد من الحذر فى تناولهم للقضايا. ويرى المحلل الإعلامى إدوارد هيرمان فى ورقته «اللوبى الموالى لإسرائيل» أن التجلى الأساسى لقوة اللوبى «هو قدرته على التغطية على النقاش العام وعلى كشف إساءات إسرائيل (مثل التعذيب، ومساعدة الدول الإرهابية، والإرهاب العابر للحدود الذى مارسته فى لبنان، والتكديس غير المشروع للترسانة النووية)»(١).

نشر المحرر العام السابق لصحيفة «نيويورك تايمز» دانييل أوكرينت مقالاً فى أبريل من عام ٢٠٠٥ حول كيف أن الصحيفة تسير على الحبل عندما تنقل أخبارًا عن الصراع الإسرائيلى الفلسطينى. فالحزبيون من الجانبين يسارعون بانتقاد أية قضية لها علاقة بإسرائيل أو فلسطين. ويكتب أوكرينت فى حاشية مقاله:

أثناء بحثى، عبر ممثلى «لو عَلِم الأمريكيون» [منظمة تطرح مسألة التحيز الإعلامى لإسرائيل للتساؤل] عن اعتقادهم بأنه ما لم تكلف الصحيفة عددًا متساويًا من الصحفيين المسلمين واليهود بتغطية الصراع، فلا ينبغى تكليف اليهود.

وقد اعتبرت ذلك أمرًا مهينًا جدًا، ولكن ربما ليس منفرًا مثل ذلك الافتراء الذى ظهر فى بريدى الإلكترونى بعدد يدعو للأسى - وهو الاتهام بأن «نيويورك تايمز» معادية للسامية. وحتى لو افترضتم أن مندوبى «نيويورك تايمز» ومحرريها محابون للقضية الفلسطينية (وهو شىء لست مستعدًا إلى حد بعيد للقيام به)، فإن هذا تقليل من الشأن على نحو يدعو للدهشة. فإذا كان نقل هذه الأخبار متعاطفًا مع الفلسطينيين، أو غير متعاطف مع الإسرائيليين، فيه معاداة للسامية، فما هى معاداة السامية الحقيقية؟ ما هى الكلمة التى تركتموها لتعنى التفرقة المقصودة، أو الكراهية الصريحة، أو أعمال العنف المتعمد بدافع عرقي(٢)؟

أجرى أليسون ڤير والباحثون فى «لو عَلِم الأمريكيون» تحليلاً لتغطية وكالة أسوشيتد بريس للوفيات الفلسطينيين والإسرائيليين. واكتشفت الدراسة التى أجريت على مدى

---

(١) Herman, Edward. «The pro-Israel lobby». Z-Magazine, July 1994.

(٢) Okrent, Daniel. «The Hottest Button: How The Times Covers Israel and Palestine». The New York Times, April 24, 2005..

عام ٢٠٠٤ بكامله أن أسوشيتد پريس أوردت ١٣١ بالمائة من الوفيات الإسرائيلية نتيجة للصراع، بينما أوردت ٦٦ بالمائة فقط من الوفيات الفلسطينية. وبالنظر إلى وفيات الأطفال بشكل خاص، وجدت الدراسة أن ١١٣ بالمائة من الأطفال الإسرائيليين قُتِلوا، بينما نسبة ضئيلة من الأطفال الفلسطينيين مقدارها ١٥ بالمائة هى التى قُتِلت (انظر الفصل الحادى عشر)[١].

وكالة الأنباء الأولى فى البلاد هى أسوشيتد پريس التى توفر تغذية إخبارية لألف وسبعمائة صحيفة يومية وأسبوعية وناطقة بلغات غير الإنجليزية وصحف الكليات التى تخدم ١٢١ بلدًا. والانحياز لإسرائيل أكثر من مرعب[٢]. فقد نشرت صحيفة «چويش پريس» اليهودية اليومية المستقلة مقالاً يعقِّب على محاضرة ألقتها أليسون ڤير فى جامعة سونوما برعاية مشروع «مُراقَب». وزعم المقال امتداح ڤير لمذبحة اليهود خارج أحد الملاهى الليلية، وأن مشروع «مُراقَب» بِحَثِّه القراء على دعم حركة التضامن الدولية يعد «منظمة سيئة السمعة بسبب دعمها للمنظمات الإرهابية الفلسطينية». ولم يُذكر بحث أليسون قط، بل رُفِضت هى ومشروع «مُراقَب» باعتبارهما كارهين لليهود[٣].

كان ناعوم تشومسكى منتقدًا بارزًا لـ «اللوبى الإسرائيلى» الذى تحدث عنه ميرشهايمر ووالت. فهو يتردد فى منح أية جماعة ضغط مثل هذه القدرة على فعل كل شىء، ومنح تلك القدرة يقلل من شأن الأجندات الإمبريالية الآتية من واشنطن، وهو لا يلقى باللوم على إسرائيل فيما يتعلق بالمعاملة الحاقدة تجاه الفلسطينيين قبل محاسبة الولايات المتحدة أولاً على تمويل مثل هذه المعاملة السيئة ودعمها.

يقول تشومسكى: «أرى أن اللوبى الإسرائيلى يحصل على مُدخَله إلى حد كبير لأنه تصادف اتفاقه مع القطاعات القوية من السلطة المحلية الأمريكية»[٤].

---

(١) Weir, Alison. «Deadly Distortion». If Americans Knew, April 26, 2006, hrrp://www.ifameri-cansknew.org/media/ap-report.html..

(٢) Associated Press. «About AP: Facts and Figures». http://www.ap.org/pages/about/about.htinl..

(٣) Olshaker, Edward, «Hate Uncensored». Jewish Press, February 15, 2006, http://www.jewish-press.com/page.do/i8254/Hate_Uncensored.html..

(٤) Speech by Noam Chomsky at the University of California at Berkeley, «The New World Order,» March 16, 1991...

الواقع أن الولايات المتحدة والكثير من الدول العربية تستخدم إسرائيل كنقطة خلاف فى أمور عربية/ عربية وأمور أمريكية/ شرق أوسطية. وما من شك فى أن الإدارة الحالية والإدارات السابقة تستخدم إسرائيل لتأبيد أجندة الهيمنة الكونية (انظر الفصل العاشر) وتحديد سيناريو «نحن مقابل هم». وأشار تشينى فى كلمة ألقاها أمام إيپاك إلى الصراع الكونى بين «الخير والشر»، وهو من بقايا خطاب الحرب الباردة، كما تحدَّث بوضوح عن أهمية العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل:

... حرية إسرائيل وأمنها مصلحتان حيويتان بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.. وما من شك فى أن التزام أمريكا بأمن إسرائيل متين ودائم ولا يتزعزع.. سوف تنتصر إسرائيل والولايات المتحدة وكل الدول المتحضرة فى الحرب ضد الإرهاب.. يريد الإرهابيون القضاء على النفوذ الأمريكى فى الشرق الأوسط.. بشكل نهائى لإقامة إمبراطورية شمولية تضم المنطقة من إسبانيا مرورًا بشمال إفريقيا عبر الشرق الأوسط وجنوب آسيا وصولاً إلى إندونيسيا»[١].

من المهم أن نعطى كل وجه من وجهى العمله حقه. فهناك بالفعل أجندة هيمنة كونية قوية داخل الحكومة الأمريكية تتفق مع أجندات إسرائيل التوسعية. والسؤال المطروح هو: لماذا يجب أن تكون هناك جماعة ضغط بينما توجد مثل هذه العلاقة القوية؟ فإسرائيل أصل جيوبوليتكى من أصول الولايات المتحدة، بسبب الحرب على الإرهاب من ناحية، وكذلك بسبب موقعها فى منطقة غنية بالنفط من ناحية أخرى. وبما أن إسرائيل تواجه عداءً من جاراتها، فإن المصالح الخارجية لكلا البلدين تتفقان، ولكن هذا لا يعنى أن المصالح الخارجية جميعها متفقة؛ وهذا هو السبب فى أن نفوذ اللوبى مفيد لإسرائيل فى القضاء على التناقضات الأمريكية. ويكبت اللوبى بفاعلية الجدل ويسمح للأقلية ذات النفوذ بتنفيذ سياسة خارجية وحشية لا يُسأل عنها أحد. وفى هذه اللحظة من تاريخنا الجيوبوليتيكى، لابد للإعلام الأمريكى من توفير التغطية الدقيقة والعادلة والمتوازنة للعلاقة الإسرائيلية الفلسطينية الأمريكية.

(١) Transcript: Vice President Cheney Speaks to The American Israel Public Affairs Committee 2006 Policy Conference. Washington D.C Convention Center, Washington, D. C. March 7, 2006, http://www.washingtonpost.com/wpdyn/content/article/2oo6/o3/O7/AR2oo6o3O7OO739. html

الفصل الثامن

دراسة التحيز فى وكالة أسوشيتد پرس

پيتر فيليپس، سارة راندل، برايان فوتش، فابريتشى روميرو[1]

فى ٢٥ أكتوبر من عام ٢٠٠٥ نشر اتحاد الحريات المدنية الأمريكى على موقعه الإلكترونى أربعة وعشرين تقرير تشريح حصل عليها من مصادر عسكرية أمريكية تغطى وفيات مدنيين ماتوا فى السجون العسكرية الأمريكية بالعراق وأفغانستان فيما بين عامى ٢٠٠٢ و٢٠٠٤. وعلى الفور التقطت خدمة وكالة أسوشيتد پريس النشرة الصحفية لاتحاد الحريات المدنية، مما جعل القصة متاحة لإعلام الشركات الضخمة فى أنحاء البلاد على الفور. وأظهر الفحص الدقيق لقاعدتى ليكسيس نيكسيس وپروكويست، باستخدام الكلمات المفاتيح «اتحاد الحريات المدنية الأمريكى» و«تشريح»، إن ما لا يقل عن ٩٥ بالمائة من الصحف اليومية فى الولايات المتحدة لم يلتقط القصة ولم تقدم أسوشيتد پريس تغطية لمتابعة القضية.

تقدم تقارير التشريح دليلاً موجبًا على التعذيب واسع النطاق الذى تقوم به القوات الأمريكية. وقد شعر فريق البحث لدينا فى مشروع «مُراقَب» أن تلك القصة كان ينبغى لها أن تكون خبرًا على الصفحة الأولى فى أنحاء البلاد. ولكن ما حدث هو أن القصة لم تُغَطَّ كما يجب واختفت بسرعة.

---

(١) پيتر فيلپس أستاذ علم الاجتماع بجامعة سونوما ومدير مشروع «مُراقَب». سارة راندال، وبرايان فوتش، وزو هوفمان، وفابريكو روميرو باحثون تحت التمرين يعملون مع مشروع «مُراقَب» ويدرسون بالجامعة.

نص أحد تقارير التشريح العسكرية الأمريكية الأربعة والعشرين كما يلى: «تقرير التشريح النهائى: موت المعتقل ٠٠٣١٦٤، توفى (المعتقل) نتيجة للإسفكسيا (نقص الأكسجين فى المخ) بسبب الخنق كما يدل على ذلك كسر حديث فى العظمة اللامية ونزيف فى الأنسجة الرقيقة يمتد لأسفل حتى مستوى الغضروف الدرقى الأيمن. وكشف التشريح عن وجود كسر فى العظام، وكسور فى الضلوع، وكدمات فى وسط البطن والظهر والإليتين تمتد إلى الفلقة اليسرى، وسحجات على الركبتين، وأصابع اليد اليسرى، وسحجات تحيط بالرسغ الأيسر. وجروح غائرة غير منتظمة الأسطح وجروح سطحية فى الإصبعين الرابع والخامس من اليد اليمنى. كما توجد إصابات تدل على استخدام القوة الصريحة، وتكثر الكدمات الحديثة على الجذع والطرفين السفليين. وتتوافق سحجات الرسغ الأيسر مع استخدام القيود. ليست هناك أدلة على إصابات دفاعية أو أمراض طبيعية، طريقة الموت هى القتل. معتقل وايت هورس، الناصرية، العراق».

يصف تقرير ثان كيف مات ذكر عراقى فى السابعة والعشرين من العمر اثناء استجواب رجال البحرية له فى ٥ أبريل من عام ٢٠٠٤ فى الموصل بالعراق. وكان أثناء حبسه مغطى الرأس والوجه وكانت يداه مقيدتين بقيد من البلاستيك، وكان يُحرم من النوم ويُعرَّض للظروف البيئية الحارة والباردة، بما فى ذلك استخدام الماء البارد على جسمه وغطاء الرأس والوجه. وكان السبب المحدد للوفاة «غير محدد» بالرغم من أن التشريح ذكر أنه من المحتمل أن يكون هبوط الحرارة قد أسهم فى وفاته.

توفى عراقى آخر فى ٩ يناير من عام ٢٠٠٤ فى معسكر الأسد بالعراق أثناء استجوابه. وكان عند وفاته واقفًا مقيدًا فى أعلى حلق أحد الأبواب وفمه مكمم. وكان سبب الوفاة الإسفكسيا وإصابات قوية بأداة غير حادة.

وذكر أنطونى روميرو المدير التنفيذى لاتحاد الحريات المدنية الأمريكى أنه «لا شك فى أن التحقيقات الأمريكية أفضت إلى الوفيات». ويضيف أمريت سنج محامى اتحاد الحريات المدنية الأمريكى أن «هذه الوثائق تقدم أدلة لا سبيل إلى دحضها على أن المحققين الأمريكيين عذبوا المعتقلين أثناء الاستجوابات».

وأظهر بحثنا أن صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» غطت القصة فى الصفحة أ-٤ بتقرير من ٦٣٥ كلمة يحمل عنوان «التشريح يؤيد ادعاءات إساءة المعاملة». وغطت

القصة بالفعل أقل من اثنتى عشرة صحيفة يومية، منها «دانجور نيوز» فى مين، ص ٨، و«تلجراف هيرالد دوبوك»، ص ٦، و«تشارلستون جازيت»، ص ٥، و«أدڤوكيت» فى باتون روچ، ص ١١، إلى جانب نصف دستة أخرى من الصحف. وقد دفنت «پتسبرج پوست جازيت» و«سياتل تايمز» القصة داخل المقالات الإخبارية العامة عن العراق. وضعت «يو إس إيه توداى» القصة على موقعها الإلكترونى. كما وضعت شبكة إم إس إن بى سى القصة على موقعها الإلكترونى، ولكن من الواضح أنها لم تعبرها جديرة بالبث على التليفزيون.

وبما أن كل صحيفة تقريبًا فى الولايات المتحدة مشتركة فى خدمة أسوشيتد پريس، وبما أن أسوشيتد پريس نشرت قصة التعذيب، فإننا نتساءل عما إذا التحيز فى اختيار القصة منتشرًا داخل الصحف الأمريكية، وما إذا كانت التحيز واضحًا داخل نظام أسوشيتد پريس نفسها أم لا.

أسوشيتد پريس

أسوشيتد پريس خدمة صحفية تعاونية لا تستهدف الربح توزع الأخبار على المستويين القومى والكونى، ومهمة أسوشيتد پريس هى «أن تكون شبكة الأخبار الكونية الأساسية». وهى تفتخر بـ«الخدمات الإخبارية المميزة ذات القدر الأعلى من الجودة والمصداقية والموضوعية مع التقارير الإخبارية التى تتسم بالدقة والتوازن والاطلاع». ووكالة أسوشيتد پريس لها ٢٤٢ مكتبًا فى أنحاء العالم تنقل التقارير الإخبارية على مدار الأربع والعشرين ساعة يوميًّا، لمدة سبعة أيام فى الأسبوع، إلى ١٢١ بلدًا بخمس لغات تشمل الإنجليزية والألمانية والهولندية والفرنسية والإسبانية، ويعمل بها ٣٧٠٠ موظف. وفى الولايات المتحدة وحدها، تتلقى خدمةَ أسوشيتد پريس ١٧٠٠ صحيفةٌ يوميةٌ وأسبوعيةٌ وناطقةٌ بغير الإنجليزية، وصحفُ كليات، و٥ آلاف محطة إذاعة وتليفزيون. وتصل أسوشيتد پريس إلى مليار شخص كل يوم عبر الصحافة المطبوعة أو الإذاعة أو التليفزيون. ولدى أسوشيتد پريس ٨٥٠٠ مشترك على المستوى الدولى. ومن أجل دعم العائدات، باعت أسوشيتد پريس اختيارات النص والصور والمواد المسموعة والمرئية للعمليات التجارية على شبكة الإنترنت. وبلغ العائد السنوى فى عام ٢٠٠٤ مبلغ ٦٣٠ مليون دولار.

هناك نوعان من الأعضاء فى التعاونية: المنتظمون والمنتسبون. والعضوية المنتظمة متاحة فقط للصحف المطبوعة المنشورة داخل الولايات المتحدة. وهى تتبع تقديم الإسهامات الحصرية المنتظمة بالأخبار لأسوشيتد پريس وتقتضى من العضو التصويت فى انتخابات مجلس مديرى أسوشيتد پريس. أما العضوية المنتسبة فمتاحة للصحف اليومية وبعض الصحف الأسبوعية، ومحطات الإذاعة، إلا أنه لا تسمح بالتصويت فى انتخابات مجلس المديرين. كما يسهم الأعضاء المنتسبون بتقديم الأخبار لأسوشيتد پريس ويحصلون على الخدمات نفسها.

يدفع الأعضاء اشتراكًا ماليًا بناء على حجم التوزيع مقابل الحصول على خدمات الوكالة الإخبارية. وكلما قل حجم التوزيع كانت الخدمات أصغر وعدد القصص الإخبارية المتاحة للصحيفة أقل. وإذا كانت قصة ما على خدمة الولاية، فإن الموجودين داخل الولاية فقط هم من يمكنهم رؤية القصة. ولكن إذا كانت القصة أكثر ملاءمة على المستوى القومى فحينئذ سوف توضع على الخدمة القومية، وهلم جرا حتى المستوى الدولى. وما إن توضع القصة الإخبارية على الخدمة، فإن الأمر يرجع إلى العضو فيما يتعلق بنشرها فى صحيفته، أو إذاعتها فى محطته الإذاعية أو التليفزيونية.

يتكون مجلس مديرى أسوشيتد پريس من مديرى اثنتين وعشرين صحيفة ووسيلة إعلامية بينهم رؤساء ومديرو إيه بى سى، وكوكس نيوز، وماكاتشى، وجانيت، وسكريپس، وتريبيون، وهيرست، وصحيفة «واشنطن پوست»، والعديد من سلاسل الصحف الإقليمية الصغيرة. اثنان من المديرين أعضاء فى المجالس السياسية المحافظة ومنها معهد هوڤر، والمائدة المستديرة التجارية. وثلاثة ضمن مجلس مديرى ميوتشوال إنشورانس، وواحد فى مجلس أكبر مقاول دفاع فى العالم، وهو لوكهيد مارتين. ويمثل مجلس أسوشيتد پريس شبكة إعلامية متينة للشركات الضخمة تضم أكبر الناشرين فى الولايات المتحدة ويبدى ميلاً واضحًا نحو الرؤى المحافظة اليمينية (انظر ملحق القائمة الكاملة لمديرى أسوشيتد پريس).

حركة توجيه الاتهام وأسوشيتد پريس

يعبئ دعاة توجيه الاتهام للمسئولين الناس على نطاق واسع داخل الولايات المتحدة. وقد نُشر أكثر من ألف رسالة توجيه اتهام أرسِلت إلى المحررين فى الصحف الكبرى خلال فترة الستة أشهر من أكتوبر ٢٠٠٥ إلى مارس ٢٠٠٦. ويقول كاتب

الرسائل إلى صحيفة «پتسبرج پوست جازيت» چورچ ماتوس: «مازلت مشغولاً بشأن الأسئلة التى لم تُطرح عن استطلاع رأى الناخبين بعد الإدلاء بأصواتهم، والتصويت الإلكترونى (بلمس شاشة الكمبيوتر)، والعراق، وتكلفة الرعاية الصحية الجديدة.. ومن الذى يصوغ سياستنا الخاصة بالطاقة، وچاك أبراموف[1]، ومذكرات داونينج ستريت، وتوجيه الاتهام للمسئولين». ويكتب ديڤيد أندرسون فى ماكمنڤيل بولاية أوريجون رسالة إلى صحيفة «أوريجونيان»: «أين ممثلونا فى الكونجرس الآن فى المطالبة بإجراء تحقيق حول أعمال رئيسنا الحالى كى نرى إن كان توجيه الاتهام أو التوبيخ هما الإجراءان المناسبان أم لا؟» وتقول رسالة ويليام دْوَاير إلى صحيفة «تشارلستون جازيت»: «لن تكون لدى الكونجرس الشجاعة كى يبدأ عملية توجيه الاتهام بدون موجة غضب عاتية من الشعب».

صوَّت العشرات من مجالس المدن، ومجالس المستشارين، واللجان المركزية للحزب الديمقراطى على المستوى المحلى ومستوى الولايات لمصلحة توجيه الاتهام. فقد صوتت أركاتا بولاية كاليفورنيا لمصلحة توجيه الاتهام فى ٦ يناير من عام ٢٠٠٦. وصوتت مدينة ومقاطعة سان فرانسيسكو فى ٢٨ فبراير. وصوَّتت اللجنة المركزية للحزب الديمقراطى فى مقاطعة سونوما (كاليفورنيا) لمصلحة توجيه الاتهام فى ١٦ مارس. وصوَّت مجلس مدينة سيباستپول كاليفورنيا لمصلحة توجيه الاتهام فى مايو. وصوَّتت بلدات نيوفين وبروكفيلد ودامرستون ومارلبور وروكينجهام وباتلبورو وپوتنى فى ڤيرمونت لمصلحة توجيه الاتهام فى مارس وأبريل، واجتمع مؤتمر الحزب الديمقراطى فى ولاية نيو ميكسيكو فى ١٨ مارس من أجل «توجيه الاتهام لچورچ بوش وإقصائه بشكل قانونى عن منصبه». ودعا حزب الخضر القومى إلى توجيه الاتهام فى ٣ يناير. وصوَّت ديمقراطيو نيو هامپشاير لمصلحة توجيه الاتهام فى ٩ يونيو. ودعا الديمقراطيون فى مين إلى توجيه الاتهام فى ٤ يونيو. ودعا الحزب الديمقراطى فى ڤيرمونت إلى توجيه الاتهام فى أبريل، وقُدِّم قرار بتوجيه الاتهام إلى برلمان إلينوى فى ٢٤ أبريل. ودعت بروكلين بولاية ماساتشوستس إلى توجيه الاتهام فى أواخر مايو من عام ٢٠٠٦.

---

(١) «ناشط سياسى جمهورى ورجل أعمال كان محور سلسلة من الفضائح السياسية الكبيرة. وقد أُدين بتهم الغش والتآمر والتهرب من الضرائب وحُكِم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات وعشرة أشهر. (المترجم)

دعت صفحات الرأى فى صحف «سانت پيترزبرج تايمز» و«نيوزداى» و«يل ديلى نيوز» و«بارونز» و«ديترويت فرى پريس» و«بوسطن جلوب» إلى توجيه الاتهام. ونشرت صحف «سان فرانسيسكو باى جارديان» (٢٥/ ١/ ٢٠٠٦) و«ذا نيشن» (٣٠/ ١/ ٢٠٠٦) و«هارپرز» (٣/ ٣٠٠٦) مقالات غلاف تدعو إلى توجيه الاتهام. وفى ٦ مارس من عام ٢٠٠٦ وقَّع اثنان وثلاثون من أعضاء مجلس النواب باعتبارهم رعاة مشتركين على قرار المجلس رقم ٦٣٥ الذى سوف يشكل لجنة مختارة للنظر فى أسس التوصية بتوجيه الاتهام إلى الرئيس بوش.

تظهر استطلاعات الرأى أن أغلبية الأمريكيين تقريبًا يؤيدون توجيه الاتهام، ففى أكتوبر من عام ٢٠٠٥، وجد مركز الشئون العامة أن ٥٠ بالمائة من الأمريكيين قالوا إنه ينبغى توجيه الاتهام للرئيس بوش إذا كان قد كذب بشأن الحرب فى العراق، ووجد استطلاع زغبى إنترناشونال للرأى أوائل نوفمبر من عام ٢٠٠٥ أن ٥٣ بالمائة من الأمريكيين يقولون «إذا كان الرئيس بوش لم يقل الحقيقة بشأن الأسباب التى دعته إلى دخول حرب مع العراق، فينبغى على الكونجرس دراسة محاسبته من خلال توجيه الاتهام». وأظهر استطلاع أجرته أمريكان ريسيرش جروپ أن ٤٢ بالمائة من الأمريكيين يؤيدون توجيه الاتهام لبوش.

رغم كل هذا التأييد والتحمس لتوجيه الاتهام، لم تغطِ أسوشيتد پريس هذا الحدث الجماهيرى الناشئ بعد. وبينما غطت أسوشيتد پريس معظم الدعوات العرضية إلى توجيه الاتهام المذكورة آنفًا، فهى لم تقيِّم توجيه الاتهام على أنه قضية قومية واسعة الانتشار. فما حدث هو أن أسوشيتد پريس غطت توجيه الاتهام بما يشبه إلى حد كبير المقال الافتتاحى لصحيفة «وول ستريت چورنال» فى ١٦ مارس الذى قال إن «اليسار الأحمق» يسعى إلى توجيه الاتهام، وربما ينضم بعض الديمقراطيين إلى التغذى على «غضب فرق التوبيخ/ توجيه الاتهام».

بناءً على هذا الاتجاه نشرت أسوشيتد پريس قصة إخبارية قومية كتبتها ديبورا هاستنج فى ٢٩ أبريل من عام ٢٠٠٦ تنتقد فيها جهود النائب العام السابق رامزى كلارك لتوجيه الاتهام. وتقول هاستنج إن [كلارك] «يعيش واقعًا خاصًا به ..». وتمضى فى كلامها فتربط كلارك بـ«جماعة المارقين» من المجرمين التى تضم سلوبودان ميلوشيڤتش وتشارلز تايلور ومعمر القذافى وصدام حسين. وترفض هاستنج كلارك

وتوجيه الاتهام باعتباره «ساذجًا وغير مطّلع»، متجاهلةً حقيقة أن عشرات الملايين من الأمريكيين يتفقون مع كلارك فى موقفه.

تجعل تغطية أسوشيتد پريس لتوجيه الاتهام المرء يتساءل إذا كانت الحركة القومية الداعية إلى توجيه الاتهام للرئيس تبرز بسرعة ولا تغطيها أسوشيتد پريس وإعلام الشركات الضخمة، فهل هناك بالفعل حركة تدعو إلى توجيه الاتهام للرئيس؟

تحيز أسوشيتد پريس بشأن الصراع الإسرائيلى الفلسطينى

أجرت مؤخرًا أليسون ڤير وچوى إليسون وپيتر ڤير من منظمة «لو عَلِم الأمريكيون» بحثًا عن نقل أسوشيتد پريس لأخبار الصراع الفلسطينى الإسرائيلى. وكانت الدراسة تحليلاً إحصائيًا لخدمة أسوشيتد پريس خلال عام ٢٠٠٤، حيث اهتمت بالوفيات الإسرائيلية والفلسطينية التى نقلت الوكالة أخبارها، واهتمت الدراسة على نحو خاص بعناوين التغطيات ومقدماتها لتحديد ما يمكن أن يقرأه الشخص العادى فى الواقع[١].

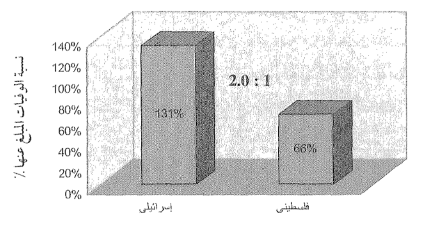
وجدت الدراسة أن هناك ارتباطًا قويًا بين احتمال تغطية أسوشيتد پريس لوفاة الشخص وجنسيته. ففى عام ٢٠٠٤ كان هناك ١٤١ تقريرًا عن وفيات إسرائيلية فى عناوين أسوشيتد پريس ومقدماتها، بينما الواقع هو أنه كانت هناك ١٠٨ وفيات إسرائيلية فحسب. وهذا الفرق ناتج عن نقل خبر الوفاة أكثر من مرة. وأثناء تلك الفترة نفسها نقلت الوكالة أخبار ٥٤٣ وفاة فلسطينية، فى حين أن عدد من قُتِلوا من الفلسطينيين هو ٨٢١. وكانت نسبة العدد الفعلى لوفيات الصراع من الإسرائيليين مقابل الفلسطينيين فى عام ٢٠٠٤ هى ١ : ٧، ومع ذلك فإن نسبة وفيات الإسرائيليين إلى الفلسطينيين كما أوردتها أسوشيتد پريس هى ٢ : ١. بعبارة أخرى، فقد أوردت أسوشيتد پريس ١٣١ بالمائة من الوفيات الإسرائيلية، بينما أوردت ٦٦ بالمائة فقط من الوفيات الفلسطينية.

يمكن أن يُقال الشىء نفسه عن نقل أسوشيتد پريس لأخبار وفيات الأطفال. فقد نقلت الوكالة تسعة تقارير عن وفيات الأطفال الإسرائيليين فى العناوين والمقدمات خلال عام ٢٠٠٤، بينما كانت الوفيات التى حدثت بالفعل ثمانية. ونُقِلت أخبار وفاة

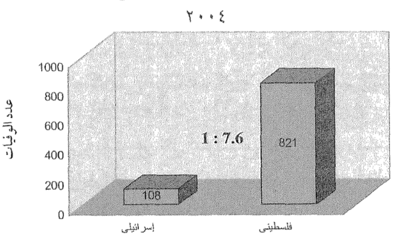
(١) «Deadly Distortion: Associated Press Newswire Coverage of Israeli and Palestinian Deaths,» If Americans Knew, 2005, http://www.ifamericansknew.org/.

سبعة وعشرين طفلاً فلسطينيًا، فى حين ١٧٩ طفلاً هم من ماتوا فى الواقع. وبينما كان عدد الأطفال الفلسطينيين يزيد اثنين وعشرين مرة عن عدد الأطفال الإسرائيليين، فقد أوردت أسوشيتد پريس ١١٣ بالمائة من وفيات الأطفال الإسرائيليين و١٥ بالمائة من وفيات الأطفال الفلسطينيين. فكانت وفيات الأطفال الفلسطينيين التى نُقِلت تزيد سبع مرات ونصف عن الأطفال الفلسطينيين.

نسبة الوفيات الواردة فى العناوين أو المقدمات
خدمة أسوشيتد پريس
٢٠٠٤



العدد الفعلى لوفيات الصراع
٢٠٠٤



بحث التقرير كذلك عدد المرات التى استخدمت فيها أسوشيتد پريس كلمتى «صِدام» و«صِدامات» فى تقارير الوكالة الخاصة بالصراع الإسرائيلى الفلسطينى. وقد وجدوا أنه من بين كل الصراعات التى أوردتها أسوشيتد پريس فى عام ٢٠٠٤، حدثت سبع وأربعون وفاة أثناء الصدام، وكانت الوفيات السبع والأربعون تلك جميعها من الفلسطينيين. وغطت أسوشيتد پريس ما يزيد على ٧٠٠ قصة إخبارية عن وفيات فى إسرائيل وفلسطين فى عام ٢٠٠٤، حيث أظهرت أنه بينما يوجد قدر كبير من التغطية للصراع، فإن المعلومات المقدمة على قدر كبير من التحيز.

تحيز أسوشيتد پريس بشأن الإطاحة بالرئيس أرستيد فى هايتى

فى ٢٩ فبراير من عام ٢٠٠٤ أوردت أسوشيتد پريس على نطاق واسع أن الرئيس أرستيد قد أُطيح به وأن الولايات المتحدة وفرت حراسة لإخراج أرستيد من البلاد إلى ملجأ آمن. وخلال أربع وعشرين ساعة ظهرت قصة مختلفة تمامًا وضعت الولايات المتحدة فى مركز تغيير النظام الحاكم بالقوة، فبدلاً من أن تكون الولايات المتحدة مُيَسِّرًا معاوِنًا لسلامة أريستيد، قد ذكرت مصادر إخبارية مستقلة من خلال إذاعة پاسيفيكا أن القوات الأمريكية اختطفت أريستيد.

وبسرعة غيَّرت أسوشيتد پريس القصة. ففى ١ مارس من عام ٢٠٠٤ ذكر تقرير لأسوشيتد پريس كتبه دِب رايخمان أن «مسئولى البيت الأبيض قالوا إن أريستيد غادر البلاد طواعيةً وأن الولايات المتحدة ساعدت على مغادرته الآمنة. ولكن فى مقابلة أجريت على الهاتف مع أسوشيتد پريس قال أريستيد: «لا. لقد أُجبِرت على المغادرة.» وقال أريستيد أثناء المقابلة، التى كانت الشوشرة تقطعها فى بعض الأحيان: «لقد قالوا لى إنه ما لم أغادر فسوف يبدأون إطلاق النار والقتل فى غضون وقت قصير». ولم يكن واضحًا ما إذا كان أريستيد يقصد المتمردين أم العملاء الأمريكيين هم الذين سوف يبدأون إطلاق النار. وعندما طُلِب من أريستيد تحديد «العملاء» قال: «أمريكيون بيض، جيش أبيض». وأضاف: «لقد جاءوا فى الليل.. كان هناك كثيرون منهم، لم أتمكن من عدهم».

ذكرت رواية أخرى فى ١ مارس من عام ٢٠٠٤ بقلم كاتب أسوشيتد پريس كلايف باكوس أن «أريستيد قال إنه مسجون فى قصر الرئاسة فى بانجوى، بجمهورية إفريقيا الوسطى، طبقًا لما ذكره راندال روبنسون الرئيس السابق لترانس أفريكا، وهى جماعة تتخذ من واشنطن مقرًا لها وتراقب سياسة الولايات المتحدة تجاه إفريقيا ومنطقة الكاريبى وكانت تؤيد أرستيد. وقال روبنسون الذى يقيم حاليًا على جزيرة سانت كيتس الكاريبية: «جاء حوالى عشرين جنديًّا أمريكيًّا بكامل عدتهم الميدانية والأسلحة الآلية إلى المقر.. أخذوهم إلى المطار، تحت تهديد السلاح، ووضعوهم فى طائرة. وقد قال ثلاث مرات قبل أن ينهى المكالمة «قولوا للعالم إنه انقلاب، لقد كان انقلابًا».

كان آخر تقرير لأسوشيتد پريس عن أريستيد كان متعجبًا من اختطاف الولايات المتحدة له فى انقلاب قامت به وزارة الخارجية الأمريكية فى ٢٧ يونيو من عام ٢٠٠٤. ومنذ ذلك الحين كانت هناك ستون قصة إخبارية نقلتها أسوشيتد پريس ذُكِر فيها أريستيد فى المقالات. ولم يذكر أى من تلك القصص ما قاله أريستيد عن اختطاف الجيش الأمريكى له. ولم يذكر أى منها مساندة الولايات المتحدة للانقلاب، ولم تكن هناك مقالات تفسر ادعاء إرسال الولايات المتحدة ٢٠٠٠ بندقية من طراز M-16 إلى جمهورية الدومينيكان، انتهى المطاف بالعديد منها فى أيدى متمردى هايتى، أو توضح كيف حظرت الولايات المتحدة إرسال السلاح إلى هايتى أثناء فترة رئاسة أريستيد. كما لم تغطِ أسوشيتد پريس حصول أريستيد على ٩٢ بالمائة من الأصوات فى انتخابات عام ٢٠٠٠ التى أعلنت منظمة الدول الأمريكية أنها كانت انتخابات حرة ونزيهة.

تقول القصص المستمرة عن هايتى على خدمة أسوشيتد پريس منذ يونيو ٢٠٠٤ إن أريستيد أقصته عن السلطة قوات المتمردين دون ذكر للتورط الأمريكى. إن تحيز أسوشيتد پريس لرواية الخارجية الأمريكية لإبعاد أريستيد إعادة كتابة متعمدة للتاريخ وحالة موثقة للنسيان الذى تقره الوكالة[١].

---

(١) Duff, Lyn and Dennis Bernstein, The Other Regime Change: Overthrowing Haiti's President Jean-Bertrand Aristide, Chapter 13 in Impeach the President: the Case Against Bush and Cheney, Edited by Dennis Loo and Peter Phillips, Seven Stories Press: New York, 2006.

اغتيال أسوشيتد پريس لشخصية سينثيا ماكينى

فى صباح التاسع والعشرين من مارس عام ٢٠٠٦ زعموا أن عضو الكونجرس سينثيا ماكينى (ديمقراطية - چورچيا) صفعت أحد ضباط شرطة كاپيتول هيل كان قد شدها بينما كانت تسير لحضور جلسة الكونجرس، وطبقًا لرواية أسوشيتد پريس فى ٣٠ مارس من عام ٢٠٠٦، فقد «اشتبكت ماكينى، ٥١ سنة، مع ضابط شرطة.. عندما دخلت المبنى الإدارى للمجلس بدون بطاقة تحديد الهوية الخاصة بها ولم تتوقف عندما طلب منها التوقف. وقالت مصادر عديدة للشرطة إن الضابط طلب منها التوقف ثلاث مرات، وعندما استمرت فى السير وضع يده عليها فضربته». ونقلت كاتبة أسوشيتد پريس چيوڤانا ديللورتو فى أطلانطا، موطن ماكينى، عن مفوض مقاطعة ديكالب هانك چونسون فى ٣٠ مارس من عام ٢٠٠٦ قوله إنه «ينبغى على الناخبين محاسبتها (أى ماكينى) على تصرفها غير المسئول والأرعن». ومضت ديللورتو لتنقل بعضًا مما جاء فى الرسائل الإلكترونية التى أُرسِلت إلى «أطلانط چورنال كونستتيوشن» تقول إنه ينبغى «القبض على ماكينى» إنها «مثار سخرية بسبب تصرفها الطفولى والأرعن».

طبقًا لما ذكره چون چَدچ (رئيس موظفى ماكينى)، فقد تكرر عدم تعرف شرطة الكاپيتول على سينثيا ماكينى فى العام المنصرم، والواقع أن الشرطة وضعت صورة ماكينى فى مكتبها للتأكد من تعرف الضباط عليها عند رؤيتها، وبينما جعل تقرير لأسوشيتد پريس فى ٦ أبريل من عام ٢٠٠٥ من عدم تعليق ماكينى بطاقة هويتها قضية كبيرة، يزعم چَدچ أن أعضاء الكونجرس غالبًا ما لا يعلقون بطاقات هويتهم ومع ذلك تتعرف عليهم الشرطة.

فى ١ أبريل من عام ٢٠٠٦ أرسل لورى كيلمان الصحفى فى أسوشيتد پريس تقريرًا عن الزعماء السود القادمين للدفاع عن ماكينى ومنهم القس داريل إيليچان رئيس رجال الدين السود المعنيين، والشخصيتان الشهيرتان دانى جلوڤر وهارى بيلافونت. ومع ذلك انحدرت تقارير أسوشيتد پريس بسرعة إلى تجميع للتعليقات السلبية فى مقالات متعاقبة عديدة، نُشرت فى أبريل من عام ٢٠٠٥:

«لا أظن أنه من العدل مهاجمة شرطة الكابيتول». پتريك ماكهنرى (جمهورى كارولينا الشمالية)

«لا أظن أن الأمر يبرر ضرب ضابط شرطة». الزعيمة الديمقراطية بمجلس النواب نانسى پيلوسى.

«إن لها (ماكينى) تاريخًا طويلاً من النزعة العنصرية». توم ديلاى، زعيم الأغلبية السابق فى مجلس النواب.

«مع تحقيق هيئة المحلفين الكبرى والقليل من دعم الزملاء فى مجلس النواب، عكست سينثيا ماكينى المسار واعتذرت عن المشادة ..»..

«سواء أكان هناك اعتذار أم لا، ينبغى محاسبة النائبة الأمريكية سينثيا ماكينى (ديمقراطية - چورچيا) محاسبةً تامةً على ما يبدو أنه سلوك غير مبرر منها وموقف من سلطة الشرطة».

عضو الكونجرس سينيثيا ماكينى أحدثت فوضى.. «من الواضح أنها أدركت ذلك؛ إنها تعتذر منذ ذلك الحين داخل مجلس النواب».

فى نشرة لوكالة أسوشيتد پريس بتاريخ ٥ أبريل، تتبع دووج جروس (أطلانطا) تاريخ ماكينى باعتبارها أول امرأة سوداء تُنتخب فى الكونجرس من چورچيا فى عام ١٩٩٢. وكتب جروس: «اتسمت ماكينى، المعروفة فى الغالب بموضاتها المبهرجة، ومنها الضفائر وحذاء التنس الذهبى، بأسلوبها الجرىء الذى جعلها هدفًا للمحافظين وحرجًا لبعض زملائها الديمقراطيين الأكثر اعتدالاً». ويقول جروس إنها «قالت ذات مرة إن المسئولين فى إدارة بوش كانت لديهم معرفة مسبقة بهجمات الحادى عشر من سبتمبر.. وقد انتُقدت فى إسرائيل لتأييدها العلنى للقضية الفلسطينية».

فى مقابلة تليفزيونية أجراها تليفزيون دابليو چى سى إل مع ماكينى (تابع لشبكة سى بى إس) بأطلانطا فى ٢٤ أبريل من عام ٢٠٠٦، ضايقها مندوب التليفزيون مرارًا بشأن حدث شرطة كاپيتول هيل. وفى نهاية المقابلة قالت ماكينى الغاضبة وهى لا تزال أمام الكاميرا: «ياللحماقة، الآن تدرى ماذا.. لقد كذبوا على كوز وكوز أحمق». وكوز كارسون هو مدير اتصال ماكينى. وبعد ذلك قالت ماكينى إن تعليقاتها فى تلك اللحظة خارج التسجيل، ولكن المحطة أذاعت كلماتها المسجلة على أية حال، ودخلت سى إن إن المعركة بإذاعة تعليقاتها، ووزعت أسوشيتد پريس تقريرًا يحمل عنوان «محطة تليفزيون تضبط ماكينى وهى تسب أحد الموظفين».

قال أحد مؤيدى سينثيا ماكينى إن «سينثيا مذنبة لكونها فى الكونجرس وهى سوداء». ولا شك فى أن العنصرية أحد العوامل فى تغطية ذلك الحدث. ومع ذلك يبدو أنه عامل أكبر حجمًا فى تغطية أسوشيتد پريس. وتمثل ماكينى عضو الكونجرس السوداء القوية التى تحدت من قبل مؤسسة الطبقة العليا البيضاء، وخاصة المحافظين الجدد الذين فى السلطة اليوم. (انظر الفصل العاشر). ومن الواضح أن موقفها بشأن الحادى عشر من سبتمبر، وفلسطين، والطبقة الاجتماعية نابع من منظور تقدمى يسارى، حيث تتحدى الوضع القائم صراحةً. وفى تغطية لماكينى، أبدت أسوشيتد پريس تحيزًا تجاه الوضع القائم وأصحاب النفوذ فى الولايات المتحدة.

أسوشيتد پريس حاميةٌ لأصحاب النفوذ

أسوشيتد پريس بيروقراطية مؤسسة تغذى تقريبًا كل صحيفة ومحطة إذاعة أو تليفزيون فى الولايات المتحدة والعالم بالقصص الإخبارية الجديدة، وهى من عِظَم الحجم بحيث تصبح مراقبة الفوقية للقصص الإخبارية مستحيلة بالمعنى الحرفى للكلمة. ومع ذلك فإن ما لدينا من أدلة يشير بوضوح إلى تحيز مدمج يؤيد أصحاب النفوذ، وأدلة اتحاد الحريات المدنية الأمريكى على التعذيب أمر تتجاهله صحافة الشركات الضخمة ولا تذكره أسوشيتد پريس مرة أخرى. ويصبح موقف الخارجية الأمريكية بشأن هايتى تاريخًا ثابتًا. وتوجَّه ضربات عنيفة إلى سينثيا ماكينى وتهمَّش. وتتسم تغطية الوضع الإسرائيلى الفلسطينى بتحيز واضح إلى إسرائيل، وتتجاهل الوكالة حركة توجيه الاتهام تجاهلاً تامًا. ويستوعب الشعب الأمريكى ذلك التحيز ويتخذ القرارات السياسية بناء على الفهم المُعْوَج. وبدون الأنساق الإعلامية التى تقدم النقل المتوازن والنزيه والدقيق للأخبار سوف تواجه الديمقراطية مستقبلاً مظلمًا.

ملحـــق

مجلس مديرى أسوشيتد بريس

بيرك أوزبورن: رئيس مجلس إدارة أسوشيتد بريس منذ عام ٢٠٠٢. مدير أسوشيتد بريس منذ عام ١٩٩٣ وعضو اللجنة التنفيذية للوكالة. رئيس قسم النشر فى بيلو كوربوريشن منذ عام ١٩٨٧ حتى عام ٢٠٠٢؛ دار نشر إيميريتوس منذ عام ٢٠٠١. مدير فى ج.ك. بينى هولدينج كومبانى.

ر.جاك فيشمان: الرئيس والمدير التنفيذى لليكواى ببليشرز إنكوربوريشن التى تنشر صحيفة «سيتيزن تريبيون» لمنطقة موريستاون بولاية تينيسى، بالإضافة إلى صحيفة «تولاهوما نيوز».

دينيس ج. فيتزسايمونز: رئيس مجلس إدارة ورئيس ومدير تنفيذى شركة تريبيون. عضو مجلس الأعمال التجارية وكذلك اللجنة المدنية للنادى التجارى بشيكاغو

چو هلادكى: رئيس وناشر شركة جازيت

والتر إ. هوسمان الابن: ناشر «أركانسو ديموكرات جازيت» وعضو مجلس مراقبى مؤسسة هوڤر.

چولى إنسكيپ: ناشر «ذا چورنال جازيت» فى فورت وين بولاية إنديانا.

چورچ ب. أيريش: رئيس صحف هيرست ونائب أول رئيس مؤسسة هيرست

الرئيس السابق لجمعية صحف تكساس اليومية، فى الوقت الحالى عضو مجالس معهد الصحافة الأمريكى، وجمعية الصحف الأمريكية، ومدرسة الصحافة بجامعة كولومبيا وجامعة ميليكان.

بوافوييه (بو) چونز: ناشر صحيفة «واشنطن پوست» ومديرها العام، ونائب رئيس مجلس إدارة جمعية الصحف الأمريكية، وعضو مجلس الزائرين بمدرسة الصحافة فى جامعة ميريلاند.

مارى چنك: مدير ورئيس مجلس إدارة سلسلة لى إنترپرايز إنكورپوريشن التى تضم ثمانى وخمسين صحيفة يومية فى الغرب الأوسط، كبير مديرى شركة تايمز ميرور سابقًا.

ديڤيد لورد: عضو مجلس إدارة پيدچ باينج كوأوبراتيف وجمعية الصحف الأمريكية، والرئيس الحالى لجمعية إنلاند الصحفية.

كينيث و. لو: رئيس ومدير شركة إ.و. سكريپس.

دوجلاس هـ. ماكوركينديل: رئيس مجلس إدارة شركة جانيت منذ عام ٢٠٠١. مدير ورئيس جانيت من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥، ونائب رئيس جانيت من ١٩٨٤ إلى ٢٠٠١، مجلس مديرى لوكهيد مارتين كورپوريشن، وكونتننال إيرلاينز إنكورپوريشن، وميوتشوال إنشورانس كومبانى ليمتد.

ر. چون ميتشل: ناشر صحيفة «روتلاند هيرالد» وناشر «تايمز أرجوس» فى بار منذ فترة طويلة، عضو مؤسس بجمعية صحافة نيو إنجلاند

ستيڤن و. نيوهاوس: رئيس مجلس إداراة أدڤنس دوت نت، رئيس تحرير «چيرزى چورنال».

جارى پرويت: رئيس مجلس إدارة ورئيس ومدير شركة ماكلاتشى، عضو مجلس إدارة مؤسسة چيمس إيرڤن، أمين مجلس إدارة جمعية الصحف الأمريكية، مجلس مديرى ميوتشوال إنشورانس كومپانى.

مايكل إ. ريد: مدير جيتهاوس ميديا إنكورپوريشن، المعروفة سابقًا باسم ليپرتى جروپ پبليشينج إنكورپوريشن، مجلس مديرى جمعية الصحف الأمريكية وجمعية إنلاند الصحفية.

بروس ت. ريز: رئيس ومدير بونڤيل إنترناشونال كورپوريشن، رئيس مجلس الإدارة المشترك لجمعية المذيعين القومية، مجلس مديرى مكتب الإعلان الإذاعى

چون راست: ناشر صحيفة «ساوذ إيست ميزوريان»، الرئيس المشترك لراست كوميونيكيشنز منذ ٢٠٠١.

ويليام دين سنجلتون: مدير ميديا نيوز جروپ إنكورپوريشن، الرئيس السابق لمجلس إدارة جمعية الصحف الأمريكية (عمل من أجل تسيير لوائح لجنة الاتصالات الفيدرالية بشأن الملكية).

چاى ر. سميث: رئيس شركة صحف كوكس، رئيس مجلس إدارة جمعية الصحف الأمريكية من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٦، نائب رئيس مجلس إدارة معهد الصحافة الأمريكى، مجلس مديرى ميوتشوال إنشوارنس كومبانى ليمتد.

ديڤيد ويستن: رئيس إيه بى نيوز منذ عام ١٩٩٦، عضو مجلس إدارة الأكاديمية الدولية لفنون التليفزيون وعلومه.

هـ. جراهام وودليف: رئيس قسم النشر، نائب رئيس ميديا چنرال إنكورپوريشن منذ ١٩٨٩، رئيس مجلس إدارة ساذرن پرودكشن پروجرام إنكورپوريشن.

الفصل التاسع

البحث عن ثغرات للديمقراطية الإعلامية

بقلم روبرت أ. هاكيت، نيوزووتش كندا، مدرسة الاتصال، جامعة سايمون فريزر وقسم ويليام ك. كارول لعلم الاجتماع، جامعة ڤيكتوريا[1]

كان مشروع «مُراقِب» على مدى ثلاثين عامًا واحدًا من أهم المنظمات فيها تعد حاليًا حركة نامية لمقرطة المشهد الإعلامي الأمريكي أى محاسبة إعلام الشركات الضخمة، وبناء الإعلام البديل، وإعادة صياغة سياسات الاتصال الحكومية لتأييد التنوع وإطلاع المواطنين على أرباح الشركات ونفوذها.

فما هو السبيل إلى بناء هذه الحركة فى مواجهة العقبات الضخمة؟ تقدم المقابلات التى أُجريت مع ١٥٠ ناشطًا إعلاميًّا فى الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا الملخصة فى

---

(١) روبرت أ. هاكيت أستاذ بمدرسة الاتصال بجامعة سايمون فريزر، والمدير المشارك لنيوزووتش كندا منذ عام ١٩٩٣ . ومن بين أحدث إصداراته Democratizing Global Media: On World Many Struggles (شاركه في تحريره يوچي چاو، ٢٠٠٥)، و Remaking Media: The Struggle to Democratize Public Communication (بالاشتراك مع ويليام ك. كارول، ٢٠٠٦).

بيل كارول عالم اجتماع نقدى ذو اهتمامات بحثية فى مجالات الحركات الاجتماعية والتغير الاجتماعى، والاقتصاد السياسى لرأسمالية الشركات الضخمة، والنظرية والمنهج الاجتماعيين النقديين. يعمل أستاذًا بجامعة ڤيكتوريا حيث يدرِّس علم الاجتماع، وفى برنامج الدراسات البينية فى الفكر الثقافى والاجتماعى والسياسى، ومن بين مشروعاته الحالية بحث مطول لشبكات قوة الشركات الضخمة الكونية ودراسة الهيمنة والهيمنة المضادة فى المجال الكونى.

هذا الكتاب[1] الكثير من الفهم الذى يساعدنا على اختراق الثغرات التى نتحرك من خلالها فى اتجاه النظام الإعلامى الديمقراطى.

من المؤكد أن المستجيبين كانوا إلى حد كبير على علم بالتحديات الجسام التى واجهوها. ويرى الكثير من الأمريكيين أن «الدين القومى» الخاص بأصولية السوق الحرة ساعد على «تحييد» النظام الإعلامى التجارى. وهم يعتبرونه لوحة جدارية خلفية وليس موضوعًا للجدل السياسى والعملية الديمقراطية لاتخاذ القرارات ـ ما لم يظنوا أن الإعلام «ليبرالى يسارى» أكثر من اللازم!

تكتيكات الناشطين أنفسهم وخطابهم فيها تهميش للذات أحيانًا، حيث لا تتوافق مع القيم السائدة. فهم فى بعض الأحيان يتنافسون على الداعمين والممولين أنفسهم، وتصبح الجماعات التى لا تستهدف الربح شديدة الحرص على حماية نفوذ هؤلاء الداعمين والممولين. وغالبًا ما تفتقر الجماعات التقدمية إلى مركز الاهتمام والاستراتيجية والتنسيق المشترك. فليس هناك اتفاق على طريقة «تصور» النشاط الإعلامى الديمقراطى باعتباره مشروعًا مترابطًا: هل يدور حول حرية الصحافة والتعبير، أم الديمقراطية الإعلامية، أم العدالة الإعلامية، أم الحق فى الاتصال، أم البيئة الثقافية؟ وهناك كذلك ألغاز القيادة؛ فمن ناحية، هناك شك فى وجود القيادة الكفء بصورة عامة، ومن ناحية أخرى هناك «متلازمة المؤسِس القوى»، التى تفشل بمقتضاها المنظمات فى النمو إلى بما يتجاوز رؤية قائدها الأصلى وطاقته، وفى مجتمع جرت العادة ألا يكافئ الخدمة العامة داخله بما تستحقه ويبالغ فى مكافأة السلوك ذى المنفعة الذى يستهدف الربح، مهما كان مدمِرًا على المستويين الاجتماعى والبيئى، لا تتلقى جماعات الدفاع عن المصلحة العامة التمويل الكافى وتعانى من نقص فى عدد العاملين بها باستمرار.

من بين نقاط ضعف تحالفات الديمقراطية الإعلامية الغياب النسِبى للصحفيين والعمل المنظم كشركاء محتملين، إلى جانب التوترات الداخلية التى لم تُحل بشأن العِرق والنوع. أضف إلى ذلك قوة المعارضين للمقرطة الإعلامية ـ وبشكل خاص الشركات الإعلامية الضخمة، والمحافظون المنظمون سياسيًا، والساسة والمنظمون الذى غالبًا ما يتفقون مع مصالح الشركات الضخمة.

(١) Hackett, Robert A. and William K. Carroll, Remaking Media: The Struggle to Democratize Public Communication, London: Routledge 2006. This article draws mainly from Chapters 7 and 8.

يبدو الأمر كئيبًا إلى حد ما، أليس كذلك؟ ولكن ما هى حركات العدالة الاجتماعية التى لا تواجه عقبات ضخمة؟ هناك دياليكتيك بين العقبات والثغرات. فالحركات الاجتماعية يحفزها ويحددها ما تدرك هى أنه عقبات فى سبيل الأهداف الثمينة. ونتيجة لخبرة الناشطين الذين أجرينا مقابلات معهم، فقد أشاروا إلى وجود ثغرات وفرص. وتنقسم تلك الثغرات والفرص إلى خمس فئات: الأسياخ المحمية، والثغرات النظامية، والموارد، والحلفاء، والاستراتيجيات.

الأسياخ المحمية

تشير «الأسياخ المحمية» إلى الأحداث والاتجاهات التى تدفع الناس إلى العمل. فانتخاب چورچ دابليو بوش المتلاعَب فيه على نحو واضح فى عام ٢٠٠٠، وغزو العراق فى عام ٢٠٠٣ على أساس الذرائع التى ثبت الآن عدم صدقها، أمران أغضبا ملايين الناس فى الولايات المتحدة وفى غيرها. كما أن تواطؤ إعلام الشركات الضخمة الأمريكى فى هذين الحدثين اجتذب آلافًا أخرى من الناس إلى فكرة الإصلاح الإعلامى. وكذلك كان الحال بالنسبة للممارسات والسياسات الإعلامية السيئة. وذكر مستجيبونا عشرات القضايا التى حثت على الاستجابة العامة: الإزالة بالجملة للبرامج الإذاعية المحلية بواسطة إمبراطورية كلير تشانيل الإعلامية، وإساءة الشركات الضخمة لحق الملكية، والإعلانات التليفزيونية المفروضة داخل فصول المدارس، خفض التمويل والضغط السياسى على پى بى إس، ووضع حواجز التوزيع أمام المجلات البديلة، والتركيز المتزايد لوسائل الإعلام، وقمع لجنة الاتصالات الفيدرالية لإذاعة الإف إم منخفضة الطاقة، واستمرار قولبة وتهميش الملونين فى «آلة التمثيل» السائدة. تلك جميعها نماذج للنقص الديمقراطى المتأصل فى الاقتصاد السياسى الحالى للاتصال فى أمريكا المفرطة فى رأسماليتها. وفى بعض الأحيان يمكن لهذا النقص الديمقراطى أن يتجسد فى صورة بارون صحفى مستبد (مستهجن فى الوقت الحالى) مثل كونراد بلاك الذى ابتلع سلسلة صحف كندية كبيرة فى عام ١٩٩٦؛ أو رئيس لجنة الاتصالات الفيدرالية السابقة مايكل پاول، الأيديولوجى اليمينى الذى يزدرى قانون الرأى العام والمصلحة العامة علنًا. ولا يمكن للديمقراطيين الإعلاميين المطالبة بـ «أوغاد» أفضل حالاً، فقد ساعدا دون أن يقصدا على حث حملات الإصلاح الإعلامى فى كندا والولايات المتحدة على الترتيب.

يمكن للأخطار التى يتعرض لها الإعلام الحالى الذى يقدره الناس أن تحثهم على العمل. فقد أدى خفض تمويل هيئة الإذاعة الكندية، التى تتمتع خدمتها الإذاعية بجمهور على قدر كبير من الإخلاص لها، إلى إثارة حملات أصدقاء الإذاعة الكندية على مدى عقدين من الزمان. وفى الولايات المتحدة، أوقد الاستيلاء على شبكة الإذاعة البديلة پاسيفيكا، الذى يتخذ نمط الشركات الضخمة على نحو واضح، شرارة المقاومة داخل المدن المتأثرة فى أواخر تسعينيات القرن العشرين. وقد أقنعت الاحتجاجات التى شملت الاعتصامات والمواجهات على الهواء ومظاهرة غير مسبوقة ضمت ١٥ ألف شخص فى بيركلى بولاية كاليفورنيا، على نحو أخص، مجلس إدارة پاسيفيكا على التراجع عن قراره.

المحفز الرئيسى للنشاط الاجتماعى والسياسى الإعلامى منذ فترة طويلة هو إحباط الحركات الاجتماعية عند التعامل مع إعلام الشركات الضخمة. فالأقليات العرقية نشطة منذ عقود بسبب تهميشها. وقال مارك لويد من منتدى الحريات المدنية إنه ينبغى بذلك على المصلحين الإعلاميين الاهتمام بالجماعات العرقية التى تنشد المساواة طبقًا للقانون. ويرى البروفيسور مارك روبى أن الأشخاص الكثيرين المشاركين فى النشاط الاجتماعى والسياسى المناهض لمنظمة التجارة العالمية سوف يعزز المقرطة الإعلامية حيث إنهم «باتوا يدركون القيود المفروضة على الإعلام فيما يتعلق بتلك القضايا».

هؤلاء الذى يعملون فى الصناعات الإعلامية لديهم أسباخهم المحمية ـ مثل تسريح العاملين والتهديدات ذات الدوافع التجارية للنزاهة التحريرية. كما أن ظهور «صحيفة ماك»، وهو نموذج إدارة تحرك فيه الدوافع التجارية الأخبار على نحو جلى، حفز التنظيم النقابى فى صالات الأخبار الكندية. وحتى إذا تردد الصحفيون فى الانضمام على نحو صريح إلى الحملات السياسية فإن همومهم المهنية، كحرية التعبير، تتداخل مع هؤلاء الناشطين الإعلاميين.

شقوق فى النظام

إذا كانت الأحداث السلبية تمثل حافزًا للعمل ، فلابد من وجود ثغرات إيجابية فى البيئة السياسية والثقافية والتكنولوجية والاقتصادية والمكانية يكون للنشاط الاجتماعى والسياسى فيها أثر.

بغض النظر عما قد يكون فى الديمقراطية الأمريكية من عيوب كثيرة فإن النظام السياسى يوفر ثغرات، ويقول الباحث والمدافع الإعلامى بوب ماكتشيسنى إن من المفارقة أن الطبيعة اللاتنافسية للانتخابات فى كثير من دوائر الكونجرس الانتخابية المقسمة تقسيمًا غير عادل تحرر الساسة من الانشغال بالتغطية الإعلامية السلبية. فمقارنةً بالنظام البرلمانى البريطانى، يتسم النظام الحزبى فى إطار السياسة الأمريكية بالتراخى. ذلك أنه من الصعب جدًا على أى طرف ثالث اختراق النظام وإثارة قضايا جديدة مثل الإصلاح الإعلامى، كما يحدث أحيانًا فى بريطانيا وكندا، إلا أنه من ناحية أخرى يصعب على الساسة الأفراد داخل الحزبين شبه الرسميين أن تكون لديهم مساحة أكبر للمناورة فى سعيهم من أجل قضاياهم الأثيرة، والسيناتور الراحل پول ويلستون، والنواب چيسى چاكسون الابن، وچون كونايرز، وبشكل خاص بيرنى ساندرز، من بين هؤلاء الذين يؤيدون الإصلاح الإعلامى بقوة[1].

فى بعض الأحيان تقلب التغيرات السياسية وغيرها من تغيرات هياكل الاتصال المستقرة منذ زمن بعيد وتولد «ظروف حرجة» أثناء وضع السياسات. وفى هذا الظرف، تطلب دمج اثنتين من أكبر شركات الكيبل فى أمريكا فى عام ٢٠٠٢ إعادة التفاوض على امتيازات الكيبل المحلية فى كثير من المدن. وانتهزت ميديا ألايانس فى سان فرانسيسكو ومجموعات فى أماكن أخرى، تساندها اتحاد المستهلكين الأمريكى ومركز الديمقراطية الرقيمة فى واشنطن العاصمة الفرصة لتنظيم حملات محلية من أجل حصول المجتمع المحلى على البرامج وغير ذلك من أهداف المصلحة العامة.

وليس النظام الإعلامى السائد نفسه كتلة واحدة. وتقول چانين چاكسون من منظمة مراقبة الإعلام فير التى تتخذ من نيويورك مقرًا لها: «ليس الحال هو عدم نجاح أى شىء نقدى أو تقدمى». فالصحفيون لديهم قدر معين من الاستقلال، مما يخلق «الكثير من المرونة داخل النظام» للجماعات التى تعرف كيف تستغله، كما يقول زميلها چيم نوريكاس. ويشير مخضرمون آخرون من فير إلى النجاح فى استغلال التنافس بين هيئات إعلام الشركات الضخمة، وحاجتها إلى أن تتمتع بمصداقية لدى الجماهير. ومع

(١) McChesney, Robert W. and John Nichols, Our Media, Not Theirs: The Democratic Struggle against Corporate Media, New York: Seven Stories Press, 2002, p. 115.

أن قيد الربحية التنوع فى أى نظام إعلامى يقيده إلى حد كبير، فهو يوفر الأماكن المتميزة فى السوق للإعلام البديل[١].

لا ينبغى تجاهل الجامعات باعتبارها مصادر للعون والمساعدة. ومع أنها ليست ذلك المرتع الراديكالى المصور فى الميثولوجيا اليمينية أو الحنين إلى الستينيات، ومع أن إضفاء طابع الشركات الضخمة يؤثر على الجمعات بالقدر الذى يؤثر به على الإعلام، فقد كانت بمثابة قواعد مهمة للنقد، ولابد منها لمراقبة مشروعات مثل مشروع «مُراقِب» ونظيره الشمالى «نيوزووتش كندا».

غذت الإيكولوجيا الثقافية لبعض المدن النشاط الاجتماعى والسياسى الإعلامى. فعلى سبيل المثال، تضم سان فرانسيسكو وڤانكوڤر تنوعًا ثقافيًّا غنيًّا، وتقاليد شعبية قوية من التشدد العمالى والسياسة التقدمية، ومهارات الإنتاج الإعلامى وموارده، والإعلام البديل القوى نسبيًّا، والصحافة الضعيفة التى تنتمى إلى الاتجاه السائد، وربما تبعد مسافة كافية عن مراكز القوة القومية (نيويورك وتورنتو) بالقدر الذى يساعد على التجريب السياسى والثقافى.

على مستوى أوسع وكما أوضح مرارًا متحدثون مثل هربرت تشاو جونتر من مركز الإعلام العام فى سان فرانسيسكو وصاحب النزعة الشعبوية من تكساس چيم هايتاور، فإن قيم التقدميين (بما فى ذلك ما يتعلق بالقضايا الإعلامية) ليست مفصولة عن أمريكا «التيار العام» بالقدر الذى ترغب المصالح المكتسبة فى الوضع القائم أن تصدقوه. ويوضح چورچ لاكوف الأمر فى كتابه الذى نوقش كثيرًا[٢] بقوله:

أعتقد أن القيم التقدمية قيم أمريكية تقليدية، وأن المبادئ التقدمية قيم أمريكية أصيلة، وأن اتجاهات السياسة التقدمية تدل على الطريق الذى يرغب معظم الأمريكيين بالفعل أن يسير فيه بلدنا.

من المرجح أن يغذى انتشار التعليم العالى، وزيادة نسبة القوة العاملة فى «صناعة المعلومات»، و«إضفاء الصبغة الإعلامية» العامة على العمليات الاقتصادية والاجتماعية

---

(١) Benson, Rodney, «Commercialism and critique: California's alternative weeklies,» in Nick Couldry and James Curran (eds.), Contesting Media Power: Alternative Media in a Networked World, Lanham: Rowman £ Littlefield, 2003, pp. 11-127

(٢) Don't think of an elephant! Know your values and frame the debate, White River Junction, Vermont: 2004, p. 95

والسياسية النشاط الاجتماعى والسياسى الإعلامى فى المستقبل. وقد وصفت الكاتبة باربرا إيرنرايك انفصال إعلام الشركات الضخمة عن «الغالبية العظمى من الأمريكيين» بأنه «فرصتنا». ويقول صحفى من ڤانكوڤر إنه من المحتمل أن يكون الشك الشعبى فى الإعلام فى ازدياد، حتى وإن كان لابد من ترجمة ذلك إلى فهم متطور للاقتصاد السياسى للإعلام و«ما يمكن عمله من وجهة نظر المواطن كى يستجيب». ويسهم مشروع «مُراقَب» فى عملية تثقيف المواطن المهمة.

مع أنه يُنظر باستمرار إلى القيمة الاسمية للعولمة تهديد للرفاه الإنسانى والديمقراطية، فقد خلقت كذلك ثغرات للمقرطة الإعلامية. فمن ناحية، ربما كان لاتجاه العولمة الإعلامية أثر تحريرى على المجتمعات التى كانت استبدادية فيما مضى، وإن كان علينا ألا نبالغ فى أى من أثر أو فوائد الإعلام الكونى المشبع بالترفيه والإعلان[1]. ومن ناحية أخرى، فقد حثت الحركات المناهضة للعولمة الفوقة التى تحركها الشركات على تطوير الإعلام البديل، وخاصة «مراكز الإعلام المستقلة».

المـــوارد

كى تنطلق الحركات الاجتماعية لابد بها من تعبئة الموارد الموجودة بالفعل والحصول على موارد جديدة. وإلا فكيف يمكنها تكوين المنظمات الجماعية، وشن الحملات والانتصار فيها، وتوفير الحوافز التى تدعو للمشاركة، ومعاقبة المعارضين أو هزيمتهم، وإنجاز التأثير فى العلاقة بالجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية الأخرى؟ وصف الناشطون الذين أجرينا معهم المقابلات مجموعة من الموارد الاقتصادية والنفسية والثقافية المتاحة لهم بالفعل.

استطاعت جماعات الديمقراطية الإعلامية تلك، التى ظلت قائمة، الحصول على الأموال من المؤسسات الخيرية، وعلى الدعم المالى من المنظمات المتحالفة الأغنى منها (مثل النقابات العمالية، وخاصة فى بريطانيا)، ورسوم العضوية. واستطاعت بعض الجماعات توليد الموارد (وفى بعض الأحيان المشاركة فى إعانة العمل السياسى على نحو

---

(١) McChesney, Robert W. and Robert A. Hackett, «Beyond wiggle room: American corporate media's democratic deficit, its global implications, and prospects for reform,» in Robert A. Hackett and Yuezhi Zhao (eds.), Democratizing Global Media: One World, Many Struggles, Lanham: Rowman & Littlefield, 2005, pp. 23-35.

أكثر مباشرةً) من خلال السلع القابلة للتسويق ـ مثل مجلة «إكسترا!» التى تصدرها فير، وفصول تعليم الكمبيوتر التى ينظمها التحالف الإعلامى، وخدمات التأمين الصحى (حتى الإلغاءات التى بدأتها الصناعة هذا العام).

تشمل الموارد التى الأخرى التى تبنى الحركة شبكات الاتصال الحالية، مثل قوائم العضوية، وقوائم عناوين الإنترنت، والمؤتمرات. ويمكن أن تكون الحملات والإعلام الديمقراطى، وسياسات الاتصال ـ من استخدام مقاتلى زاپاتيستا للإنترنت حتى أفضل بث عام أوروبى بمثابة نماذج موحية. وقد أوجدت جماعات الديمقراطية الإعلامية الأكثر استدامةً ثقافات تنظيمية موجبة حافظت كأفضل ما يكون على الروح المعنوية لأعضائها ومشاركتهم من خلال الجمع بين الحوافز الاجتماعية والمادية، والعلاقة الجيدة بين مجلس الإدارة والعاملين، واتخاذ القرار التشاركى، والرؤية السياسية الواضحة، والصورة العامة القائمة. وقبل هذا وذاك، فإن طاقة الأشخاص والتزامهم هما ما يهم بالنسبة للتغير الاجتماعى الشعبى. وقد أُنشئ من الجماعات أو جرى الحفاظ عليه بواسطة موهبة والتزام المحركين الاجتماعيين مثل جراڤيل ويليامز فى الحملة البريطانية من أجل حرية الصحافة والبث، وأندريا بوفًا فى التحالف الإعلامى، وكثيرون آخرون حظيوا بتقدير أقرانهم.

الحلفـــاء

فى يوم من الأيام غنى فريق البيتلز «إنى أدبر أمورى بقليل من مساعدة أصدقائى». وبالرغم مما أشرنا إليه آنفًا، وهو أن العلاقات الضعيفة مع القوى الاجتماعية التى ينبغى أن تكون فى عداد مؤيدى المقرطة الإعلامية أدت إلى تعويقها، فقد حدد مستجيبونا الكثير من الجماعات الشريكة التى عملوا معها، وبالتالى وضعوا بشكل جماعى الخطوط العامة لشكل الائتلاف المحتمل. ويشمل أبرز الحلفاء ناشطين إعلاميين آخرين والجماعات ذات التوجه الاتصالى. ويبدو أن التعاون فيما بينهم يحقق أكبر قدر من النجاح عندما يكون هناك تقسيم تكاملى للعمل؛ فالجماعات شديدة القرب من بعضها من الناحية الوظيفية أو الجغرافية قد تكون لديها «صراع على مناطق النفوذ».

فمن هم الحلفاء الآخرون الذين ورد ذكرهم؟ إنهم يشملون جماعات الدفاع غير الإعلامية فى المجتمع المدنى المعنية بالتغير الاجتماعى التقدمى، وبالأخص المنظمات

التى لا تستهدف الربح فى مجالات البيئة والحقوق المدنية ومساواة النساء. ومن أمثلة ذلك مؤتمر القيادة عن الحقوق المدنية، والمنظمة القومية للنساء، والمنظمات الدينية (ومنها المؤتمر الكاثوليكى الأمريكى، والمجلس القومى للكنائس، والكنيسة العالمية الموحدة)، وأطباء الأطفال، وجماعات الصحة العامة، والمدافعين عن حقوق المعوقين، هيئات التيار السائد التعليمية والثقافية مثل اتحاد المعلمين والآباء وجمعية التعليم القومية، والمدافعون عن سياسات المصلحة العامة الذين يتخذون من واشنطن مقرًا لهم، ومعاهد بحوث السياسات التقدمية مثل مركز المبادرات السياسية، والمؤسسات والمعاهد التى تسعى إلى الاستثمار فى رعاية الأطفال أو منع العنف وإساءة استخدام الكحول، وجمعيات الأمريكيين اللاتينيين والأفارقة، وجمعيات الأحياء والتحالفات المحلية، وأمناء المكتبات والأكاديميون، والحركات الناشئة الداعية إلى العدالة الكونية.

بينما كانت العمالة المنظمة حلقة ضعيفة فى التحالفات الديمقراطية فى الولايات المتحدة، فإن لديها دوافع محتملة عديدة لدعم تلك التحالفات، وحين تمثل النقابات العمال داخل الصناعات الإعلامية فإنه يكون لها نصيب فى تعزيز الأمن الوظيفى وظروف العمل ونزاهة الصحافة واستقلالها فى مواجهة المِلكية والضغوط التجارية وضغوط الدولة. وللنقابات خارج الصناعات الإعلامية سبب وجيه لأن تشعر بالإحباط فيما يتعلق بصورتها التى ينقلها الإعلام الجماهيرى (أو يحجبها).

ربما يعود الأمر إلى أسباب تاريخية مفهومة أن ينظر التقدميون الأمريكيون إلى الدولة على أنها قوة واحدة متماسكة وقامعة، ولكن الحكومات والأحزاب السياسية والوكالات الحكومية يكون لها فى بعض الأحيان مصالح متوافقة مع الديمقراطيين الإعلاميين. ففى كندا، أنتج مجلس السينما القومى أفلامًا وثائقية تقدمية، وخلال ستينيات القرن العشرين استغل برنامجه «التحدى من أجل التغيير» وسائل الإعلام لزيادة وعى الجمهور بشأن واقع الفقر كى يوصل رأى الجمهور إلى من لا رأى لهم، ولكى «يساعد المجتمعات المحلية المحرومة على تنظيم نفسها والتحكم فى مصائرها»[1]. وفى وقت أقرب من ذلك بكثير كان المعارضون داخل الطريق الدائرى مثل عضوى لجنة الاتصالات الفيدرالية

---

(١) D. Henaut, «The 'challenge for change/Societé Nouvelle' experience,» in N. These and A. Ambrosi (eds.), Video the Changing World, Montreal and New York: Black Rose, p. 48.

جوناثان أديلستاين وبشكل خاص مايكل كوبس مشعلى شرارات مهمين للحملات الشعبية الناجحة نسبيًّا ضد رفع سقف مِلكية وسائل الإعلام فى عام ٢٠٠٣.[١] وفيما بين الفترتين دعت الأحزاب السياسية مثل الديمقراطيين الجدد فى كندا والخضر فى الولايات المتحدة إلى كسر الاحتكارات الإعلامية، ودعم وسائل الإعلام غير التجارية، وغير ذلك من الإصلاحات الديمقراطية.

فى بعض الأحيان، وفيما يتعلق بقضايا بعينها، يمكن أن يوجد حلفاء المنفعة فى أوساط تدعو للدهشة. فقد ساعد مليونيرات الإنترنت الشباب بسياتل فى تمويل إقامة مركز إنديميديا فى الاحتجاجات على منظمة التجارة العالمية فى عام ١٩٩٩. والواقع أن جمعية شركات الإعلان الكندية عارضت زيادة الفترات الإعلانية فى البث التجارى: فهى لا تريد تخفيف كثافة الاتصال مع الجماهير، ويشعر المحافظون الاجتماعيون بالقلق بشأن تجاوزات البرامج الإعلانية، وكانت الجماعات اليمينية مثل جمعية البنادق القومية ضمن التحالف المعارض تحرير لجنة الاتصالات الفيدرالية لِلملكية وسائل الإعلام فى عام ٢٠٠٣.

لا تقتصر الطاقات الاجتماعية للعدالة الإعلامية على المنظمات التى لها مواقع إلكترونية ولافتات على أبوابها. وتشير الناشطة والباحثة دوروثى كيد من سان فرانسيسكو إلى أنه تحت السطح يعد انتشار الوعى والمهارات الاتصالية بين المجتمعات والحركات الثانوية موردًا ضخمًا. وكما يقول بيتر فيليبس محرر هذا الكتاب، فإن من بين الحلفاء المحتملين «أى شخص مهموم بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية».

عند الحديث مع الناشطين الإعلاميين، بات من الواضح أنهم يفهمون «التحالفات» على امتداد طيف يبدأ بالاتفاق التطابقى على الجانب ذاته من القضية، إلى التعاون قصير المدى فى مشروع واحد، إلى علاقات العمل طويلة المدى، إلى التضامن المتبادل (وإن نَدُر)، والدعم المتبادل. وأحد أكثر العناصر تشجيعًا هو الاعتراف واسع المدى بأهمية إقامة التحالفات المرنة من أجل التغير الإعلامى، على أساس من الاحترام المتبادل والاستقلال.

---

(١) McChesney, Robert W., The Problem of the Media: U.S. Communication Politics in the 21st Century, New York: Monthly Review Press, 2004, chap. 7.

الاستراتيجيات

هناك ملاحظتان مشجعتان أخريان ننهى بهما هذا الاستعراض للثغرات. أولاً: اعترف الديمقراطيون الإعلاميون بضرورة تطوير «أطر العمل الجماعى» التى تحدد القضايا، وتسمى المشاكل، وتقدم الحلول بالطرق التى تنسجم مع تجربة المؤيدين المحتملين وقيمهم. وبناءً على تنوع المصالح والجماعات التى لها مصلحة فى الديمقراطية الإعلامية (أم إنها العدالة الإعلامية)، فمن غير المرجح أن يصلح إطارًا واحدًا للكل. ومع ذلك فإن مؤتمرى «الصحافة الحرة» اللذين اجتذبا الآلاف العديدة من الناشطين الإعلاميين المتحمسين إلى ماديسون فى عام ٢٠٠٣ وسانت لويس فى عام ٢٠٠٥ أظهرا أن حفنة من الأفكار الجوهرية يمكن أن تبلور هموم مجموعة كبيرة من الناس. وتشمل هذه الأفكار الصحافة الخالية بحق من أكاذيب ودعاية الشركات الضخمة والحكومات على السواء، والصحافة التقدمية والديمقراطية التى يمكنها مكافحة هيمنة اليمين التى طال أمدها ذات الأجندة السياسية، وبشكل أوسع العدالة الإعلامية التى تموضع من جديد مشكلة الإعلام باعتبارها مجرد جانب من جوانب العدالة الاجتماعية فى عالم منظَّم حول الرأسمالية المعولَمة، والعنصرية، والنظام الأبوي(١).

ثانيًا: عَبْر عقود من الممارسة، أصبح لدى الناشطين ذخيرة غنية من طرق العمل والاستراتيجيات. وهذه الاستراتيجيات متكاملة من نواحٍ كثيرة، وإذا ما جُمعت مع بعضها تحدت كل جوانب «المجال» الإعلامى المهيمن، بما فى ذلك إنتاج وتوزيع الأخبار وغيرها من النصوص الإعلامية (ومنها معمار الإنترنت)، والطرق التى تتلقى بها الجماهير الصور الإعلامية وإطار التنظيم الحكومى، والسياسات تجاه الإعلام وتفهمها(٢). ويشير شعار يوم الديمقراطية الإعلامى الذى يُقام سنويًّا فى ڤانكوڤر - «اعرف الإعلام، غيِّر الإعلام، كن الإعلام» - إلى تنوع المقاربات. وعندما تفكر فى كل من الاستراتيجيات التالية تجد أنها تسهم فى مقرطة الإعلام بطرق واضحة:

---

(١) Hackett, Robert A. and William K. Carroll, «Critical social movements and media reform,» Media Development 1/2004, pp. 17-18; Hackett and Carroll, Remaking Media, pp. 78-79.

(٢) Ibid., p. 56.

- يسلّح الإعلام البديل جماهيره بالمعلومات كى تتخذ الإجراءات بشأن القضايا العديدة، كما أنه يكشف النقاط العمياء الخاصة بإعلام الشركات الضخمة ويملؤها. ويمكن أن يقدم الإعلام البديل نماذج مما قد يكون عليه شكل نظام الاتصالات الديمقراطى.
- يمكن للتثقيف الإعلامى والمحاكاة الساخرة والتشويش على الثقافة (مثل مجلة أدبسترز) أن يساعد الجماهير على امتلاك الأدوات النقدية لتغيير الطريقة التى يدركون بها الصور والمؤسسات الإعلامية ويتفاعلون معها.
- بعض أشكال النشاط الاجتماعى والسياسى يتحمل مسئولية رسائل إعلام الشركات الضخمة وممارساته على نحو أكثر مباشرةً. فبعض المشروعات، مثل سپين فى سان فرانسيسكو، تعلم مجموعات الدفاع فى المجتمع المحلى مهارات الاتصال الاستراتيجية على أمل تغيير التغطية الإعلامية. ويمكن لحلفاء المواجهات الخلاقة، والمسيرات، واجتماعات مجلس البلدية أن يجبروا الشركات الإعلامية الضخمة والحكومات على الاهتمام بالحوكمة. ويمكن أن يعمل الصحفيون والمتعاونون معهم من المهنيين والنقابات للتعويض عن قوة أصحاب وسائل الإعلام وشركات الإعلان.
- يستغل العديد من الناشطين القنوات القضائية والسياسية المعترف بها لإصلاح السياسات الحكومية التى تساعد على تشكيل معمار النظام الإعلامى. وقد ينطوى ذلك على التأثير على الحكومة كى تزيد من أولوية القضايا الإعلامية فى الأجندة التشريعية، وتعزز المواقف الديمقراطية التقدمية بشأن مجموعة من القضايا ـ إذاعة الخدمة العامة، وأنظمة الملكية الفكرية، وحرية التعبير، وخصوصية الأطفال على الإنترنت، ووصول الجمهور إلى تليفزيون الكيبل والإنترنت، والكثير من القضايا الأخرى. و«حملة من أجل الصحافة» و«حرية البث» فى بريطانيا، و«الصحافة الحرة» فى الولايات المتحدة جهود مؤثرة لبناء التحالفات الإعلامية العريضة التى تركز على هذا الإصلاح الإعلامى.

لا يمكن للنشاط الاجتماعى والسياسى الإعلامى أن ينجح فى فراغ. وتقول دوروثى كيد إنه إذا كان لابد من وجود «حركة ديمقراطية إعلامية عميقة» يجب أن يتبع الإعلام

المستقل خطى الحركات وليس العكس. وتقول ليزا ديشتر من مركز العمل الإعلامى المستقر إن المهم هو بناء دائرة الديمقراطية الإعلامية من خلال الاستماع إلى الحركات الاجتماعية الأخرى وتحديد الطريقة التى يتوافق بها «العمل الإعلامى» مع أجندتها - وهو المبدأ الذى يتجسد فى «مشروع الاستماع» (متاح على /www.omgcenter.org listen/ وجرى دخوله فى أكتوبر من عام ٢٠٠٥).

أختم كلامى بالإشارة إلى مدى أهمية مشروع مُراقَب على مدى ثلاثين سنة، باعتباره قوسًا واحدًا من طيف الديمقراطية الإعلامية. وهو يمتد بين العديد من الاستراتيجيات المشار إليها آنفًا. وهو يدعم الإعلام البديل الموجود بالفعل عن طريق نشر قصصه، ويمثل وسيلة بديلة فى حد ذاته، حيث يوفر «معلومات التعبئة» بشأن العديد من القضايا التى ما كان الكثير من قراء هذا الكتاب سيطلعون عليها لولا ذلك. وقائمته السنوية من القصص التى لم تغطِ التغطية الواجبة تعد بمثابة تثقيف إعلامى، حيث تلقى الضوء على حذف إعلام الشركات الضخمة شديد الوضوح. ويمكن استعمالها على نحو معقول فى حملات «العار للإعلام» المطالبة بمزيد من المحاسبة والتنوع. كما يساعد هذا الكتاب ومؤتمرات مشروع مُراقَب على ربط المدافعين والمنظمات التقدميين من داخل المجال الإعلامى وخارجه.

ليست الاستراتيجيات والثغرات الملخصة فى هذا الفصل، ومنها مشروع مُراقَب نفسه، سوى فرص. وهى ترتبط بقدر استخدام الناس لها على نحو جماعى فى الكفاح من أجل إعلام أفضل وديمقراطية أفضل.

الرقابة والتعتيم
فى الإعلام الأمريكى

«كتاب يجب أن يقرأه كل صحفى ومواطن واع».

لوس أنجلوس تايمز

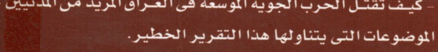
«اشتروا الكتاب! واقرءوه! ثم تحركوا بناء عليه. مستقبلنا يعتمد على معرفتنا بهذه المجموعة من القصص التى تم قمعها».

سان دييجو ريڤيو

◆ ◆ ◆

يقدم هذا التقرير أهم ٢٥ قصة إخبارية تم قمعها أو أخضعت للرقابة:

كيف يتجاهل الإعلام قضية «حياد الإنترنت» - علاقة هاليبرتون بالتكنولوجيا النووية فى إيران - الزيادة الكارثية للمناطق الميتة بالمحيطات - زيادة الجوعى والمشردين فى الولايات المتحدة - نهب مكونات التكنولوجيا فى الكونجو - كيف أصبحت الحماية الفيدرالية للمبلِّغين فى خطر - تعذيب الولايات المتحدة للمعتقلين فى أفغانستان والعراق - كيف أُعفى البنتاجون من قانون



حرية المعلومات - البنك الدولى يمول الجدار العازل بين إسرائيل
- كيف تقتل الحرب الجوية الموسعة فى العراق المزيد من المدنيين -
الموضوعات التى يتناولها هذا التقرير الخطير.





6 221102 020206

دار الشروق
www.shorouk.com